الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالب: بوطيب الناصر

إشراف الأستاذ الدكتور: غزازي عمر

السنة الجامعية: 2022-2023

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة البليدة 2

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم الاقتصادية

انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه الطور الثالث في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كلي ومالية دولية

إعداد الطالب:

بوطيب الناصر

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقب والإسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
غردي محمد	أستاذ التعليم العالي	جـامعة البليدة2	رئيساً
غزازي عمر	أستاذ التعليم العالي	جـامعة البليدة2	مشرفاً ومقرراً
عمروش شريف	أستاذ محاضر أ	جـامعة البليدة2	عضواً مناقشاً
معيزي قويدر	أستاذ التعليم العالي	جـامعة البليدة2	عضواً مناقشاً
تهتان مراد	أستاذ التعليم العالي	جـامعة المدية	عضواً مناقشاً
بن عناية جلول	أستاذ التعليم العالي	جـامعة خميس مليانة	عضواً مناقشاً

السنة الجامعية: 2022-2023

بسم الله الرحمن الرحيم

وَكُلُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا ۚ إِنَّهُ لَا يُحِبُّ الْمُسْرِفِينَ

(سورة الأعراف الآية31)

الإهداء

إلى من قدسها الرحمان ووضع تحت قدميها الجنان إلى رمز العطاء ونور حياتي

ومن أنارت لي طريق النجاح أمي الغالية حفظها الله

إلى من رباني على مكارم الأخلاق ونور لي دروب الحياة وعلمني أن المرء

لا ينال ما يتمنى إلا بالجد والصبر أبي العزيز أطال الله في عمره

إلى من قاسموني حلو الحياة ومرها وسندي في الحياة إخوتي

إلى جدتي حفظها الله

إلى كل الأصدقاء الذين جمعني بهم القدر ووقفوا معي في رحلة درب

العلم كل باسمه

أهدي لكم جميعا ثمرة عملي

الناصر

شكر وتقدير

بسم الله الرحمن الرحيم

قال الله تعالى

" رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ نِعْمَتَكَ الَّتِي أَنْعَمْتَ عَلَيَّ وَعَلَىٰ وَالِدَيَّ وَأَنْ أَعْمَلَ صَالِحًا تَرْضَاهُ وَأَدْخِلْنِي بِرَحْمَتِكَ فِي عِبَادِكَ الصَّالِحِينَ "

النمل سورة 19 الآية

فالحمد لله على فضله أن يسر لنا الأسباب وذلل لنا الصعاب ووفقنا لإتمام هذا العمل .

واعترافا بالجميل أتقدم بخالص الشكر الجزيل وأسمى عبارات التقدير إلى: الأستاذ الدكتور غزازي عمر على تفضله بالإشراف على الأطروحة ونصائحه وتوجيهاته التي ساهمت في إثراء هذا العمل .

كما أتقدم بالشكر إلى كل من ساهم من قريب أو بعيد وأعانني ولو بكلمة طيبة كانت دافعا لي لإتمام هذا العمل .

وفي الأخير أتقدم بالشكر والعرفان إلى كل إلى من علمني حرفا أساتذتي من الطور الابتدائي إلى التعليم العالي .

الناصر

ملخص

هدفت هذه الدراسة الى التعرف على تأثير آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر في ظل السعي نحو ترشيد النفقات العامة نتيجة تراجع الموارد المالية بسبب انخفاض أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية باعتبار النفط المورد الرئيسي لتمويل الموازنة العامة للدولة في الجزائر وذلك من خلال استعراض أهم التجارب المغاربية لتحقيق التخصيص الأمثل للموارد من خلال الاعتماد على تحديث الموازنة العامة كآلية لترشيد النفقات العامة، وتتبع تطور النفقات العامة في الجزائر بشقيها الجاري والاستثماري خلال الفترة (2001-2019) ، والاشارة الى البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر منذ مطلع الألفية الثالثة، وكذا مختلف التدابير التي تم تطبيقها في الجزائر للحد من التبذير وعقلنة النفقات العامة في ظل تراجع الموارد المالية ، وتحليل انعكاسات آليات الترشيد على النفقات العامة في اطار الحفاظ على المال العام وضمان حسن استغلاله.

وقد تم الاعتماد في هذه الدراسة على الاستبيان من خلال توزيع الاستبيانات على عينة الدراسة وتم بعد ذلك المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية واختبار صدق وثبات الاستبيان وصولا لتحليل مختلف النتائج ثم اختبار صدق الفرضيات.

وخلصت الدراسة الى أن النفقات العامة الإجمالية منذ بداية الألفية الثالثة قد تزايدت بشكل يفوق تزايد الإيرادات العامة وهو ما أدى بدوره الى عجز الموازنة العامة للدولة، كما أن تطبيق آليات الترشيد كان له تأثير إيجابي على النفقات العامة في ظل السعي نحو حسن استغلال المال العام.

الكلمات المفتاحية: نفقات العامة، آليات ترشيد، رقابة مالية، حكم راشد، الاقتصاد الجزائري.

قائمة المحتويات

العنوان	الصفحة
الإهداء	
شكر وتقدير	
ملخص	
قائمة المحتويات	
قائمة الجداول	
قائمة الأشكال	
قائمة الملاحق	
قائمة المختصرات	
مقدمة	**1**
الفصل الأول: الإطار النظري لترشيد النفقات العامة	
تمهيد:	**16**
المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات العامة	**17**
المطلب الأول: ماهية النفقات العامة	17
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	30
المطلب الثالث: أثار النفقات العامة على النشاط الاقتصادي	47
المبحث الثاني: مقومات ترشيد النفقات العامة	**57**
المطلب الأول: ماهية ترشيد النفقات العامة	58
المطلب الثاني: ضوابط ترشيد النفقات العامة	67

المطلب الثالث: متطلبات نجاح ترشيد الإنفاق العام	70
المبحث الثالث: آليات ترشيد النفقات العامة	**78**
المطلب الأول: آلية الرقابة المالية لترشيد النفقات العامة	78
المطلب الثاني: آلية الحكم الراشد لترشيد النفقات العامة	87
المطلب الثالث: عصرنة الموازنة كآلية لترشيد النفقات العامة	95
خلاصة الفصل	**110**
الفصل الثاني: تجارب مغاربية في ترشيد النفقات العامة	
تمهيد:	112
المبحث الأول: دور إدارة المالية العامة في ترشيد النفقات العامة	**113**
المطلب الأول: إدارة المالية العامة	113
المطلب الثاني: آليات تقييم إدارة المالية العامة	117
المطلب الثالث: تقييم أداء إدارة المالية العامة	123
المبحث لثاني: التجربة المغربية في ترشيد النفقات العامة	**133**
المطلب الأول: دور الموازنة بالنتائج في ترشيد النفقات العامة في المغرب	133
المطلب الثاني: عرض نتائج التجربة المغربية	145
المطلب الثالث: تقييم التجربة المغربية	171
المبحث الثالث: التجربة التونسية في ترشيد النفقات العامة	**178**
المطلب الأول: عصرنة نظام الموازنة العامة في تونس	178
المطلب الثاني: عرض نتائج التجربة التونسية	183

المطلب الثالث: تقييم التجربة التونسية في ترشيد النفقات العامة	200
خلاصة الفصل	208
الفصل الثالث: مسار تطور النفقات العامة في الجزائر	
تمهيد:	210
المبحث الأول: هيكل النفقات العامة في الجزائر	**212**
المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر	212
المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر	218
المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة	238
المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر (2001-2019)	**241**
المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	241
المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	246
المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (2010-2014)	253
المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2015-2019)	257
المبحث الثالث: واقع المالية العامة في الجزائر	**261**
المطلب الأول: علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة في الجزائر	261
المطلب الثاني: الحكم الراشد في الجزائر	274
المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة في الجزائر	280
خلاصة الفصل	292

الفصل الرابع: تأثير آليات الترشيد على النفقات العامة	
تمهيد:	294
المبحث الأول: الإطار المنهجي والوصفي للدراسة	**295**
المطلب الأول: منهج وأساليب الدراسة	295
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	300
المطلب الثالث: الأدوات المستعملة في الدراسة	302
المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة	**306**
المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة	306
المطلب الثاني: اختبار الصدق والثبات	314
المبحث الثالث: عرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة	**319**
المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان	319
المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة	333
خلاصة الفصل	**339**
الخاتمة	**340**
قائمة المصادر والمراجع	**350**
الملاحق	**373**
الملخص باللغة الأجنبية	**388**

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
(01-01)	التصنيف الإقتصادي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي	40
(02-01)	التصنيف الوظيفي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي	42
(03-01)	التصنيف المزدوج للنفقات حسب صندوق النقد الدولي	45
(01-02)	التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق	125
(02-02)	التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق	126
(03-02)	التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات	127
(04-02)	التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات	128
(05-02)	الركائز الأساسية لشفافية الموازنة العامة	129
(06-02)	الوثائق الأساسية للميزانية العامة	131
(07-02)	مقارنة بين النظام القديم والنظام الجديد لتدبير الإعتمادات المالية.	139
(08-02)	المؤشرات الاقتصادية الكلية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	145
(09-02)	تطور معدل النمو الفعلي والمقدر خلال الفترة (2014-2016)	146
(10-02)	تطور عجز الموازنة العامة الفعلي والمقدر خلال الفترة (2014-2016)	147
(11-02)	تطور معدل التضخم الفعلي والمقدر خلال الفترة (2014-2016)	148
(12-02)	تطور الإيرادات والنفقات العامة الفعلية والمقدرة خلال الفترة (2014-2016)	150
(13-02)	تطور النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	151
(14-02)	أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق خلال الفترة (2014-2016)	152
(15-02)	تطور تركيبة النفقات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	153
(16-02)	أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق خلال الفترة (2014-2016)	154
(17-02)	تطور الإيرادات الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	155

(18-02)	أداء الحصيلة الإجمالية للإيرادات خلال الفترة (2014-2016)	157
(19-02)	تطور تركيبة الإيرادات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	158
(20-02)	أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات خلال الفترة (2014-2016)	159
(21-02)	إتاحة وثائق الموازنة العامة خلال الفترة (2012-2019)	160
(22-02)	أهداف ومؤشرات قياس الأداء في قطاع الصحة	163
(23-02)	بطاقة مؤشر الأداء للساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة	164
(24-02)	توزيع المشاريع والمؤشرات حسب البرامج الميزانياتية	167
(25-02)	درجة شفافية الموازنة في المغرب خلال الفترة (2010-2019)	171
(26-02)	تقييم السياسة العامة في المغرب من خلال مؤشرات (PEFA2016)	173
(27-02)	المؤشرات الاقتصادية الكلية المقدرة والفعلية في تونس خلال الفترة (2014-2016)	183
(28-02)	تطور معدل النمو الفعلي والمقدر في تونس خلال الفترة (2014-2016)	184
(29-02)	تطور عجز الموازنة العامة الفعلي والمقدر في تونس خلال الفترة (2014-2016)	185
(30-02)	تطور الإيرادات والنفقات العامة الفعلية والمقدرة في تونس خلال الفترة (2014-2016)	188
(31-02)	تطور النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	189
(32-02)	أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق خلال الفترة (2014-2016)	191
(33-02)	تطور الإيرادات الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	192
(34-02)	أداء الحصيلة الإجمالية للإيرادات خلال الفترة (2014-2016)	194
(35-02)	تطور تركيبة الإيرادات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	195
(36-02)	أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات خلال الفترة (2014-2016)	197
(37-02)	إتاحة وثائق الموازنة في تونس خلال الفترة (2012-2019)	198

(02-38)	درجة شفافية الموازنة في تونس خلال الفترة (2012-2019)	200
(02-39)	تقييم السياسة العامة في تونس من خلال مؤشرات (PEFA2015)	202
(03-01)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	218
(03-02)	تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	223
(03-03)	تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	227
(03-04)	دعم السلع والخدمات في الجزائر	230
(03-05)	التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	232
(03-06)	تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	234
(03-07)	تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	238
(03-08)	مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	243
(03-09)	مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	244
(03-10)	مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	248
(03-11)	محتويات أبواب البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)	249
(03-12)	توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج توطيد النمو (2010-2014)	255
(03-13)	مخصصات برنامج النمو الجديد (2000- 2019)	259
(03-14)	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	262
(03-15)	تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)	269
(03-16)	دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000- 2019)	272
(03-17)	مؤشر الإسراف في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)	275
(03-18)	مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)	277
(03-19)	مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال الفترة (2006-2019).	279
(04-01)	درجات مقياس ليكارت الخماسي	298

(02-04)	عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل	302
(03-04)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	306
(04-04)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة	308
(05-04)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	309
(06-04)	توزيع أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة	311
(07-04)	معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)	315
(08-04)	معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول	316
(09-04)	معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني	317
(10-04)	مقياس ليكارت للحكم على إجابات الأفراد	319
(11-04)	تحليل نتائج فقرات المحور الأول	320
(12-04)	تحليل نتائج فقرات المحور الثاني	327
(13-04)	اختبار T للعينة الواحدة	333
(14-04)	تحليل ANOVA للفروق في متغيرات الدراسة	336

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
(01- 01)	التقسيمات العلمية للنفقات العامة	31
(02-01)	معايير الحكم الراشد	91
(03- 01)	أنواع الموازنات العامة	104
(01-02)	أهداف الموازنة المرتكزة على النتائج	134
(02-02)	مراحل التعاقد بين الإدارات المركزية والإدارات غير الممركزة	141
(03-02)	اتجاه انحرافات النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	152
(04-02)	اتجاه انحرافات الإيرادات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	156
(05-02)	اتجاه انحرافات النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	190
(06-02)	اتجاه انحرافات الإيرادات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)	193
(01-03)	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).	220
(02-03)	حصة كل قطاع نسبيا من مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو	248
(01-04)	توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي	307
(02-04)	توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية	308
(03-04)	توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة	310
(04-04)	توزيع أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة	312

قائمة الملاحق

الرقم	عنوان الملحق	الصفحة
1	نموذج توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية الجدول – ب–	374
2	نموذج توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات الجدول – ج–	375
3	أنواع الدعم في الجزائر	376
4	مجموعة مؤشرات الأداء بشأن إدارة المالية العامة حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية	378
5	مذكرة توجيهية متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية 2019	379
6	مذكرة الرفض المؤقت	380
7	مذكرة الرفض النهائي	381
8	بطاقة الالتزام	382
9	القائمة الاسمية للأساتذة المحكمين	383
10	نموذج الاستبيان	384

المصطلح باللغة العربية	المصطلح باللغة الأجنبية	الاختصار
صندوق النقد الدولي	Fonds monétaire international	FMI
المساءلة المالية والإنفاق العام	Responsabilité Financière et relative aux Dépenses Publiques	PEFA
إجمالي الإنفاق الحكومي	Dépenses publiques totales	DPT
صندوق ضبط الإيرادات	Le Fond de régulation des recettes	FRR
برنامج توطيد النمو الإقتصادي	Programme D'appui à la Croissance Economique	PACE
برنامج الإنعاش الإقتصادي	Programme de Soutien Economique	PSE
مؤشر مدركات الفساد	Corruption Perceptions Index	CPI
ميزان المدفوعات	Balance des paiements	BP
برنامج دعم النمو الإقتصادي	Programme de Consolidation de la Croissance Economique	PCCE
مسح الموازنة المفتوحة	Enquête sur le budget ouvert	EBO
الرقابة المالية	Contrôle Finance	CF

مقدمة

تمهيد

تعتبر السياسة المالية من أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول في بلوغ أهدافها الاقتصادية، فمن خلالها يتم تحصيل الإيرادات وصرف النفقات العامة بهدف إشباع حاجات المجتمع وبلوغ مختلف الأهداف العامة للدولة.

لقد تزايد الاهتمام بالنفقات العامة نظرا لأهميتها ودورها البارز في تحقيق التنمية الاقتصادية ومع تطور دور الدولة في المجال الاقتصادي تعددت تقسيمات النفقات العامة وتزايد نطاق سريانها خاصة في ظل تزايد حجم النفقات العامة بشكل كبير ومحدودية الموارد المالية، مما جعل كل الدول تسعى إلى العمل على ترشيد النفقات العامة وذلك بالعمل على زيادة فاعلية النفقات العامة بالطريقة التي تسمح باستخدامها على أحسن وجه مع القضاء على مظاهر التبذير والإسراف إلى أقصى حد والحصول على أعلى إنتاجية بأقل إنفاق ممكن، وقد سعت كافة الدول إلى تحقيق ذلك من خلال تطبيق مختلف آليات ترشيد النفقات العامة، والتي من أبرزها الرقابة المالية بهدف الحفاظ على المال العام وحمايته من كل أشكال الفساد، إضافة لتبني مبادئ الحكم الراشد عن طريق الشفافية والمساءلة بهدف عقلنة استغلال الموارد المالية، والاعتماد على الموازنات الحديثة والتي من أبرزها الموازنة المرتكزة على النتائج لمتابعة أداء الوحدات الحكومية بما يحقق أهداف السياسة العامة في ظل قصور الموازنة التقليدية على تحقيق رشادة الإنفاق الحكومي الذي يعتبر أساسا في تحقيق الأهداف الاقتصادية، بالإضافة إلى تقييم إدارة المالية العامة على أساس مجموعة من المؤشرات بما يوفر تحليلا لإدارة المالية العامة لأجل زيادة درجة موثوقية الموازنة العامة وإضفاء الشفافية عليها حفاظا على المال العام من الفساد وزيادة لكفاءة النفقات العامة بما يحقق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

لقد شهد الاقتصاد الجزائري مع بدية الألفية الثالثة تحسنا كبيرا في الإيرادات العامة ويعود تحسن الإيرادات العامة إلى ارتفاع أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، مما جعل الدولة تتبنى الدولة

لسياسة مالية توسعية من خلال عدة برامج تنموية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تجسدت هاته البرامج في برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي 2005-2009، وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي 2010-2014، وبرنامج النمو الجديد 2015-2019 وتهدف كل هاته البرامج التنموية التي خصص لها مبالغ مالية ضخمة إلى الاهتمام بالبنية التحتية والرفع من المستوى المعيشي للمواطنين، وتطوير البنية التحتية والهياكل الأساسية على مستوى الاقتصاد الوطني بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن البرامج التنموية شهدت ارتفاع كبير في حجم النفقات العامة أدى إلى عجز في الموازنة العامة للدولة، وهدر كبير للموارد المالية حال دون تحقيق البرامج لكافة الأهداف المرجوة.

وقد عرفت أسعار النفط ابتداء من منتصف سنة 2014 تراجعا مستمرا على مستوى الأسواق العالمية حيث ألقى ذلك بظلاله على الاقتصاد الوطني باعتباره اقتصادا شديد التأثر بتغيرات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، وقد كان من تبعات تراجع مداخيل الجباية البترولية تأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية على غرار النفقات العامة التي ترتبط ارتباطا وثيقا بمداخيل الجباية البترولية في ظل غياب التنويع الاقتصادي والاعتماد شبه التام على العوائد النفطية بالرغم من تزخر به الجزائر من موارد وثروات على مستوى كافة القطاعات.

وفي ظل التراجع الكبير للإيرادات العامة وتفاقم عجز الموازنة انتهجت الدولة التوجه سياسة ترشيد النفقات العامة من خلال العمل على تطبيق آليات ترشيد النفقات العامة بهدف الحفاظ على المال العام من الفساد وضمان حسن استغلاله والرقابة على التصرف في الاعتمادات المالية لتجنب الفساد المالي والإداري، وتجسيد مبادئ الحكم الراشد على مستوى الاقتصاد الوطني من خلال تطبيق حكم القانون دون تحيز وتحقيق شفافية الموازنة العامة وتجسيد المساءلة للمسيرين لأجل محاسبتهم عن النتائج بالإضافة إلى جملة من التدابير الأخرى المتعلقة بكل من جانبي التسيير والتجهيز الهدف منها الحفاظ

على المال وضمان حسن استغلال الموارد المتاحة بما يضمن أكثر كفاءة وفعالية للنفقات العامة بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

إشكالية الدراسة

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن صياغة الإشكالية المحورية في التساؤل الرئيسي التالي:

ما مدى انعكاسات آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)؟

الأسئلة الفرعية

وتندرج ضمن هاته الإشكالية جملة من الأسئلة الفرعية أهمها ما يلي:

1- ما المقصود بترشيد النفقات العامة وماهي آليات تحقيقه؟

2- هل عصرنة نظام الموازنة العامة آلية ناجعة لترشيد النفقات العامة؟

3- ما مدى دور النفقات العامة في تحقيق أهداف البرامج التنموية خلال الفترة 2001-2019؟

4- هل ساهم إرساء مبادئ الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر؟

5- هل الرقابة المالية آلية ناجعة لضمان ترشيد النفقات العامة في الجزائر؟

6-هل ساهم تطبيق آليات الترشيد في التأثير على النفقات العامة في الجزائر؟

فرضيــات الدراسة

وللإجابة على الإشكالية يمكن صياغة الفرضيات التالية:

1- يتمثل ترشيد النفقات العامة في التخصيص الأمثل للموارد مع توفر رقابة مالية فعالة وتجسيد مبادئ الحكم الراشد؛

2- يتضمن ترشيد النفقات العامة عصرنة نظام الموازنة العامة والتحول من منطق الوسائل إلى منطق النتائج؛

3- تميزت سياسة الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية بعدم الرشادة نتيجة ضعف الرقابة وغياب الشفافية مما أدى إلى انحرافها عن تحقيق الأهداف المرجوة؛

4- توجد علاقة طردية بين حجم النفقات العامة وحصيلة الجباية البترولية في الجزائر؛

5- يعتبر ترشيد النفقات العامة ضرورة حتمية في ظل التزايد المستمر للنفقات وتراجع الإيرادات العامة في الجزائر؛

6- ساهمت آليات الترشيد المطبقة في التأثير إيجابا على النفقات العامة في الجزائر.

أهمية الدراسـة

تتمثل أهمية الدراسة في إبراز دور النفقات العامة في تحقيق الأهداف الاقتصادية للدولة في ظل توجه الدولة نحو ترشيد النفقات العامة نتيجة تراجع الإيرادات العامة، حيث أنه وبالرغم من التزايد المستمر لحجم النفقات العامة على مستوى الاقتصاد الوطني فان هاته النفقات تفتقد للفعالية مما أدى بالدولة إلى محاولة القضاء على الفساد والحد من هدر المال العام سعيا منها لأجل زيادة فعالية النفقات العامة بما يساهم في تحقيق التنمية الاقتصادية عل مستوى الاقتصاد الوطني، وفي ظل تداعيات انخفاض أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية فقد أصبح ترشيد النفقات العامة ضرورة ملحة بالنسبة للجزائر نظرا للتزايد المستمر للنفقات العامة بشكل يفوق تزايد الإيرادات العامة مما أدى إلى عجز الموازنة العامة.

كما تكمن أهمية الدراسة أيضا في إبراز دور آليات ترشيد النفقات العامة في القضاء على الفساد بمختلف أشكاله وحسن إدارة الموارد المالية للدولة وفق الطرق المثلى من خلال الاعتماد على الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة نظرا لتطور نشاطات الدولة في جميع المجالات الاقتصادية والاجتماعية باعتبار الموازنة العامة تعكس صورة عن السياسات الاقتصادية للدولة في ظل السعي نحو توجيه الموارد المالية نحو المجالات الاقتصادية والاجتماعية التي تعمل على تحقيق التنمية الاقتصادية، لأن مشكلة

سوء استخدام الموارد المتاحة من أهم المشكلات التي يواجهها عالمنا المعاصر خاصة وأن الموارد المتاحة أكثر محدودية في الوقت الراهن، وقد سعت الجزائر في إطار العمل على الحفاظ على المال العام وضمان حسن استخدامه إلى تطبيق مختلف الآليات واتخاذ جملة من الإجراءات من شأنها ترشيد النفقات العامة والحد من إسراف المال العام ومحاولة محاربة الفساد بكافة أشكاله في ظل التزايد المفرط للنفقات العامة والتراجع الكبير للإيرادات العامة نتيجة لارتباط الاقتصاد الوطني بتغيرات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

أهداف الدراســة

يمكن تلخيص أهداف الدراسة في النقاط التالية:

- التعرف على المفاهيم الأساسية لترشيد النفقات العامة؛
- تسليط الضوء على التجارب الحديثة في ترشيد النفقات العامة؛
- تحليل مسار تطور النفقات العامة في الجزائر؛
- محاولة تشخيص واقع الاقتصاد الوطني في ظل تراجع الإيرادات العامة؛
- تحليل مدى ضرورة ترشيد النفقات العامة في ظل الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الموازنة العامة؛
- إبراز دور آليات ترشيد النفقات العامة المتبعة في الجزائر في الحفاظ على المال العام وحسن إدارة واستغلال الموارد المتاحة.

أسباب اختيار الموضوع

يمكن تقسيم أسباب اختيار الموضوع إلى قسمين:

أ- أسباب موضوعية

- معرفة دور ترشيد النفقات العامة في الحفاظ على المال العام؛

-إبراز الأساليب الحديثة والتجارب الدولية الناجحة المتعلقة بتحسين استغلال الموارد بصورة رشيدة؛

- معرفة أسباب التزايد المستمر للنفقات العامة في الجزائر؛

- محاولة تسليط الضوء عن الآليات التي يكمن من خلالها تجنب هدر موارد الدولة والاستغلال الأمثل للمال العام في الجزائر.

ب- أسباب ذاتية

- الميول الشخصي لدراسة مثل هذه النوع من المواضيع التي تخص الاقتصاد الجزائري؛

- الموضوع يندرج ضمن الاقتصاد الكلي والذي هو نفس تخصص الباحث.

❖ **حدود الدراسة**

تتمحور حدود الدراسة والتي تتشكل محدداتها في:

أ- الحدود المكانية:

فيما يخص الإطار المكاني الذي أجريت فيه هاته الدراسة يتعلق الأمر بالإدارات العمومية على مستوى مختلف القطاعات ومصالح الرقابة المالية لأغلب ولايات الجزائر وقد تمثلت هاته القطاعات في: الجماعات المحلية، التربية الوطنية، الصحة، مديريات الخدمات الجامعية، على مستوى 42 ولاية من مجمل ولايات الوطن.

ب- الحدود الزمانية:

تتمثل الفترة الزمانية التي شملتها الدراسة من سنة(2001-2019) وهي الفترة التي تزامنت مع تحسن أسعار النفط على مستوى أسواق النفط العالمية وزيادة حصيلة الجباية البترولية التي رافقها انطلاق برامج الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وما لهذه البرامج من أثر في زيادة حجم الإنفاق العام، كما تميزت أيضا بتراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية مما أبرز دور

ترشيد النفقات العامة في حسن استغلال الموارد المتاحة، في حين كانت الفترة الزمنية للدراسة الميدانية من بداية شهر أفريل 2022 إلى حدود نهاية شهر سبتمبر من السنة ذاتها.

منهـــج الدراسة

من أجل التوصل إلى تحليل شامل لمختلف الأجزاء والمتغيرات المؤثرة في عناصر البحث الذي يهدف إلى دراسة تطور النفقات العامة في الجزائر وما للترشيد من دور في حسن تسيير واستغلال هذه النفقات، اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي ومنهج درسة حالة، فالمنهج الوصفي استخدم للتطرق إلى أهم المفاهيم المتعلقة بالميزانية العامة للدولة، والنفقات العامة وترشيد هاته النفقات العامة من خلال مختلف آلياتها بما يضمن حسن استغلال المال العام ويحقق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة، أما المنهج التحليلي خصص لتحليل تطور النفقات العامة في الجزائر، كما تم استخدامه لتحليل التجارب المغاربية في ترشيد النفقات العامة في ظل الاعتماد على الموازنات الحديثة كآلية لترشيد النفقات العامة، كما تم الاعتماد على الأدوات الخاصة بالتحليل الاقتصادي من إحصائيات متعلقة بالنفقات العامة، إضافة إلى أهم التقارير الإحصائية المتعلقة بذلك، ليتم تحليلها وتفسيرها للوصول إلى النتائج المرجوة، كما تم الاعتماد على منهج دراسة حالة في الجانب التطبيقي من خلال استخدام أداة الاستبيان التي تم من خلالها جمع البيانات بخصوص دور آليات ترشيد النفقات العامة في الحفاظ على المال العام وتحليل مختلف البيانات المتحصل عليها من الدراسة الميدانية بالاعتماد على برنامج spss لتدعيم الدراسة وإعطاء نتائجها مصداقية أكثر.

الدراسات السابقة

أثناء القيام بجمع الأدبيات العلمية والأبحاث عن المراجع تم العثور على مجموعة من الدراسات السابقة التي تناولت في محتواها النفقات العامة، وترشيد النفقات العامة، نشير في هذا العدد إلى بعض منها:

1-دراسة الباحث فتوح خالد، والتي جاءت **بعنوان تطور الإنفاق العمومي وأثره على التنمية المستدامة،** وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان للسنة الجامعية 2015-2016، ومن خلال هاته الدراسة حاول الباحث إظهار أهمية النفقات العامة في الاقتصاد والدور الذي يمكن أن تؤديه في تحقيق التنمية المستدامة حيث تطرق إلى المفاهيم النظرية للنفقات العامة وكذا التنمية المستدامة، مبرزا الآثار الاقتصادية والاجتماعية من خلال تحليل واقع السياسة الاتفاقية في الجزائر مرتكزا على مؤشرات قياس التنمية المستدامة بهدف قياس أثر النفقات العامة على التنمية المستدامة.

2- دراسة الباحث طارق قدوري، والتي جاءت بعنوان **مساهمة ترشيد الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر،** وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2015-2016، والتي حاول الباحث من خلالها إظهار مدى الدور الذي يلعبه الإنفاق الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية في الجزائر، وتطرق إلى السياسة المالية ودورها في التنمية الاقتصادية، بالاعتماد على أساليب ترشيد الإنفاق الحكومي، كما قام بتحليل متغيرات التنمية الاقتصادية واتجاهات الإنفاق الحكومي في الجزائر من خلال تطور النفقات العامة في الجزائر خلال فترة الدراسة، مبرزا دور ترشيد الإنفاق العام الحكومي في تحقيق التنمية الاقتصادية.

3- دراسة الباحث بن عزة محمد، والتي جاءت بعنوان **ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع منهج الانضباط بالأهداف،** وهي رسالة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية بجامعة تلمسان للسنة الجامعية 2009-2010 والتي تطرق فيها الباحث إلى ما مدى للإنفاق العام من دور في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية في الجزائر، وماهي آليات الترشيد التي يمكن من خلالها تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، حيث تطرق إلى كل الجوانب المتعلقة بالإنفاق العام وكل ما يخص

ترشيد الإنفاق العام والانضباط بالأهداف واليات تحقيق ذلك، وأسقط ذلك على حالة الجزائر مبينا ضرورة ترشيد الإنفاق العام لتحقيق أهم أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية في الجزائر.

4- دراسة الباحث بوجطو حكيم والتي جاءت بعنوان **عصرنة نظام الموازنة العامة وأهميتها في ترشيد النفقات العامة** وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة البليدة 02 للسنة الجامعية 2013-2014، وتناول الباحث من خلال دراسته عصرنة نظام الموازنة العامة وأهمية الأسس الحديثة لنظام الموازنة في ترشيد النفقات العامة بالاعتماد على منطق النتائج في تسيير الموازنة العامة مشيرا إلى دور قياس الأداء كأداة لترشيد النفقات العامة، كما تناولت دراسته تحليلا للبيانات الإحصائية لنظام الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 وتم الوقوف على ضرورة ترشيد النفقات العامة بالاعتماد على عصرنة نظام الموازنة العامة، مع الإشارة لتجربتي الأردن وفرنسا في تطبيق الموازنة المرتكزة على النتائج كأداة لترشيد النفقات العامة.

5- دراسة الباحث حنيش أحمد والتي جاءت بعنوان **دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة** وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير بجامعة الجزائر03 للسنة الجامعية 2015-2016، وقد ركز الباحث من خلال دراسته على دور الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة في الجزائر مبرزا دور المراقب المالي في الرقابة المالية، وصولا إلى الرقابة على الأداء وأساليب ومؤشرات قياس الأداء، مع الإشارة إلى إصلاح النظام الموازني كآلية لترشيد النفقات العامة، كما تطرق من خلال دراسته إلى إصلاح المالية العامة في الجزائر من خلال الإصلاح الموازني وإصلاح النظام الرقابي كالية لترشيد النفقات العامة في الجزائر، والتي تعتبر ضرورة حسب الباحث بعد أن قام بتحليل تطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر موضحا دوافع ترشيد النفقات العامة لضمان الحفاظ على المال العام.

6- دراسة الباحث حمبلي زهير والتي جاءت بعنوان **دور السياسة المالية في ترشيد النفقات العامة في الدول النامية دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2016** وهي أطروحة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية بجامعة بسكرة للسنة الجامعية 2018-2019، وتناول الباحث من خلال دراسته ترشيد النفقات العامة في الدول النامية موضحا دور السياسة المالية بمختلف أدواتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية ومبرزا دور التخصيص الأمثل للموارد في ترشيد النفقات العامة في هاته الدول، كما ركز الباحث من خلال دراسته على ترشيد النفقات العامة في الجزائر وفق آليات السياسة المالية بعد قيامه بدراسة تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2018 مشيرا إلى مختلف البرامج التنموية التي انتهجتها الجزائر التي لم تحقق كل الأهداف المرجوة حسب الباحث الذي سعى بدوره لدراسة واقع رشادة النفقات العامة وفق الآليات المتبعة وتحليل آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر بهدف التخصيص الأمثل للموارد المتاحة.

7- **دراسة حول**

"GOVERNMENT SPENDING AND NON-OIL ECONOMIC GROWTH IN THE UAE" (Carole Ibrahim ،2019 ،Saint Joseph University ،Dubai ،United Arab Emirates)

وتناولت الدراسة العلاقة بين الإنفاق الحكومي والنمو الاقتصادي غير النفطي في الإمارات العربية المتحدة على مدى أربعة عقود، وتشير نتائج الدراسة إلى أن تنفيذ السياسة التوسعية من خلال تكثيف الإنفاق العام الجاري والتنموي يؤدي إلى زيادة النمو الإقتصادي غير النفطي وبالتالي فإن تنفيذ الإنفاق الحكومي التوسعي يحفز الإقتصاد الإماراتي، خاصة خلال فترة الركود،وتقترح الدراسة أنه يجب على صانعي السياسات تركيز إنفاقهم على المشاريع الصحيحة، كما أنه يجب عليهم توجيه تحويلاتهم وإعاناتهم إلى القطاعات الإنتاجية وعليهم التأكد من أن زيادة الإنتاجية في المؤسسات العامة تتزامن مع إرتفاع الأجور والرواتب لتحقيق نمو إقتصادي مستدام.

8- دراسة حول

"Revenue Generation Capacity in Developing Countries: Implications for Physical and Human Capital Development in Tanzania ،Kenya and Uganda"

(Adam B.S Mwakalobo ،2015 ،Statistics ،University of Dodoma - Tanzania)

وتطرقت الدراسة إلى قدرة الإيرادات الضريبية على تمويل الإنفاق العام بإستخدام بيانات السلاسل الزمنية خلال الفترة 1970-2005 في ثلاث دول من شرق إفريقيا وهي تنزانيا كينيا، أوغندا، وقد خلصت الدراسة أن التغير في الإيرادات الضريبية له تأثير قوي على الإنفاق في البلدان الثلاثة، كما أن إعادة ترتيب أولويات الإنفاق العام وتوجيه الإنفاق نحو القطاعات الإنتاجية سيعمل بدوره على توليد إيرادات ضريبية كافية لتمويل نفقات الميزانية بما يساهم في الحد من الفقر وتعزيز التنمية الإقتصادية على المدى الطويل.

9- دراسة حول

"Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés ،émergents et en voie de développement" (Leon-Amath Dione ، 2016 ،université Bourgogne Franche Comté)

وتناولت الدراسة الدور الإقتصادي للدولة الذي هو موضوع العديد من الخلافات سواء في إطار النظري أو من جهة النظر العملية بين الإقتصاديون التوليفيون الكلاسيكيون، كما تناولت مواضيع مختلفة تتراوح بين مبدأ اليد الخفية، الضرائب، التوقعات، وتأثير المزاحمة، وإنتاج السلع العامة موضع تساؤل من خلال مثل هذه المناقشات. يشرح العمل مكونات تفصيل الإنفاق العام وعواقبه وفقا للتنمية (منظمة التعاون الإقتصادي والتنمية، وبريكس وخلصت الدراسة الى أن تأثيرات الإنفاق العام ومكوناته على

النشاط الإقتصادي تختلف بإختلاف مستوى الدخل للدول، وأن UEMOA الحجم الأمثل للنفقات العامة ومكوناتها هو دالة متزايدة لمستوى التنمية بإستثناء النفقات العسكرية.

أما ما يميز دراستنا عن سابقاتها فكونها تناولت انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة وهي بذلك تربط بين مختلف آليات ترشيد النفقات العامة، فمن خلالها سيتم توضيح دور كل آلية من هاته الآليات في ترشيد النفقات العامة بالإضافة لعلاقة الترابط بين هاته الآليات في إطار السعي نحو حسن استغلال الموارد المتاحة، على خلاف الدراسات السابقة التي تناولت أغلبها أحد آليات ترشيد النفقات العامة، كما سيتم أيضا من خلالها إبراز دور الإجراءات التي باشرتها الجزائر لترشيد الإنفاق العام في ظل تراجع أسعار البترول خاصة بعد السياسة الإنفافية التوسعية التي رافقت البرامج التنموية، كما تتميز دراستنا أيضا بأن فترة الدراسة شملت فترتين متباينتين إحداهما تميزت بسياسة انفاقية توسعية نتيجة الارتفاع الكبير لأسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية والتي تزامنت مع الفترة من سنة 2001 إلى غاية منتصف سنة 2014، أما الفترة الثانية فتميزت بتراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية وكانت هاته الفترة من منتصف سنة 2014 إلى غاية سنة 2019، حيث أن هاته الفترة رافقها تطبيق آليات ترشيد النفقات العامة بالإضافة إلى إجراءات عديدة من طرف الدولة بهدف الحد من الإسراف ومحاربة الفساد لأجل الاستغلال الأمثل للمال العام.

هيكل الدراسة

من أجل التوصل إلى الإجابة على الإشكالية المطروحة سنقوم بتقسيم البحث إلى أربعة أجزاء متكاملة:

الفصل الأول تم تخصيصه للإطار النظري لترشيد النفقات العامة حيث تم ذلك من خلال التطرق إلى مختلف المفاهيم الأساسية المتعلقة بالنفقات العامة وعرض تقسيماتها المختلفة وإبراز مختلف أثارها على النشاط الاقتصادي، ليتم بعدها التطرق إلى ماهية ترشيد النفقات العامة وعرض أهم الضوابط التي

تقتضيها عملية ترشيد النفقات العامة مع الإشارة لمتطلبات نجاح ترشيد النفقات العامة، وصولا لأهم آليات ترشيد النفقات العامة والتي تمثلت في الرقابة المالية والحكم الراشد بمختلف مبادئه باعتبارهما من أهم آليات ترشيد النفقات العامة، مع الإشارة إلى عصرنة الموازنة العامة باعتبارها كآلية حديثة لترشيد النفقات العامة.

الفصل الثاني تمحور حول تجارب مغاربية في ترشيد النفقات العامة وقد تم ذالك من التطرق لدور إدارة المالية العامة في ترشيد النفقات العامة من خلال تعريفها وإبراز أهم أهدافها والإشارة إلى اتجاهات صندوق النقد الدولي في تقييم إدارة المالية العامة، ليتم بعدها إبراز دور الموازنة المرتكزة على النتائج في ترشيد النفقات العامة وعرض أهم النتائج المتصلة بالتجربة المغربية في ظل الموازنة المرتكزة على النتائج، بالإضافة إلى تقييم التجربة المغربية في ظل الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية، كما تم عرض التجربة التونسية في ترشيد النفقات العامة من خلال دور الموازنة في ترشيد النفقات العامة، وإبراز أهم نتائج التجربة التونسية، وصولا لتقييم هاته التجربة من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية وفقا لبرنامج الإنفاق والمساءلة المالية.

الفصل الثالث خصص لمسار تطور النفقات العامة في الجزائر وقد تم ذلك من التطرق إلى هيكل النفقات العامة في الجزائر وعرض تقسيماتها وتطورها، ليتم بعد ذلك عرض البرامج التنموية التي قامت بها الجزائر والوقوف على أبراز أهدافها ونتائجها، وصولا لواقع المالية العامة في الجزائر من خلال إبراز العلاقة بين الإيرادات العامة والنفقات العامة وعرض مؤشرات الحكم الراشد في الجزائر مع الإشارة لمختلف إجراءات ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

الفصل الرابع تم تخصيصه للدراسة الإحصائية للمعلومات التي قمنا بجمعها من خلال الاستبيان الذي تم توزيعه على أفراد العينة وقد تم من خلال التطرق للإطار المنهجي والوصفي للدراسة مع الإشارة للأساليب الإحصائية المستعملة وعرض مجتمع وعينة الدراسة لتتم بعد ذلك المعالجة الإحصائية للدراسة

من خلال تحليل الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة باستخدام الأساليب الإحصائية بالإضافة لاختبار صدق وثبات الدراسة، وصولا لتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة من خلال تحليل نتائج مختلف فقرات الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة بالاعتماد على مخرجات برنامج الحزم الإحصائيةspss الإصدار**25** للوقوف على انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر بهدف الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

صعوبات الدراسة

– عدم توفر كافة البيانات والإحصائيات المتعلقة بحجم النفقات العامة من مصادرها الرسمية وحتمية الاعتماد على مختلف المصادر الأخرى مما يؤدي التضارب في البيانات والاحصائيات الخاصة بالنفقات العامة.

– عدم تحيين التقارير الصادرة من الجهات الرسمية في الجزائر خاصة تلك المتعلقة بالمالية العامة.

– صعوبة توزيع استمارات الاستبيان خاصة وأنها شملت أغلب ولايات الوطن تقريبا، بالإضافة لعدم الرد من طرف أفراد العينة على الاستبيان نظرا لعدم الاهتمام أو عدم الدراية في بعض الأحيان بالمستجدات المتعلقة بالسياسة الاقتصادية بصفة عامة مما يصعب من عملية الإجابة على الاستبيان الخاص بالدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري لترشيد النفقات العامة

تمهيد:

لم تعد الدولة تستهدف من النفقات العامة مجرد تسيير المرافق الأساسية، بل استخدمتها كوسيلة للتدخل في مختلف نواحي الحياة الاقتصادية والاجتماعية، بغرض تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية وهذا بعد تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي، وبذالك فلم تعد النفقات العمومية تدرس من الناحية الكمية فحسب، بل أصبحت تدرس أيضا من الناحية النوعية أو الكيفية، ومن ناحية تأثيرها في مختلف المجالات.

لهذا فإننا، ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى تحديد الإطار النظري للنفقات العامة الذي يتم من خلاله سيتم تحديد مفهوم النفقات العامة، مع إبراز أثارها على النشاط الاقتصادي، مع التطرق إلى مفاهيم نظرية حول ترشيد النفقات العامة بالإضافة إلى آليات الترشيد والتي من أبرزها الرقابة على النفقات العامة والحكم الراشد باعتبارهما آليتين أساسيتين لترشيد النفقات العامة، وتحديث تظام الموارنة العامة باعتباره من الآليات الحديثة لترشيد النفقات العامة. وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة؛

المبحث الثاني: ترشيد النفقات العامة؛

المبحث الثالث: آليات ترشيد النفقات العامة.

المبحث الأول: مفاهيم حول النفقات العامة

تعتبر النفقات العامة أحد أهم أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهدافها الاقتصادية، ومع تطور دور الدولة فقد تطورت النفقات العامة وتعددت تقسيماتها مع اتساع واختلاف طرق استخدامها وتزايد نطاق سريانها فهي تؤثر على العديد من المتغيرات الاقتصادية، ومن هنا تبرز أهمية النفقات العامة في ضمان الاستقرار الاقتصادي وتحقيق التنمية الاقتصادية.

المطلب الأول: ماهية النفقات العامة

إن النفقات العمومية تطور دورها تطورا كبيرا حيث أصبحت تدرس جميع النواحي لتأثيرها في مختلف المجالات ودورها البارز في تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

أولا: مفهوم النفقات العامة

1-النفقة لغة: مشتقة من كلمة نفق وهي تدل على انقطاع الشيء وذهابه، ونفق البيع أي راج وسميت النفقة لأنها تمضي لوجهها، ويقال رجل منفاق أي كثير النفقة[1].

2-النفقة اصطلاحا: تعرف النفقات العامة بأنها تلك المبالغ المالية التي تقوم بصرفها السلطة العمومية (الحكومة والجماعات المحلية)، أو أنها مبلغ نقدي يقوم بإنفاقه شخص عام قصد تحقيق منفعة عامة.

- كما يمكن تعريفها بأنها استخدام مبلغ نقدي من قبل هيئة عامة بهدف إشباع حاجة عامة[2].
- وتعرف أيضا على أنها مبلغ من النقود يقوم بإنفاقه شخص معنوي عام بهدف تحقيق نفع عام[3].

---

[1] باسم حمد عامر، **نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 25.

[2] محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص 65.

[3] علي لطفي، **المالية العامة-دراسة تحليلية-**، مكتبة عين شمس، مصر، 1995. ص 182.

– كما أن النفقة العامة هي كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام، وذلك إشباعا لحاجة عامة[1].

ويتضح من هذه التعاريف أن النفقة العامة تتكون من ثلاث أركان أو عناصر وهي العنصر الأول أن النفقة مبلغ نقدي، أما العنصر الثاني أن النفقة تصدر من الدولة أو أي شخص معنوي، وأخيرا أن النفقة العامة الغرض منها تحقيق منفعة عامة.

أ–النفقة مبلغ نقدي: تقوم الدولة بواجباتها في الإنفاق العام باستخدام مبلغ من النقود ثمنا لما تحتاجه من منتجات، سلع وخدمات، من أجل تسيير المرافق العامة، وثمنا لرؤوس الأموال الإنتاجية التي تحتاجها للقيام بالمشروعات الاستثمارية التي تتولاها ولمنح المساعدات والإعانات المختلفة من اقتصادية، اجتماعية، ثقافية وغيرها.

ومما لا شك فيه أن استخدام الدولة للنقود أمر طبيعي ويتماشى مع الوضع القائم في ظل اقتصاد نقدي تقوم فيه جميع المبادلات والمعاملات بواسطة النقود، ومن ثم تصبح النقود وسيلة الدولة للإنفاق[2].

ب–صدور النفقة من شخص عام: بمعنى أن يكون الآمر بها شخص معنوي عام وهو ذلك الشخص الذي تنظم قواعد القانون العام علاقاته بغيره من الأشخاص الطبيعيين والمعنويين وعلى ذلك تعد من النفقات العامة تلك النفقات الصادرة من الدولة أو هيئة من هيئاتها بما في ذلك هيئات الاقتصاد العام ومؤسساته العامة، بينما لا تعد من النفقات العامة المبالغ التي تنفق في سبيل الصالح العام أو لتحقيق خدمات عامة ولكنها لم تقتطع من الأموال العامة، كالإنفاق الذي تقوم به الجهات الخاصة رغم أن الإنفاق قد استهدف منه أو حقق نفعا عاما بتلبية حاجات عامة[3].

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان، 1999، ص 381.

[2] سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية بيروت لبنان، 2008، ص25 .

[3] خالد شحادة، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005، ص 56.

كما أنه من المتفق عليه أن كافة المبالغ التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها لنشاطها العام وبموجب سيادتها وسلطتها الآمرة تعد نفقات عامة، أما النفقات التي تنفقها الدولة بصدد ممارستها للنشاط الذي يباشره الأفراد مثل المشروعات الإنتاجية، فقد ثار خلاف حول طبيعتها، وقد استند الفكر المالي في سبيل تحديد طبيعة الإنفاق إلى معيارين أحدهما قانوني والآخر وظيفي.

❖ **المعيار القانوني:** وهو المعيار التقليدي، ويستند إلى الطبيعة القانونية للشخص القائم بالإنفاق بمعنى آخر أن نقطة الارتكاز هي الشخص القائم بالإنفاق أيا كانت طبيعة هذا الإنفاق، ويستند أنصار هذا المعيار إلى اختلاف طبيعة النشاط الذي يقوم به أشخاص القانون العام من ذلك الذي يباشره أشخاص القانون الخاص، إذ أن نشاط القانون العام يهدف إلى تحقيق النفع العام والمصلحة العامة ويعتمد في ذلك على القوانين والقرارات الإدارية، أي على سلطة الأمر، بينما يهدف نشاط القانون الخاص إلى تحقيق المصلحة الفردية، ويعتمد على التعاقد والتبادل.

❖ **المعيار الوظيفي:** ويستند هذا المعيار أساسا على الطبيعة الوظيفية والاقتصادية للشخص القائم بالإنفاق وليس على الطبيعة القانونية للشخص القائم به، وبناء على ذلك لا تعتبر جميع النفقات التي تصدر عن الأشخاص العامة نفقات عامة، بل يعد كذلك فقط تلك التي تقوم بها الدولة بموجب سلطتها الآمرة وسيادتها على إقليمها، أما النفقات التي تقوم بها الدولة أو الأشخاص العامة وتماثل نفقات الأفراد فإنها تعتبر نفقات خاصة. فإذا قام الأشخاص بهذه النفقات باعتبارهم سلطة عامة أي مزودة بالوسائل التي يعطيها القانون الإداري لأشخاص القانون العام، فان النفقات تعد في هذه الحالة نفقات عامة بلا جدال، أما إذا قاموا بالتصرف أو بالعمل في شأنهم في ذلك شأن الأفراد العاديين، فان النفقة تعد نفقة خاصة.[1]

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 31،32.

ج-الهدف من النفقة هو إشباع حاجة عامة: تهدف النفقة العامة إلى إشباع الحاجات العامة ومن ثم تحقيق المنفعة العامة أو المصلحة العامة، وبعبارة أخرى ضرورة توفير ما يطلق عليه بالسلع العامة. وبالتالي لا يعتبر أي مبلغ نقدي يتم صرفه بهدف إشباع حاجة أو منفعة خاصة كنفقة عامة[1].

وتبرير هذا العنصر يرجع إلى مبدأ العدالة والمساواة بين جميع الأفراد. إذ أن جميع الأفراد متساوون في تحمل الأعباء العامة كالضرائب، ومن ثم فيجب أن يتساوو كذلك في الإنتفاع بالنفقات العامة للدولة، وبذلك ليس من المحتمل أن تكون النفقة لغرض نفع أو مصلحة خاصة بفئة معينة دون غيرها، لما في ذلك من مخالفة لمبدأ العدالة والمساواة في تحمل الأعباء العامة[2].

ثانيا: ضوابط النفقات العامة

تخضع النفقات العامة إلى العديد من المعايير، والتي تمثل مبادئ وأسس يتم الاستناد إليها في الإنفاق العام، وهو ما يعني بيان الضوابط التي تحكم الإنفاق العام.

1-ضابط المنفعة

إن ما يبرز النفقة العامة هو مقدار المنافع العامة التي تتحقق من هذا الإنفاق، ليس هذا فقط بل ينبغي تحقيق المنفعة القصوى للأفراد، إن الأخذ بهذا المبدأ ليس جديدا على الفكر الاقتصادي، حيث كان مجال الإنفاق بين الكتاب التقليديين والمحدثين على حد سواء على الرغم من اختلاف وجهات النظر إلى الإنفاق العام، ويمكن أن نميز في الفكر الاقتصادي والمالي في هذا الشأن بين اتجاهين رئيسيين،

---

[1] عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1998، ص 150.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 33.

أحدهما شخصي يعتمد على المنفعة الشخصية التي تعود على الأفراد، والآخر موضوعي يهتم بالزيادة التي يمكن أن تحدث في الدخل الوطني[1].

وهناك اتجاهات متعددة اهتمت بقياس المنفعة في الإنفاق العام نورد منها ما يلي:[2]

أ- الإتجاه الشخصي: من خلال هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة التي يدرها الإنفاق بإجراء عملية مقارنة بين الناتج الاجتماعي المتولد عن ممارسة الحكومة، والناتج عندما يترك هذا الإنفاق في يد الخواص، ولكن يلاقي هذا الاتجاه بعض الصعوبات في إجراء هذه المقارنة.

ب- الإتجاه الموضوعي: وفق هذا الاتجاه يتم قياس المنفعة على أساس ملاحظة نسبة النمو في الدخل القومي ومقارنتها مع نسبة تزايد النفقات العامة، فإذا كان هناك تزايد في نسبة النمو مساير لتزايد نسبة النفقات العامة، فإن هذا الإنفاق يعتبر ذو منفعة. والعكس إذا كان تزايد النفقات العامة ليس له أثر على النمو الاقتصادي فهذا يعتبر إنفاق في غير موضعه وليس له نفع على المجتمع.

2-قاعدة الاقتصاد في النفقات

إن هدف تحقيق أقصى إشباع من وراء الإنفاق العام لابد أن يتوافق مع ضابط المنفعة، أي أنه يجب أن يتم الإنفاق بأسلوب الإنفاق العقلاني، وهو ما يطلق عليه علماء المالية العامة بضابط الاقتصاد في النفقات أو ترشيد الإنفاق العمومي، ولذلك يتوجب عدم الإسراف وإنفاق أقل ما يمكن من الأموال العمومية حتى لا يؤدي ذلك إلى الغش الضريبي أو حتى رفض دفع الضريبة، بحيث يتم صرف أوجه الإنفاق في مكانها الملائم أو حتى تركها عند المكلفين بالضريبة لينفقوها في الأوجه المفيدة.

---

[1] عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2007، ص 78.

[2] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005، ص 40.

إلا أنه يوجد نوع من النفقات التي يجب أن تكثر الدولة من إنفاقها كونها تعود بالفائدة على الدخل القومي ألا وهي الإنفاق على المشاريع الإستثمارية عن طريق إنشاء مؤسسات عامة ذات طابع صناعي وتجاري ومؤسسات عامة إقتصادية، كما أن وجوب إنفاق الأموال العمومية على الأولويات لا يستدعي أن تقلل الدولة من الإنفاق على الخدمات ومساعدة الفئات المعوزة، لأن هذا النوع من الإنفاق يعتبر مهما جدا لحسن سير المرافق العامة وإرساء الاستقرار الإجتماعي خاصة وأن هناك تفاوت كبير بين طبقات المجتمع[1].

3-ضمانات التحقق من استمرار المنفعة والاقتصاد في الإنفاق العام (تقنين النشاط المالي والإنفاق للدولة وإحكام الرقابة على النفقات العامة)

حتى يمكن التحقق من حصول ضابطي المنفعة والاقتصاد في النفقات العامة يتوجب وضوح الجانب القانوني لإجراء النفقات العامة في كامل مراحلها، وتحديد صلاحيات كل سلطة في هذا المجال، كما يجب أن تكون النفقات العامة مستوفية لإجراءات تحقيقها وصياغتها وتنفيذها على النحو المبين في القوانين واللوائح والقرارات المالية الأخرى، هذا من جهة، أما من جهة أخرى يجب إحكام الرقابة على تنفيذ هذه النفقات العامة وعادة ما تأخذ ثلاثة أشكال وهي: [2]

أ-الرقابة الإدارية:

هي الرقابة التي تتولاها وزارة المالية على باقي المصالح الحكومية بواسطة المراقبين والموظفين المحاسبين العاملين في مختلف الوزارات والمصالح والهيئات وتتمثل مهمتهم في عدم السماح بصرف

---

[1] أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2005، ص 46.

[2] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 85.

أي مبالغ إلا إذا وردت في الميزانية العامة وفي حدود الاعتماد المقرر له فالرقابة الإدارية هنا رقابة سابقة على الإنفاق.

وفي الحقيقة أن هذا النوع من الرقابة لا يكون فعالا فيما يخص ترشيد النفقات إذ هي مراقبة من الإدارة على نفسها وفقا للقواعد والمبادئ التي تضعها بنفسها ومن ثم فلا تمثل أي ضغط لحجم القيام بالنفقات نفسها حيث عادة لا تميل الإدارة إلى تقييد حريتها[1].

ب –الرقابة السياسية (البرلمانية)

يقوم بتنفيذ الرقابة السياسية السلطة التشريعية للدولة حيث يتسع دور البرلمان في هذه الحالة بالإضافة إلى تنفيذ الإعتمادات المقررة في الميزانية العامة للدولة إلى ممارسة الرقابة على حجم الإنفاق وتخصيصه. مرتكزا في ذلك على حقه في التدخل عن طريق السؤال والاستجواب والتحقيق وإمكانيته في سحب الثقة من الوزير أو الوزارة كلها وحق التطلع في أي وقت على البيانات والوثائق عن مسار التنفيذ بالإضافة إلى حق فحص الحسابات الختامية وإقرارها حق الإقرار أو رفض الإعتمادات الإضافية، حيث يتم استخدام هذا النوع من الرقابة عند إعتماد الميزانية وعند إعتماد الحساب الختامي إلا أن الرقابة البرلمانية لا تتمتع بالكفاءة المطلوبة بالرغم من أهميتها خاصة في الدول النامية كون البرلمان غالبا ما يقوم بدعم الإدارة حتى ولو لم تكن على صواب [2].

ج –الرقابة المحاسبية المستقلة

وهي التي تقوم بها أجهزة متخصصة مهمتها الأساسية الرقابة على النفقات العامة بصورة خاصة وتتولى التأكد من إن جميع عمليات صرف الإعتمادات قد تمت بشكل قانوني وفيما نص عليه قانون المالية والقواعد المالية السارية وقد تكون هذه الرقابة سابقة لعملية صرف النفقات أو لاحقة عليها.

---

[1] محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 54.

[2] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 57،58.

ويتولى هذا النوع من الرقابة في الجزائر مجلس المحاسبة ومن المفروض أن يكون هذا النوع من الرقابة أكثر فعالية نظرا لتخصص القائمين به وتوفر إمكانيات المتابعة والتحليل وإمكانية ممارسة الرقابة السابقة واللاحقة وحق تحديد المخالفات والأخطاء المادية وإبداء الرأي في الأساليب التي يتعين اتخاذها لتصحيح المسار[1]، ولقد تزايد اهتمام الجزائر بالرقابة اللاحقة لأهميتها في كشف الانحرافات والعمل على تصويبها، فتم إنشاء جهاز رقابي يكلف بالرقابة اللاحقة تمثل في المفتشية العامة للمالية ومجلس المحاسبة بهدف التأكد من عدم حدوث اختلاسات أو مخالفات مالية وضمان ترشيد النفقات العامة.

❖ المفتشية العامة للمالية

تعتبر المفتشية العامة للمالية جهازا رقابيا لاحقا يمارس دوره الرقابي من خلال مراقبة التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة وهذا وفقا للإجراءات والتنظيمات المعمول بها، كما تتولى المفتشية العامة للمالية مراجعة وفحص العمليات المالية من أجل التحقق من صحتها وانتظامها بما يحقق الأهداف المرجوة.

✓ تعريف المفتشية العامة للمالية

تعرف المفتشية العامة للمالية على أنها هيئة رقابية تحت السلطة المباشرة لوزير المالية، وتمارس رقابة إدارية بعدية على أساس برنامج سنوي يضبط من طرف وزيرالمالية، بهدف الكشف عن الاختلاسات والتلاعب بالمال العام والتحقق من الاستعمال الأمثل للاعتمادات المالية [2].

---

[1] مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2007، ص 230.

[2] نصيرة عباس، **آليات الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العمومية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012، ص 78.

✓ **مهام المفتشية العامة للمالية**

تمارس المفتشية العامة للمالية دور الرقابة على التسيير المالي والمحاسبي لمصالح الدولة والجماعات الإقليمية فيما تعمل أيضا على رقابة المؤسسات والهيئات الخاضعة لقواعد المحاسبة العمومية، كما تمارس بدورها الرقابة على: [1]

- المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري.
- هيئات الضمان الاجتماعي التابعة للنظام العام والإجباري وكذا الهيئات ذات المهمة الاجتماعية والثقافية والتي تستفيد من مساهمة الدولة والهيئات العمومية.
- كل مؤسسة عمومية أخرى مهما كان وضعها القانوني.
- الرقابة على استعمال الموارد التي تم جمعها بمناسبة الحملات التضامنية من طرف الهيئات أو الجمعيات مهما كان وضعها القانوني والتي تستنجد بالسخاء العمومي من أجل الدعم، على وجه الخصوص قضايا إنسانية واجتماعية وتربوية وثقافية.

❖ **مجلس المحاسبة**

يعتبر مجلس المحاسبة المؤسسة العليا للرقابة البعدية يتولى الرقابة اللاحقة على أموال الدولة والجماعات المحلية والمرافق العمومية، كما يتولى التدقيق في حسابات الهيئات العمومية التابعة لرقابته بهدف ضمان الاستخدام الأمثل للمال العام بما يحقق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

[1] ساجي فاطيمة، بوهنة علي، **الرقابة المالية في الجزائر بين الواقع والتحديث**، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، العدد 13، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2016، ص 296.

✓ **تعريف مجلس المحاسبة**

يعرف مجلس المحاسبة على أنه المؤسسة العليا للرقابة على الممتلكات والأموال العمومية يتمتع بالاستقلالية ويكلف بالرقابة البعدية لأموال الدولة والجماعات الإقليمية والمرافق العمومية، وكذالك رؤوس الأموال التجارية التابعة للدولة، ويساهم مجلس المحاسبة في تطوير الحكم الراشد والشفافية في تسيير الأموال العمومية[1].

✓ **صلاحيات مجلس المحاسبة**

يتولى مجلس المحاسبة التدقيق في شروط واستعمال وتسيير الموارد والوسائل المادية والأموال العمومية من طرف الهيئات التي تدخل في نطاق اختصاصه ويتأكد من مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات المعمول بها، وتهدف الرقابة التي يمارسها مجلس المحاسبة من خلال النتائج التي يتوصل إليها إلى تشجيع الاستعمال المنتظم والصارم للموارد والوسائل المادية والأموال العمومية وترقية إجبارية تقديم الحسابات وتطوير شفافية المالية العامة، وبذالك فان مجلس المحاسبة ومن خلال ممارسة صلاحياته في مجال اختصاصه فإنه يساهم في تعزيز الوقاية ومكافحة جميع أشكال الغش والممارسات غير القانونية أو غير الشرعية التي تؤدي إلى هدر المال العام[2].

ثالثا: الأعوان المكلفون بتنفيذ النفقات العامة

إن تنفيذ الميزانية العامة وفق ما تم اعتمادها وبما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة يتطلب تدخل شخصين لكل منهما دور منفصل ويتعلق الأمر بالآمر بالصرف والمحاسب العمومي فحسب ما جاء به القانون 90-21 المؤرخ في 15 أوت 1990 والمتعلق بالمحاسبة العمومية فان الأعوان المكلفون

---

[1] المادة 192، **دستورالجزائر لسنة 2016**، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 23.

[2] المادة 02، الأمر 10- 02 المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 95- 20 المؤرخ في 17 جويلية 1995، **المتعلق بمجلس المحاسبة**، الجريدة الرسمية العدد 50، ص 04.

بتنفيذ العمليات المالية للميزانية هم الآمر بالصرف والمحاسب العمومي اللذان يختص كل منهما بمهام ومسؤوليات محددة قانونا.

1-الآمر بالصرف

يعد الآمر بالصرف من الأعوان المكلفين بتنفيذ الميزانية فهو يكتسب الصفة القانونية لانجاز التصرفات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية لحساب جهة إدارية في شقها الإداري، كما يكلف بمسك الدفاتر الإدارية للنفقات والإيرادات.

أ- تعريف الآمر بالصرف

يعرف الآمر بالصرف حسب المادة 23 من القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية بأنه "يعد آمر بالصرف في مفهوم القانون كل شخص يؤهل لتنفيذ عمليات الميزانية المتعلقة بإجراءات الإثبات والتصفية والتحصيل من جانب الإيرادات، كما يقوم بإجراءات الالتزام والتصفية والأمر بالصرف أو تحرير الحوالات فيما يتعلق بالنفقات ويخول التعيين أو الانتخاب لوظيفة لها من بين الصلاحيات تحقيق العمليات المشار إليها صفة الآمر بالصرف قانونا وتزول هاته الصفة مع انتهاء هاته الوظيفة" [1].

ب- مسؤولية الآمر بالصرف

يعد الآمر بالصرف مسؤول مسؤولية مدنية وجزائية على صيانة واستعمال الممتلكات المكتسبة من الأموال العمومية، وبهاته الصفة فهو مسؤول شخصيا على مسك جرد الممتلكات المنقولة والعقارية المكتسبة أو المخصصة له، كما أنه مسؤول على الإثباتات الكتابية التي يسلمها والأفعال اللاشرعية

[1] المادة 23، القانون 90-21، المؤرخ في 15 أوت 1990، **المتعلق بالمحاسبة العمومية**، الجريدة الرسمية عدد 35، ص 1134.

والأخطاء التي يرتكبها والتي لا يمكن أن تكتشفها المراقبة الحسابية للوثائق وذلك في حدود الأحكام القانونية المقررة في هذا المجال[1].

2-المحاسب العمومي

إن رقابة المحاسب العمومي لها دور مهم في مراقبة وتنفيذ الميزانية فتشمل رقابته كل التصرفات المالية، فهو يكتسي صفة المراقب للميزانية والمنفذ لها في الوقت نفسه، وبذالك فلا يتسنى للآمر بالصرف تنفيذ الميزانية قبل موافقته حيث أنه تطبق مسؤوليته الشخصية والمالية على جميع عمليات القسم الذي يديره منذ تاريخ تنصيبه فيه إلى تاريخ انتهاء مهامه[2].

أ-تعريف المحاسب العمومي

يعرف المحاسب العمومي حسب المادة 33 من القانون 90-21 على أنه يعد محاسبا عموميا كل شخص يعين قانونا للقيام بالعمليات التالية:[3]

- تحصيل الإيرادات ودفع النفقات.
- ضمان حراسة الأموال أو السندات أو القيم أو الأشياء أو المواد المكلف بها وحفظها
- تداول الأموال والسندات والقيم والممتلكات والعائدات والمواد.
- حركة حسابات الموجودات.

وبهذا فان المشرع الجزائري فقد ركز تعريفه للمحاسب العمومي على دوره المزدوج من خلال تنفيذه للإيرادات العامة والنفقات العامة من جهة، ودوره الرقابي الهام في الحفاظ على المال العام من جهة أخرى.

---

[1] المادة 31، 32 القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، **مرجع سابق**، ص 1134.

[2] المادة 41 القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، **مرجع سابق**، ص 1135.

[3] المادة 33 القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، **مرجع سابق**، ص 1134.

ب-مهام المحاسب العمومي

يراقب المحاسب العمومي مشروعية التحصيل للإيرادات كما يراقب الدفع للنفقات، لذا فانه يجب عليه قبل قبوله لأي النفقة من أن يتحقق ويدقق في مجموعة من العناصر وهي:[1]

- مطابقة العمليات مع القوانين والتنظيمات المعمول بها.
- صفة الآمر بالصرف أو المفوض له.
- شرعية عمليات تصفية النفقات.
- النظر في مدى توفر الاعتمادات في ميزانية الإدارة المعنية.
- أن الديون لم تسقط آجالها أو أنها ليست محل معارضة.
- تأشيرات عملية المراقبة التي نصت عليها القوانين والأنظمة المعمول بها
- الصحة القانونية للمكسب الابرائي.

[1] المادة 36، القانون 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، **مرجع سابق**، ص1135.

المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة

إن بيان تقسيم النفقات العامة ليس لمجرد التصنيف والتقسيم، وإنما الهدف من ذلك هو معرفة كل نوع من النفقات لتحديد تمويلها، حيث أن النفقات العادية تمول غالبا بالإيرادات العادية وتمول النفقات الاستثنائية بإيرادات استثنائية كأصل عام. كما أن الهدف من هذا التصنيف أنه يبرز لنا كل نفقة بقصد ترشيدها كما يسهل لنا ذلك أعمال الرقابة المالية وإجراء المتابعة والفحص بخلاف ما إذا كانت النفقات مبهمة دون تحديد وتصنيف فيستحيل بذلك إجراء عمليات التدقيق والتحقيق كعناصر للرقابة المالية.

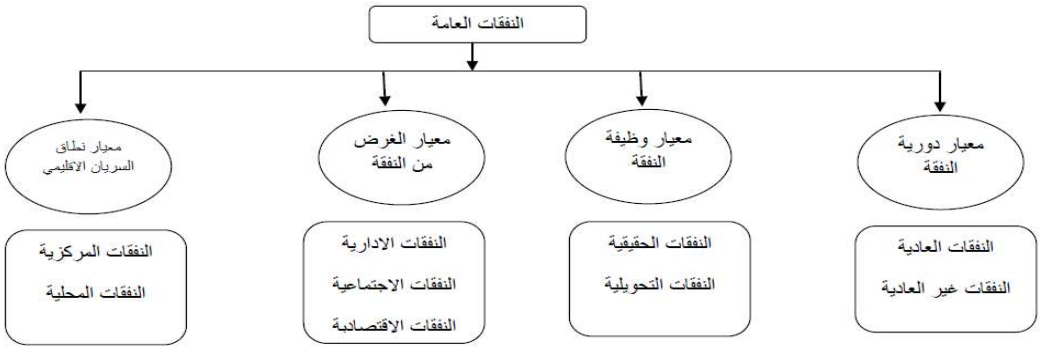
هذا وان هاته التقسيمات التي كانت وفق معايير وان اختلفت في أساسها فهي تتحد في هدفها فنجدها تصل إلى نفس التصنيف والتبويب[1]. وفيما يلي أهم تقسيمات النفقات العامة:

أولا: التقسيمات العلمية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العلمية تلك النفقات التي تستند إلى معايير علمية تظهر فيها الطبيعة الإقتصادية بوضوح وإلى أنها تمثل أهمية كبيرة في تحديد طبيعة الإنفاق العام وآثاره وأغراضه، وفيما يلي توضيح لهذا التصنيف وفق الشكل البياني:

[1] حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص347.

الشكل رقم (01 -01): التقسيمات العلمية للنفقات العامة



المصدر: محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الاقتصاد الجزائري 1990-2010 مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الاقتصادية علوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر،2014، ص 16.

نلاحظ من خلال الشكل أن النفقات العامة وفق التقسيمات العلمية تنقسم إلى ما يلي:

1- النفقات العامة حسب دوريتها

أساس هذا المعيار هو مدى تكرار هذه النفقة في ميزانية الدولة ويشمل نوعين من النفقة العامة:

أ-النفقات العادية: وهي النفقات التي تتكرر بشكل منتظم سنويا كالنفقات اللازمة لتسيير العجلة الإدارية للدولة ورواتب الموظفين، وتكرار هذا النوع من النفقات لا يعني التكرار بنفس القيمة ولكن الاعتبار هنا إلى التكرار السنوي العادي[1].

ب-النفقات غير العادية: وهي تلك النفقات التي لا تتكرر بصورة دورية كنفقات مساعدة ضحايا أحد الكوارث الطبيعية.

إلا أنه ما يعاب على هذا المعيار أنه يعتمد على التكرار السنوي للنفقة في الميزانية في الوقت الذي تكون فيه ميزانيات بعض الدول تزيد مدتها عن العام، كالنفقات الاستثمارية التي تعتبر لازمة على

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، **مرجع سابق**، ص 36.

الدوام ويتكرر ظهورها في كل الميزانيات والبرامج الاقتصادية، فهي بذلك تتحول إلى نفقات عادية بموجب التكرار والانتظام، في حين نجد أن بعض النفقات غير العادية تحولت إلى نفقات عادية ومتكررة، كالنفقات العسكرية التي تتكرر سنويا بسبب التوتر الدولي مما يجعل اعتبارها نفقات متكررة بسبب ظهورها المستمر وسنويا[1].

2- النفقات العامة حسب طبيعتها

تقسم النفقات العامة وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

أ- النفقات الحقيقية: هي تلك النفقات التي تقوم بها الدولة وتحصل مقابلها على السلع والخدمات منها مرتبات وأجور موظفي الدولة والنفقات اللازمة للقيام بالخدمات التعليمية والصحية، أو النفقات الخاصة بتوسع المشاريع الإنتاجية القائمة أو إنشاء مشاريع ووحدات جديدة وهذا يعني أن النفقات الفعلية تساهم في زيادة الإنتاج القومي بصورة مباشرة[2].

ب-النفقات التحويلية: هي النفقات التي لا تحصل الدولة من جراء إنفاقها على سلع وخدمات، بل مجرد نقل القوة الشرائية من الدولة إلى جهات أخرى، وتكون على عدة أنواع وحسب الغرض الذي تنفق من أجله وهي:[3]

❖ **نفقات تحويلية اجتماعية:** تهدف هذه النفقات إلى رفع وتحسين المستوى المعيشي مثل: إعانات دعم الاستهلاك، البطالة، المرض، الشيخوخة.

❖ **نفقات تحويلية اقتصادية:** تتمثل في الإعانات التي تمنح لبعض المشروعات الإنتاجية بهدف تخفيض التكاليف من جهة ومن جهة أخرى تهدف إلى تحقيق نمو متوازن للاقتصاد القومي.

---

[1] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003، ص35.

[2] محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015، ص 66.

[3] سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن،2011، ص 64.

❖ **نفقات تحويلية مالية:** تتمثل في فوائد الدين العام، المعاشات التي تنحها الدولة للموظفين بعد انتهاء خدمتهم (بعد الوفاة) لورثتهم.

3-النفقات العامة حسب أغراضها

تقسم النفقات العامة حسب أغراضها إلى أربعة أقسام:

أ- النفقة العامة الإدارية: تتضمن النفقة العامة الإدارية كافة النفقات العامة اللازمة لإدارة وتشغيل كافة المرافق العمومية، وتشمل هذه النفقات المرتبات والأجور ومصاريف التمثيل الدبلوماسي وكل ما يشمل قيام الدولة بوظيفتها العادية.

ب- النفقة العامة الإقتصادية: وهي النفقات التي تنفقها الدولة تحقيقا لبعض الأهداف الاقتصادية كتشجيع وحدات الإنتاج للقطاع الخاص على زيادة الإنتاج أو تحقيق الكفاءة في استخدام الموارد وأيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية وزيادة كفاءتها أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام.

ج- **النفقة العامة الإجتماعية:** تتمثل هاته النفقات العامة الاجتماعية في جميع النفقات التي يغلب عليها الطابع الاجتماعي، حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة والفقراء بصفة خاصة، واستنادا لذلك فإن غالبية نفقات الرفاهية تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء، وإعانات الرعاية الصحية، والإعانات الخاصة بالتعليم[1].

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 51.

ثانيا: التقسيمات العملية للنفقات العامة

يقصد بالتقسيمات العملية أو الوضعية تلك التي تظهر في موازنات الدولة المختلفة وهي تقسيمات لا تقيد بالاعتبارات العلمية إنما تتأثر باعتبارات وظيفية إدارية، أي تحكمها اعتبارات إدارية واقتصادية وتاريخية وعليه فان كل دولة لها تقسيم خاص يتلائم ويتناسب مع ظرفها.

1- التقسيم الوظيفي

على هذا الأساس تقسم النفقات العامة وفقا للوظائف المسندة والتي تؤديها الدولة، وعليه يعد هذا التصنيف أحد أحدث التقسيمات للنفقات العامة، كما لا توجد قاعدة واحدة يلتزم بها هذا التقسيم، تختلف الوظائف من قطاع إلى آخر حسب البرامج المسطرة لأجل التحقيق، ومن بين الوظائف منها الإدارية الاجتماعية، الوظيفة الاقتصادية. ومن مزايا هذا التقسيم نذكر:[1]

- مرونة كبيرة للدولة في تقسيم النفقات العامة؛
- يمكن من تحديد أوجه الإنفاق بدقة تامة؛
- تتبع السلطة التشريعية والدارسين تطور النفقات العامة على الوظائف النسبية لوظائف الدولة.

إلا أنه من بين الانتقادات الموجهة لهذا التقسيم هو عدم قدرته على التغلب على بعض الصعوبات الفنية والعملية المتعلقة بخوصصة بعض النفقات العامة.

2- التقسيم الإداري

يتم التقسيم الإداري على أساس الإدارات الحكومية التي تقوم بعملية الإنفاق مثل الوزارات، والهيئات، والمؤسسات العامة ضمن العمل الوظيفي لكل دائرة[2].

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، 2007، ص 136.

[2] طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999، ص 127.

كما أن تصنيف وتبويب النفقات هو انعكاس للهيكل الإداري للدولة، ويستهدف هذا التقسيم تبويب النفقات العامة إلى أجزاء مستقلة كل جزء خاص بوزارة معينة، مثل وزارة التعليم العالي لها باب في الميزانية، وزارة الأمن، وزارة المجاهدين، وكل باب ينقسم إلى فرع يمثل الدوائر والمديريات والهيئات العامة التابعة للوزارة المعنية، وهكذا تبعا للوزارت المعمول بها في الدولة.[1]، وبعد إعداد مشروع قانون الميزانية والتصويت عليه من البرلمان تعمد كل وزارة في تنفيذ النفقات التي خصصت لها، ليجري التقسيم داخل كل وحدة وزارية وفقا لمستحقات الموظفين والاقتناءات والأشغال، ويمكن أن يضاف إلى هذا التقسيم في الميزانية العامة النفقات المرصدة في الميزانية الملحقة والحسابات الخاصة بالخزينة، وتتبين هنا النفقات السنوية من النفقات البرامجية التي تتعدى السنة بغرض تطبيق مخططات وبرامج اقتصادية[2].

يعتمد هذا التقسيم على تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة للدولة إلى عدد من الأبواب حسب الجهات الإدارية أو وزرات الدولة، فمثلا باب مخصص لوزارة الدفاع وباب آخر مخصص لوزارة الداخلية، وباب آخر مخصص لوزارة التعليم العالي والبحث العلمي...، وهكذا تبعا للوزارات المعمول بها في الدولة، كما أن كل باب من تلك الأبواب يقسم إلى فروع انفاقية، وهذه الأخيرة إلى عدد من البنود الانفاقية يخصص كل منها لوحدة أقل في مستواها التنظيمي من المستوى التنظيمي للوحدة الإدارية التي يخصص لها فرع محدد[3].

3- التقسيم الاقتصادي

يعتمد تقسيم النفقات على طبيعة النفقة العامة الاقتصادية وآثارها في البنية التحتية للاقتصاد القومي فتقسم إلى نفقات جارية ونفقات رأسمالية حيث يختلف كل منهما من حيث:[4]

---

[1] عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009، ص 79.

[2] حسن عواضة، **مرجع سابق**، ص352.

[3] محمود بيداري، **مرجع سابق**، ص 21.

[4] عادل العلي، **مرجع سابق**، ص 38.

-الهدف الذي تستغرقه عملية استهلاك السلع والخدمات؛

-العائد المتحقق، ينجر عنها دخل فتعتبر نفقة جارية وان حققت عائد اعتبرت رأسمالية؛

-التكرار والانتظام، فتتصف النفقات الجارية بالتكرار أما النفقات الرأسمالية فتتصف بعدم التكرار ؛

-حجم المال المستخدم، يعتبر المال القليل الذي لا يتجاوز مبلغا معينا إنفاقا جاريا والعكس رأسماليا.

ثالثا: التقسيم بحسب علاقتها باقتصاد السوق

يعتمد هذا التقسيم على مدى ارتباط وعلاقة النفقة من عدمه باقتصاد السوق، كما يلي:

1- نفقات مستقلة عن طبيعة النظام الاقتصادي: وهي النفقات الضرورية لوجود الدولة ومن أمثلة ذلك النفقات الخاصة بالوظائف الأساسية للدولة والتي من خلالها يتم المحافظة على كيانها واستقرارها الداخلي والخارجي.

2- نفقات ضرورية لقيام اقتصاد السوق: وهي التي تشكل جزءا من نفقات الإنتاج، ومن أمثلة ذلك نفقات الخدمات الإدارية العامة الضرورية لقيام المشروعات الخاصة والتي تحصل عليها مقابل مدفوعات تمثل جزء من نفقات إنتاجها.

3- نفقات مكملة لاقتصاد السوق: وهي النفقات المخصصة لإشباع الحاجات العامة من بعض السلع والخدمات التي يقدمها السوق، ومن أمثلة ذلك نفقات التعليم والصحة.

4- نفقات مصححة لقوى السوق: وهي النفقات المخصصة لتصحيح الإختلالات السلبية الناجمة عن تطبيق اقتصاد السوق، ومنها النفقات المعدة لإنتاج بعض السلع أو الخدمات التي يحجم الخواص على القيام بها، والنفقات المقدمة للصناعات ذات الوفورات الخارجية لزيادة إنتاجها[1].

---

[1] عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص 183.

رابعا: تقسيم صندوق النقد الدولي

يقسم صندوق النقد الدولي النفقات العامة على معايير ثلاث، المعيار الاقتصادي والمعيار الوظيفي الذي يتماشى مع وظيفة الدولة، ومعيار ثالث وهو المعيار المزدوج بين المعيارين.

1- المعيار الاقتصادي

تقسم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدولي وفق لهذا المعيار إلى الأقسام التالية: [1]

أ- تعويضات العاملين: هي المكافئات النقدية أو العينية المستحقة الدفع للمستخدمين مقابل الأعمال التي يقومون بها خلال الفترة المحاسبية، كما أنه بالإضافة إلى الأجور والرواتب تشتمل تعويضات العاملين على مساهمات التأمينات الاجتماعية التي تدفعها وحدة من وحدات الحكومة العامة نيابة عن العاملين بها، وتستبعد منها أي تعويضات للعاملين تتعلق بتكوين رأس المال للحساب الذاتي.

ب- استخدام السلع والخدمات: وتشمل قيمة السلع والخدمات المستخدمة في إنتاج السلع والخدمات السوقية وغير السوقية (باستثناء تكوين رأس المال للحساب الذاتي)، بالإضافة إلى السلع المشتراة بغرض إعادة بيعها ناقص صافي التغير في مخزونات العمل قيد الانجاز، والسلع التامة الصنع، والسلع المقتناة لإعادة بيعها.

ج- الإعانات: وهي المدفوعات الجارية بدون مقابل تقدمها الوحدات الحكومية إلى المشروعات على أساس مستويات أنشطتها الإنتاجية، أو على أساس كميات أو قيم السلع والخدمات التي تنتجها أو تبيعها أو تصدرها أو تستوردها، وقد تهدف الإعانات للتأثير على مستويات الإنتاج أو على الأسعار التي تباع بها المخرجات، أو مكافئة لتلك المشروعات.

---

[1] صندوق النقد الدولي، **دليل إحصاءات مالية الحكومة**، ط2، إدارة الإحصاءات، 2001، ص64.

د-المنافع الاجتماعية: وهي التحويلات النقدية والعينية لحماية المجتمع بأسره أو فئات معينة منه من مخاطر اجتماعية معينة؛ وهو حدث أو ظرف يمكن أن يؤثر تأثيرا معاكسا غلى رفاهية الأسر المعنية إما بفرض أعباء إضافية على مواردها أو بأن يؤدي إلى انخفاض دخلها. ومن المنافع الاجتماعية الخدمات الطبية وتعويضات البطالة، ومعاشات الضمان الاجتماعي. والمنافع الاجتماعية تصنف حسب البرامج التي تنظم دفعها المتمثلة في برامج الضمان الاجتماعي وبرامج المساعدة الاجتماعية، وبرامج أرباب العمل للتأمين الاجتماعي[1].

هـ- استهلاك رأس المال الثابت: هو الانخفاض في قيمة الأصول الثابتة التي تملكها أو تستخدمها أحد الهيئات الحكومية بسبب التدهور المادي، أو التقادم المعتاد أو التلف العرضي، ويقيم ذلك الاستهلاك بمتوسط أسعار الفترة الحاسبية المعينة.

و-الفائدة: وهوما يستحق الدفع على الوحدات التي تتحمل أنواعا معينة من الخصوم، وتتمثل في الودائع والأوراق المالية باستثناء الأسهم والقروض والحسابات المدينة، وتنشأ تلك الخصوم عندما تقترض أحد الوحدات الحكومية أموالا من وحدة أخرى، والفائدة هي النفقات التي تتحملها الوحدة الحكومية المدينة عن استخدام أصل الدين القائم، وهو بذلك القيمة الاقتصادية التي يقدمها الدائن.

ز-المنح: وهي التحويلات الجارية والرأسمالية غير إجبارية من وحدة حكومية إلى وحدة حكومية أخرى أو إلى منظمة دولية، وتصنف المنح حسب نوع الوحدة المتلقية للمنحة أولا، ثم حسب إذا ما كانت المنحة جارية أو رأسمالية.

---

[1] **نفس المرجع السابق**، ص65.

ح- **نفقات أخرى:** وتتمثل فيما يلي:

- **نفقات أخرى على الممتلكات خلال الفائدة:** وهي النفقات المستحقة الدفع من وحدة من وحدات الحكومة العامة إلى مالك أصل مالي أو إلى أصل غير منتج غير منظور عندما تستخدم وحدة الحكومة العامة ذلك الأصل، ومن أمثلة تلك النفقات الأرباح الموزعة أو المسحوبات من دخل أشباه الشركات، أو النفقات على ممتلكات تعزى إلى حملة وثائق التأمين أو ريع.

- **نفقات أخرى متنوعة:** وتتمثل في التحويلات التي تخدم أغراضا مختلفة تماما، والنفقات الأخرى المتعلقة بمعاملات غير مصنفة في مكان آخر كالتحويلات الجارية المقدمة إلى مؤسسات غير هادفة إلى الربح تخدم الأسر، والضرائب الجارية والرأسمالية والرسوم الإجبارية والغرامات التي يفرضها أحد مستويات الحكومة على مستوى آخر.

والجدول الموالي يوضح التصنيف الاقتصادي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (01-01): التصنيف الإقتصادي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

2 النفقات	262 لمنظمات دولية
21 تعويضات العاملين	2621 جارية
211 الأجور والرواتب	2622 رأسمالية
2111 أجور ورواتب نقدية	263 لوحدات أخرى للحكومة العامة
2112 أجور ورواتب عينية	2631 جارية
212 المساهمات الاجتماعية	2632 رأسمالية
2121 مساهمات اجتماعية فعلية	**27 المنافع الإجتماعية**
2122 مساهمات اجتماعية محتسبة	271 منافع الضمان الاجتماعي
22 استخدام السلع والخدمات	2711 منافع الضمان النقدية
23 استهلاك رأس المال الثابت	2712 منافع الضمان الإجتماعي العينية
24 الفائدة	272 منافع المساعدات الإجتماعية
241 لغير المقيمين	2721 منافع المساعدات الإجتماعية النقدية
242 للمقيمين عدا الحكومة العامة	2722 منافع المساعدات الإجتماعية العينية
243 لوحدات أخرى للحكومة العامة.	273 المنافع الاجتماعية الممولة من أرباب العمل
25 الإعانات	
251 لشركة عامة	2731 منافع أرباب العمل الإجتماعية النقدية
5211 لشركة غير مالية عامة	2732 منافع أرباب العمل الإجتماعية العينية
5212 لشركة مالية عامة	**28 نفقات أخرى**

252 لشركات خاصة	281 نفقات على الممتلكات عدا الفائدة
2521 لشركات غير مالية خاصة	2811 أرباح موزعة (شركات عامة فقط)
2522 لشركات مالية خاصة	2812 مسحوبات من دخل أشباه الشركات
26 المنح	(شركات عامة فقط)
261 لحكومات أجنبية	2813 نفقات على الممتلكات تعزى إلى حملة
2611 جارية	وثائق التأمين
2612 رأسمالية	2814 ريع
262 لمنظمات دولية	282 نفقات أخرى متنوعة
2611 جارية	2821 جارية
2612 رأسمالية	2822 رأسمالية

المصدر: صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ص .63

2-المعيار الوظيفي

تقسم النفقات العامة حسب صندوق النقد الدولي وفق لهذا المعيار إلى الأقسام التالية:[1]

-نفقات الخدمات العمومية العامة.

-نفقات الدفاع.

-نفقات النظام العام وشؤون السلامة العامة.

-نفقات الشؤون الاقتصادية.

-نفقات حماية البيئة.

[1] صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ص 75.

-نفقات الإسكان والمرافق الاجتماعية.

-نفقات الصحة.

-نفقات الترفيه والثقافة والدين.

-نفقات التعليم.

-نفقات الحماية الاجتماعية.

والجدول الموالي يوضح التصنيف الوظيفي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي:

الجدول رقم (01 -02): التصنيف الوظيفي للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

7 مجموع النفقات	**705 نفقات حماية البيئة**
701 نفقات الخدمات العمومية العامة	7051 تصريف النفايات
7011 الأجهزة التنفيذية والتشريعية	7052 تصريف مياه الصرف الصحي
والشؤون المالية وشؤون المالية العامة	7053 تخفيف التلوث
والشؤون الخارجية	7054 حماية التنوع الحيوي والمناظر الأرضية الطبيعية
7012 المعونة الاقتصادية الأجنبية.	7056 حماية البيئة غير مصنفة في مكان آخر
7013 خدمات عامة	**706 نفقات الإسكان والمرافق الاجتماعية**
7014 بحوث سياسية	7061 تنمية الإسكان
7015 البحوث والتطوير في مجال	7062 تنمية المجتمع
الخدمات العمومية العامة	7063 إمدادات المياه
7016 خدمات عمومية عامة غير	7064 إنارة الشوارع
مصنفة في مكان اخر	

7017 معاملات الدين العام	7065 البحوث والتطوير في مجال الإسكان ومرافق
7018 تحويلات ذات طبيعة عامة بين	المجتمع
مختلف مستويات الحكومة.	7066 الإسكان والمرافق الاجتماعية غير مصنفة في
702 نفقات الدفاع	مكان آخر
7021 الدفاع العسكري	**707 نفقات الصحة**
7022 الدفاع المدني	7071 منتجات وأجهزة ومعدات طبية
7023 المعونة العسكرية الأجنبية	7072 خدمات العيادات الخارجية
7024 البحوث والتطوير في مجال	7073 خدمات المستشفيات
الدفاع	7074 خدمات صحية عامة
7025 شؤون دفاع غير مصنفة في	7075 البحوث والتطوير في مجال الصحة
مكان آخر.	7076 شؤون صحية غير مصنفة في مكان آخر
703 نفقات النظام العام وشؤون	**708 نفقات الترفيه والثقافة والدين**
السلامة العامة	7081 خدمات ترفيهية ورياضية
7031 خدمات الشرطة	7082خدمات ثقافية
7032 خدمات الحماية ضد الحريق	7083 خدمات إذاعة ونشر
7033 المحاكم	7084خدمات دينية وخدمات مجتمعية أخرى
7034 السجون	7085 البحوث والتطوير في مجال الترفيه والثقافة
7035 البحوث والتطوير في مجال	والدين
النظام العام وشؤون السلامة العامة	

7036 النظام العام وشؤون السلامة العامة غير مصنفة في مكان آخر	7086 شؤون الترفيه والثقافة والدين غير مصنفة في مكان آخر
704 نفقات الشؤون الاقتصادية	**709 نفقات التعليم**
7041 الشؤون الاقتصادية والتجارية وشؤون العمالة العامة	7091 التعليم ما قبل الابتدائي والتعليم الابتدائي
7042 الزراعة والصيد البحري والبري	7092 التعليم الثانوي
7043 الوقود والطاقة	7093 التعليم غير العالي ما قبل الثانوي
7044 التعدين والصناعة التحويلية والتشييد	7094 التعليم العالي
7045 النقل	7095 التعليم غير المحدد بمستوى
7046 الاتصالات	7096 خدمات تابعة للخدمات التعليمية
7047 صناعات أخرى	7097 البحوث والتطوير في مجال التعليم
7048 البحوث والتطوير في مجال الشؤون الاقتصادية	7098 شؤون التعليم غير مصنفة في مكان آخر
7049 شؤون اقتصادية غير مصنفة في مكان آخر	**710 نفقات الحماية الاجتماعية**
	7101 المرض والعجز
	7102 الشيخوخة
	7103 الورثة
	7104 الأسرة والطفل
	7105 البطالة
	7106 الإسكان
	7107 الإقصاء الاجتماعي غير مصنفة في مكان آخر

	7108 البحوث والتطوير في مجال الحماية الاجتماعية 7109 الحماية الاجتماعية غير مصنفة في مكان آخر.

المصدر: صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ص.73

3-المعيار المزدوج

وهو تصنيف يجمع بين المعيارين السابقين أي بين المعيار الإقتصادي والمعيار الوظيفي ونبين ذلك من خلال الجدول التالي:[1]

الجدول رقم (01 -03): التصنيف المزدوج للنفقات حسب صندوق النقد الدولي

	تعويضات العاملين	استخدام السلع والخدمات	استهلاك رأس المال الثابت	الفائدة	الإعانات	المنح	المنافع الاجتماعية	نفقات أخرى	اقتناء الأصول غير المالية
الخدمات العمومية العامة									
الدفاع									
النظام العام وشؤون									

[1] صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ص 78.

السلامة العامة									
الشؤون الاقتصادية									
حماية البيئة									
الإسكان والمرافق الاجتماعية									
الصحة									
الترفيه والثقافة والدين									
التعليم									
الحماية الاجتماعية									

المصدر: صندوق النقد الدولي، **مرجع سابق**، ، ص 83.

المطلب الثالث: أثار النفقات العامة على النشاط الاقتصادي

إن للنفقات العامة التي تقدمها الدولة لمختلف الأشخاص والشرائح في المجتمع أثار متعددة ومختلفة، فهدف النفقات العامة هو تحيق النفع العام بتحقيق آثار مرغوبة وهذا ما يعرف بالمالية الوظيفية، ومنه اشتقت النفقات الوظيفية ويقصد بها تلك النفقات العامة التي يتم تخطيطها وتحديد نوعها ومجالها وحجمها وتوقيتها وفقا للآثار الاقتصادية الناتجة عنها لكي تساهم في تحقيق أهداف المجتمع وتختلف هذه الآثار والنتائج تبعا لاختلاف مجال تأثير الإنفاق وكذا كمية وزمن هذا الإنفاق[1].

أولا: الآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة

يقصد بالآثار الاقتصادية المباشرة للنفقات العامة تلك الآثار التي تترتب مباشرة على النفقات العامة، أي الآثار الأولية للنفقات العامة فاستعمال هاته النفقات العامة يكون من أجل تحقيق الأهداف المسطرة من قبل الدولة وبالتالي الوصول إلى الأثر الذي ترمي إليه، ومن أهم هاته الآثار ما يلي:

1-أثر النفقات العامة في الإنتاج: تؤثر النفقات العامة في الإنتاج بشكل مباشر لأنها تؤثر في قدرة الأفراد على العمل أو الرغبة فيه من جهة، والادخار والاستثمار من جهة أخرى، بالإضافة إلى تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج، ويظهر لنا ذلك التأثير من خلال دورها الفعال في زيادة حجم الموارد الاقتصادية، وزيادة درجة تأهيلها وتنظيمها، لأنها تعتبر من أهم العوامل المحددة للطاقة الإنتاجية لأي مجتمع، فالنفقات العامة تساهم في رفع الطاقة الإنتاجية على حسب اختلاف طبيعة وأوجه الإنفاق العام، ويمكن إبراز هذه الأوجه فيما يلي: [2]

أ-النفقات الاجتماعية: يعتبر هذا النوع من النفقات من النفقات التحويلية الاجتماعية والموجهة للخدمات الاجتماعية سواء كانت خدمات التعليم أو خدمات صحية أو خدمات الثقافة، حيث تعمل على

---

[1] حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 62.

[2] عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة،2005 ، ص .198

زيادة إنتاجية العمل، فالدولة عندما تقوم بالتركيز على الجانب التأهيلي والتدريبي يؤدي ذلك إلى تطوير وزيادة كفاءة وعائد الموارد الاقتصادية وبوجه خاص الموارد الاقتصادية والبشرية، وهو ما يؤثر في المستقبل على نمو وزيادة الإنتاج الوطني.

ب-النفقات العسكرية: إن لهذا النوع من النفقات تأثيرات مختلفة الجوانب فيمكن لهذا النوع من النفقات أن تؤدي إلى توزيع المزيد من الدخول، وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الفعلي على أموال الاستهلاك والاستثمار، وتنشيط الإنتاج خصوصا عندما يكون الاقتصاد يعاني من حالة الكساد، ويمكن لهذه النفقات أن تؤدي إلى زيادة الإنتاج المدني بطريقة غير مباشرة عن طريق مساهمتها في تقديم البحث العلمي والاختراعات التي يمكن أن تستخدم في الإنتاج المدني والسلم،كما يمكن تحويل بعض المصانع العسكرية للإنتاج المدني، ولكن ما تجدر إليه الإشارة أن هذه الآثار تختلف من دولة إلى أخرى وذلك حسب بنيانها الاقتصادي.

ج-النفقات التحويلية الاقتصادية: يكون تأثير هذا النوع من النفقات الاقتصادية بواسطة توجيه عناصر الإنتاج من قطاع اقتصادي معين إلى قطاع اقتصادي آخر، ويكون الهدف من إعادة التوجيه هو تنمية وتطوير القطاع الذي تم توجيه عناصر الإنتاج إليه، أو يكون الهدف هو تحقيق التنمية المتوازنة بين مناطق معينة. أما فيما يخص النفقات العامة الرأسمالية تؤدي إلى الزيادة في رأس المال العيني بواسطة إقامة وإنشاء مختلف المشاريع الاقتصادية، فالدولة تقوم بتزويد الاقتصاد الوطني بالخدمات الضرورية للانفتاح مثل الطرق ومد السكك الحديدية...الخ، فهذا النوع من الإنفاق يؤثر على الإنتاج بطريقة مباشرة، وبالتالي نلاحظ مدى أهمية هذا النوع من النفقات العامة ومدى تأثيرها على

الإنتاج الوطني خصوصا أن القطاعات الاقتصادية الرئيسية لا يمكن لها أن تقوم بنشاطها دون توفير هذه النفقات الحكومية[1].

2-أثر النفقات العامة على المستوى العام للأسعار

يعتبر استقرار الأسعار من ضمن أهم أهداف السياسة الاقتصادية التي تسعى من خلالها مختلف حكومات الدول إلى محاربة التضخم دون أن يكون على حساب مستوى العمالة، وهي المعادلة الصعبة التي ينبغي على الإنفاق الحكومي مراعاتها، فنجد عدة صور للإنفاق العام في تأثيره على الأسعار فقد تعمد الدولة إلى تثبيت أسعر السلع الضرورية عن طريق دعم أسعار هذه الأخيرة وكل فارق بالزيادة تتحمله خزينة الدولة، كما يمكن التأثير على الأسعار من خلال دعم المنتجين والذي ينعكس بتوفير السلع والمنتجات وبالتالي زيادة العرض وانخفاض أسعارها والعكس إذا كان الإنفاق موجه للاستهلاك فيؤدي إلى زيادة الطلب وارتفاع الأسعار[2].

إن أثر النفقات يمكن تتبعه من خلال الوقوف على طبيعة النفقات ومرونة الجهاز الإنتاجي، فإذا كان أثر الإنفاق العام على زيادة السلع والخدمات أكبر من زيادة الطلب الكلي تكون النتيجة انخفاض مستوى الأسعار وذلك لأن العرض أكثر من الطلب[3]، كما أن توجيه الدولة لإنفاقها العام نحو تأدية بعض الخدمات العامة للطبقات محدودة الدخل مثل الخدمات الصحية والتعليمية يؤدي لانخفاض ثمن هذه الخدمات نظرا لتحمل الحكومة جزءا من تكلفتها[4].

---

[1] نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **مرجع سابق**، ص63 -64.

[2] محمد عباس محرزي، **مرجع سابق**، ص 120.

[3] محمد حسين الوادي، زكرياء أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص .151

[4] مجدي شهاب، **مرجع سابق**، ص 247.

3-أثر النفقات العامة على الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بطريقة مباشرة من خلال ما قد يحدث من زيادة أولية في الطلب على السلع الاستهلاكية بسبب هذا الإنفاق، ويمكن ملاحظة هذا النوع من الآثار المباشرة للنفقات العامة في الاستهلاك القومي من خلال النفقات التي توزعها الدولة على الأفراد في صورة مرتبات وأجور يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية من السلع والخدمات[1]، وتحدث النفقات العامة آثارها في الاستهلاك القومي من خلال الآتي: [2]

أ-**أثر نفقات الاستهلاك الحكومي:** تقوم الدولة بالإنفاق العام مقابل الحصول على سلع استهلاكية بغرض إشباع الحاجات العامة أو توفير خدمات استهلاكية كالأمن والصحة، وهو ما يدفع بالاستهلاك الوطني إلى الارتفاع [3].

كما يمكن لها أن توزع خدمات أو سلع مجانا أو بمقابل جزئي، وهو ما يراه البعض تحويلا للاستهلاك من الأفراد إلى القطاع العام الذي لا يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني، بل يستطيع هذا النوع من الاستهلاك أن يؤثر على هيكلة الاستهلاك الوطني بتحفيز الحصول على سلع مقابل تهميش أخرى، غير أنه من المنطقي أن إنفاق الأموال العامة من أجل الحصول على السلع الاستهلاكية بغض النظر عن نوعها أو الفائدة المرجوة منها يرفع من حجم الاستهلاك العام[4].

---

[1] علي سيف علي المزروعي، إلياس نجمة، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990- 2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد28، العدد1، جامعة دمشق، 2012، سوريا، ص11.

[2] محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **مرجع سابق**، ص 41.

[3] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص 116.

[4] حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999، ص 30 .

ب-أثر نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد: تدفع الدولة مقابل ما يقدمه موظفوها وعمالها مرتبات ومعاشات توجه جزئيا أو كليا إلى إشباع الحاجات الاستهلاكية من سلع وخدمات أي أن مداخيل تصرف لزيادة الاستهلاك الفردي ومن ثم الاستهلاك الوطني (أثر المضاعف)[1].

4-أثر النفقات العامة على الناتج الوطني.

تحدث النفقات العامة آثار اقتصادية مباشرة على الإنتاج الوطني من خلال تأثيرها على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار، وتأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج والقوى المادية للإنتاج[2].

أ-أثر النفقات العامة على قدرة الأفراد ورغبتهم في العمل والادخار والاستثمار: تزيد النفقات العامة الموجهة للخدمات كالصحة والتعليم من كفاءة الأشخاص على العمل، كذلك فان النفقات العامة على المرافق التقليدية كالدفاع الخارجي والقضاء تهيىء الظروف التي يصعب من دونها عملية الإنتاج، فهي توفر الأمن والاطمئنان للأشخاص من أجل القيام بنشاطاتهم وتؤدي إلى توزيع الدخول بين الأفراد وتزيد من إمكانياتهم في الادخار.

ب-أثر النفقات العامة على عناصر الإنتاج: تؤدي النفقات العامة إلى انتقال عناصر الإنتاج بين المناطق المختلفة وذلك عن طريق إنشاء مدن وتجمعات سكانية ومناطق صناعية في أماكن جديدة ومن القطاع العام إلى الخاص أو العكس، ومن نشاط إلى نشاط اقتصادي آخر وذلك بتشجيع بعض النشاطات ودعمها، وغالبا ما يكون لهذا الانتقال الأثر الكبير على الناتج الوطني.

ج-أثر النفقات العامة على القوى المادية للإنتاج: يقصد بها تلك الموارد الطبيعية، القوة العاملة، ورأس المال والتطور التكنولوجي، بحيث أن النفقات الاستثمارية تؤدي إلى زيادة تراكم رؤوس الأموال

---

[1] عادل أحمد حشيش، **مرجع سابق**، ص117.

[2] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص143.

ومن ثم زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية خاصة في المدى الطويل، إضافة إلى ما تحدثه من زيادة مباشرة في الدخل الوطني الجاري.

يجب الإشارة هنا فيما يخص أثر الإنفاق العام على مستوى الإنتاج الوطني إلى نقطتين هامتين هما:

-الزيادة في الإنفاق العام تصبح غير فعالة في زيادة مستوى الإنتاج الوطني في حالة التشغيل الكامل، لأن الإنتاج وصل إلى أقصى إمكانياته.

-يجب استبعاد الآثار السلبية للإنفاق العام مثل الضغوط التضخمية بسبب طول فترة المشاريع وتجنب سوء استعمال الموارد الإقتصادية المتاحة باختيار المشاريع الإنتاجية المناسبة من حيث التكاليف والعوائد.

5-أثر النفقات العامة على توزيع الدخل الوطني

تؤثر النفقات العامة بشكل مباشر على نمط توزيع الدخل الوطني عندما تكون موجهة لزيادة القوة الشرائية أو القدرة الإنتاجية لطبقة معينة سواء كان ذلك بمقابل مثل الزيادة في الرواتب والأجور، أو بدون مقابل مثل زيادة الدعم المقدم لأحد السلع الضرورية أو لقطاع من القطاعات الإنتاجية بواسطة المساعدات، فنلاحظ أن توزيع الدخل الوطني بين الطبقات المختلفة يتحدد على أساس مساهمة كل طبقة في الإنتاج[1]، وتجدر الإشارة إلى أن دراسة آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني لا تقتصر على طبيعة النفقات العامة فقط، بل تتطلب أيضا معرفة مصدر تمويلها، فإذا كان تمويلها عن طريق إيراداتها من الضرائب التي تفرض على أصحاب الدخول المرتفعة ومن الرسوم وأملاك الدولة فان أثر النفقات ينصرف إلى تقليل التفاوت في الدخول بين مختلف الطبقات الاجتماعية ودون إحداث أي

[1] علي كنعان، **اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية**، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النسر، ص85.

زيادة في الأسعار مع مراعاة مرونة الجهاز الإنتاجي، أما إذا كان تمويلها عن طريق الضرائب التي تفرض على الطبقات المتوسطة والفقيرة أو من القروض العامة أو الإصدار النقدي الجديد فان أثر النفقات العامة سوف ينصرف إلى زيادة التفاوت بين الفئات الاجتماعية والى زيادة الأسعار وظهور التضخم مع مراعاة الجهاز الإنتاجي ومستوى التشغيل في الاقتصاد[1].

ثانيا: الآثار الاقتصادية غير المباشرة للنفقات العامة

تنتج الآثار غير المباشرة عن سلوك المستفيدين من الدخول فينجم عن ذلك طلبا جديداً غير مباشر على السلع الاستهلاكية، حيث يرتبط أثر الإنفاق العام على الاستهلاك بالأثر المترتب على الإنتاج بسبب تفاعل كل من الاستهلاك المولد لأثر المضاعف والاستثمار المولد لأثر المعجل.

1-أثر المضاعف

يعتبر كينز أول من أشار لمبدأ المضاعف، إذ تعرف العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار، غير أن فكرة المضاعف وتحليل أثره لا يرتبط حصريا بالاستثمار في الفكر الاقتصادي الحديث بل يمكن أن تتعداه إلى ظواهر اقتصادية أخرى كالاستهلاك أو الإنفاق العام، حيث عمد كينز لتحليل أثر الاستثمار على الاقتصاد الوطني ومن ثم على الاستهلاك، على اعتبار أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري تؤدي إلى الزيادة في الدخل الوطني ليس بمقدار الزيادة الأولية فحسب بل بكميات مضاعفة تضاف إلى تلك الزيادة الأولية في الاستثمار ما ينجر عنه زيادة النفقات الاستهلاكية، وتسمى هاته العلاقة بين الزيادة في الدخل الوطني والزيادة في الاستثمار بمضاعف الاستثمار[2] .

---

[1] طارق الحاج، **مرجع سابق**، ص 144.

[2] رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971، ص 108.

ويعبر عن المضاعف بالعلاقة التالية:

$$\Delta I = \mathrm{k}.\Delta y$$

وبالتالي: $\mathrm{K} = \frac{\Delta I}{\Delta Y}$

بحيث:

Δy : التغير في الدخل

ΔI : التغير في الاستثمار

K : المضاعف

ولدينا:

$$y = \mathrm{C} + I$$
$$\Delta y = \Delta C + \Delta I$$

حيث أن:

$$\Delta I = \Delta y - \Delta C$$

ومنه تصبح العلاقة:

$$\mathrm{K} = \frac{\Delta y - \Delta C}{\Delta y}$$

أي: $\mathrm{K} = 1 - \Delta C/\Delta y$

حيث:

$\frac{\Delta C}{\Delta y}$: الميل الحدي للاستهلاك

$1 - \frac{\Delta C}{\Delta y}$: الميل الحدي للادخار

ومنه يمكن القول أن أهمية المضاعف تتوقف على أهمية الزيادة في النفقات الاستهلاكية ، حيث أن المضاعف يرتبط ارتباطا طرديا بالميل الحدي للاستهلاك وارتباطا عكسيا بالميل الحدي للادخار، فعند

تزايد النفقات العامة فان جزء منها يوزع على شكل أجور ومرتبات، حيث يقوم الأفراد بتخصيص جزء من هاته الدخول على أوجه الاستهلاك المختلفة، فيما يتم توجيه الجزء الآخر للادخار، وبالتالي فالدخول التي تم توجيهها للاستهلاك تؤدي إلى خلق دخول جديدة لفئات أخرى، وكذلك الجزء المدخر ينفق منه جزء في الاستثمار، وكل ذلك يؤدي إلى الزيادة في الدخل بنسب مضاعفة.

2 -أثر المعجل

يعبر اصطلاح المعجل في الاصطلاح الاقتصادي عن أثر الزيادة في الإنفاق أو نقصه على حجم الاستثمار، حيث أن الزيادات المتتالية في الطلب على السلع الاستهلاكية يتبعها على نحو حتمي زيادة في الاستثمار فالعلاقة بين هاتين الزيادتين يعبر عنها بمبدأ المعجل.

وتبين نظرية المعجل أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في حجم الطلب الكلي في الاقتصاد بالدخل الوطني، أي أن حجم الاستثمار يعتمد على التغيرات في مستوى الدخل[1].

ويعبر عن المعجل بالعلاقة التالية:

$$\text{المعجل} = \frac{\Delta y}{\Delta I}$$

بحيث:

ΔI : التغير في الاستثمار

Δy : التغير في الدخل

يعبر عن المعجل بالاستثمار التابع أو المشتق لأن الطلب على السلع الاستثمارية يشتق من الطلب على السلع والخدمات الاستهلاكية التي توجد له، فزيادة الطلب على السلع الاستهلاكية يؤدي إلى تغيير أكبر في الإنفاق الاستثماري [2].

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص 81.

[2] عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1993، ص 314.

فيفسر المعجل الزيادة في الدخول التي ينجر عليها زيادة في الطلب على السلع الاستهلاكية، وهو ما يدفع المنتجين إلى زيادة الطلب على السلع الاستثمارية من أجل الزيادة في الإنتاج وزيادة الأرباح وبزيادة الاستثمار يرتفع الدخل الوطني، وكل هذا يبين تأثير تغير الاستهلاك على الاستثمار، إلا أنه لابد الإشارة أن هذا التفاعل يفترض وجود جهاز إنتاجي مرن يستجيب للزيادة في الإنفاق بزيادة الإنتاج.

المبحث الثاني: مقومات ترشيد النفقات العامة

إن ترشيد النفقات العامة يعتبر من القضايا الأكثر أهمية التي تأخذ بها الدول في تخطيط ماليتها العامة، فترشيد الإنفاق العام معناه هو الهداية والاعتدال، ولقد أشار القران الكريم إلى هذا المدلول في أكثر من موضع.

< وَابْتَلُوا الْيَتَامَىٰ حَتَّىٰ إِذَا بَلَغُوا النِّكَاحَ فَإِنْ آنَسْتُم مِّنْهُمْ رُشْدًا فَادْفَعُوا إِلَيْهِمْ أَمْوَالَهُمْ وَلَا تَأْكُلُوهَا إِسْرَافًا وَبِدَارًا أَن يَكْبَرُوا... > [1].

< وَلَا تَجْعَلْ يَدَكَ مَغْلُولَةً إِلَىٰ عُنُقِكَ وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ فَتَقْعُدَ مَلُومًا مَّحْسُورًا ...> [2].

< وَالَّذِينَ إِذَا أَنفَقُوا لَمْ يُسْرِفُوا وَلَمْ يَقْتُرُوا وَكَانَ بَيْنَ ذَٰلِكَ **قَوَامًا... >** [3].

فالمتدبر للقران الكريم يجده في مجال الإنفاق العام يحذر كل التحذير من الإنفاق السفيه غير الرشيد سواء تمثل في الإسراف والتبذير أو البخل والتقتير، والملاحظ أنه في هذا الأمر يعمم الكلام ويطلقه، بحيث يصدق كل من الإنفاق الخاص والإنفاق العام، وبالتالي هناك ثلاثة أنماط للإنفاق اثنان ضاران وواحد فقط هو الصحيح النافع، الأولان هما التبذيري والتقتيري، والثالث هو الإنفاق الوسط والصواب.[4]

---

[1] **سورة النساء، الآية 6.**

[2] **سورة الإسراء، الآية 29.**

[3] **سورة الفرقان، الاية 67.**

[4] شوقي أحمد دنيا، **النظام المالي الإسلامي، وترشيد الإنفاق العام**، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد14، جامعة قطر،1996، ص 244.

المطلب الأول: ماهية ترشيد النفقات العامة

إن حسن التصرف في الأموال العامة، يؤدي إلى تحقيق المنفعة العامة وضمان التوازن بين الإيرادات والنفقات حفاظا على المال العام.

أولا: تعريف ترشيد النفقات العامة

1-لغة: إن لفظ الترشيد في المعنى اللغوي هو من الفعل رشد، أي اهتدى واستقام، أما إذا قيل فلان رشيد أي صائب وحكيم وقراره رشيد[1].

كما أن الرشيد هو الهادي إلى الطريق القويم الذي حسن تقديره في ما قدر، والذي ينساق إلى غاياته على سبيل السداد، أي مطابق للعقل والحق والصواب[2].

2-اصطلاحا: يأخذ اصطلاح الترشيد معناه من مصطلح الرشد بمعناه الاقتصادي والذي يعبر عن التصرف بعقلانية وحكمة، وعلى أساس رشيد، وطبقا لما يملي به العقل.

ويطلق اصطلاح الترشيد على ترشيد الاستثمار، ترشيد استخدام الطاقة، ترشيد الاستهلاك، ترشيد الإنفاق العام[3].

وفي ما يلي بعض التعاريف لترشيد النفقات العامة:

يقصد بترشيد النفقات العامة أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة، وذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، وبذلك تتحقق فعالية وكفاءة الإنفاق للوصول إلى ترشيد الإنفاق العام[4].

---

[1] المنجد في اللغة العربية، دار المشرق، لبنان، 2001، ص 555.

[2] الشيخ أحمد رضا، **معجم متن اللغة**، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987، ص 590.

[3] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 399.

[4] منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، ط4، منشورات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، 2018، ص 52.

كما يعرف ترشيد النفقات العامة العمل على أنه زيادة فاعلية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة قدرة الاقتصاد الوطني على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية مع القضاء على مظاهر التبذير والإسراف إلى أقصى حد، وبالتالي فإن الترشيد يهدف إلى الحصول على أعلى إنتاجية وبأقل إنفاق ممكن[1].

كما يعبر عنه بأنه الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة بأقل قدر ممكن من الإسراف والتبذير.[2]

ويعرف أيضا ترشيد النفقات العامة على أنه العمل على تحقيق الفعالية في تخصيص الموارد، وكفاءة استخدامها بين الدولة والقطاع الخاص، والالتزام بفعالية تخصيص الموارد داخل قطاعات الدولة بما يضمن تعظيم رفاهية المجتمع من خلال إشباع ما يفضلونه من سلع وخدمات، فترشيد الإنفاق العام يعني الاستخدام الأمثل والتوجيه الأنسب للنفقات العامة واختيار أفضل البدائل الإنفاقية التي تحقق أقصى منفعة عامة بأقل تكلفة [3].

---

[1] سليم مجلخ، وليد بشيشي، **أثر إجمالي السكان على النفقات العامة في كل من الجزائر، تونس، المغرب**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 21، العدد 02، جامعة الجزائر، 2018، ص 6.

[2] محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999، ص72.

[3] فتيحة الجوزي، **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 وإجراءات ترشيدها**، مجلة معارف، العدد 23، جامعة البويرة، الجزائر،2017، ص3.

ثانيا: مبررات ترشيد النفقات العامة

إن عملية ترشيد الإنفاق العام تعتبر من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدولة وسلوكها المالي في مختلف الأوضاع التي تواجهها الأجهزة الإدارية العامة، ومن أهم مبررات تبني الدولة لسياسة ترشيد الإنفاق العام يمكن ذكر مايلي:[1]

-التأكيد على المسؤولية العامة للدولة فيما يتعلق بالاستخدام الأفضل للموارد.

-محاربة الإسراف والتبذير وكافة مظاهر وأشكال سوء استعمال السلطة والمال العام.

-الاحتياط لكافة الأوضاع الاقتصادية والمالية خاصة الأوضاع الصعبة والأزمات المالية.

-المحافظة على التوازن بين السكان والموارد في مختلف المراحل الزمنية.

-تجنب مخاطر التبعية الاقتصادية والسياسية وغيرها، إذ أن ترشيد الإنفاق العام يساهم في توفير الاكتفاء الذاتي النسبي على المدى الطويل.

-تجنب مخاطر المديونية وأثارها الاقتصادية خاصة بالنسبة للدول النامية.

-تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية للمجتمعات العربية والإسلامية من جهة والسلوك الاقتصادي من جهة أخرى.

كما أنه هناك العديد من الدوافع الإضافية التي تجعل الحكومات تفكر في ترشيد إنفاقها وتتخذ في سبيل ذلك الإجراءات اللازمة ومن أهم الدوافع ما يلي: [2]

---

[1] عبد الجليل هويدي، **مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة في النفقات العامة**، دار الفكر العربي، بيروت، 1983، ص 164.

[2] عبد الحافظ نائل العواملة، **ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 7، العدد 2، جامعة مؤتة، الأردن، 1992، ص 40.

1-التقليل من نقص الإيرادات المقدرة في الموازنة العامة للدولة

إن مفهوم الموازنة العامة هي عبارة عن تقديرات مستقبلية لكل من الإيرادات والنفقات على المستوى الحكومي للدولة ككل وذلك لسنة مالية مقبلة، وعليه فان التقديرات قد تقل أو تزيد في الواقع الفعلي لها، حيث قد تعتمد الدولة على تقدير إيراداتها للسنة المقبلة على إيراداتها في السنة الحالية، ولكن قد تحدث ظروف طارئة تؤدي إلى نقص هاته الإيرادات وبالتالي يؤثر هذا النقص على النفقات العامة.

ولذا فان التدفقات النقدية المتوقعة للموازنة الاستثمارية يرتبط تحقيقها بمجموعة العوامل الداخلية والخارجية والتي يقع معظمها في نطاق رقابة متخذ القرار نفسه، لأنها في معظم الأحوال متغيرات تابعة وعليه فان سوء التقدير للإيرادات العامة أو نقصها عن المتوقع يكون سببا ودافعا رئيسا لشروع الحكومة في ترشيد إنفاقها خصوصا عندما تبدأ الإيرادات في التناقص عن الحد الذي كان متوقعا لها.

2-تحقيق عدالة التوزيع للنفقات

ويقصد به أن يتم صرف النفقات العامة في المجالات أو النشاطات الحكومية الضرورية مع تحقيق العدالة في التوزيع بما يوفر الخدمات الأساسية اللازمة لمواطني الدولة، والتي ترى الحكومة أنها من واجباتها الأساسية لتحقيق حياة كريمة لشعبها، وفي سبيل تحقيق ذلك قد تترك الحكومة بعض المجالات للقطاع الخاص لكي يتولى هو مسؤوليتها وجني أرباحها مقابل حصة معينة للحكومة، أو عن طريق الدخول كشريك معها، أو بمنحه تراخيص لمزاولة هذه النشاطات مقابل مبالغ مالية، ولقد تم إتباع سياسة التخصيص في العديد من البلدان، ولذلك فان أهم دافع لترشيد الإنفاق الحكومي هو تحقيق توزيع عادل لإيرادات الدولة، مع إنفاق هاته الإيرادات في الأوجه السليمة التي يعود نفعها على المجتمع، لذا فان سياسة الخصخصة المتبعة في كثير من دول العالم تعتبر أحد أوجه ترشيد الإنفاق الحكومي[1].

[1] عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام، مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر، 2001، ص 104.

3-المحافظة على الموارد الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام إلى إرساء قواعد بناء سليم وتحقيق معدل نمو اقتصادي، إضافة إلى المحافظة على مواردها الاقتصادية والنهوض باقتصادها، إلى جانب تحقيق أهداف الصالح العام عن طريق توسيع دورها الاقتصادي وتوفير التنمية الاقتصادية.

ثالثا: أهداف ترشيد النفقات العامة

يمكن اعتبار عملية ترشيد الإنفاق العام من المبادئ الهامة في اقتصاديات الدول، حيث أن هناك عدة أهداف لترشيد الإنفاق العام وضبطه من شأنها تحقيق الانسجام في مختلف المجالات لأجل الاستخدام الأمثل للموارد المالية، ومن أهم أهداف ترشيد الإنفاق العام نذكر ما يلي:

1-الأهداف الاقتصادية

تسعى الدولة من خلال ترشيد الإنفاق العام إلى تحقيق أهداف اقتصادية تتمثل في ما يلي:[1]

-رفع الكفاءة الاقتصادية عند استخدام الموارد والإمكانيات المتاحة على نحو يزيد من كمية ونوع المخرجات بنفس مستوى المدخلات أو على نحو يقلل من المدخلات بنفس المخرجات.

-تحسين طرق الإنتاج الحالية وتطوير نظم الإدارة والرقابة وإدخال الأساليب التقنية ودراسة الدوافع والاتجاهات.

-خفض عجز الموازنة وتقليص الفجوة بين الإيرادات المتاحة والإنفاق المطلوب والمساعدة في السيطرة على التضخم والمديونية والمساهمة في تدعيم وإحلال وتجديد مشروعات البنية الأساسية.

-مراجعة هيكلة المصروفات عن طريق تقليص نوعية وحجم المصروفات التي لا تحقق مردودية كبيرة ومحاربة كافة أشكال الإسراف والتبذير.

---

[1] نسرين كزيز، مختار حميدة، **ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2007-2017**، مجلة الإبداع، العدد 08، جامعة البليدة 02، الجزائر،2018، ص 7.

-دفع عجلة التطور والتنمية واجتياز المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدولة.

-رفع عجلة التطور والتنمية الاقتصادية في مختلف المجالات الاقتصادية بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو.

-تصحيح عجز الموازنة من خلال التقشف.

-التخفيف من حدة الاختلالات الداخلية والخارجية بغرض تحقيق الإصلاح الاقتصادي.

-زيادة الدخل القومي للأفراد مما يسمح للفرد أن يدخر أموال وبالتالي تؤدي إلى تشجيع الاستثمار وتوسع الدولة في نشاطها الاقتصادي.

-حسن استخدام الموارد الاقتصادية والعقلانية في توجيه الموارد.

2-الأهداف الاجتماعية

يمثل المجتمع هدفا رئيسيا في ترشيد الإنفاق العام، لهذا عملت الدولة على تحقيق أهداف اجتماعية تتمثل في:[1]

-تحقيق الانسجام بين المعتقدات الدينية والقيم الاجتماعية.

-القضاء على مشاكل البطالة والأمية والفقر.

-محاربة الآفات الاجتماعية التي تعد من أكبر المشاكل التي تعاني منها الدول كالمخدرات.

-تحقيق التناسق الاجتماعي للقضاء على هيمنة الطبقة الغنية على الطبقة الفقيرة.

-توفير قدر كبير من المنافع الاجتماعية عن طريق تطوير الاستثمار في رأس المال البشري بما يرفع من مستوى إنتاجيته.

-تحقيق التنمية المستدامة.

---

[1] علي زغدود، **المالية العامة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006، ص26.

-تفعيل دور هيئات الرقابة والمحاسبة في المجتمع.

-تعزيز المساواة بين أفراد المجتمع.

-إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة للفقراء وتهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم.

3-الأهداف المالية

تتمثل أهداف الدولة في ترشيد الإنفاق العام من الناحية المالية في[1]:

-تحقيق التوازن المالي في مجمل قطاعات الدولة.

-تحقيق التوازن في ميزانية الدولة.

-تحقيق فائض في الإيرادات من أجل التوسع في الإنفاق العام.

-تحقيق التوازن بين إيرادات ونفقات الدولة لتجنب الدخول في عجز الميزانية.

رابعا: مجالات ترشيد الإنفاق العام

إن عملية دراسة قواعد ترشيد الإنفاق العام تتطلب دائما استبعاد بعض الخدمات العامة التي يصعب تقدير منافعها على نحو دقيق، خاصة تلك المتعلقة بالأمن، إذ أن تقديرها يعتبر من الأمور السياسية المحضة، كما يجب التفرقة بين النفقات العامة بحسب أعراضها ذلك أنه من الصعب تطبيق قواعد الترشيد بصورة موحدة على كل النفقات العامة لذا يجب التفريق بين ثلاث مجالات للإنفاق العام:[2]

1-مجال الخدمات العامة: يتوقف حجم الخدمات العامة على الفلسفة المذهبية والإيديولوجية السائدة في الدولة، حيث أن تحديد حجم الخدمات العامة هو أمر سياسي في الدرجة الأولى، كما أن القيام بتلك الخدمات وكيفية تنظيمها يدخل في نطاق الدراسة الاقتصادية، ومن ثم يخضع لقواعد ترشيد الإنفاق العام في مجال الخدمات العامة والتي تتلخص:

---

[1] سالم محمد شوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2015، ص39.

[2] مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة للنشر، الإسكندرية، 1999، مصر، ص75.

– وجوب اقتصاد النفقة مما يعني ضرورة تخفيض تكاليف تأدية الخدمات إلى أقل حد ممكن دون المساس بمستوى أدائها، فإذا زادت تكلفة هذه الخدمات عن الحد الأدنى المقرر لها فان ذلك يعتبر مؤشر على وجود تقصير أو تبذير في أدائها.

– يتطلب تحديد التكلفة الدنيا للخدمات العامة اللجوء إلى المقارنات بين تكلفة الخدمات الحكومية مع تكلفة الخدمات المقدمة من طرف القطاع الخاص، وكذلك تلك التي تؤديها الحكومات في الدول الأخرى ذات الظروف الاقتصادية المشابهة، مما يجعل من السهولة الحكم على سلامة الإنفاق العام في الدولة المعنية ومراعاته لقاعدة الاقتصاد في النفقة، كما يمكن للحكومة في هذا المجال الاستعانة بالأساليب الحديثة في إعداد الموازنة العامة والتي من أبرزها موازنة البرامج والأداء، بالإضافة إلى إعادة تنظيم مرافق الخدمات العامة وتوزيع الاختصاصات فيما بينها، والضغط على بعض النفقات المظهرية غير الأساسية بهدف ترشيد الإنفاق العام[1].

2–مجال الأشغال العامة: تواجه الحكومة عند وضع برنامج لمشروعات الأشغال العامة الإنشائية التي ستنفذها في المستقبل مشكلة تحديد أكثر هذه المشروعات للنفع العام، كمشروعات لإقامة الطرق، وأخرى لخطوط السكك الحديدية... الخ، ولذا فان الحكومة تواجه أعداد كبيرة من المشروعات التي تعتقد أن من واجبها الاضطلاع بتنفيذها، إلا أن قلة الموارد المالية يضطرها للمفاضلة بين ما سيتم انجازه فورا وما يتم تأجيله لوقت لاحق.

تدخل المفاضلة في نطاق الدراسة الاقتصادية، إذ يتعلق الأمر ببيان كيفية استخدام هاته الموارد لتحقيق أقصى قدر من النفع العام، والقاعدة الواجب إتباعها في هذا الخصوص هي أن الإنفاق الأمثل يتحقق بتساوي المنفعة الحدية الاجتماعية في كل وجه من أوجه الإنفاق مع التكلفة الحدية الاجتماعية

---

[1] فوزت فرحات، **المالية العامة والاقتصاد المالي**، دراسة التشريع المالي اللبناني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001، ص309.

له، الا أن هناك صعوبات تكتنف تطبيق هاته القاعدة، والتي تمثل في عجز المحلل الاقتصادي عن قياس كل من المنفعة والتكلفة الحدية الاجتماعية، لذا فانه يمكن المفاضلة بين المشروعات البديلة المقترحة عن طريق مقارنة التكلفة والمنفعة الحدية لكل منها مقارنة بالتكاليف والمنافع الحدية لغيرها من المشروعات، ويطلق على هذا الأسلوب تحليل المزايا والتكاليف، وبمقتضاه فانه ينبغي أن نبدأ بتقدير كل مشروع من المشروعات العامة على حدة، ثم مقارنة هذه المشروعات مع بعضها البعض عن طريق تحديد ما يتطلبه كل منها من تكاليف إضافية وما سيعود من جراء تنفيذه من مزايا إضافية، وعلى ضوء مقارنة التكاليف الحدية يمكن تحديد أكثر المشروعات ملائمة وهو الذي تزيد منفعته الحدية عن تكلفته أكثر من غيره، وتبدو أهمية هذا الأسلوب في أنه يدفع بالمسئولين في الإنفاق الحكومي إلى وضع برمجة واضحة ومحددة للإنفاق تخضع كل تفاصيلها للمناقشة العلمية مما يسمح بتجنب الاستخدام السيئ لموارد الدولة[1].

3-مجال المشروعات العامة التجارية والصناعية: تختلف قواعد الترشيد الخاصة بهذا المجال عن غيره من المجالات السابقة، ذلك أنه من السهل في كثير من الأحيان قياس إنتاجية النفقة في المشروعات العامة التجارية والصناعية على ضوء معايير واضحة ومحددة مثل معيار الربح التجاري أو العائد الاجتماعي، إلا أن تعاظم النفع بهذه المشروعات قد يصطدم بعقبات منها:[2]

-**جهاز السوق:** إن المشروعات الخاصة يتم التحكم بحجم إنتاجها وفقا للعرض والطلب مما يحقق لها المساواة بين المنفعة الحدية والإيراد الحدي، بينما لا يمكن للمشروعات العامة تحديد حجم إنفاقها على هذا النحو، خصوصا إذا كانت ملزمة بتحقيق أهداف اجتماعية معينة، وفي هذه الحالة فان العائد الاجتماعي للمشروع يتم من خلال إنتاجيته على ضوء مقارنة نفقاته بعائده الإجمالي.

---

[1] مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص78.

[2] فوزت فرحات، **مرجع سابق**، ص311.

-**الحوافز الفردية:** تعتبر الحوافز الفردية سببا رئيسيا في تحسين الإنتاج بالنسبة للمشروعات الخاصة، لذا فان غيابها في المشروعات العامة فانه من غير المؤكد أن تسعى بدورها لضغط الإنفاق العام وتعظيم الناتج، إلا أن تحسين نظام الإدارة وإشراك العاملين في الأرباح من شأنه التقليل من هاته الصعوبات في هذا المجال، كما أن إتباع الأساليب التنظيمية المطبقة في المشروعات الخاصة قد يؤدي إلى تحقيق الرشادة في تحقيق النفقات وتقريرها مما يتطلب ضرورة تشجيع الجهود التي تبذل لترشيد الإنفاق العام.

المطلب الثاني: ضوابط ترشيد النفقات العامة

تقتضي عملية ترشيد الإنفاق العام تبني سياسة واضحة وتدابير محددة لإرساء ثقافة الترشيد كسلوك دائم في جميع المجالات عند مختلف الأعوان الاقتصاديين، وذلك من خلال الالتزام بمجموعة من القواعد لأجل ترشيد الإنفاق العام.

إن تحقيق الإنفاق العام لآثاره المرجوة يتطلب توافر ضمانات ومتطلبات لأجل ترشيد الإنفاق العام مع الالتزام بضوابط محددة لتحقيق أكبر منفعة اجتماعية بأقل قدر ممكن من النفقات العامة ويمكن إجمال هذه الضوابط في ما يلي.

أولا-ضابط تحقيق المصلحة العامة لترشيد الإنفاق العام

يقصد بتحقيق المصلحة العامة لترشيد الإنفاق العام أن تكون عموميات الحاجات في تحقيق كل ما يؤدي إلى المصلحة العامة، أي يجب أثناء ترشيد الإنفاق العام أن تكون هناك منافع حدية تعود على الأفراد بصفاتهم وليس بذواتهم، ودور الدولة مهم في مراعاة هذا الضابط عن طريق تحقيق المصلحة العامة بالقدر اللازم للأفراد، ولكي تكون المنفعة جماعية يجب أن تخص كل الأفراد كما يجب أن تكون بعيدة كل البعد عن تحقيق المصالح الخاصة إذ أن المصالح الشخصية لا تعتبر مصلحة عامة، وتكون

المصلحة عامة في حالة تدخل الدولة في كافة المجالات السياسية، الاقتصادية، الاجتماعية، أثناء ترشيد الإنفاق العام[1].

ثانيا–ضابط تحديد الحجم الأمثل للنفقة لترشيد الإنفاق العام

تقتضي المصلحة أن تصل النفقات إلى حجم معين لا تزيد عنه وهو ما يطلق عليه الحجم الأمثل للنفقات العامة، وهذا الأخير هو الذي يسمح بتحقيق أكبر قدر من الرفاهية لأكبر عدد من المواطنين وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية للدولة [2]، كما أنه ليس من الضرورة كلما زادت النفقات العامة أن يزداد النفع العام، حيث يتحقق الحجم الأمثل للنفقات العامة عند تساوي المنفعة الحدية للنفقات العامة مع المنفعة الحدية للدخول المتبقية للأفراد بعد تحملهم للأعباء الضريبية، إلا أن واقع هذا المبدأ يسمح بتحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة نظريا فقط، لأنه يثير العديد من المشاكل والصعوبات عند تطبيقه، لعل أهمها تعذر معرفة المنافع العامة التي يحصل عليها أفراد المجتمع إذ يتطلب ذلك معرفة تفاصيل النفقات العامة المختلفة [3].

ولتحديد الحجم الأمثل للنفقات العامة يجب توفر شرطين:[4]

–ضرورة تساوي المنافع الحدية الاجتماعية في مختلف مجالات الإنفاق العام بمعنى أن تستمر الدولة في الإنفاق في المجالات المختلفة حتى تتساوى المنافع الحدية فيما بينها.

---

[1] مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان 2008، ص 53.

[2] مجدي محمود شهاب، **مرجع سابق**، ص73.

[3] محمد عوض رضوان، **فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة**، ط1، دار النهضة، 2009، ص107.

[4] صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر،2014، ص266.

-ضرورة أن يحقق كل إنفاق منفعة تساوي على الأقل ما ضحى به من إنتاج القطاع الخاص من جزء قيام الدولة بالنشاط، فالحجم الأمثل للإنفاق العام هو الحجم الذي يسمح بتحديد وتحقيق أكبر قدر من الرفاهية للمجتمع وذلك في حدود أقصى ما يمكن تدبيره من الموارد العادية، أي أن تكون النفقة في حدود الوضع الأمثل لها.

ثالثا-ضابط تناسب الإنفاق العام مع الأحوال المالية والاقتصادية للدولة

يقصد به أن يتم الإنفاق العام بما يتناسب مع المقدرة المالية والأحوال الاقتصادية والاجتماعية للدولة، حيث أن المقدرة المالية تتعلق بحصيلة الإيرادات العامة، فإذا كانت مرتفعة توسعت الدولة في الإنفاق والعكس صحيح، أما فيما يخص الأحوال الاقتصادية فذلك مرتبط بما تمر به البلاد سواء كان ركود أو انتعاش، ففي حالة الركود تزيد الدولة من نفقاتها لتشغيل كافة مواردها الإنتاجية أم في حالة الانتعاش فتقلل من نفقاتها خوفا من حدوث تضخم وتقتصر نشاطاتها على النشاط الضروري فقط[1].

رابعا-ضابط الاقتصاد في النفقات العامة

يقصد بالاقتصاد في النفقات العامة أن يهدف ترشيد الإنفاق العام إلى الرشادة والتدبير وحسن إدارة الأموال العمومية، أي حسن كفاءة استخدام الموارد المالية تجنبا للتبذير الذي يعتبر سلوكا سلبيا ضارا مبددا للثروة العامة فهو ينقص بدون مبرر رصيد المال العام، الذي يمكن توجيهه إلى نفقات أخرى أكثر جدوى، ونشير هنا إلى بعض صور الإسراف والتبذير التي ترتكبها الإدارات العامة خاصة في الدول النامية، وهذا التبذير والإسراف يمكن تجنبه أو على الأقل الحد منه بإجراءات بسيطة ومن بين هاته الصور نذكر:[2]

---

[1] شعيب يونس، **الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جامعة قسنطينة، الجزائر،2018، ص14.

[2] منصور ميلاد يونس، **مرجع سابق**، ص48.

-ارتفاع تكاليف تأدية الخدمات العامة مقارنة بتكاليف مثل هاته الخدمات في الدول الأخرى بالرغم من تقارب مستويات المعيشة والأجور، ويرجع ذلك خاصة إلى ارتفاع قيمة العقود المخصصة لتنفيذ المشروعات العامة بسبب غياب الضوابط القانونية المنظمة للتعاقد أو عدم احترامها وكثرة اللجوء إلى العمولات والرشاوي دون تعرض المخالفين للعقاب.

-غياب التنسيق بين الإدارات العامة المختلفة والتي تقوم بتأدية خدمات تكمل بعضها البعض وهذا يرجع بالدرجة الأولى إلى عدم وجود خطط تنمية متكاملة أو تجاهل هذه الخطط من قبل المسؤولين عند قيامهم بالأعمال الموكلة إليهم.

-تشغيل الإدارات العامة لعمال وموظفين أكثر مما يلزم لتأدية الأعمال الموكلة إليها مما يتسبب في ضياع للمال العام في صورة مرتبات ومستلزمات تشغيل مكاتب، سيارات، مكيفات لا تقدم فائدة تذكر.

-المبالغة في نفقات التمثيل الخارجي وفي نفقات سفر الوفود الرسمية للخارج في مهام وهمية أو قليلة الفائدة مما يعني خروج العملات الصعبة قد يكون المجتمع في حاجة ماسة إليها.

المطلب الثالث: متطلبات نجاح ترشيد الإنفاق العام

يتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على عديد العوامل نوردها في الآتي:

أولا- تحديد الأهداف بدقة

إن حسن اختيار الأهداف والدقة في تمييز ما ينبغي تحقيقه أو توفيره أو إيجاده من طرف الدولة إشباعا للرغبات العامة من خلال ما تخصصه من أموال لذلك هو أصل الرشد وعلامة العقلانية ومظهر الحكمة ومفتاح الصواب، ولم تتقدم دولة ولم تزدهر إلا بالاختيار الأمثل للأهداف مع الحذر من تعارضها مع بعضها البعض، لهذا فحسن اختيار الأهداف مع مراعاة الأصلح منها من حيث الأهمية يعد نقطة

بداية ترشيد الإنفاق العام والحفاظ التام والجدي على المال العام مع مراعاة تحقيق أسمى وأفضل الحاجات التي يحتاجها السكان.

ويعتقد هاري أن من أهم مشاكل التي تواجه إعداد الميزانية بشقيها سواء فيما تعلق بتحصيل الإيرادات أو صرف النفقات هي مشكلة تحديد أهداف دقيقة وواضحة للبرامج الحكومية، الأمر الذي يستدعي مراجعة شاملة لاختصاصات وحدات الجهاز الإداري، بغية تجنب أن تكون الأهداف المحددة غامضة وغير واضحة[1].

ثانيا-تحديد الأولويات

في ظل محدودية الموارد سيتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا[2]، كما يوصي الخبراء الماليون بضرورة احترام هذا مبدأ تحديد الأولويات وعدم الخروج عليه وإلا اتجهت الأموال مجالات ومشروعات أقل أهمية وحرمت منها مجالات ومشاريع أكثر أهمية الأمر الذي يؤدي إلى تشويه الاقتصاد القومي وعدم تحقيق الإنفاق لآثاره المرجوة[3].

وتعتبر عملية تحديد الأولويات من أهم العمليات الفرعية في منظومة التخطيط، كما أن احترام هذا المبدأ ضروري لحفظ المال العام من الضياع وتعظيم منفعة استخدامه، وتحديد الأولويات يعني تحديد درجة أو أهمية البرنامج أو المشروع الذي تريد الهيئة العمومية تنفيذه ومدى قدرته على إشباع

---

[1] عبد القادر قداوي، **النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر نموذجا**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017، ص 106.

[2] عياش بلعاطل، سميحة نوي، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص 5.

[3] صبرينة كردودي، **مرجع سابق**، ص 14.

حاجات السكان المتزايدة في ظل قلة الموارد المتاحة مما يساهم بدور كبير في تحقيق الأهداف المحددة مسبقا[1]. كما أن جميع أوجه الإنفاق ليست على درجة واحدة من الأهمية، فهناك من المشاريع ما يستوجب تقديمه على غيره، إلا أن الصعوبة تكمن في وجود المعيار الذي يمكن بموجبه تفضيل مشروع على أخر، وقد حاول علماء المالية أن يقدموا بعض المعايير التي تساعد في ترتيب النفقات حسب أولويتها كي تسهل مهمة الدولة في توزيع نفقاتها على المرافق المختلفة ومن هذه المعايير ما يلي:[2]

1-ترتيب المرافق حسب ضروريتها: يرى العالم الألماني روشر (W.Roscher) أن الطريقة التي تفاضل بها الدولة بين نفقاتها العامة، مشابهة للطريقة التي يفاضل بها الفرد العادي بين نفقاته الخاصة، حيث أن الفرد ينفق أولا على الضروري، ثم على النافع، وأخيرا على الكماليات، لذا فان الدولة تبدأ أولا بالمرافق الضرورية ثم بالمرافق النافعة، وأخيرا بالمرافق الكمالية، وينتقد هذا الرأي على أساس أن صاحبه لم يوضح أي المرافق يعتبر ضروريا، وأيها يعتبر نافعا أو كماليا، فهو قد اكتفى بالوقوف عند العموميات، ولم يتجاوز ذلك إلى التفاصيل (ولذا فان هذا الرأي لا يحل المشكلة، إذ يبقى أمر ترتيب النفقات العامة حسب التقديرات الشخصية المتغيرة) .

2-ترتيب النفقات حسب نشأتها التاريخية: حاول الاقتصادي باستبل (Bastable) أن يكون أكثر وضوحا من روشر فيما يخص ترتيب المرافق، فقد تصور أن أهمية المرافق مرتبطة بأقدميتها فالمرافق التي تولتها الدولة أولا لابد وأن تكون أكثر أهمية من المرافق التي تولتها فيما بعد، ولذا فقد رأى أن ترتيب المرافق حسب نشأتها التاريخية مطابق لأهميتها.

ويؤخذ على هذا الترتيب اعتماده على الترتيب الذي وضعه قادة وساسة الأمم في مختلف العصور، حيث أنه يخلو من التقديرات الشخصية، اذ أنه من الواضح في العصر الحاضر أن ظروف الدولة هي

---

[1] محمد عبد الله العربي، **مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي**، مطبعة التقدم، مصر،1937 ص 32.

[2] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 280.

التي تحدد أولويات أوجه الإنفاق، فالتنمية الاقتصادية في الدول النامية ليست في آخر قائمة أولويات الانفاق، حيث أن كثير من الدول تنفق على مشاريع التنمية أكثر مما تنفق على مرفق الدفاع ومرفق العدل.

3-ترتيب المرافق حسب طبيعتها: يرى الاقتصادي الأمريكي ادمز(H.C.Adams) أن تكون الفاضلة بين المرافق على أساس طبيعة المرافق وقد قسم المرافق إلى ثلاث فئات هي:[1]

-**المرافق الدفاعية:** وتشمل الجيش، والشرطة والمحاكم، ومرافق الصحة العامة.

-**المرافق الإصلاحية أو التعميرية:** ويقصد بها المرافق التي ترمي الدولة بتوليها رفع مستوى الجماعة، كمرفق التعليم، وتنمية الثروة الوطنية.

-**المرافق التجارية:** وتشمل المرافق التي تؤدي الدولة من خلالها خدمات للأفراد دون الحاجة إلى استخدام القوة الجبرية، كمرفق البريد والمواصلات.

ثالثا-القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام

يقصد بالقياس الدوري لبرامج الإنفاق العام قياس مدى كفاءة وفعالية أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ البرامج والمشاريع الموكلة إليها، فبرامج الإنفاق العام تبدأ بالحصول على المدخلات مثل العمل، رأس المال للقيام بأنشطة معينة مثل علاج المرضى، التعليم، بهدف الحصول على مخرجات نهائية وهي تقليل الفقر، تحسين الصحة، محاربة الأمية...الخ، إلا أنه بعض الأحيان من الصعب قياس هذه المخرجات بدقة، لذا فإنه من الممكن الاعتماد على المقاييس الوسطية مثل عدد المرضى لكل طبيب، فإذا تعذر الاعتماد على هذه المقاييس فيعتمد على مفهوم كفاءة المدخلات أو

[1] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 281.

الاقتصاد والذي يتضمن تحديد النسبة بين الاستخدام الفعلي للموارد إلى الاستعمال المخطط مع مقاربة هذه النسب بتلك التي تحققت في الجهات الأخرى والتي تمارس نفس النشاط[1].

وحتى يتسنى تقييم وقياس هذا الأداء فانه لابد من الارتكاز على وجهات النظر التالية:[2]

-**وجهة نظر السكان عامة:** وذلك بغية معرفة الآثار والنتائج الاجتماعية والاقتصادية المتوصل إليها ومدى رضى السكان عن الخدمة.

-**وجهة نظر المستفيدين خاصة:** ويقصد بها الأشخاص الذين مستهم هذه الخدمة وهل قدمت في وقتها وبالطريقة التي طلبوها أو التي يجب أن تكون عليها.

-**وجهة نظر المكلفين:** من أجل معرفة أمثلية تسيير المرافق العامة.

فزيادة الإنفاق على خدمات التعليم والصحة مثلا، لا يعتبر مؤشرا لتحسين أداء هذه الخدمات الاجتماعية المقدمة للمواطنين، ولا يمكن للحكومة أن تعلن وتفتخر بحجم الإنفاق عليهما ما لم تؤثر هذه الزيادة في الإنفاق على التحسين الفعلي والملموس للوضعية التعليمية والصحية للسكان.

رابعا-عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف

تسعى الدولة إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة. والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع[3]، وتظهر الدراسات أن الفئات ذات المداخيل الأعلى غالبا ما تتلقى القسم الأكبر من الخدمات العامة، وهذا ما يوجب المعرفة الدقيقة للوضعية الاجتماعية للسكان والتي يتم على أساسها إعادة توزيع الدخل الوطني على أساس العدالة، وتجنب مظاهر المحسوبية والجهوية والمحاباة في التوزيع الاجتماعي للأموال العامة، وقد يتعدى

---

[1] محمد عمر أبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة، الدار الجامعية**، الإسكندرية، مصر، 2006، ص104.

[2] عبد القادر قداوي، **مرجع سابق**، ص 108.

[3] عياش بلعاطل، سميحة نوي، **مرجع سابق**، ص6.

التوزيع المالي إلى تمكين هذه الفئات المحتاجة من الاستفادة من الخدمات العامة بصورة مجانية كالتعليم والخدمات الصحية وغيرها[1].

خامسا-الحرص على ضمان الجودة والرفع من المرودية

ينبغي أن تعكس المرودية النتيجة التي تترتب على النفقة العامة، بحيث تكون جيدة تعكس قيمة الأموال التي صرفتها الدولة من أجل توفير السلع والخدمات، مع الحرص على جودة الخدمات والسلع من أجل تجنب المصاريف الإضافية من أعمال الترميم المتكررة والمتابعة، بالإضافة إلى ذلك فان المرودية الاجتماعية للنفقة تنطوي على تحويل النفقات العامة الاجتماعية قصد محاربة ظاهرة الفقر، فكل مصلحة ينبغي أن تبحث عن أعلى درجة من الفعالية مقابل أقل تكلفة.

سادسا-وضع إطار تنفيذي ملزم ودقيق

يقصد به تحديد الزمن الدقيق للتنفيذ، بما يضمن كفاءة تنفيذ البرامج المختارة مع تحديد فترة زمنية للتنفيذ بحيث يمكن الوقوف على مدى التقدم في انجاز الأعمال على أن يتم ذلك في إطار اللامركزية باعتبار أن الأهداف ومعايير الانجاز محددة[2].

سابعا-توافر المعلومات المالية

إن عملية ترشيد الإنفاق العام تستلزم توافر جملة من المعلومات عن الموارد المالية المتوقعة، وعن أوجه الإنفاق المختلفة، وأن تكون هاته المعلومات معالجة وقابلة للاستعمال، مما يسمح بالتأكد من اتجاهات حركة الإيرادات والإنفاق مستقبلا، كما يسمح استخدام مختلف الأساليب التنبؤية ببناء الدراسة

[1] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 301.
[2] محمد عمر أبو دوح، **مرجع سابق**، ص 105.

اللازمة على أسس أكثر واقعية إلى جانب الإدراك التام بقدرات الجهات المعنية على التحصيل أو الصرف.

بالإضافة إلى هذه العناصر ينبغي تحقيق مجموعة من الشروط حتى تتم عملية الترشيد على أحسن وجه نذكر منها:[1]

-تقييد تقدير المصروفات في حدود الالتزامات الفعلية والحد من ظاهرة نموها المستمر والمتزايد بحيث تكون الزيادات التي سيتم إقرارها إما مرتبطة بمؤشرات محددة مسبقا على المدى المتوسط كالمقارنة بالناتج المحلي، أو بأولويات وبرامج ومشاريع مرتبطة بالرؤية الإستراتيجية للحكومة.

-الالتزام بالقوانين والتعليمات المتعلقة باعتماد وتنفيذ الميزانية العامة للدولة وطلبات الإعتمادات الإضافية وذلك لما تشكله الميزانية من خطة قصيرة الأجل لرؤية وسياسات وخطط وبرامج الحكومة المعتمدة.

-دعم وزيادة برامج مشاريع مشاركة القطاع الخاص في عمليات تقديم الخدمات وزيادة مساهمته في عمليات التنمية والتي تستند بشكل رئيسي على دعم سياسة التخصيص.

-دعم وتطبيق المعايير الموحدة للمسائل المتعلقة بحجم وشكل الهياكل الإدارية والقوى العاملة وتركيبة الرواتب والعلاوات والامتيازات في الحكومة، وذلك لما تشكله التغييرات التي تتم فيها من انعكاسات مستمرة وكبيرة على الميزانية العامة للدولة.

---

[1] فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012، ص 92.

ثامنا–ضرورة توفر نظام رقابي فعال

لابد من فرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق العام وذلك للتأكد من صرفه في المجالات المخصصة له وفي حدود القوانين وفي غياب كل إسراف أو تبذير أو اختلاس، مع ضرورة معاقبة المخالفين، لأن الغاية من نفقات الدولة هو تحقيق النفع العام[1].

ولكي تكون الرقابة على برامج الإنفاق العام مجدية، فانه لابد من أن تكون منطلقاتها ووسائلها منسجمة ومؤدية إلى تسهيل مهمة هذه البرامج في تحقيق الأهداف المطلوبة منها وضمان حمايتها من الانحراف، لذا فان حدود صلاحية أجهزة الرقابة ووسائل القيام بها يجب أن تكون واضحة، لا من الناحية القانونية فحسب، بل على صعيد الواقع العملي أيضا، وفعالية الرقابة تحقق من خلال انجاز أهدافها وقدرتها على توفير الشروط اللازمة وتوجيه المشاريع توجيها ايجابيا[2].

[1] نعيمة سعيد، أحمد بوشناقة، **سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية لولاية بشار 2001–2014**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد 6، العدد3، جامعة الجزائر 3، الجزائر،2017، ص7.

[2] علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981، ص 138.

المبحث الثالث: آليات ترشيد النفقات العامة

إن ترشيد النفقات العامة يعد عنصرا أساسيا في الحد من تزايد النفقات العامة وضمان فعاليتها، لذا سنتطرق في هذا المبحث إلى آليات ترشيد النفقات من خلال الرقابة المالية بالإضافة إلى الحكم الراشد والموازنة الحديثة باعتبارهما من أهم الآليات في ترشيد النفقات العامة وتصويب الأداء والوقاية من الأخطاء والانحرافات.

المطلب الأول: آلية الرقابة المالية لترشيد النفقات العامة

تساعد الرقابة على محاربة أي انحراف أو سلوك يمكن أن يمس المصلحة العامة، وعلى اعتبار أن تدخل الدولة يكون عن طريق إنفاقها العام لمبالغ مالية لتوجيه الحياة الاقتصادية وحتى يكون هذا الإنفاق مطابقا للخطة المرسومة لابد من وضع جهاز رقابي فعال يكلف بعملية المراقبة على تسيير الأموال العمومية.

أولا-تعريف الرقابة المالية:

هناك تعريف لغوي وتعريف اصطلاحي للرقابة المالية:

أ-الرقابة لغة: أصل كلمة رقابة رقيب يرقب رقوبا، أي حرس، انتظر، حاذر.

كما جاء معناها اللغوي في معجم اخر على أنها: راقب، يراقب، مراقبة، أي حرسه، لاحظه، والرقابة تعني القوة أو سلطة التوجيه، كما تعني التفتيش ومراجعة العمل، وتعني كذلك السهر أو الحراسة وكذلك الرصد أو الملاحظة.

ب-الرقابة اصطلاحا: تعرف الرقابة على أنها التحقق من التزام الهيئات العامة بمدى تنفيذ قواعد الميزانية وبنودها تنفيذا صحيحا، حسب ما جاء في قانون المالية والميزانية، بمعنى هل تم فعلا صرف النفقات العامة في موضوعها ودون تبديد وتبذير واختلاس وتحصيل الإيرادات العامة على الوجه السليم[1].

كما تعرف الرقابة المالية على أنها تلك الرقابة التي تستهدف التأكد من حسن استعمال المال العام بما يتفق مع أهداف التنظيم الإداري والتأكد من أن النفقات تتم في الأوجه المحددة قانونا وبما يخدم المصلحة العامة.[2]

كما يقصد بالرقابة على تنفيذ الموازنة العامة التأكد من أن السلطة التنفيذية قد قامت بتنفيذ الموازنة العامة وفق مضمون الإجازة التي منحتها إياها السلطة التشريعية، وبواسطة هذه الرقابة يتم التحقق من أن صرف النفقات العامة وكذا تحصيل الإيرادات قد تم وفق أهداف الموازنة العامة، وذلك من أجل ضمان تطبيق أحكام الموازنة العامة[3].

ثانيا-أهمية وأهداف الرقابة المالية

يعتبر المال قوام حياة الأمم والبشر ومعاشهم، فلا غنى عنه، حيث أن له أهمية وأهداف ولهذا أنشأت أجهزة كلها بغرض حماية المال العام.

1-أهمية الرقابة المالية: تبرز أهمية الرقابة من خلال ارتباطها بالعملية الإدارية ارتباطا وثيقا كما أن عملية الرقابة تمثل المحصلة النهائية لأنشطة ومهام المنظمة فمن خلالها يمكن قياس مدى كفاءة الخطط الموضوعة وأساليب تنفيذها، كما تعتبر الرقابة المالية جزءا أساسيا من الإدارة المالية والتي

---

[1] أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية، الجزائر، 2014، ص 81.

[2] باسم بشناق، **تقرير حول الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطنية**، سلسلة التقارير القانونية، 2001، ص20.

[3] جهاد سعيد خصاولة، **المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2010، ص355.

تتضمن مجموعة من السياسات والإجراءات المحاسبية والتدقيقية في مجالي الأداء والعلاقات المالية وهي العملية التي تستطيع الإدارة بواسطتها اكتشاف أي انحرافات عن الخطط الموضوعة، وتعتبر من أهم المرتكزات التي تنطلق منها الموازنات العامة، وتضمن استقامة ونزاهة الموظفين والتأكد من أدائهم لمهامهم وواجباتهم، كما أن الرقابة المالية تعد من أهم الوسائل والأدوات التي تساعد على اكتشاف أصحاب القدرات والمواهب والمتفوقين في مهامهم، وذلك من خلال الرقابة والمتابعة والتقارير التي تقدم للإدارة العليا.

2-أهداف الرقابة المالية: إن الهدف من الرقابة المالية هو الحفاظ على المال العام وحمايته من سوء الاستخدام سواء كان ذلك متعلقا بتحصيل الأموال أو عن طريق إنفاقها فهي من ناحية تفرض الأنظمة والقوانين الملائمة التي تضمن تحقيق السلامة والصحة المالية، ومن ناحية أخرى تفرض الإجراءات العقابية في حال وقوع تجاوزات ومخالفات، فهي تهدف إلى تحقيق الغايات التي وضعت من أجلها، وتنقسم أهداف الرقابة المالية ما يلي:[1]

أ-الأهداف السياسية: تتمثل في التأكد من احترام رغبة البرلمان وعدم تجاوز الأولويات والمخصصات التي يصدرها لتنفيذ المشاريع والخدمات العامة، حيث أن رغبة البرلمان هي تعبير عن الرغبة الشعبية التي يتولى البرلمان تمثيلها.

ب-الأهداف الاقتصادية: تتمثل في كيفية استخدام الأموال العامة والتأكد من استثمارها في أفضل الأوجه التي تحقق النفع العام وعدم الإسراف في صرفها ونفاقها على الوجوه غير المشروعة.

ج-الأهداف القانونية: تتمثل في التأكد من مطابقة ومسايرة مختلف التصرفات المالية للقوانين والأنظمة والتعليمات والتوجهات المالية.

---

[1] حفيظ برحماني، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015، ص158.

وترتكز الرقابة القانونية على مبدأ المسؤولية والمحاسبة حرضا على سلامة التصرفات المالية، ومعاقبة المسئولين عن أي انحرافات أو مخالفات من شأنها الإخلال بحسن سير الأداء المالي عموما.

د-الأهداف الاجتماعية: تتمثل الأهداف الاجتماعية في منع ومحاربة الفساد الإداري والاجتماعي بمختلف صوره وأنواعه مثل الرشوة والسرقة، كما ترتكز الرقابة المالية على الجوانب السلوكية أقوى أنواع الرقابة إذ يصعب قياسها وضبطها[1].

هـ-الأهداف الإدارية والتنظيمية: تتمثل الأهداف الإدارية والتنظيمية للرقابة المالية فيما يلي:

-توجيه وتنظيم الجهود والمساعدة على اتخاذ القرارات المناسبة.

-حماية المال العام.

-الاطلاع على مدى التزام الهيئات بالقوانين[2].

ثالثا-أنواع الرقابة المالية

تنقسم أنواع الرقابة المالية إلى ما يلي:

1-من حيث الجهة التي تتولى الرقابة: تنقسم الرقابة المالية وفق هذا المعيار إلى ما يلي:

أ-الرقابة الداخلية: هي تلك التي تتم من خلال السلطة التنفيذية نفسها حيث يقوم بعض موظفي الحكومة بمراقبة موظفي حكومة آخرين، وهي في هذا قريبة الشبه بمهمة أقسام المراجعة، ويعتبرمن قبل الرقابة الداخلية ما يقوم به الوزراء ورؤساء المصالح ومديرو الوحدات الحكومية[3].

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 194.

[2] أبو منصف، **مرجع سابق**، ص91.

[3] حامد عبد المجيد دراز، **مرجع سابق**، ص 138.

ب-الرقابة الخارجية: هي تلك الرقابة التي يعهد بها إلى هيئات مستقلة وتنقسم إلى:

- **الرقابة القضائية:** تحتل الرقابة القضائية مكانة هامة في مجال الرقابة العامة من خلال سلطتها الواسعة في مجال التأكد من تطبيق القوانين، حيث تستطيع الهيئة القضائية الإدارية مراقبة تنفيذ قوانين المالية واتخاذ الإجراءات لتصحيح أي انحرافات، كما أنه يطلب منها وضع تقرير سنوي لرئيس الدولة أو السلطة التشريعية أو الاثنين معا تعرض فيه ما تم اكتشافه من مخالفات مالية وما أمكن اقتراحها للتقليل من هذه المخالفات أو منعها[1].

- **الرقابة التشريعية:** هي تلك التي تتولاها السلطة التشريعية ومالها من سلطة مطلقة في الرقابة المالية وتباشر السلطة التشريعية هذه المهمة بطرق مختلفة فقد تتم الرقابة عن طريق الهيئة التشريعية مباشرة أثناء السنة المالية أو بعد فحصها للحساب الختامي عن طريق الاستجواب والسؤال للوزارات، كما تتولى المجالس النيابية في الدول الديمقراطية مباشرة الرقابة السياسية على تنفيذ الميزانية العامة للدولة فمن الطبيعي أن يمنح لها حق الرقابة على تنفيذها للتأكد من صحة وسلامة التنفيذ[2].

2-من حيث التوقيت الزمني: تنقسم الرقابة حسب هذا المعيار إلى:

أ-الرقابة المسبقة أو القبلية: تتخذ هذه الرقابة صورة الرقابة السابقة، وهي حق يخوله الدستور لشخص عام، وهذا النوع من الرقابة يتراوح بين ضرورة الحصول على تراخيص مسبقة للقيام ببعض الأعمال والمشروعات وإقرارها وإصدار التعليمات اللازمة لإنجاحها، فالرقابة هنا تحمل معنى الوصايا من جانب الدولة لفرض حدود وقيود معينة تؤدي إلى حسن توزيع الموارد وترشيد الإنفاق العام، كما

---

[1] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص197.

[2] مصطفى الفار، **مرجع سابق**، ص89.

تتخذ صورة الموافقة السابقة من أجهزة الرقابة على القرارات المتعلقة بالتصرف في الأموال، ومن الطبيعي أن تتم عمليات المراجعة والرقابة على جانب النفقات حيث لا يتصور أن تتم على تحصيل الإيرادات[1].

ولأهمية الرقابة المالية السابقة باعتبارها رقابة وقائية فقد أعطى المشرع الجزائري للمراقب المالي صلاحيات ومهام تسمح بتحقيق الأهداف المرجوة من هاته الرقابة إلا أن رقابة المراقب المالي هي رقابة مشروعية وليست رقابة ملائمة لاقتصارها على مشروعية النفقة دون مدى ملائمتها لذالك يبرز دورها في الكشف عن الانحرافات قبل وقوعها والعمل على تصويبها.

✓ **تعريف المراقب المالي**

يعرف المراقب المالي بأنه موظف تابع لوزارة المالية يمثل وزارة المالية على مستوى الولاية ويتم تعيينه بمقتضى قرار وزاري من الوزير المكلف بالميزانية، ويقوم بالمراقبة المسبقة للنفقات التي يلتزم بها وعلى ميزانية المؤسسات والإدارات التابعة للدولة والميزانيات الملحقة وعلى الحسابات الخاصة للخزينة وميزانيات الولايات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري[2].

✓ **مهام المراقب المالي**

تتمثل المهمة الرئيسية للمراقب المالي في مراقبة مشروعية عمليات تنفيذ النفقات العمومية ومدى مطابقتها للأنظمة والقوانين المعمول بها، إضافة إلى الإشراف على متابعة الوضعية المالية للمؤسسات المكلف بمراقبتها، كما يقوم المراقب المالي بالمهام التالية:[3]

- الحرص على تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالنفقات العمومية.

---

[1] حفيظ برحماني، **مرجع سابق**، ص162.

[2] خالد سكوتي، **الدور الرقابي للمراقب المالي**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020، ص177.

[3] المادة 10 من المرسوم التنفيذي رقم 11-383 المؤرخ في 27 نوفمبر 2011 **المتعلق بمصالح المراقبة المالية**، الجريدة الرسمية العدد 64، ص21.

- تنظيم مصلحة الرقابة المالية وإدارتها.

- تمثيل الوزير المكلف بالميزانية لدى لجان الصفقات العمومية ولدى المجالس الإدارية ومجالس توجيه المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري والمؤسسات الأخرى.

- تنفيذ كل مهام الفحص والرقابة المتعلقة بجوانب تطبيق التشريع والتنظيم المتعلقين بالمالية العمومية بناء على قرار من الوزير المكلف بالميزانية.

- المشاركة في تعميم التشريع والتنظيم المرتبط بالنفقات العمومية.

- إعداد تقييم سنوي ودوري حول نشاط المراقبة المالية.

- تقديم نصائح للآمرين بالصرف على المستوى المالي قصد ضمان نجاعة النفقات العمومية وفعاليتها.

- المساهمة في الأعمال التحضيرية للميزانية المعهودة إليه وضمان متابعتها وتقييمها وكذا اقتراح كل تدبير ضروري يسمح بتسيير ناجع وفعال للنفقات العمومية.

✓ **مراحل تطبيق المراقبة المالية على النفقات العامة**

تتمثل مسؤولية المراقب المالي في رقابة وشرعية العمليات المالية، حيث أنه تنتهي رقابة النفقات الملتزم بها بتأشيرة توضع على استمارة الالتزام، وعند الاقتضاء على الوثائق الثبوتيه عندما تتوفر في الالتزام الشروط المذكورة في المادة 09، فيما تكون الالتزامات غير القانونية أو غير المطابقة للتنظيم موضوع رفض نهائي أو مؤقت حسب الحالة[1].

ونميز بين حالتين لرفض الالتزام تتمثلان في ما يلي:

[1] المادة 10 المرسوم التنفيذي 92- 414 المؤرخ في 14 نوفمبر 1992 **المتعلق بالرقابة السابقة التي يلتزم بها**، الجريدة الرسمية العدد 82، ص2102.

✓ **حالات الرفض المؤقت**

لقد بينت المادة 11 من المرسوم 92-414 حالات الرفض المؤقت من طرف المراقب المالي على النحو التالي:[1]

-انعدام الوثائق المثبتة للالتزام بالنفقة والمطلوبة قانونا.

-نسيان أحد البيانات الهامة في الوثائق المرفقة للالتزام.

✓ **الرفض النهائي**

يعتبر الرفض النهائي الوسيلة الأساسية في يد المراقب المالي لضمان مشروعية الالتزام الذي يوقعه الآمر بالصرف وضمان تصحيح الأخطاء وأخذ تحفظات وملاحظات الرفض المؤقت وهو مابينته المادة 12 من المرسوم 92-414 بحيث يعلل الرفض النهائي على النحو الآتي: [2]

-عدم مطابقة اقتراح الالتزام للقوانين والتنظيمات الجاري العمل بها.

-عدم توفر الاعتمادات أو المناصب المالية المفتوحة.

-عدم تطبيق الآمر بالصرف للملاحظات واقتراحات المراقب المدونة في وثيقة الرفض المؤقت.

ب-الرقابة الآنية: هي الرقابة المستمرة في مختلف مراحل الأداء حيث تحاول هاته الرقابة اكتشاف أي انحرافات خلال تنفيذ الأعمال واتخاذ الإجراءات الفورية لمعالجتها فهي تكون أثناء تنفيذ العمليات المالية وتقوم بها الإدارة مثل مراقبة صرف النفقة أو مراحل تحصيل الإيرادات.[3]

ج-الرقابة اللاحقة: تمارس الرقابة اللاحقة من قبل هيئات خارجية مثل البرلمان، مجلس المحاسبة والقضاء، وترمي إلى اكتشاف الانحرافات عن الخطط المرسومة وتحديد أسبابها وطرق علاجها.

---

[1] المادة 11 المرسوم التنفيذي 92- 414، المتعلق بالرقابة السابقة الملتزم بها، **مرجع سابق**، ص 2102.

[2] المادة 12 المرسوم التنفيذي 92-414، المتعلق بالرقابة السابقة الملتزم بها، **مرجع سابق**، ص 2102.

[3] محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مرجع سابق**، ص 198.

3-من حيث نوعية الرقابة: تنقسم الرقابة وفق هذا المعيار إلى:

أ-**الرقابة الحسابية:** هي الرقابة على المستندات والسجلات والدفاتر المالية للتأكد من أن الموارد وصلت وفق التعليمات وقد أنفقت في الاعتمادات المخصصة لها، وأن الوثائق صحيحة ومطابقة لما هو وارد بالسجلات، فهي رقابة بالأساليب المحاسبية المتعارف عليها، وقد تكون قبل الصرف أو بعده، ويطلق عليها البعض الرقابة التقليدية حيث أنها ترتكز على المحاسبة وأساليبها المختلفة وعلى تطبيق القوانين واللوائح المعمول بها[1].

أ- **الرقابة التقييمية:** تعمل الرقابة التقييمية على تقييم النشاط الحكومي نفسه، فهي تبحث عن مدى تحقيق أهداف الميزانية وبالتالي مدى تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما تهدف في دراستها الى الكشف عن مدة كفاءة الوحدات الإدارية، وقياس المنافع التي تعود على أفراد المجتمع والاقتصاد القومي، كما أن تبني الدول لأسلوب التخطيط زاد من الحاجة إلى الرقابة التقييمية كأسلوب أساسي لتنفيذ ورسم الخطط للسنوات المقبلة[2].

[1] رحمة زيوش، **الرقابة المالية على مؤسسات التكوين المهني**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2020، ص30.

[2] برحماني حفيظ، **مرجع سابق**، ص160.

المطلب الثاني: آلية الحكم الراشد لترشيد النفقات العامة

يعتبر الحكم الراشد من أولويات صانعي القرار في كافة دول العالم، عند مناقشتهم وبحثهم في كيفية إدارة الشؤون الاقتصادية والسياسية والمالية على المستوى العالمي، من أجل استغلال الموارد الوطنية وتوزيعها بالشكل المناسب الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية.

أولا-تعريف الحكم الراشد:

لقد تعددت تعاريف الحكم الراشد الأكاديمية والمؤسساتية التي يبقى الغرض منها توضيح معنى الحكم الراشد، يمكن الاقتصار على أهمها.

يعرف الحكم الراشد على أنه أسلوب حكم يهدف للتنمية وإضفاء الخير والمنفعة للجميع وهو أسلوب مناهض للفساد والضرر[1].

فيما يرى ماركو رانجيو وتيبولت (Rangeon et Thibault ،Marcou) أن الحكم الراشد هو تلك الأشكال الجديدة والفعالة بين القطاعات الحكومية والتي من خلالها يكون الأعوان الخواص وكذا المنضمات العمومية والجماعات أو التجمعات الخاصة بالمواطنين أو أشكال أخرى من الأعوان يأخذون بعين الاعتبار المساهمة في تشكيل السياسة[2].

كما تم تعريفه من طرف البنك الدولي في تقريره الصادر عام 1992 على أنه ممارسة السلطة لإدارة وتسيير الموارد الاقتصادية والاجتماعية للدولة بهدف تحقيق التنمية وإدامة البيئة الداعمة لها[3].

---

[1] فاطمة اقموم، **مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية**، المجلد5، العدد11، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع،2018، ص230.

[2] ياسين طرشي، **مقال بعنوان الحكم الراشد والعولمة**، على الرابط:
http// www.ululimsania.net/a34.htm ، تاريخ الاطلاع: 11-10-2019.

[3] زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003، ص14.

كما يشير الحكم الراشد في أدبيات برنامج الأمم المتحدة الإنمائي إلى ممارسة السلطة السياسية والاقتصادية والإدارية لإدارة الشؤون على كافة المستويات، ويتضمن الآليات والعمليات والمؤسسات التي يمكن من خلالها للأفراد والجماعات من التعبير عن مصالحهم، وممارسة حقوقهم القانونية والوفاء بالتزاماتهم وتسوية خلافاتهم[1].

ثانيا-معايير الحكم الراشد:

لقد أسست المنظمات العالمية مجموعة من المبادئ أهمها ما يلي:

1-المشاركة: وهي جميع الآليات التي تخول للمواطنين ومنظمات المجتمع المدني وحتى القطاع الخاص المشاركة في عملية إدارة الحكم، وتقوم على مجموعة من الأنشطة تسعى من خلالها هذه الأطراف إلى التأثير في أعمال الحكومة، اما مباشرة بالتأثير في صياغة السياسة العامة وتطبيقها، أو بطريقة غير مباشرة بالتأثير في اختيار المسئولين الرسميين، ولا تقوم المشاركة الا بوجود المجتمع المدني وبدورية الانتخابات وتمكين المرأة وصوابية التشريع وحسن الإدارة المحلية[2].

2-حكم القانون: جميع الحكام والمسئولين والمواطنين يخضعون للقانون، ويجب أن تطبق الأحكام والنصوص القانونية بصورة عادلة وبدون تمييز بين أفراد المجتمع وأن توافق هذه القوانين معايير حقوق الإنسان وتكون ضمانة لها ولحرية الإنسان الطبيعية[3]، كما يعتبر حكم القانون معيارا اجتماعيا يصف

---

[1] رقية عواشرية، **الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية**، مجلة الحقوق والحريات، العدد2، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016، ص287.

[2] الياسين بوجردة، **واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السيولوجية، العدد2، جامعة جيجل، 2007، ص 250.

[3] أحمد فراحي، **الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات وتثمين الموارد المالية المحلية**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد2 ، العدد4 ، جامعة مستغانم، 2018، ص165.

الدرجة التي يوجه بها القانون سلوك الأفراد، فالمعايير الاجتماعية متممة ومدعمة لحكم القانون حيث لابد أن تؤخذ بعين الاعتبار كجزء هام للترويج للحكم الجيد وحكم القانون.

3-الشفافية: تعني الشفافية سهولة الحصول على كافة المعلومات الكافية والصحيحة لجميع المعنيين من أفراد المجتمع وأن تكون المعلومات غير معقدة وتخضع لنظام رقابي محاسبي، كما تحظى الشفافية بأهمية وطنية ودولية تعنى بها المنظمات العالمية والوطنية والدولية، فهي تعمل على تقليص الغموض والضبابية وتساهم في الحد من انتشار الفساد وتسهيل عمليات تقييم الأداء[1].

4-الاستجابة وبناء التوافق: يكون الحكم جيدا عندما يضمن بأن الأولويات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية مستندة على إجماع أوسع في المجتمع وكل الأصوات مسموعة في صناعة القرار أكثر من تخصيص الموارد[2].

5-المساءلة والمحاسبة: يقصد بالمساءلة التزام من في يدهم السلطة بتحمل تبعات أفعالهم، ومن منظور حقوق الإنسان تفهم المساءلة بصورة أفضل على أنها طبيعة العلاقة بين مجموعتين من الأطراف الفاعلة، أصحاب الحقوق، والمكلفون بالواجبات، فالعلاقة الخاضعة للمساءلة هي علاقة يلتزم فيها المكلفون بالواجبات (قادة، إدارات حكومية، مديرون، مقدمو الخدمات)، بتحمل مسؤولياتهم وتبعات أفعالهم، بينما يكون بمقدار أصحاب الحقوق (مواطنين أو عملاء) مساءلة هؤلاء المكلفين بالواجبات عن طريق ممارسة المشاركة بالرأي[3].

---

[1] مصطفى موسى أبو حسين، **معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2017، ص 126.

[2] أحمد فراحي، **مرجع سابق**، ص 165.

[3] المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات**، القاهرة، مصر، 2010، ص5.

أما المحاسبة فتعني إخضاع الذين يتولون المناصب العامة للمساءلة القانونية والإدارية والأخلاقية إزاء قراراتهم وأعمالهم، لمن يشغلون الوظائف العامة أمام مسؤوليهم المباشرين، أي أن الوزراء ومن هم في مراتبهم يكونون مسؤولين بدورهم أمام الهيئات الرقابية المختلفة القائمة في النظام السياسي وفي مقدمتها البرلمانات التي تتولى الرقابة على أعمال السلطة التنفيذية[1].

6-التضامنية والمساواة: تعني المساواة أن يتساوى المواطنون بحقوقهم أمام القانون وأن تتسنى لهم فرص متساوية لممارسة هذه الحقوق ومشاركة المواطنين في ادارة الحكم، وتعني التضامنية أن أنه ينبغي على الدولة أن تعامل الكل على أساس المساواة وأن تحمي حقوق الجميع بنفس الحماسة دون تمييز أو تهميش في تقديم الخدمات العامة.

7-الرؤية الإستراتيجية: تتحقق الرؤية الإستراتيجية حسب الحكم الراشد بمفهوم التنمية بالشراكة بين مؤسسات الدولة والقطاع الخاص من خلال خطط بعيدة المدى لتطوير العمل المجتمعي من جهة وأفراده من جهة أخرى مع العمل على التنمية البشرية، وحتى يتم تحقيق النتائج الايجابية في رسم الخطط ضمن إطار الحكم الراشد فيجب الأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الداخلية والخارجية ودراسة المخاطر ومحاولة وضع الحلول، كما أنه لابد أن يمتلك القادة والجمهور منظورا طويل الأجل فيما يتعلق بالحكم الراشد والتنمية المستدامة[2].

8-الكفاءة والفعالية: يقصد بالكفاءة أن يكون ناتج العمليات وأنشطة المؤسسات يتفق واحتياجات المجتمع، وذلك في إطار الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يشمله ذلك من الاستخدام القائم على الاستدامة للموارد الطبيعية وحماية البيئة.

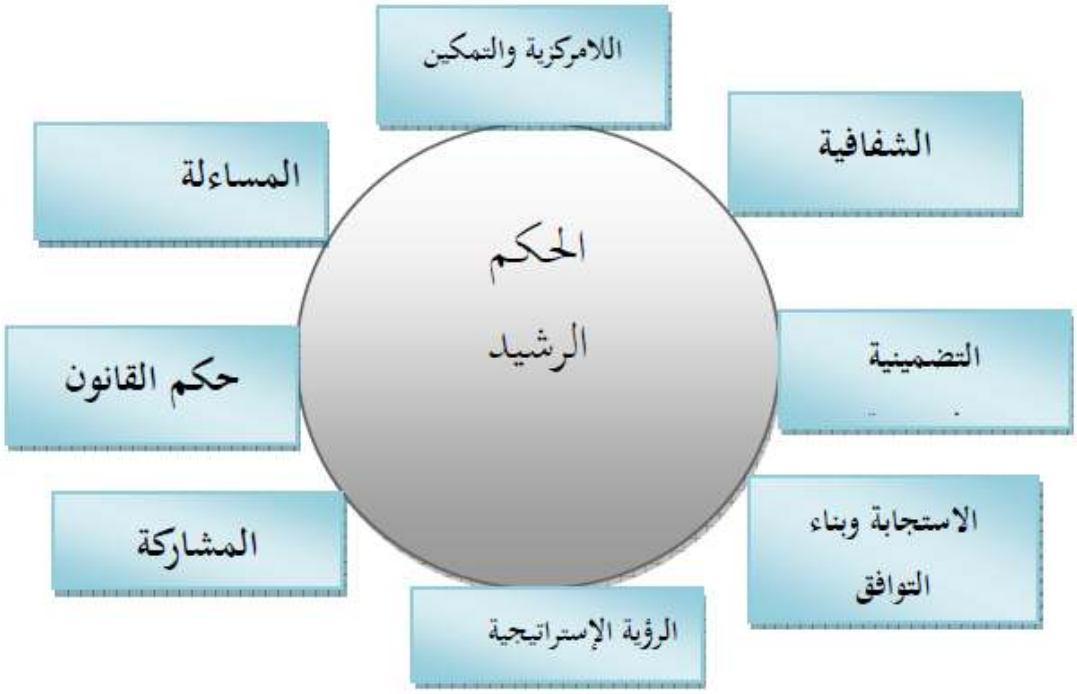
---

[1] رقية عواشرية، **مرجع سابق**، ص 295.

[2] مصعب عرباوي، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية – دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية حالة الجزائر 2000-2014**-، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر،2015، ص 23.

والشكل الموالي يوضح معايير الحكم الراشد كما يلي:

الشكل رقم (01-02): معايير الحكم الراشد



المصدر: فرج شعبان، **مرجع سابق**، ص29.

ثالثا-الأطراف المعنية بتطبيق مفهوم الحكم الراشد

من أجل تحقيق الحكم الراشد لابد من تضافر جهود كل من الدولة ومؤسساتها إلى جانب القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني، وهي الأطراف الرئيسية المكونة للحكم الراشد.

1-الدولة والمؤسسات الرسمية: تعد الدولة بكل مؤسساتها الطرف الرئيسي والفعال في تجسيد مبدأ الحكم الراشد وذلك باعتبارها الجهة القائمة على الإشراف وعلى تحديد ووضع السياسة العامة في

البلاد وهذا بواسطة تدخلها في مجال وضع القوانين والتشريعات والنظر في كيفية تطبيقها، وبذلك تستطيع الدولة من وضع الآليات التنظيمية المناسبة لتكريس متطلبات الحكم الراشد[1].

2-المجتمع المدني: يعرف المجتمع المدني بأنه مختلف التنظيمات والهيئات التطوعية التي تنشأ بمقتضى الإرادة الحرة لأعضائها قصد حماية مصالحهم والدفاع عنها[2]، حيث يستطيع المجتمع المدني أن يساهم مساهمة فعالة في تجسيد الحكم الراشد باعتباره يتكون من مؤسسات غير حكومية كالنقابات المهنية والجمعيات ذات الطابع الثقافي والأحزاب السياسية غير الممثلة في مؤسسات الدولة والجمعيات الخيرية وغيرها، ويمكن أن يساهم هذا المجتمع في توجيه الرأي العام وخلق الوعي الاجتماعي بضرورة حماية الطبقات الهشة من المجتمع والدفاع عن الفئات المحرومة والمهشمة وإدماج الشباب في مسارات التنمية وتنظيم المهن المختلفة[3].

3-القطاع الخاص: يعرف القطاع على أنه ذلك القطاع الذي يقوم على أساس الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، وتجري فيه عملية التخصيص للموارد الإنتاجية طبقا لما تملكه قوى السوق التلقائية وليس إرادة السلطات الحكومية العامة، ويشمل القطاع الخاص تلك المؤسسات التي ينشاها رجال الأعمال أو الأفراد المستثمرون بغية تحقيق الربح[4]، ويرى البعض أن القطاع الخاص جزء من المجتمع المدني

---

[1] أحمد نصير، يونس الزين، **تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان للفترة 2000-2016**، مجلة دراسات في الاقتصاد وادارة الأعمال، المجلد1، العدد2، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2018، ص 346.

[2] أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي، مركز دراسات الوحدة العربية**، بيروت، لبنان، 2000، ص 25.

[3] محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جامعة ورقلة، الجزائر،2011، ص 375.

[4] ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية – اراء واتجاهات**-، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003، ص 14.

غير أن القطاع الخاص مستقل إلى الحد الذي يجعله مؤثرا على السياسات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية بطرق تخلق بيئة مواتية بدرجة أكبر للسوق والمشاريع التجارية[1].

إن تفعيل الحكم الراشد في الدولة يقتضي ضرورة تحقيق التعاون بين مختلف الفاعلين وذلك على النحو الذي يسهم في التنمية البشرية المستدامة من خلال تهيئة الأوضاع السياسية والقانونية والاقتصادية والاجتماعية اللازمة للتخفيف من حدة الفقر وخلق الوظائف وحماية البيئة[2].

رابعا-أبعاد الحوكمة:

يمكن تقسيم أبعاد الحكم الراشد إلى ما يلي:

1-البعد السياسي: يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعيتها، وبالسياسة العامة على مستوى الدولة والإنسان وهو مجال اهتمام المنظمات الدولية مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا عملت الدولة بشكل أساسي على تحقيق ديمقراطية فعالة[3].

2-البعد الاقتصادي والاجتماعي: يتعلق بطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرهما على حياة المواطنين من القضاء على الفقر وتحسين ظروف المعيشة، وكذلك المتعلقة بطبيعة المجتمع المدني ومدى فعاليته واستقلاليته عن الدولة إضافة الى المسؤولية التنظيمية وطريقة إدارة القطاع العام، والشفافية التي تتضمن حرية المعلومات[4].

---

[1] لحبيب بلية، **نحو تفعيل دور المجتمع المدني في ارساء الحكم الراشد في الجزائر**، الملتقى الدولي حول حقوق الانسان، المجتمع المدني والحكم الراشد، جامعة مستغانم، يومي 19- 20 أفريل 2016، ص 10.

[2] برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، خلق فرص للأجيال القادمة، الأردن،2002، ص9.

[3] محمد محمود العجلوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، أيام 09 – 11 سبتمبر، 2013، ص5.

[4] أحمد فراحي، **مرجع سابق**، ص 164.

3-البعد الإداري: ويتضمن النظام الخاص بتنفيذ السياسات، ويهتم بالإدارة الجيدة للدولة والمجتمع بالإضافة إلى التركيز على إدارة الأعمال من خلال التسيير العقلاني والعادل والشفاف للموارد المالية والبشرية للمجتمع قصد القضاء على كافة أشكال الفساد الإداري والمحسوبية، وذلك بتفعيل اللامركزية الإدارية والديمقراطية المحلية، مع فرض الرقابة والمحاسبة والمساءلة [1]، كما أن ترشيد الإدارة العامة وتأمين استمرارها بدرجة عالية من الكفاءة والفعالية يعتمد على الاهتمام بالجهاز الإداري والأنظمة والقوانين المعمول بها، حيث أن إصلاح وترشيد الإدارة العامة يتوقف على التسيير العقلاني والعادل للموارد المالية والبشرية للمجتمع وهذا بتطبيق اللامركزية، وتنمية مواردها الإدارية والبشرية من خلال إتباع إستراتيجية تمكنها من تحقيق أهدافها.

إن ترابط هذه الأبعاد الثلاثة يؤثر في إنتاج الحكم الراشد فالبعد السياسي يتعلق بطبيعة السلطة السياسية وشرعية تمثيلها، فيما يتعلق البعد الاقتصادي والاجتماعي بطبيعة بنية المجتمع المدني ومدى حيويته واستقلاله عن الدولة من جهة، وطبيعة السياسات العامة في المجالين الاقتصادي والاجتماعي وتأثيرها في المواطنين من حيث الفقر ونوعية الحياة، فضلا عن علاقتها مع الاقتصاديات الخارجية والمجتمعات من جهة أخرى، والبعد الإداري التقني المتعلق بعمل الإدارة العامة وكفاءتها وفعاليتها، لذلك فالحكم الراشد هو الذي يتضمن حكما فعالا تتفاعل فيه كل هاته الأبعاد لخدمة الصالح العام[2].

---

[1] سهيلة امنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006، ص 113.

[2] حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية، مركز دراسات الوحدة العربية**، ط2، بيروت، لبنان، 2004، ص96.

المطلب الثالث: عصرنة الموازنة كآلية لترشيد النفقات العامة

تعد الموازنة العامة أداة تساعد الحكومة على تنفيذ سياستها وبلوغ مختلف أهدافها، ولقد تطور مفهوم الموازنة العامة تماشيا مع تطور دور الدولة مما أدى إلى ظهور اتجاهات حديثة في إعداد الموازنات العامة، بهدف تحقيق الأهداف الاستراتيجية للدولة بكفاءة وفعالية وضمان حسن استغلال الموارد المالية.

أولا: مفاهيم عامة حول الميزانية العامة

تعتبر من أهم أدوات السياسة المالية للدولة فهي تحدد أهداف الحكومة وبرامجها في كيفية استغلال المتاحة ومجالات إنفاقها في سبيل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

1-تعريف الميزانية العامة: تعرف الميزانية العامة على أنها نظام موحد يمثل البرنامج المالي للدولة لسنة مالية قادمة وتعكس الخطة المالية التي جزء من الخطة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للدولة[1].

كما تعرف على أنها قائمة شاملة مفصلة لجميع أوجه إنفاق الحكومة وإيراداتها خلال فترة زمنية معينة في العادة سنة، وإجازة هاته البيانات من السلطة التشريعية، وتعتبر الموازنة العامة الإدارة الأساسية لتحقيق أهداف الحكومة[2].

---

[1] سليمان اللوزي وآخرون، **إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997، ص 15.

[2] حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013، ص 339.

وتعرف الميزانية العامة في الجزائر حسب القانون 84-17 الذي يعتبر الميزانية العامة تتشكل من الإيرادات والنفقات النهائية للدولة المحددة سنويا بموجب قانون المالية والموزعة وفقا الأحكام التشريعية والتنظيمية المعمول بها[1].

كما تعرف الميزانية العامة حسب القانون رقم 90-21 على أنها الوثيقة التي تقدر للسنة المالية مجموع الايردات والنفقات الخاصة بالتسيير والاستثمار ومنها نفقات التجهيز العمومي والنفقات بالرأس مال وترخص بها[2].

فالميزانية العامة للدولة هي جدول يبين ما ستتحصل عليه الدولة من موارد وما ستنفقه من نفقات خلال مدة زمنية معينة عادة ما تكون سنة، فهي تعبير مالي لبرنامج العمل المصادق عليه من طرف السلطة التشريعية، والذي تنوي الحكومة تحقيقه للسنة المقبلة من أجل بلوغ أهدافها التنموية.

2-أهمية الميزانية العامة: تحتل الميزانية العامة أهمية بارزة ومتزايدة في كافة الدول سواء كانت رأسمالية أو اشتراكية، متقدمة أو نامية، نتيجة الدور المتزايد للدولة في كافة المجالات وبالذات الاقتصادية منها، ونتيجة لتزايد أهمية المالية العامة والنشاط المالي للدولة المرتبط بذلك فإن الميزانية العامة باعتبارها البرنامج المالي للدولة والذي من خلاله يتم تحقيق الأهداف التي تسعي الدولة إلي تحقيقها وتكمن أهمية الميزانية العامة من خلال ما يلي:[3]

أ-**الأهمية السياسية:** تأخذ الميزانية العامة للدولة تأخذ أهمية سياسية خاصة في ظل الديمقراطيات النيابية، حيث يشترط لتنفيذ الميزانية أن يعتمد مشروعها من طرف البرلمان ويعتبر هذا الاعتماد بمثابة موافقة من ممثلي الأمة علي خط عمل الحكومة وعلى السياسة المالية والاقتصادية، وقد أصبح اعتماد

---

[1] المادة 06، القانون رقم 84-17، المؤرخ في 7-7-1984 **المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 28.

[2] المادة 03 القانون رقم 90-21 المتعلق بالمحاسبة العمومية، **مرجع سابق**.

[3] فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص279.

البرلمان للميزانية من المبادئ الدستورية الراسخة في كل الدول ذات الحكومات النيابية، كما أن إعداد الميزانية واعتمادها يشكل مجالا حساسا من الناحية السياسة حيث تعتبر وسيلة ضغط يستعملها البرلمان للتأثير على الحكومة لإتباع نهج سياسي معين لتحقيق بعض الأهداف السياسية[1].

ومن مظاهر الأهمية السياسية للميزانية العامة ضرورة أن تأخذ بعين الاعتبار اتجاهات السياسة العامة في الميزانية، فإذا كانت الاختبارات العامة وترجمتها في الميزانية يجب أن تكون مستنيرة باعتبارات معقولة اقتصاديا وماليا، فلا يبقي أقل من أن تأخذ في الاعتبار اعتبارات السياسة العامة أيضا، لأن القرارات العليا تأخذ بواسطة الأجهزة السياسية، ومن الملاحظ علي الصعيد السياسي أن الحالة السياسية قد تفرض على المسئولين خيارات عامة تختلف عما تقتضيه اعتبارات المعقولية الاقتصادية والمالية، بل أكثر من ذلك فإن الحالة السياسية قد تعدل أحيانا بعض القرارات الاقتصادية والمالية الموضوعة، وذلك مراعاة لبعض الظروف السياسية[2].

ب-الأهمية الإقتصادية: تستخدم الميزانية العامة كأداة في تنفيذ السياسة المالية من أجل تحقيق الأهداف تحقيق الأهداف الإقتصادية، ففي فترات الرواج والإزهار يتم استخدام سياسة مالية مقيدة تكون فيها الميزانيات العامة في حالة الفائض (الإيرادات أكبر من النفقات) من أجل سحب بعض القوة الشرائية وتخفيض الطلب الكلي وبذلك يتم كبح التضخم وتقل أضراره، أما في فترات الركود أو الكساد، فإن السياسات المالية تكون سياسة توسعية يتم تنفيذها من خلال ميزانيات عامة، وذلك بهدف نقل الإقتصاد

---

[1] محمد عبد الصغير بعلي، يسرا أبو العلا، **المالية العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ملحق قوانين المالية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003، ص89.

[2] السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993، ص124.

إلى مستوى الإستخدام الكامل ،ومن ثم يأتي دور الدولة في استخدام السياسة المالية الهادفة إلى تحقيق النمو الإقتصادي[1].

ج-الأهمية الاجتماعية: تعتبر الميزانية العامة مرآة عاكسة للسياسة الاجتماعية وذلك من خلال تأثيرها في إعادة توزيع الدخل بين الطبقات المختلفة لفئات المجتمع سواء عن طريق النظام الضريبي بفرض ضرائب تصاعدية على أصحاب الدخول المرتفعة وإعفاء ذوي الدخول الضعيفة، أو عن طريق التحويلات الاجتماعية الموجهة للطبقات الاجتماعية الفقيرة، ومن هنا تكمن الأهمية الاجتماعية للميزانية العامة خاصة أنها تهدف إلى توزيع الثروات بين أفراد المجتمع والتقليل من الفوارق الاجتماعية، مع مساعدة الفقراء والمحتاجين وتمكينهم من حياة أفضل[2].

3-مبادئ الميزانية العامة: تتمثل مبادئ الميزانية العامة فيما يلي:

أ-مبدأ سنوية الموازنة: ويقصد بسنوية الميزانية العامة للدولة إعداد تقدير الإيرادات والنفقات العامة لمدة سنة مقبلة، ففي الجزائر بداية السنة المالية لميزانية الدولة في أول جانفي (من 1جانفي إلى 31 ديسمبر)، ولقد نشأت فكرة سنوية الميزانية العامة على إلحاح البرلمانات على ضرورة الإشراف على أعمال الحكومة عن طريق الميزانية الدورية ولفترة محدودة حيث استقرت العادة على أن تكون هذه الفترة سنة حتى تتحقق الرقابة الفعالة على الهيئات التنفيذية فإطالة مدة الميزانية عن سنة لا يحقق الفعالية في الرقابة وكذلك إذا انخفضت المدة عن سنة تربك الأجهزة القائمة في الحكومة بتحضير الميزانية العامة وذلك لاضطرارها كل فترة إلى الدخول في الدراسات المختلفة.[3] كما شرعت الجزائر في العديد من الإصلاحات وذلك من أجل تسهيل تمويل مختلف المخططات التنموية، فالجزائر منذ مدة

---

[1] محمد علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران، الأردن، 2001، ص 303.

[2] تومي سلامي، **مشروع عصرنة أنظمة الميزانية نحو ترشيد الإنفاق العمومي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 17، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012، ص 145.

[3] علي زغدود، **مرجع سابق**، ص 75.

أصبحت تستند إلى ما يعرف بالعجز المؤقت أو المقصود أو المنظم من أجل زيادة الطلب والتوسع في المشاريع الاستثمارية ومحاولة تحقيق مناصب عمل والوصول لتحقيق التوازن الاقتصادي ومنه أصبحت الجزائر لا تركز على مبدأ التوازن في الموازنة لكي تتمكن من الوصول لتحقيق أهدافها الاقتصادية دون التمادي في خلق عجز في الموازنة[1].

ب-مبدأ وحدة الموازنة: يقصد بمبدأ وحدة الميزانية أن تدرج جميع نفقات الدولة وجميع إيراداتها في وثيقة واحدة حتى يسهل معرفة مركزها المالي وحتى تتمكن أجهزة الرقابة المختلفة من مراقبة تصرفات الدولة المالية ومطابقتها للأهداف المحددة والإعتمادات الواردة في الميزانية كما وافقت عليها السلطة التشريعية.[2]

غير أن حتمية مواكبة التغيير الجوهري، استلزم ضرورة الاعتماد على اللامركزية في إدارة العديد من الوحدات الحكومية والمؤسسات العامة ما جعل الخروج من هاته القاعدة في بعض الحالات ضرورة حتمية، وأهم هاته الحالات هي:[3]

- **الموازنات غير العادية:** وهي تلك التي توضع خصيصا لعمل طارئ كالحروب، أو للقيام بمشروعات استثمارية كبيرة كبناء السدود، وتغطى النفقات غير العادية من إيرادات غير عادية كالقروض، ويؤخذ على هذا الأسلوب أنه قد يؤدي إلى الإسراف في النفقات العامة، كما أنه قد يغري الحكومة بإحداث توازن ظاهري في الميزانية وذلك عن طريق إخراج بعض النفقات من الميزانية العادية وإنشاء ميزانية لها فتبدو الميزانية العادية متوازنة وهو ما يخالف الحقيقة.

---

[1] جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004، ص157.

2محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص398.

[3] كردودي صبرينة، **مرجع سابق**، ص121.

- **الموازنات المستقلة:** ويقصد بها تلك التي تخص المشروعات العامة ذات الطابع الاقتصادي التي منحت الشخصية المعنوية، ويتميز هذا الصنف من الموازنات بأنه لا يخضع للقواعد والأحكام الخاصة بالموازنات العامة للدولة، ثم أنها تختلف عن الموازنات العادية لأنها لا تعرض على البرلمان لإجازتها.

- **الموازنات الملحقة:** ويقصد بها الموازنات التي تتمتع بموارد خاصة، وذلك كالمرافق العامة ذات الطابع الاقتصادي والتي تتمتع باستقلال مالي، إلا أنها لا تمنح الشخصية الاعتبارية ومبررات وجود هاته الميزانيات أنها تعطي الحرية للمرافق العامة في مزاولة أعمالها دون التقيد بالروتين الإداري، حتى تستطيع مباشرة النشاط التجاري على قدم المساواة مع المشروعات التجارية الأخرى، وحتى تعرف إذا ما كانت هاته المرافق تحقق أرباحا من نشاطها. وتجيز المادة 44 من القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية اللجوء للميزانيات الملحقة لكن بنفس القواعد المقررة لإقرار الميزانية.

ج-الحسابات الخاصة على الخزانة: يستلزم حسن سير العمل قيام الحكومة بتحصيل مبالغ لا تعتبر بطبيعتها نفقات عامة، هي حسابات مفتوحة في قيود الخزينة العمومية وتتميز بكونها تتحرك خارج إطار الميزانية حيث كانت عددها كبير سنة1984، وقد إنخفض هذا العدد وتقرر عرض هذه الحسابات على المجلس الشعبي الوطني اعتمادها طبقا للإجراءات المقررة للميزانية سواء من حيث الإيرادات أو النفقات أو من حيث إختتامها[1]، حيث جاء الفصل الأول من قانون المالية 17/84 إجازة فتح الحسابات الخاصة للخزينة بالشكل التالي "لا يجوز فتح الحسابات الخاصة للخزينة إلا بموجب قانون المالية وتشمل هذه الحسابات الخاصة لدى الأصناف التالية:[2]

[1] علي زعدود، **مرجع سابق**، ص92.

[2] المادة 48، القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**.

- الحسابات التجارية؛
- حسابات التخصيص الخاصة؛
- حسابات القروض؛
- حسابات السبيقات؛
- حسابات السنوية مع الحكومات الأجنبية؛
- حسابات المساهمات.

4-عمومية الميزانية العامة: يقصد بقاعدة شمول الميزانية العامة أن يذكر في الميزانية العامة مجموع النفقات والإيرادات دون ربط خاص بينها، فالتركيز حسب هاته القاعدة يكون حول ما تتضمنه الميزانية وما تستثنيه، بحيث أنها تعني بأن تخضع جميع إيرادات الدولة ونفقاتها إلى نفس الإجراء، وأن تدخلها ضمن مختلف مراحل الميزانية[1]، ويرجع الاستخدام الشائع لمبدأ عمومية الميزانية إلى اعتبارات مالية وسياسية:[2]

-**الاعتبار السياسي:** تمكن السلطة التشريعية من الرقابة وتسهل عملية الدراسة التفصيلية للميزانية بجانبيها النفقات والإيرادات ومن ثم المصادقة عليها.

-**الاعتبار المالي:** تظهر حقيقة الأوضاع المالية بما يساعد السلطات المالية على متابعة تنفيذ الميزانية العامة بدقة، كما تحول دون الإسراف في النفقات التي ترافق عادة طريقة الناتج الصافي.

5-توازن الميزانية: يقصد بتوازن الميزانية تساوي جملة نفقات الدولة مع إيراداتها المستمدة من المصادر العادية دون زيادة أو نقصان، فالمبدأ من هذا المفهوم ينظر إليه نظرة حسابية بحته، وهذا المفهوم كان يطبق على ميزانية الدولة نفس المبادئ التي تنطبق على ميزانية الأفراد والمشروعات

---

[1] لعمارة جمال، **مرجع سابق**، ص83.

[2] سعيد علي العبيدي، **مرجع سابق**، ص189.

الخاصة وذلك خشية حدوث عجز يتجه بطبيعته إلى التزايد إذا تمت تغطيته عن طريق الإقتراض أو إلى حدوث تضخم إذا ما تم تغطية العجز عن طريق الإصدار النقدي أو حدوث فائض بدفع إلى الإسراف والتبذير بعبارة أخرى كان عجز الميزانية يبدو في نظر المفهوم التقليدي في المالية العامة بمثابة الخطر الرئيسي، ينتج عن تغطية العجز بالإصدار النقدي حدوث زيادة في وسائل الدفع دون أن يقابلها زيادة في السلع والخدمات والتي تتدهور فيها القيمة الحقيقية للنقود، كما أن تغطية العجز عن طريق الالتجاء إلى القروض سيؤدي إلى تناقص الأموال الموجودة في يد الأفراد والتي كانت ستوجه في الغالب إلى الإستثمار مما يؤدي إلى نقص رؤوس الأموال الإنتاجية في الإقتصاد القومي نقص لا يعوضه قيام الحكومة بإنفاق حصيلة القروض في سد العجز أي في إنفاق غير إستثماري في الغالب[1]، وفي هذا الصدد تنص المادة 121 من الدستور لا يقبل اقتراح أي قانون مضمونه أو نتيجته تخفيض الموارد العمومية أو زيادة النفقات العمومية أو زيادة النفقات العمومية، إلا إذا كان مرفوقا بتدابير تستهدف الزيادة في إيرادات الدولة أو توفير مبالغ مالية في فصل آخر من النفقات العمومية تساوي على الأقل المبالغ المقترح إنفاقها.

6-مبدأ عدم تخصيص الإيرادات: يقصد بهذه القاعدة عدم تخصيص إيراد معين لتغطية نفقة معينة، بل تجمع كل الإيرادات دون تخصيص في قائمة واحدة تقابلها قائمة المصاريف التي تدرج بها كل النفقات، بمعنى آخر ينبغي أن تخصص جميع الموارد لتمويل جميع النشاطات، والإخلال ربما يؤدي إلى ظهور فائض أو عجز للعمليات المختلفة التي تنطوي عليها الميزانية[2]، وفي هذا الصدد وفي الجزائر تنص المادة 08 من القانون 84-17 على أنه" لا يمكن تخصيص أي إيراد لتغطية نفقة خاصة،

---

[1] سوزي عدلي ناشد، **مرجع سابق**، ص303.

[2] محرزي محمد عباس، **مرجع سابق**، ص399.

وتستعمل موارد الدولة لتغطية نفقات الموازنة بدون تمييز"[1]. وتتميز قاعدة عدم التخصيص بعدة مزايا أهمها:[2]

– تساعد الحكومة على توزيع الإيرادات على وجوه الإنفاق المتنوعة حسب مبدأ الأولويات في الإنفاق فتوفر الأموال اللازمة لإشباع الحاجات العامة أولا ثم توزيع الأموال المتبقية على الحاجات الأقل أهمية.

– تحقيق المساواة بين جميع النفقات العامة دون إعطاء أفضلية لنفقة على الأخرى وبدون تخصيص إيرادات معينة لها.

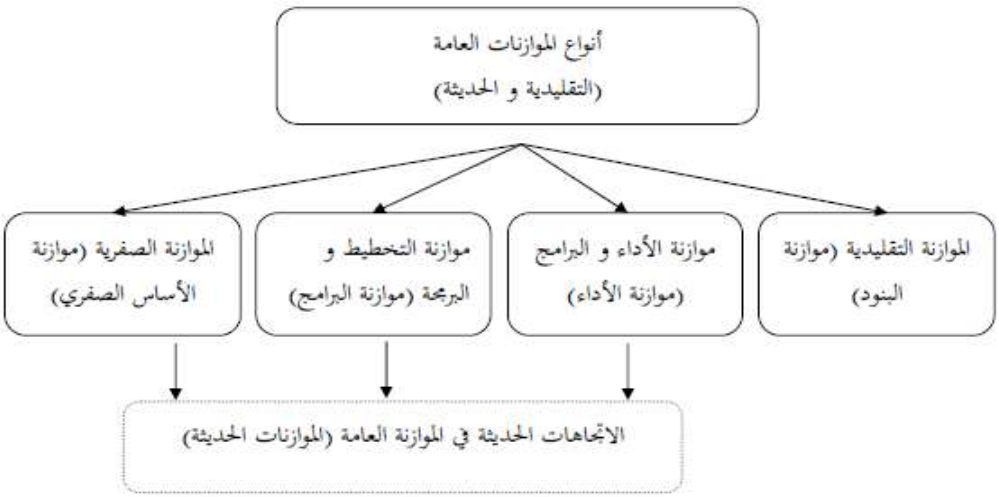
ثانيا: الاتجاهات الحديثة في الموازنة العامة

إن تطور دور الدولة في الحياة الاقتصادية ساهم في تطور الميزانية العامة للدولة، فقد مرت الميزانية العامة أثناء تطورها بعدة مراحل ساهمت في إبراز جوانب قصور الموازنة التقليدية، وظهرت من خلالها اتجاهات حديثة في الموازنة العامة للدولة ارتبطت بالتغيرات الاقتصادية بهدف تحقيق الأهداف الاقتصادية بأكثر فعالية، والشكل الموالي يوضح أنواع الموازنات العامة التقليدية والحديثة:

[1] المادة 08، القانون 84–17 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق.**

[2] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص58.

الشكل رقم (01 -03): أنواع الموازنات العامة



المصدر: محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان، 2008، ص 205.

1-موازنة البرامج والأداء: إن تطبيق موازنة البرامج والأداء يعد وسيلة للقضاء على القصور التي اتسمت به الموازنة التقليدية، حيث من خلالها يتم التركيز على البرامج الحكومية ومقارنة ما تم انجازه بما تم التخطيط له ضمانا لكفاءة استخدام الأموال العامة.

أ-تعريف موازنة البرامج والأداء: تعرف موازنة البرامج والأداء على أنها" نظام إداري لإتحاذ القرارات يربط التخطيط الإستراتيجي البعيد المدى بالموازنة، ويركز على التحليل، لكي تستطيع المنظمات توزيع الإمكانيات المتوفرة لديها بفعالية، لتحقيق أهدافها القريبة والبعيدة المدى"[1].

ب-مزايا موازنة البرامج والأداء: تتوفر موازنة البرامج والأداء على عدة مزايا تتمثل فيما يلي:[2]

[1] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 216.

[2] سلطان أياد شاكر، محمد زيبار محمد حسين، **إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي دراسة ميدانية في عينة من الدوائر الحكومية في إقليم كوردستان**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد15، العدد4، جامعة السليمانية، العراق،2018، ص376.

- إعطاء صورة دقيقة عن حجم الإنفاق الحكومي من خلال تحديد علمي مسبق بكلفة ما سيتم تنفيذه من أعمال؛

- تساعد على توزيع الإمكانيات المالية المتوفرة لدى الدولة بشكل أفضل من الموازنة التقليدية فهي تقدم بيانات تفصيلية للجهات المختصة بتوزيع **الإ**عتمادات بين الوزارات والمصالح على أساس البرامج والمشاريع المراد تنفيذها وتكاليف إنجازها؛

- توسيع صلاحيات مديري الدوائر في مجال التخطيط والرقابة الذاتية مقابل تحميلهم مسؤولية عدم كفاءة الأداء؛

- مرونة توزيع التخصيصات على المهام والأنشطة وفقا لأهميتها النسبية بما يؤدي إلى **الإ**ستخدام الأمثل للموارد؛

- رفع كفاءة النظام المحاسبي وزيادة الاعتماد على بيانات تكاليف الأداء الحكومي وزيادة موثوقية التقارير المالية؛

- زيادة الترابط بين الخطط قصيرة الأجل والمتوسطة الأجل؛

- إنشاء قاعدة بيانات موثوقة وعلمية عن مجالات الأداء الحكومي الحالي والماضي معا؛

- رفع كفاءة الوحدات الحكومية في إدارة وتنفيذ البرامج والمشروعات الحكومية؛

- ترجمة سياسة الدولة إلى برامج تعالج المشاكل الأساسية وذلك في صورة واضحة ومبسطة؛

- توفر للمواطنين معلومات كافية عن الخدمات التي تقدمها الحكومة، والأهداف المرجوة من تطبيق البرامج الحكومية.

ج-عيوب موازنة البرامج والأداء: إن موازنة البرامج والأداء لها مجموعة من العيوب نذكر منها:[1]

- وجود نقص في التخطيط إذ يتم التركيز على البرامج والأنشطة كونها أهداف وليس وسائل لتحقيق الأهداف؛

- التركيز على التخطيط في الأجل القصير دون الاهتمام بالأجل الطويل، بينما معظم البرامج تمتد لأكثر من سنة؛

- صعوبة القياس الكمي لنتائج بعض المشاريع والبرامج وما يترتب عليها من صعوبة في تحليل الأداء الفعلي وتقييمه؛

- ارتفاع تكاليف تطبيقها في بعض الأجهزة الحكومية وخاصة الصغيرة منها؛

- تتطلب توفر كميات كبيرة من المعلومات؛

- عدم توافر الكوادر الفنية والإدارية اللازمة لتطبيق موازنة البرامج والأداء[2].

2-موازنة التخطيط والبرمجة: ظهرت موازنة التخطيط والبرمجة نتيجة حاجة الدول إلى ربط البرامج الحكومية بالميزانية العامة، بهدف الربط بين الاعتمادات المالية وتحقيق الأهداف المخططة، وتحديد السياسات المستقبلية العامة للدولة.

أ. تعريف موازنة التخطيط والبرمجة: تعرف موازنة التخطيط والبرمجة على أنها " أداة للتخطيط ووسيلة لاتخاد القرارات التي تتعلق بالمفاضلة بين البرامج البديلة اللازمة لتحقيق أهداف أو لتعديل تلك الأهداف، وتهدف إلى محاولة تبرير قرارات المخطط، وتنظر إلى البرامج والأنشطة الحكومية على أنها

---

[1] حسين سلمان عبد الله، خضير جوان جاسم، **موازنة البرامج والأداء وسيلة لتعزيز الرقابة في الوحدات الإدارية الحكومية**، مجلة العلوم القانونية والإدارية، المجلد 22، العدد، 89، جامعة بغداد، العراق، 2016، ص 457.

[2] سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، لبنان، 2008، ص282.

وسائل تهدف إلى تحويل الموارد العامة أو عوامل الإنتاج إلى منتجات نهائية وهي الأهداف المطلوب تحقيقها"[1].

ب. مزايا موازنة التخطيط والبرمجة: تتوفر الموازنة على عدة مزايا تتمثل فيما يلي:[2]

- تحديد الأهداف تحديدا واضحا وترتيبها حسب الأولويات، وترجمتها إلى برامج قابلة للتنفيذ؛
- تحسين وترشيد اتخاذ القرارات في الأجهزة الحكومية؛
- بناء القرارات على أسس موضوعية وذلك بالإعتماد على معايير وتحليلات علمية؛
- تقوية الترابط بين الخطة والموازنة العامة وبين أجهزة التخطيط وأجهزة الموازنة العامة.

ج-عيوب موازنة التخطيط والبرمجة: تتمثل صعوبات تطبيق موازنة التخطيط فيما يلي:[3]

- صعوبة تحديد الأهداف لجميع الأجهزة الحكومية تحديدا دقيقا مما يصعب عملية المفاضلة والاختيار بين البدائل؛
- صعوبة تحديد عوائد بعض البرامج والمشاريع بشكل ملموس؛
- عدم توفر الخبرة والكفاءات اللازمة الأجهزة الحكومية لاستخدام النظام من الموازنات الحديثة؛
- التركيز على النواحي الاقتصادية وإهمال الآثار الإجتماعية والسياسية والمالية للقرارات التخطيطية.

3-الميزانية الصفرية: يعتبر نظام الموازنة الصفرية من أحدث الأساليب المتبعة في إعداد الموازنة العامة، وجذب بذلك اهتمام الكثير من العاملين في الإدارة والمالية، وبالتالي فهو يعد محاولة حديثة لتجاوز نقائص الموازنات السابقة واستخدام أفضل للموارد العامة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية.

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص 355.

[2] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 238.

[3] نواف محمد عباس الرماحي، **المحاسبة الحكومية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009، ص 190.

أ-تعريف الميزانية الصفرية: تعرف الميزانية الصفرية على أنها نظام يفترض عدم وجود أية خدمات أو نفقات في البداية، ويعمل من أجل الحصول على مجموعة من النتائج أو المخرجات مع الأخذ في الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة، وتقييم مدى فاعلية الإنفاق[1].

كما عرفت حسب مؤتمر الأمم المتحدة لدراسة مشاكل الإدارة والموازنة في الدول النامية والدي عقد في سبتمبر 1967 بالدنمارك "بأنها نظام يفترض عدم وجود خدمة أو نفقة في البداية، والأخذ بعين الاعتبار الحد الأدنى للتكلفة أو أكثر الطرق فاعلية للحصول على مجموعة من المخرجات ووضع الإطار الذي يمكن بموجبه تقييم فاعلية مستويات النفقات الجارية المعتمدة وفقا لهذه الاعتبارات"[2].

ب-ايجابيات الموازنة الصفرية: تتمثل أهم مزايا تبني الموازنة الصفرية فيما يلي: [3]

- ترشيد عملية اتخاذ القرارات وتحسينها، وذلك من خلال تقديم حجج وبراهين قوية للإدارة المركزية من أجل الموافقة على مشاريع البرامج، والحصول على الاعتمادات اللازمة سواء للبرامج قيد الانجاز أو البرامج الجديدة؛
- تفعيل المشاركة التي لها دور في تحديد المتطلبات الحقيقية؛
- المفاضلة بين البدائل من خلال الربط بين التكاليف والبرامج والأنشطة من أجل تخفيض التكاليف دون التأثير على جودة الأداء؛
- التعرف على البرامج المنخفضة الكفاءة والفعالية وقليلة الجدوى من أجل تخفيض الاعتمادات المرصودة لها أو إلغائها نهائيا؛

---

[1] خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **مرجع سابق**، ص 363.

[2] بيرش أحمد، **الموازنة الصفرية كمقاربة لترشيد النفقات العامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد12، العدد2، جامعة المسيلة، الجزائر،2019، ص 41.

[3] محمد شاكر عصفور، **مرجع سابق**، ص 249.

– توزيع أفضل للموارد المالية من خلال إجراء الدراسات التفصيلية اختيار المشاريع والبرامج الأكثر جدوى وفعالية؛

– تحقيق التكامل الأفقي والرأسي بالنسبة لكافة المستويات الإدارية مما يزيد من فاعلية الأداء وتحقيق الأهداف المرسومة وتنمية المهارات البشرية وتبادل الأراء بين الأفراد؛

– عدم زيادة معدلات الضرائب الحالية والعمل على تخفيضها، وبالتالي تخفض العبء على دافعها، وتبني برامج جديدة من خلال إلغاء تلك البرامج عديمة الجدوى.

ج–عيوب الموازنة الصفرية: إن تبني الموازنة الصفرية تعترضه العديد من الصعوبات منها:[1]

– صعوبة إعداد معدلات الأداء خصوصا في مراحل إعداد وحدات القرار ومجموعات القرار، ودراسة البدائل وتكلفتها لاختيار أفضلها.

– صعوبة عملية تطوير النظام المحاسبي الحكومي بحيث يشتمل على نظام متكامل للمحاسبة المالية ومحاسبة التكاليف.

– صعوبة الربط بين التخطيط طويل الأجل والموازنة من حيث تقسيم الخطة طويلة الأجل إلى خطط سنوية وتغطي كل منها سنة مالية، ومن ثم صعوبة تطبيق الأساس الصفري عليها.

[1] مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الموازني في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان،2011، ص 169.

خلاصة الفصل

تعتبر النفقات العامة أداة فعالة في يد الدولة للقيام بوظائفها التنموية باعتبارها من أهم أدوات السياسة المالية، حيث تلعب دورا فاعلا في تحقيق مختلف أهداف الدولة، وعلى الرغم من أهمية النفقات العامة من خلال دورها البارز كأهم أدوات السياسة المالية، إلا أن التزايد المستمر للنفقات العامة أصبح يثقل كاهل الدولة خاصة مع انخفاض الموارد وظهور العجز على مستوى الميزانية العامة للدولة، لذلك أصبح ترشيد النفقات العامة ضرورة ملحة حيث يعتبر هدفا تسعى من خلاله الدولة إلى تحقيق أكبر منفعة بأقل تكلفة.

إن التسيير الجيد للنفقات العامة يعتبر من الأولويات لبلوغ الأهداف المرجوة، ويتم ذلك وفق أساليب واتجاهات حديثة، حيث أن التوظيف الجيد للنفقات العامة يساهم بدرجة كبيرة في ترشيد النفقات العامة وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية والاجتماعية، ويتحقق ترشيد النفقات العامة من خلال مختلف الآليات بهدف الحفاظ على المال وحسن استغلاله، حيث تعد الرقابة المالية أداة يتم من خلالها متابعة تنفيذ الميزانية في جميع مراحلها بهدف حماية الأموال العمومية وتحاشي الإسراف والتبذير، كما يعد الحكم الراشد أبرز أدوات ترشيد النفقات العامة من خلال مختلف مبادئه بهدف الحفاظ على المال العام وتجنب إهداره، والكشف عن الانحرافات وتصويبها إضافة إلى القضاء على الفساد والوصول بالنفقات العامة إلى أكبر درجة من الفاعلية لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

الفصل الثاني

تجارب مغاربية في ترشيد النفقات العامة

تمهيد:

لقد كان للظروف والاقتصادية التي مر بها العالم إسهام كبير في تزايد الاهتمام العالمي بترشيد النفقات العامة خاصة في ظل نقص الموارد، وهو ما جعل السياسة المالية تركز على الرفع من فعالية النفقات العامة باعتبار النفقات العامة من أهم أدواتها، وعليه فقد حرصت العديد من الدول على إصلاح الموازنة العامة وتبني أسلوب الموازنة الحديثة بهدف تعزيز فعالية النفقات العامة، والاعتماد على التخطيط المستقبلي وفق البرمجة المتعددة السنوات الذي يأخذ بعين الاعتبار تحقيق أهداف المالية العامة.

ومن بين الدول التي برزت كتجارب رائدة في مجال المالية العامة نجد تجربتي كل من المغرب، تونس، وتجلى ذلك بوضوح من خلال السياسة الاقتصادية التي تعتمد على نهج الموازنة المرتكزة على النتائج والتي انعكست إيجابا على مختلف المؤشرات الخاصة بأداء المالية العامة.

وهو ما دفعنا لتقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: دور إدارة المالية العامة في ترشيد النفقات العامة؛

المبحث الثاني: التجربة المغربية في ظل عصرنة الموازنة؛

المبحث الثالث: التجربة التونسية في ظل عصرنة الموازنة.

المبحث الأول: دور إدارة المالية العامة في ترشيد النفقات العامة

تعتبر المالية العامة السليمة اللبنة الأساسية لتحقيق أهداف المالية العامة، ويسمح هذا الإطار للحكومات بالتخطيط لميزانياتها على المدى المتوسط بصورة تعكس أهدافا واضحة ومتناسقة وذات مصداقية، حيث تتطلب السياسة المالية العامة الرشيدة ركائز مؤسسية قوية في مجال الحوكمة تعطي للمواطنين الثقة في أن سياسة المالية العامة تخدم المصلحة العامة، وتشير الحوكمة إلى الأطر والممارسات المؤسسية في القطاع العام ، وتشكل المؤسسات القوية عاملا حيويا لتحقيقها، وتعزيز فهم المواطنين لأهداف السياسات الاقتصادية بصورة أوضح، وكسب مساندتهم لسياسة المالية العامة[1].

إن المؤسسات المالية الدولة ومن خلال دورها في قياس أداء إدارة المالية العامة تعمل على تحقيق النمو والرخاء على أساس مستدام ودعم السياسات الاقتصادية التي تعزز الاستقرار المالي والتعاون في المجال النقدي التي تمثل ضرورة للإنتاجية وتحقيق الاستقرار الاقتصادي.

المطلب الأول: إدارة المالية العامة

يقصد بإدارة المالية العامة ذالك النشاط الذي يهتم بعملية حصول الدولة على الأموال اللازمة لتسيير المرافق العامة وضمان استخدام هاته الأموال بكفاءة وفعالية وفقا لما تم اعتماده في الموازنة الأصلية.

حيث تشمل الإدارة المالية العامة ما يلي:[2]

-كيفية حصول الدولة على الأموال اللازمة لها ومجالات إنفاقها وتوزيعها.

---

[1] Christine Lagarde، **Des fondations solides pour la gestion des finances publiques dans le monde arabe**، Le Quatrième Forum sur les Finances Publiques dans les Pays Arabes ، Dubaï. 9 février 2019.

[2] الإدارة المالية، **تنظيمها، وظيفتها، أهدافها، السياسة المالية**، مركز البحوث والدراسات متعددة التخصصات، على الرابط: https://www.mdrscenter.com، تاريخ الاطلاع: 12-09-2021.

-ممارسة الرقابة على الموارد والنفقات.

-تأثير السياسات المالية على الاستهلاك والإنفاق والدخل القومي.

أولا-أهداف الإدارة المالية العامة

تلخص معظم أدبيات إدارة المالية العامة أهداف الإدارة المالية العامة والتي تتمثل في ما يلي: [1]

1-الانضباط المالي: إن الانضباط المالي هو مقياس لقدرة السياسة المالية على كبح الإفراط في الإنفاق، من خلال قدرة الحكومة على تغطية نفقاتها الحالية من الإيرادات الحالية، وأن لا يتجاوز العجز نسبة من الناتج المحلي الإجمالي، بحيث يكون تقدير الإنفاق العام على ضوء الإمكانيات المالية المتاحة والتنبؤ بمختلف العوامل الاقتصادية التي تؤثر على الميزانية العامة.

2-الكفاءة التخصيصية: إن تخصيص الإيرادات العامة يجب أن يكون حسب الأولويات العامة وكفاءة البرامج الحكومية، حيث تقوم الوحدات الحكومية المختلفة بتمويل النشاطات ذات الأولوية القصوى، والبرامج التي لها مردود أعلى في ظل تراجع التدفقات والسيولة، بما يضمن ربط الموازنة العامة بالاستراتيجيات القومية.

3-الكفاءة التشغيلية: ويقصد بها أن تقدم الوحدات الإدارية المختلفة مستوى محدد من الخدمات العامة باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد المالية، وأن تنفق قدر محدد من الموارد لتقديم أفضل مستوى ممكن من الخدمات العامة، وعليه أن يرتبط مفهوم الكفاءة التشغيلية ارتباطا وثيقا بمرحلة تنفيذ الموازنة العامة.

---

[1] ديلمي هجيرة، قرومي حميد، **تقييم أداء الإدارة المالية العامة في الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد.15، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2021، ص 122.

ثانيا: اتجاهات صندوق النقد الدولي في إدارة المالية العامة

يعمل صندوق النقد الدولي على توجيه سياسة الإنفاق العام وفق معايير يعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية، ويعتبر ميثاق الممارسات السليمة في مجال شفافية المالية العامة لسنة 1998 والذي تم تحديثه سنة 2007 ضمن جهود صندوق النقد الدولي الرامية لمساعدة الحكومات بتقديم صورة واضحة عن هيكلها ومواردها المالية ويستند الميثاق إلى المبادئ التالية:[1]

1-وضوح الأدوار والمسؤوليات

يجب التمييز بين القطاع الحكومي وباقي القطاع العام، وبينه وبين قطاعات الاقتصاد، حيث ينبغي أن تكون أدوار السياسات والإدارة داخل القطاع العام واضحة ومعلنة للجمهور من خلال توضيح الهيكل التنظيمي للحكومة ووظائفها، بالإضافة إلى توخي الوضوح فيما يخص اختصاصات السلطة التنفيذية والتشريعية والقضائية في الحكومة في مجال المالية العامة من جهة، وتحديد مسؤوليات مختلف مستويات الحكومة والعلاقات فيما بينها من جهة أخرى، مع الارتكاز على ترتيبات واضحة فيما يخص العلاقات بين الحكومة والمؤسسات العامة.

كذلك لابد من وجود إطار قانوني وتنظيمي وإداري معلن لإدارة المالية العامة من خلال قوانين ولوائح وإجراءات إدارية شاملة للموازنة والضرائب وقضايا المالية العامة الأخرى لتنظيم عمليات التحصيل والارتباط والإنفاق بالنسبة للأموال العامة، مع تيسير الاطلاع على القوانين والقواعد التنظيمية المتعلقة بتحصيل الإيرادات الضريبية وغير الضريبية والنظر في الطعون المتعلقة بالالتزامات الضريبية وغير الضريبية.

---

[1] صندوق النقد الدولي، **دليل شفافية المالية العامة**، واشنطن، 2007، ص4، على الرابط:
https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf ، تاريخ الاطلاع : 07 - 11- 2021.

2-علانية عمليات الموازنة

يوضح هذا المبدأ أن الموازنة السنوية هي أداة الحكومة الأساسية لوضع وتنفيذ السياسة المالية العامة، وبالتالي فالمعلومات المقدمة في الموازنة السنوية يجب أن تغطي كافة الأنشطة المالية العامة بصرف النظر عن الترتيبات المؤسسية التي تتم كل الأنشطة، وتناول هدا المبدأ أيضا الممارسات الأساسية المتعلقة بعلانية الموازنة ومراقبتها، وقد ركز على ضرورة إتاحة وقت كاف للمشاورات التشريعية وزيادة التأكيد على أهمية الشفافية فيما يتعلق بنوعية الافتراضات وواقعية الموازنة عموما، وكذالك التأكيد على عرض الحسابات المدققة على الهيئة التشريعية، وعموما يؤكد هذا المبدأ على تحقيق مطلبين أساسيين:[1]

-ضرورة أن تتقيد عملية إعداد الموازنة بجدول زمني ثابت، وأن تسترشد بالأهداف المحددة في مجال الاقتصاد الكلي وسياسة المالية العامة.

-ضرورة توفير إجراءات واضحة لتنفيذ الموازنة ومتابعتها والإبلاغ بنتائجها

3-إتاحة المعلومات للاطلاع العام

ينبغي تزويد الجمهور بمعلومات شاملة عن أنشطة المالية العامة السابقة والحالية والمقبلة وعن أهم المخاطر فيما يتصل بالمالية العامة مع التعهد ننشر هاته المعلومات في الوقت المناسب، كما أنه لابد أن تشتمل وثائق الموازنة والحسابات الختامية وغيرها من تقارير المالية العامة على جميع أنشطة الحكومة المركزية داخل الموازنة وخارجها، مع توفير معلومات مماثلة للمعلومات الواردة في الموازنة السنوية عن حصيلة الموازنة آخر سنتين على الأقل، بالإضافة إلى التنبؤات وتحليل الحساسية بالنسبة لمجملات الموازنة الرئيسية في السنتين التاليتين للموازنة المعنية على الأقل، مع تصنيف الإيرادات

[1] زكريا بله باسي، **تحليل العلاقة بين مفهوم الحوكمة والميزانية العامة للدولة**، الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة الشلف، يومي 27، 28 فيفري 2013، ص 06.

المحصلة من جميع مصادر الإيرادات الرئيسية بما في ذلك الأنشطة المتعلقة بالموارد والمساعدات الخارجية بضفة مستقلة في وثائق الموازنة السنوية، بالإضافة إلى تقديم بيانات تصف طبيعة النفقات الضريبية والالتزامات الاحتمالية والأنشطة شبه المالية التي تمارسها الحكومة المركزية ودلالتها بالنسبة للمالية العامة، مع تقييم لأهم المخاطر في مجال المالية العامة، كذلك ينبغي توفير معلومات عن المالية العامة بشكل يتيسر معه تحليل السياسات ويعزز المساءلة وذلك من خلال توزيع مرشد موجز للموازنة يتسم بالبساطة والوضوح في موعد تقديم الموازنة السنوية على أن يتم التمييز بين الإيرادات والنفقات والتمويل وتصنيف النفقات على أساس الفئات الاقتصادية والوظيفية والإدارية [1].

4-ضمانات موضوعية

يجب أن تستوفي البيانات المعلنة المرتبطة بالمالية العامة معايير جودة البيانات المتعارف عليها، كما ينبغي إخضاع أنشطة المالية العامة للرقابة الداخلية الفعالة وأن تتوفر لها الضمانات الوقائية إضافة إلى الرقابة الخارجية [2].

المطلب الثاني: آليات تقييم إدارة المالية العامة

تتعدد وتختلف مناهج تقييم إدارة المالية العامة والتي وان اختلفت المناهج والطرق فان هدفها واحد وهو التحصيل الجيد الإيرادات وحسن التصرف في الاعتمادات المالية بما يحقق أهداف المالية العامة. وقد تم التركيز على مسح الموازنة المفتوحة لأهميتها في قياس درجة شفافية الموازنة العامة، بالإضافة إلى برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية لدوره البارز في تقييم أداء إدارة المالية العامة.

---

[1] نفس المرجع السابق، ص6.

[2] نعيمة سعيد، أحمد بوشناقة، **مرجع سابق**، ص 10.

أولا: مسح الموازنة المفتوحة

يعتبر مسح الموازنة المفتوحة التقييم المستقل والمقارن الوحيد في العالم للشفافية المالية والرقابة والمشاركة على المستوى القومي، حيث يتم من خلاله تقييم مدى سهولة وصول العامة إلى المعلومات والإدارة الجيدة للأموال العامة من قبل السلطة التنفيذية، كما يركز على شفافية الموازنة والتي تعد جوهرية بالنسبة لمسح الموازنة المفتوح، حيث يستخدم مسح الموازنة المفتوحة 109 مؤشرا لقياس شفافية الموازنة بهدف تقييم ما إذا كانت الحكومة المركزية تتيح للعامة وثائق الموازنة الرئيسية عبر الانترنت في الوقت المناسب، وما إذا كانت البيانات التي ترد في هذه الوثائق شاملة ومفيدة بشكل يضمن سهولة الاطلاع عليها من طرف الجمهور[1].

1- مبادئ الشفافية والمساءلة المالية وفق مسح الميزانية المفتوحة

إن شفافية الميزانية العامة وفق مسح الميزانية المفتوحة ترتكز على مجموعة من المبادئ الرئيسية، وتتمثل هاته المبادئ في ما يلي: [2]

أ- **الإذن المسبق:** يصادق المجلس التشريعي على الإجراءات المتعلقة بالإنفاق وتحصيل الإيرادات والديون قبل بدء السلطة التنفيذية العمل بها، حيث تعد المصادقة على مشروع قانون المالية بمثابة الترخيص المالي للحكومة بتنفيذ الميزانية العامة للدولة.

ب- **الوحدة:** يتم تقديم جميع التقديرات المتعلقة بالتقديرات السنوية والإيرادات المنتظرة وغيرها من الأنشطة المالية الحكومية في مشروع واحد تفصيلي تقدمه السلطة التنفيذية في وثيقة واحدة شاملة مع مجموعة من الوثائق الداعمة.

---

[1] تقرير مسح الموازنة المفتوحة 2017، ص 02.

[2] محمد مسعودي، أمين بن سعيد، علي مسعودي، **أهمية شفافية الموازنة في الجزائر وفق المبادرة المفتوحة 2006-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2021، ص 231.

ج- **الشمولية:** لا يقتصر نشاط الحكومة في كشف نشاطاتها على مشروع الميزانية، وإنما عليها أن تصدر وثائق في أوقات أخرى من السنة المالية من أجل تقديم صورة شاملة ومحدثة عن أعمال الحكومة.

د- **الدورية:** يعد التزام الحكومة بمواعيد ثابتة خلال السنة أمرا ضروريا لأجل إعداد مشروع الميزانية ثم تقديمة إلى البرلمان للمناقشة والإقرار في الوقت المناسب، ثم تنفيذه بعد ذالك، كما أن تقديم الحسابات الختامية إلى الهيئة العليا للرقابة في الوقت المناسب والتقارير المنتظمة عن كل من المراحل الأربع لعملية الميزانية أمر بالغ الأهمية لأجل تسهيل الرقابة المالية.

هـ- **الخصوصية:** يجب أن يؤدي تصنيف النفقات وفق أنظمة مقبولة عالميا من أجل إعطاء نظرة عن مختلف نفقات الحكومة، ولا تكون مجاميع كبرى حتى تبين نوايا الحكومة.

و- **الشرعية:** لابد أن تكون جميع نشاطات الحكومة منسجمة مع القانون وإذا وجد قصور في القانون يخل بالالتزام بمبادئ الشفافية أو من أجل تعزيزها فعلى المجتمع المدني تقديم التوصيات لتعديله.

ز- **سهولة العرض:** تعتبر وثائق الميزانية أهم وسيلة لمساءلة الحكومة لذالك يجب أن تقدم بطريقة بسيطة يمكن من خلالها فهمها من طرف الجمهور.

ح- **الدعاية:** يجب أن يكون الحق لجميع المواطنين كأفراد أو ضمن منظمات المجتمع المدني في إصدار أحكام والتعبير عن رأيهم حيال الميزانية العامة، وهذا يتطلب إتاحة وثائق الميزانية للجميع، ولاسيما مشروع الميزانية التمهيدي.

ط- **الوسائل والغايات:** يجب أن يكون هناك روابط واضحة بين سياسات الحكومة وخططها ومدخلات الميزانية ومخرجاتها، والنتائج المرجوة، ويجب أن يعبر التوضيح المرافق للميزانية عن أهدافها من حيث المدخلات والأهداف التي يجب تحقيقها ومدى قابلية هاته الأهداف للقياس.

2-أهداف مسح الموازنة المفتوحة

يهدف مسح الموازنة المفتوحة مع الحكومات لتحقيق أهداف طموحة تتمثل في ما يلي:[1]

- **توفير مستويات كافية من شفافية الموازنة:** يعتبر توفير مستويات كافية من المعلومات حول الموازنة من أهم أهداف مسح الموازنة المفتوحة، ولهذا فان الحكومات تعمل جاهدة لأجل إتاحة على الأقل ستا من وثائق الموازنة الثماني للجمهور، على أن تتضمن وثائق الموازنة معلومات ذات مغزى وذات صلة بالموازنة يسترشد بها الطلب العام، مع إمكانية الوصول إلى معلومات الموازنة بشكل كامل للجمهور، بما في ذالك الوصول عبر الانترنت إلى البيانات المفتوحة في الوقت الحقيقي على أن يكن من السهل فهمها وتحويلها واستخدامها.

- **زيادة مشاركة الجمهور في الموازنة:** تسجيل البلدان 41 درجة أو أعلى في مقياس مشاركة الجمهور في مسح الموازنة المفتوحة، وهو المعيار فيما يتصل بمستويات مشاركة الجمهور المعتدلة، وتتيح الحكومات فرصة واحدة على الأقل لمشاركة الجمهور في عملية الموازنة لجميع الفروع الحكومية الثلاثة: الهيئة التنفيذية والتشريعية والمؤسسة العليا لمراجعة الحسابات، وتطبيق مبادئ المبادرة العالمية للشفافية المالية، الخاصة بمشاركة الجمهور في السياسات المالية.

ج- **تعزيز رصيد عملية تنفيذ الموازنة والرقابة عليها:** إن الرقابة على تنفيذ الموازنة من خلال اتخاذ الخطوات لضمان التنفيذ الكامل للموازنة وفقا لأهدافها، مع شرح أي انحرافات عن الموازنات المعتمدة على نحو ملائم للجمهور، يعد هدفا رئيسيا بالنسبة لمسح الموازنة المفتوحة، فضلا عن تعزيز دور الهيئات التشريعية في رقابتها على تنفيذ الموازنة ودعوة الجمهور إلى المساهمة والمشاركة، في حين يحقق مراجعو الحسابات في حدوث انحرافات بين الموازنة المخططة والمنفذة، ونشر النتائج التي تم

[1] تقرير مسح الموازنة المفتوحة، ط7، 2019، ص 15.

التوصل إليها، وبعد ذالك قيام الهيئات التشريعية والمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات بمتابعة وضمان اتخاذ الحكومات التنفيذية لإصلاحات ضمانا للاستغلال الأمثل للمال العام.

د-مواصلة تحسين الموازنة المفتوحة: تعمل الحكومات على إضفاء الطابع المؤسسي على شفافية الموازنة وممارسة المشاركة، والتعهد بالتزامات عامة بشأن الموازنة المفتوحة، وترسيخ ممارسات جديدة للميزانية المفتوحة في القوانين واللوائح، بهدف ضمان الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق أهداف المالية العامة.

ثانيا: برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

يوفر برنامج الإنفاق والمساءلة المالية إطارا لتقييم نقاط القوة والضعف في إدارة المالية العامة ورفع التقارير الخاصة بذالك والإبلاغ عنها، ويتضمن تقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية تقريرا عن أداء إدارة المالية العامة للحكومة في فترة زمنية محددة، كما أنه يوفر تحليلا لنتائج أداء النظام ككل، ونتائج الموازنة وإدارة المالية العامة باستخدام منهجية من الممكن محاكاتها في تقييمات لاحقة بما يمكن من إعطاء موجز بالتغييرات على مدار الوقت، ويتضمن إطار الإنفاق والمساءلة المالية تقريرا يعرض نظرة عامة عن نظام إدارة المالية العامة يتم تقييمه على أساس 31 مؤشرا للأداء[1].

1- مؤشرات أداء الإنفاق العام والمساءلة المالية

إن المؤشرات الاقتصادية هي عبارة إحصائيات وبيانات رقمية متعلقة بنشاط اقتصادي تمكن من أخذ فكرة عما يحدث في اقتصاد ما، ويتم إصدار هذه المؤشرات بشكل دوري سواء شهري أو سنوي،

[1] دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، **الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية** 2016، الطبعة 2، واشنطن، 2018، ص9، على الرابط :
https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002215ARara001_PEFA%20H andbook%20Vol%202-new%20logo_0.pdf تاريخ الاطلاع: 17- 06-2021.

حيث تمكن هاته المؤشرات من تحليل الأداء الحالي للاقتصاد وتوقع الأداء المستقبلي له، وتصدر هذه المؤشرات من طرف جهات متنوعة كالحكومات، والمنظمات الغير الحكومية بالإضافة للمنظمات العالمية كالأمم المتحدة، البنك الدولي، وصندوق النقد الدولي، ويتم تصنيف الكثير من البيانات والتقارير ضمن المؤشرات الاقتصادية على غرار الناتج المحلي الإجمالي للدول، نسب البطالة، والعديد من المؤشرات الأخرى، ويتم تحديد درجات التصنيف الترتيبي لمؤشرات الأداء وفق عدد من الأبعاد، حيث يتم تحديد درجة كل بعد من الأبعاد بشكل منفصل على أساس التصنيف المحدد في أربع نقاط D.C.B.A حيث يعبر التصنيف A عن أعلى درجة فيما يعبر التصنيفD على أدنى درجة، وذالك بموجب معايير دقيقة محددة لكل بعد من الأبعاد.

2- محاور برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية

يتطلب انضباط مجمل المالية العامة رقابة فعالة على إجمالي الموازنة وإدارة المخاطر المالية، ولتحقيق هاته الأهداف يحدد برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية سبعة محاور للأداء في نظام إدارة المالية العامة والتي تتمثل في ما يلي: [1]

أ- **موثوقية الموازنة:** تتسم موازنة الحكومة بالواقعية ويجري تنفيذها حسب ما هو مرجو منها من خلال مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية بالموازنة الأصلية.

ب- شفافية المالية العامة: تتحقق شفافية المالية العامة من خلال التصنيف الشامل للموازنة وشفافية كافة إيرادات ونفقات الحكومة بما في ذالك التحويلات بين الأجهزة الحكومية والمعلومات المنشورة عن أداء تقديم الخدمات، وإمكانية إتاحة الوثائق المالية المتعلقة بالموازنة العامة.

[1] نفس **المرجع السابق**، ص 7.

ج- إدارة الأصول والخصوم: تضمن الإدارة الفعالة للأصول والخصوم تحديد المخاطر المالية وتخطيط الديون والضمانات واعتمادها ومراقبتها بحكمة.

د-وضع الموازنة والإستراتيجية المالية استنادا إلى السياسات: يجرى إعداد الإستراتيجية المالية والموازنة مع مراعاة سياسات الحكومة المالية المعنية بالاقتصاد الكلي.

هـ-قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة: يجري تنفيذ الموازنة ضمن نظام يتسم بفعالية المعايير والضوابط الداخلية لضمان الحصول على الموارد المرجوة وتنفيذها وفق خطط الحكومة.

و-المحاسبة ورفع التقارير: يجري الاحتفاظ بسجلات دقيقة وموثوق بها ويتم استخلاص المعلومات ونشرها في الأوقات الملائمة لأجل استيفاء حاجات اتخاذ القرار ورفع التقارير.

ز-الفحص والمراجعة الخارجية: تخضع المالية العامة للمراجعة بشكل مستقل، كما توجد متابعة خارجية تتناول التوصيات المتعلقة بالتحسين ضمانا لحسن إدارة المال العام.

المطلب الثالث: تقييم أداء إدارة المالية العامة

إن الهدف من تقييم إدارة المالية العامة هو ضمان تنفيذ السياسات الحكومية لأجل الحصول على النتائج المرغوبة وتحقيق الأهداف المرجوة بالنسبة للحكومة، ويتطلب انضباط المالية العامة قياسا لأداء إدارة المالية العامة من خلال مجموعة من المؤشرات تشمل جميع المؤسسات والأنظمة والعمليات في مجال إدارة المالية العامة المالية.

ورغم وجود سبعة محاور للأداء في نظام إدارة المالية، إلا أننا من خلال دراستنا سيتم التركيز على أهم محورين في تقييم أداء إدارة المالية العامة والمتمثلان في موثوقية الموازنة، وشفافية الموازنة العامة نظرا لأهميتهما في انضباط مجمل المالية العامة، والتخصيص الاستراتيجي الموارد وكفاءة تقديم الخدمات.

أولا: موثوقية الموازنة

تقيم مؤشرات الأداء الثلاثة الأولى لإطار الإنفاق العام والمساءلة المالية موثوقية الموازنات الحكومية عن طريق مقارنة النفقات الفعلية ونتائج الإيرادات بالموازنات الأصلية المعتمدة، وحتى تتسم الموازنة بالموثوقية ينبغي أن يكون كل من النفقات والإيرادات الفعلية متقاربة جدا مما كان مقررا بالموازنة وحسب ما هو مخطط له وموافق عليه، وتقوم المؤشرات الثلاثة بتقييم مدى واقعية الموازنة ومدى تنفيذها على النحو المقصود من خلال السنوات المالية الثلاث الأخيرة [1].

ويحتوي محور موثوقية الموازنة على ثلاث مؤشرات تتمثل في ما يلي:

1- مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق

يقيس مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق المدى الذي تعكس من خلاله الحصيلة الإجمالية للإنفاق المبالغ الأصلية وفقا لما هو محدد في وثائق الموازنة وتقارير المالية الخاصة بالحكومة، ويوجد بعد واحد لهذا المؤشر وهو الحصيلة الإجمالية للإنفاق، حيث أن مجمل الإنفاق الفعلي الذي ينحرف عن الموازنة التقديرية يوضح مدى قدرة الحكومة السيطرة على إجمالي الموازنة وبالتالي إدارة المخاطر، ومدى انضباط المالية العامة.

ويتم حساب درجات التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق كما هو موضح بالجدول الموالي:

[1] جون ويجينز، ديفيد بيغز، عمر البكيرات، **التقرير النهائي لتقييم أداء إدارة المالية العامة تبعا لدليل الإنفاق والمساءلة المالية**، الأردن، فيفري 2017، ص 19.

الجدول رقم (02-01): التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الحصيلة الإجمالية للإنفاق مابين 95% و105% من مجمل إنفاق الموازنة المعتمد على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
B	الحصيلة الإجمالية للإنفاق للإنفاق مابين 90% و110% من مجمل إنفاق الموازنة المعتمد على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
C	الحصيلة الإجمالية للإنفاق مابين للإنفاق مابين 85% و115% من مجمل إنفاق الموازنة المعتمد على الأقل سنتين من السنوات الثلاثة الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر: دليل الإنفاق والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص25.

2- مؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق:

يقيس هذا المؤشر الأثر الناتج عن إعادة تخصيص أهم أبواب الموازنة أثناء تنفيذها ومدى مساهمة ذالك في تباين واختلاف تركيبة الإنفاق ويتكون هذا المؤشر يتكون من ثلاث أبعاد: [1]

البعد 1.2: تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الوظيفي (نفقات التسيير).

البعد2.2: تركيبة حصيلة الإنفاق طبقا للتصنيف الاقتصادي (نفقات التجهيز).

البعد3.2: الإنفاق من المخصصات الطارئة.

وتشير عدم التفاوتات في تركيبة الإنفاق إلى القدرة على إنفاق الموارد وفقا لخطط الحكومة كما هو موضح في الموازنة الأصلية المعتمدة.

[1] دليل الإنفاق والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص 27.

ويتم حساب درجات التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (02-02): التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 5% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
B	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 10% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
C	التباين في تركيبة الإنفاق بحسب التصنيف الاقتصادي أقل من 15% خلال سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر: دليل الإنفاق والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص28

3- مؤشر حصيلة الإيرادات

يقيس مؤشر حصيلة الإيرادات التغير في الإيرادات بين الميزانية الأصلية المعتمدة ونتائج نهاية السنة، ويحتوي هذا المؤشر على بعدين يتمثلان في ما يلي:[1]

-الحصيلة الإجمالية للإيرادات.

-تركيبة حصيلة الإيرادات.

[1] هجبرة ديلمي، حميدة قرومي، **مرجع سابق**، ص 125.

أ-الحصيلة الإجمالية للإيرادات:

إن بعد الحصيلة الإجمالية للإيرادات يتم من خلاله التعرف على مدى انحراف العائدات المحققة عن الميزانية الأصلية المعتمدة لضمان تحقيق التوازن في الموازنة العامة.

ويتم حساب درجات التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (02-03): التصنيف الترتيبي لمؤشر الحصيلة الإجمالية للإيرادات

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	الحصيلة الإجمالية للإيرادات مابين 97% و106% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل السنوات الثلاث الأخيرة
B	الحصيلة الإجمالية للإيرادات مابين 94% و112% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل السنوات الثلاث الأخيرة
C	الحصيلة الإجمالية للإيرادات مابين 92% و116% من إيرادات الموازنة في سنتين على الأقل السنوات الثلاث الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر: دليل الإنفاق والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص 35.

ب-تركيبة حصيلة الإيرادات

إن تركيبة حصيلة الإيرادات يتم من خلاله قياس التباين في تركيبة الإيرادات، فدقة التنبؤ بهيكل الإيرادات الحكومية يسمح للحكومة بتمويل النفقات العامة من خلال تحصيل مبالغ كل فئة من فئات الإيرادات على النحو المقرر.

ويتم حساب درجات التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم: (02-04): التصنيف الترتيبي لمؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات

الدرجات	الحد الأدنى من متطلبات درجات التصنيف الترتيبي
A	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 5% في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
B	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 10% في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
C	التباين في تركيبة الإيرادات أقل من 15% في سنتين على الأقل من السنوات الثلاث الأخيرة
D	الأداء أقل مما هو مطلوب للحصول على الدرجة C

المصدر: دليل الإنفاق والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص36

ثانيا-شفافية المالية العامة

تعتبر شفافية المالية العامة عنصرا أساسيا بالنسبة للحوكمة، حيث تؤدي تقارير مراعاة المعايير والمواثيق في مجال المالية العامة إلى تسهيل عملية الرقابة المالية، كما أن التقييمات والتوصيات الواردة في هاته التقارير تساعد الحكومات في إجراء تحسينات بشكل دوري فيما يتم نشره من تحديثات أو عمليات إعادة تقييم لمستوى شفافية المالية العامة، وتتحقق شفافية المالية العامة من خلال التصنيف الشامل للموازنة، وشفافية جميع نفقات وإيرادات الحكومة، ونشر المعلومات حول تقديم الخدمات، وإمكانية الوصول بسهولة إلى الوثائق الخاصة بالموازنة والمالية العامة، حيث توفر شفافية المالية العامة صورة

عامة حول استخدام المال العام، بما يمكن صانعي القرار من اتخاذ القرارات التي تضمن تحقيق الأهداف التنموية والاجتماعية للدولة[1].

1- الركائز الأساسية لأدوات تحقيق شفافية الموازنة العامة

إن أدوات تحقيق شفافية الموازنة العامة الصادرة عن منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية هي الأداة الرابعة المتعلقة بشفافية الموازنة، وتعرض هاته المجموعة نهجا أكثر شمولية يحتوي على فكرة عامة تغطي كل الجوانب والمحطات التاريخية لجميع المبادرات المتعلقة بالشفافية، وتحتوي على ملخص مستفيض لكل المعايير المرجعية من خلال تجميعها ضمن 5 ركائز أساسية كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (02-05): الركائز الأساسية لشفافية الموازنة العامة

الركيزة	المعايير
معلومات واضحة صادرة عن الحكومة بشأن الموازنة	إتاحة وثائق مفيدة تتعلق بالموازنة خلال الدورة السنوية
	إدراج المعلومات المالية المناسبة في الوثائق المتعلقة بالموازنة
تدقيق البرلمان في الميزانية والمشاركة فيها	الاستفادة من تدقيق البرلمان في الميزانية والمشاركة فيها
	تدعيم القدرات البرلمانية
استقلالية الإشراف والمراقبة	إدارة المال العام ومراقبته على المستوى الداخلي

[1] دليل شفافية المالية العامة، **مرجع سابق**، ص 11.

	دعم دور المؤسسة العليا المعنية بالحسابات
الانفتاح وإشراك المجتمع المدني	إتاحة المعلومات المتعلقة بالميزانية للعموم
	استخدام البيانات المفتوحة لدعم شفافية الموازنة
	إضفاء الشمولية والصبغة التشاركية على الموازنة
تعزيز التكامل مع القطاع الخاص	انفتاح عملية التعاقد والشراء العمومية
	تطبيق المحاسبة على الإيرادات والنفقات على مستوى الموارد المتوفرة
	إدارة الاستثمار في البنية الأساسية بهدف ضمان النزاهة والاستخدام الناجع للأموال والشفافية

المصدر: اسكندر بستاني، سابين حاتم، طونيا سلامة، **دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، منظمة الشفافية الدولية، 2021، ص .14

2-الوثائق الأساسية للميزانية العامة

تحتوي الميزانية على ثماني وثائق أساسية يساهم نشرها في وضوح سياسات الموازنة العامة ومقرراتها ونتائجها، فنشر الوثائق الأساسية للموازنة العامة بشكل دوري يسمح بتوفير معلومات عن سياسات الموازنة، حيث يمكن للجمهور الاطلاع عليها بسهولة، لأجل متابعة أداء إدارة المالية العامة للحكومة.

والجدول الموالي يوضح الوثائق الأساسية للميزانية:

الجدول رقم (02-06): الوثائق الأساسية للميزانية العامة

مراحل الميزانية	وثيقة الميزانية	محتوياتها والإطار الزمني المقبول للنشر
مرحلة الإعداد	البيان التمهيدي	يحتوي البيان التمهيدي على توقعات الاقتصاد الكلي التي تقوم الميزانية عليها وأولويات الإيرادات والنفقات العامة، وتوقعات الإيرادات والنفقات المتعددة السنوات، والعجز والفائض، حيث يجب أن ينشر قبل شهر من تقديم الميزانية.
	مشروع الميزانية	يتم من خلال مشروع الميزانية عرض تفاصيل الإيرادات والنفقات وتقدير الديون وافتراضات الاقتصاد الكلي وبيانات الميزانية متعددة السنوات ومعلومات السياسة العامة، وينبغي إصداره في الوقت الذي يتم فيه عرضه على السلطة التشريعية
	قانون المالية	يحدد قانون المالية طبيعة وكمية المبالغ المخصصة لموارد وأعباء الدولة مع الأخذ بعين الاعتبار التوازن الاقتصادي والمالي، ويجب إصداره في موعد أقصاه ثلاثة أشهر بعد المصادقة عليه من طرف السلطة التشريعية
	ميزانية المواطن	توفر ميزانية المواطن للجمهور تفاصيل خطط الحكومة الخاصة بجمع وإنفاق الأموال العامة كمبادرة لتعزيز آلية التواصل مع الجمهور وترسيخ مبادئ الشفافية والحوكمة، ولتكون في المتناول قدر الإمكان يجب أن تتسم بالبساطة، مع ضرورة إصدارها في نفس وقت توفر مقترح الميزانية وقبل إقراره

مرحلة التنفيذ	التقارير الدورية	تظهر التقارير الدورية عملية التقدم في تطبيق الميزانية حيث تتضمن مقادير الإيرادات والنفقات في كل شهر وفي الفترة التي مرت من السنة قبل إعداد التقرير، ويتم من خلالها مقارنة ما تم انجازه بما كان متوقعا، ويجب طرحها في مدة لا تتعدى ثلاثة أشهر من انتهاء الفترة المشمولة في التقرير
	المراجعة نصف السنوية	تقدم فكرة شاملة عن تطبيق الميزانية كما تتضمن مراجعة الفرضيات التي تستند إليها الميزانية وتأثير كل قرار حكومي أو أي ظرف يمكن أن يترك أثرا ماليا، يجب طرحها في مدة لا تتجاوز ثلاثة أشهر من انتهاؤ الفترة المشمولة في التقرير
مرحلة الرقابة	تقرير نهاية السنة	يلخص تقرير نهاية السنة الوضع النهائي للسنة المالية ويعتبر وثيقة أساسية بالنسبة للمساءلة، حيث يجب طرحة في مدة لا تتجاوز 18 شهر بعد نهاية السنة المالية
	تقرير المراجعة	يعتبر تقرير المراجعة وثيقة أساسية في عملية الرقابة تلخص فيه جميع المعاينات والملاحظات والتقييمات الناجمة عن أشغال تحريات مجلس المحاسبة مرفقة بالتوصيات التي ترى فيها هيئة الرقابة العليا أنه من الضروري توجيهها إلى رئيس الجمهورية، ويجب طرحه في موعد لا يتجاوز 18 شهرا بعد نهاية السنة المالية

المصدر: محمد مسعودي، أمين بن سعيد، علي مسعودي، **مرجع سابق**، ص 234.

المبحث الثاني: التجربة المغربية في ترشيد النفقات العامة

إن سياسة الانفتاح الاقتصادي للمغرب جعلت الاقتصاد المغربي يتأثر بالتحولات الاقتصادية على المستوى العالمي مما أدى إلى اتخاذ منظومة قانونية وتشريعية مرنة وفعالة تعتمد على رؤية إستراتيجية واضحة للتدبير الأمثل للمال العام، فقد عمل المغرب على إصلاح نظام موازنته العامة وشفافية المعطيات وتطوير وسائل البرمجة المتعددة السنوات، وكانت الغاية هي الانتقال من الموازنة القائمة على أساس الوسائل إلى الموازنة القائمة على أساس النتائج وبالتالي إصلاح نظام الرقابة ليتلاءم مع هذا النوع من الموازنات. ليبدأ التفكير في أسلوب جديد للتدبير الموازني، وفي ظل هاته المرحلة نادى المهتمون بالشأن المالي إلى القيام بإصلاحات جديدة على الميزانية في سياق مقاربة تهدف إلى الرفع من أدائها وفاعليتها في التنمية، وتشكل ميزانية البرامج نموذجا عمليا لهذه المقاربة في مقابل اعتماد تدبير للنفقة العمومية يندرج في إطار المقاربة القائمة على تدبير وتقييم النتائج[1].

المطلب الأول: دور الموازنة بالنتائج في ترشيد النفقات العامة في المغرب

إن عقلنه أسلوب تدبير الميزانية العامة للدولة، يقتضي مقاربة جديدة، ترتكز على التوفيق بين الأبعاد المالية، الاقتصادية، والاجتماعية، وسلوك أساليب الضبط والترشيد والشفافية في الإنفاق العام، وإرساء نظام عقلاني يقوم على تحديد وتوضيح الأهداف، مع اعتماد منهجية تقييم الأداء والنتائج وتحليل تقييم السياسات العمومية[2]، فالدولة اليوم لم تعد مطالبة بتوفير الموارد لتغطية النفقات فقط، بل مدعوة للتوجيه الأحسن لها، لخدمة التنمية الشمولية، وضمان استمرارية الموارد. فالمداخيل المتوفرة إن لم تستخدم في المشاريع التنموية، وبنظرة استشرافية، سيكون مصيرها الانقراض خصوصا بالنسبة للدول

---

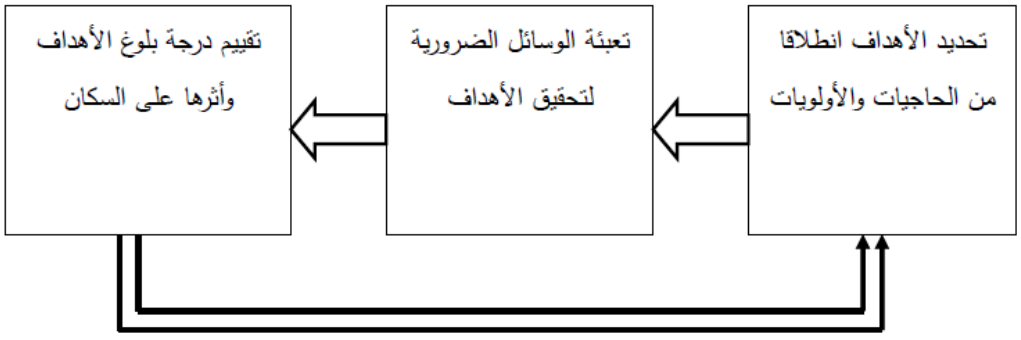
[1] عبد القادر برادة، **تقويم السياسة المالية والاقتصادية بالمغرب**، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 21، المغرب، 2005، ص 10.

[2] عبد القادر التيعلاتي، **المالية العامة قانون الميزانية**، ط1، منشورات المعهد العالي للدراسات القانونية والجبائية التطبيقية، 1995، ص 39.

التي تعرف صعوبات في توفير الموارد وحسن توجيهها، لأنه حتى الدول المتقدمة أصبحت تعاني من الانكماش الاقتصادي، وثقل الخدمات الاجتماعية وعواقبها على الميزانية. وعلى هذا المنحى يظهر علم المالية العامة، على أنه العلم الذي يمكنه أن يبين الخلل الحاصل في تدبير الموارد والنفقات، وحل المعوقات التي تحول دون أداء الميزانية لدورها في المجالين الاقتصادي والاجتماعي، كما أن تحديث التدبير المالي وعقلنة تسييره يتطلب مقاربة جديدة تتجاوز الاختلالات والثغرات التي عرفتها المقاربة السابقة بفعل التحولات التي يعرفها المغرب في محيطه الإقليمي والجهوي والدولي ، وإتباع أساليب ومناهج للترشيد والضبط والتدقيق والحكامة المالية، واتخاذ القرارات المالية السلمية التي تسعى إلى خدمة التنمية البشرية وتلبية الطموحات المتزايدة والطلبات الملحة للمواطن المغربي. كما أن هذه المقاربة تتأسس على إرساء نظام عقلاني يرتكز على تحديد وتوضيح الأهداف والوظائف عبر اعتماد أسلوب التقييم في مجال التدبير المالي لأن الهدف الأساسي هو إشاعة ثقافة جديدة داخل الإدارة، مبنية على تحميل الآمر بالصرف مسؤولية تدبير الميزانية وتقييم النتائج المحصل عليها مقارنة بالوسائل البشرية والمادية المتوفرة[1].

والشكل الموالي يوضح أهداف الموازنة المرتكزة على النتائج:

الشكل رقم (02-01): أهداف الموازنة المرتكزة على النتائج



المصدر: دليل إصلاح الميزانية

[1] فريزة أشهبار، آليات **تدبير القانون المالي ومتطلبات التنمية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الرباط، المغرب، 2011، ص207.

أولا-الأسس القانونية لإصلاح المالية العامة بالمغرب

تعتبر النصوص القانونية النواة الرئيسية التي تبلور الإصلاح على أرض الواقع، ولقد شكل القانون التنظيمي للمالية 130.13 ركيزة للعمل على نجاعة الأداء، إذ حاول من خلال نصوصه الإسهاب في تحديد مقوماته وأسسه قبل غاياته، وقبل الخوض في مضمونه، فهذا النص القانوني أتى ليؤكد أن التنظيم المالي لمالية الدولة لم يعد يواكب الضرورة الإصلاحية، والتي في مقدمتها المردودية، حيث أن التحديث ما هو إلى دليل على عدم مسايرة القانون السابق لمتطلبات الوضع، ولا يوجد فيه ما يجعل النظرة الاستشرافية لمالية الدولة ترى منه شريكا لطريقها، وفي محاولة لتسريع العمل على مشروع نجاعة الأداء الذي ظل حبيس القانون التنظيمي لقانون المالية، أصدر رئيس الحكومة منشور عممه على مختلف الوزارات والمؤسسات المعنية، حيث ستكون العملية مبنية على أسس متينة ومحصنة بنص القانون التنظيمي، قوامه الأساس برمجة متعددة السنوات[1].

إن القطاعات الوزارية أصبحت محروسة بضرورة العمل على نجاعة الأداء حيث أضحت تضع خطة عملها الاستشرافية في شكل إستراتيجية على أن تضم برامج فتقسم هذه الأخيرة إلى سياسات وسياسات داعمة لها فبخصوص البرنامج فيمكن اعتباره همزة وصل بين التخطيط والتنفيذ وحسب المادة 39 من القانون التنظيمي للمالية 130.13 فهو عبارة عن مشاريع وعمليات متناسقة بمنظور لثلاث سنوات، كل هذا على أساس مجموعة متناسقة من الأهداف المنشودة وبمؤشرات قياس الأداء وتتبع تنفيذه[2]، وقد كرس القانون 130.13 البرمجة المتعددة السنوات حيث نص في المادة الخامسة منه على

---

[1] المنشور الصادر عن رئيس الحكومة حول **إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2019-2021 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء**، 2018.

[2] فؤاد بلحسن، **التدبير التعاقدي بين الإدارات المركزية والمديريات الغير ممركزة بالمغرب**، مكتبة دار السلام، 2019، ص15.

أنه يتم إعداد قانون المالية للسنة استنادا إلى برمجة ميزانياتية لثلاث سنوات، وتحين هاته البرمجة كل سنة لملائمتها مع تطور الظروف المالية والاقتصادية والاجتماعية للبلاد[1].

ثانيا-آليات التدبير المرتكز على النتائج

إن المقاربة الميزانية المرتكزة على النتائج تم انطلاقها سنة2001 بشكل تدريجي، جاءت في إطار إصلاحات تدبير ومراقبة الميزانية العامة، وقدتم اعتمادها في البداية من بعض القطاعات، أهمها المالية، الصحة، والفلاحة والصيد البحري ليصل العدد إلى 13 قطاعا وزاريا، كما نصت على ذالك تقارير المالية بمناسبة عرض قانون المالية لسنة 2008، إن الغاية والهدف من انتهاج التدبير المرتكز على النتائج كان تحقيق مجموعة من الأهداف لأجل تكريس فعالية التدبير العمومي ولتحقيق هذه الأهداف لابد من إقرار وإتباع آليات جديدة لتعزيز وتحسين التدبير الإداري.

ويندرج هذا الإصلاح الموازني في إطار منظور شامل يتمحور حول ثلاثة أبعاد:

-**تدبير الموازنة المرتكزة على النتائج وتقييم الأداء:** يتم إعداد الموازنة المرتكزة على النتائج انطلاقا من خلال تحديد الأهداف، وتعبئة الوسائل اللازمة مع مراعاة الفعالية والنجاعة عند صرف الاعتمادات في إطار تحقيق تلك الأهداف، مع تقييم بلوغ تلك الأهداف عبر مؤشرات لقياس الأداء.

-**تبسيط القواعد:** وذالك عبر إحداث قانون واحد من أجل تفادي تعدد البنيات وتكرار تدخلات المصالح المالية. وقد تم في هذا الإطار إلحاق المراقبة العامة للالتزام بنفقات الخزينة العامة للمملكة طبقا للمرسوم رقم 52-06-02 بتاريخ 13 فيفري 2006، وهذا في إطار إصدار نصوص جديدة تهدف إلى تطوير وتحديث الاقتصاد الوطني.

---

[1] المادة 05، **القانون التنظيمي رقم 13- 130 لقانون المالية،** المؤرخ في 02-06-2015، الجريدة الرسمية، العدد 6370.

تقديم الحسابات من طرف المسؤولين عن البرامج: وذالك أن المسؤولين عن البرامج منحت لهم مزيد من الصلاحيات مقرونة بالمساءلة والمحاسبة، فهم مطالبون بتقديم تقارير حول مدى انجاز الأهداف المسطرة، وهو ما يفرض عليهم اكتساب آليات الإصلاح وتنمية قدرتهم المتعلقة بالتدبير والافتحاص من أجل القيام بالمراقبة القبلية للمشروعات وتقييم الأداء وبالتالي تسهيل التطبيق التدريجي للمراقبة الترتيبية للنفقة العامة حسب الأهمية ومدى قدرتهم على تحمل هذه المسؤولية، وموازاة مع ذلك تم تفعيل عمل نظام التدبير المندمج للنفقات الذي يهدف إلى تنسيق الأنظمة المعلوماتية لمختلف المصالح المتدخلة في النفقة العامة، والذي يعمل على تقليص آجال إعداد البيانات المتعلقة بالمحاسبة العمومية، وبالتالي تقديم مشاريع قوانين التصفية في أقرب الآجال، مباشرة بعد نهاية السنة المعنية، مما سيعزز دور البرلمان في مراقبة العمل الحكومي[1].

وفي ظل اعتماد المقاربة الميزانية المرتكزة على النتائج على نتائج قابلة للوصف والقياس، وتستهدف تحسين الأداء، فاتن هاته المقاربة تستند على مجموعة من الآليات لأجل بلورة هذا الإصلاح الموازني على أرض الواقع.

ومن أهم آليات التدبير المرتكز على النتائج ما يلي:

1- شمولية الاعتماد

لقد قام المغرب باعتماد نهج الموازنة الموجهة بالنتائج خلال سنة 2005 لإصلاح نظام الموازنة وترشيد الإنفاق العام، حيث ترتكز هذه التجربة على شمولية الإعتمادات من الناحية القانونية بناءا على مقتضيات المرسوم رقم 02-01-2676 الذي أضاف الفصل 17 مكرر بهدف تحقيق مرونة مساطر

[1] مذكرة تقديم قانون المالية، 2011، ص 19.

تحويل الإعتمادات[1]، ولهذا الغرض أصدر وزير المالية والخوصصة المنشور رقم 483 يهدف من خلاله إلى تحديد إجراءات تطبيق الفصل 17 مكرر، إذا فشمولية الإعتمادات تعني تكييف ميزانية الدولة مع هدف اللاتركيز، بالإضافة كونها الآلية الحقيقية التي تم من خلالها:[2]

- منح الآمرين بالصرف ونوابهم مرونة أكبر للتصرف في الإعتمادات الموضوعة رهن إشارتهم.
- تحميلهم مسؤوليات مباشرة في تحقيق الأهداف المحددة إليهم.

ولقد تعددت وجهات النظر حول شمولية الاعتماد فالبعض يرى أن من أهداف شمولية الاعتماد إعادة تهيئة وثائق الميزانية بشكل متناسق وكذلك توضيح الاستراتيجيات القطاعية. ويذهب آخرون إلى أن شمولية الإعتمادات تهدف إلى منح مصالح معينة هامشا كبيرا من الحرية والمرونة، وفي هذا السياق فهي تعني بالنسبة للجهات الرسمية تكييف الجهات المعنية، وذلك عن طريق منح الآمرين بالصرف ونوابهم مرونة أكبر من أجل التصرف في الإعتمادات الممنوحة لهم في مقابل ذلك تحميلهم مسؤوليات مباشرة عن تحقيق الأهداف المسطرة لهم، هذه المرونة تتجسد من خلال إلغاء تأشيرة مديرية الميزانية عند تحويل الإعتمادات بين سطور نفس الفقرة وذلك داخل موارد الميزانية المتعلقة بنفقات المعدات المختلفة ونفقات الاستثمار ومرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة والحسابات الخصوصية للخزينة، ومن جهة أخرى سمحت الإجراءات المتعلقة بعدم تركيز الإعتمادات بربط علاقة شراكة مع الفاعلين المحليين وتحقيق أفضل النتائج لتدخلات المشرفين على المصالح المركزية.

والجدول التالي يبين المقارنة بين النظام القديم والنظام الجديد لتدبير الإعتمادات المالية.

---

[1] المرسوم رقم 2676-01 - 02 المتمم للمرسوم رقم 401 - 98 - 02، **إعداد وتنفيذ قوانين المالية**، المؤرخ في 31-11-2001.

[2] منشور وزير المالية والخوصصة، **إجراءات تطبيق المادة 17 مكرر من المرسوم رقم 2676-01-02**، 28-02-2002.

الجدول رقم (02-07): مقارنة بين النظام القديم والنظام الجديد لتدبير الإعتمادات المالية.

النظام القديم	النظام الجديد
-ضعف استعمال الإعتمادات -عدم صرف الاعتماد بالكامل **-عدم تلبية حاجيات السكان** -صرف الإعتمادات بصفة غير مستهدفة وعشوائية خاصة في الشهور الأخيرة من السنة المالية من أجل تبرير الإعتمادات.	-تحسين نجاعة وفعالية الأداء -ترشيد النفقات العامة -تقوية اللاتركيز باعتبارها محورا أساسيا للإصلاح الإداري -إعطاء المسيرين مسؤولية أكبر -تحسين برمجة وتنفيذ ومراقبة النفقات العامة -استفادة النفقات المستهدفة من النفقات العمومية بشكل أفضل.

Source :Mohamed HARAKAT « Les finances publiques à l'épreuve de la performance » Imp. Almaarif . Al jadida. Rabat.2010.p. 195"

2-نهج أسلوب الشراكة

تعتبر الشراكة مقاربة جديدة للتنمية المندمجة تبنى على إشراك مختلف الفاعلين إلى جانب الدولة لانجاز مشاريع تنموية في إطار الشراكة، كما تعد الشراكة إلى جانب شمولية الإعتمادات والتعاقد من بين أهم حلقات الإصلاح الميزانياتي المتمحور حول النتائج، فالشراكة عبارة على إطار منظم بين شريكين أو أكثر لانجاز عمل أو مشروع معين، بحيث يحدد مضمون هاته الشراكة بوضوح التزامات كل طرف فيما يخص تنفيذ ما تم الاتفاق عليه، فيما أنه يتم الاتفاق على هاته الالتزامات عن طريق التفاوض بين الأطراف التي إن حدث توافق بينها حول هاته الالتزامات يتم التوقيع عليها من طرف مختلف الشركاء بحيث يلزم هذا التوقيع الأطراف الموقعة على الشراكة بتنفيذها والوفاء بالتزاماتها.

وتتم الشراكة بين المصالح والفاعلين المحليين ، جماعات تربية، جمعيات وقطاع خاص وبذلك تعتبر تقنية حديثة لتنفيذ ميزانية[1]، وقد صدر منشور الوزير الأول رقم 2003/7 بتاريخ 27 يونيو 2003 يدعم تطوير علاقات جديدة مع الجمعيات من خلال تبني سياسة شراكة متجددة بين الإدارات العمومية والجمعيات ترمي إلى تحسين استعمال الموارد، وجعل الشراكات تركز على حاجيات الفئات المستضعفة وضمان الشفافية، ويرتكز هذا المنشور على مراقبة توفير الإعتمادات المخولة على مستوى المصالح غير الممركزة، ووضع إطار شراكة جديدة أكثر مرونة يستجيب لمبادئ الحكامة الرشيدة، بالإضافة إلى تحسين التنسيق والمراقبة من خلال إطار اتفاقي يحكمه منطق النتائج[2].

3-سياسة التعاقد

يعد التعاقد أداة ضرورية لتحديد نوعية العلاقة بين الإدارات المركزية ومصالحها الخارجية تعميقا لعملية اللاتركيز الإداري من خلال إدخال علاقات تدبيريه جديدة مرتكزة على تحسين الأداء والنتائج واللاتركيز وتوسيع مجال مبادرات المديرين من خلال إبرام عقد بين الإدارة المركزية والمصالح اللاممركزة التابعة لها، والتعاقد يتمثل في تحديد حقوق والتزامات الطرفين بموجب عقد يغطي عموما ثلاث سنوات وبموجب هذا العقد تستفيد المصالح اللاممركزة من تفويض السلطة في مجال التدبير، كما أن هذا النوع الجديد من العلاقة يسمح بإعادة الاختصاصات والمسؤوليات على المستوى المحلي وتنسيق وتوافق العلاقات، حيث أن الرؤية الجديدة للتدبير الميزانياتي تترجم بتشكيل علاقات بين الإدارات المركزية والمصالح اللاممركزة عن طريق عقد الأهداف والوسائل، فبمقتضى هذا العقد تستلم المصلحة اللاممركزة تكليفا لتحقيق عدد من الأهداف، والإدارة المركزية تلتزم بالتمويل اللازم لتحقيق هاته الأهداف، كما تهدف

---

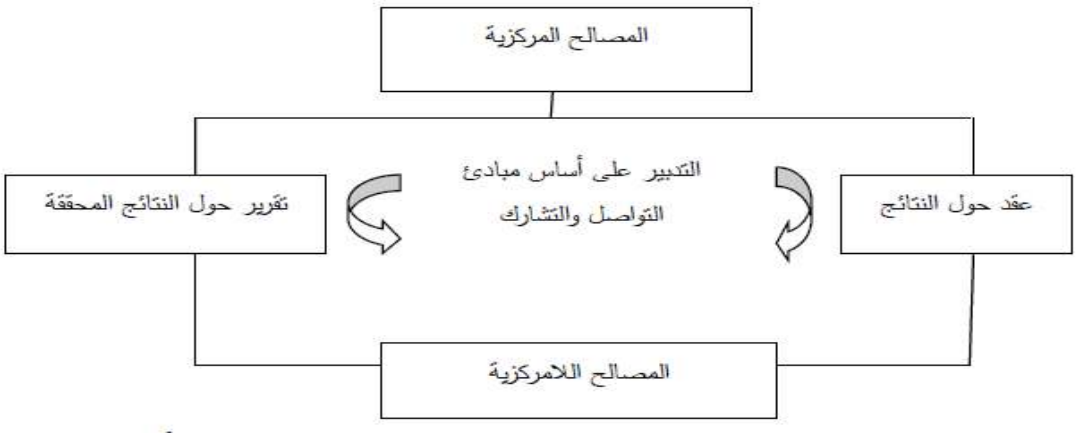
[1] طارق اللباخ، **التدبير اللامتمركز لاعتمادات الميزانية العامة بالمغرب**، مجلة الفقه والقانون، العدد 05، 2013، ص 19.

2 منشور الوزير الأول رقم 2003-7 المؤرخ في27-06-2003، **المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني**،2003، ص01.

آلية التعاقد أيضا إلى مجاورة المصالح اللاممركزة في التنفيذ وأن يتم إعداد علاقات وطرق التدبير بطريقة التعاقد حول النتائج مع مراعاة الفعالية والشفافية، كما تتوخى هذه الآلية إعادة توزيع المسؤوليات اتجاه مستويات اللاتمركز الإداري وتقوية البرمجة وإمكانية تجميع المرافق اللاممركزة في قطب التنمية الجهوية. فبهذا ستمكن عملية التعاقد من جعل المسؤولين المحليين أكثر وعيا بالمسؤولية من خلال إدماجهم داخل مسلسل التدبير الميزانياتي المرتكز على النتائج بشكل مباشر وعلى جميع المستويات[1]، فالتعاقد يمكن اعتباره الآلية التي من خلالها يمكن تكييف مسلسل الميزانية مع اللاتركيز، من خلال النهوض بوضعية الإدارات غير الممركزة.

والشكل الموالي يوضح مراحل التعاقد بين الإدارات المركزية والإدارات غير المركزة:

الشكل رقم (02-02): مراحل التعاقد بين الإدارات المركزية والإدارات غير الممركزة



المصدر: تقرير إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، **مرجع سابق**

نلاحظ من خلال الشكل أنه وفي إطار سياسة التعاقد فان الإدارات المركزية مطالبة بإبرام عقود النتائج مع الإدارات غير الممركزة لمدة ثلاث سنوات، وتحدد هاته العقود مسؤولية كل طرف والأهداف المسطرة والنتائج المنتظرة وطرق قياسها.

[1] نجيب جيري، **إصلاح التدبير المالي بالمغرب بين الحكامة ومتطلبات التنمية**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 104، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، 2012، ص 180.

ثالثا–دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة

تحتل الوظيفة الرقابية على تنفيذ الميزانية مكانة إستراتيجية في مجال تدبير الحفاظ على المال العام وحمايته من كل أشكال التبذير والإسراف، وقد عرفت المملكة المغربية في السنوات الأخيرة عدة إصلاحات في إطار العمل على بناء ثقافة محاسبتية فعالة تعزز الشفافية[1]، تم من خلالها إصلاح نظام الرقابة المالية، بهدف فرض نظام رقابي محكم يشمل كل مراحل صرف النفقات العامة ويعمل على الرفع من الأداء.

ومن أهم الإصلاحات التي مست النظام الرقابي في المغرب لأجل الحفاظ على المال العام وحسن استغلاله ما يلي:

1- توسيع الرقابة المالية على المنشات العامة

أضحت الرقابة المالية للدولة بموجب القانون 69.00 تشمل المؤسسات العامة وشركات الدولة، والشركات التابعة العمومية، والشركات المختلطة، والمقاولات ذات الامتياز، والمرافق العامة، والشركات التي تملك الدولة أو هيئة عمومية جزء من رأس مالها[2]، فيما تم استثناء بعض المؤسسات من هاته الرقابة، وتهدف هاته الرقابة إلى السهر على صحة العمليات الاقتصادية والمالية لهاته الهيئات الخاضعة للرقابة المالية، وتقييم جودة تسييرها وانجازاتها الاقتصادية والمالية، وكذا مطابقة تسييرها للأهداف والمهام المحددة لها، ويهدف المشرع المغربي من خلال هذا القانون إلى التخفيف من حدة المراقبة القبلية، وتعزيز الرقابة الموازية واللاحقة، واستعمال التقنيات الحديثة بما يضمن التفاعل الايجابي بين مختلف مكونات المنظومة الرقابية.

---

[1] Mohamed Harkat ،" **Les finances publiques et les impératifs de la performance : Le cas du Maroc**" : publication de l'Harmattan، Paris ،2003 p265

[2] القانون رقم 69.00، المؤرخ في 11-11-2003، **المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشات العامة وهيئات أخرى**، الجريدة الرسمية، العدد 5170.

2- إلحاق الرقابة السابقة بالخزينة العامة

نظرا للتداخل الكبير وتعدد أجهزة الرقابة الإدارية والمحاسبية، ومن أجل ملائمة هذا النوع من الرقابة مع الإصلاحات المالية الجديدة فقد صدر مرسوم يقضي بإلحاق الرقابة السابقة لنفقات الدولة بالخزينة العامة للمملكة، ويهدف هذا الدمج إلى تبسيط تنفيذ النفقات العامة، وذالك عبر الحد من تعدد المتدخلين عبر اعتماد ممثل وحيد ممثل وحيد لوزارة المالية بكل وزارة وإصلاح مراقبة النفقات العامة وتكليف الآمرين بالصرف بمهمة مراقبة الالتزام ببعض النفقات التي كانت تقوم بها وزارة المالية[1]، كما أن دمج هذين الجهازين داخل مؤسسة واحدة مع المحافظة على اختصاص كل منهما ساهم في تبني المرونة في تنفيذ الخدمات، فالتقارب الحاصل بينهما والذي من خلاله تم وضعهما تحت سلطة الخزينة العمومية حقق نوعا من المرونة والقيادة في اتخاذ القرارات، وقد ساهمت هاته التدابير في تحديث أساليب وأنظمة الرقابة، ودمج الرقابة الإدارية مع المحاسبية لتدبير أنجع لنفقات الدولة.

3-دور قانون التصفية في الرقابة اللاحقة

إن من المهام الرئيسية التي يضطلع بها البرلمان بشكل دائم ممارسة الرقابة على تحصيل الإيرادات العامة وإنفاقها[2]، وفي هذا الإطار إذا كانت المصادقة على قانون المالية للسنة تعتبر مراقبة سياسية سابقة أو قبلية على تنفيذ المال العام، بحيث يفسر اعتماد والمصادقة على هذا القانون كإذن يسمح للحكومة بمباشرة الإنفاق وتنفيذ التزاماتها، كما يعتبر إذنا لها لجباية إيرادات الدولة، فإن المصادقة على قانون التصفية تعتبر نوعا من أنواع الرقابة اللاحقة على المال العام ذات الطابع السياسي والتي تبدأ عند انتهاء السنة المالية، وتعتبر الرقابة اللاحقة بصفة عامة الوسيلة الفعالة لمراقبة كيفية تحصيل

---

[1] مرسوم رقم 2.06.5213، المؤرخ في 13 -2-2006، **المتعلق بإلحاق الرقابة السابقة للنفقات بالخزينة العامة للمملكة**، الجريدة الرسمية العدد 5397.

[2] خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد3، جامعة اليرموك، الأردن،2014، ص 790-791.

الأموال العامة وكيفية إنفاقها، ولذلك فهي تمثل الضمان الحقيقي لتحقيق الصالح العام، والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة للمجتمع، وتستهدف هذه الرقابة رفع مستوى الأداء وتجنب كل تبذير وإسراف في المال العام، وذلك بقيام السلطات بتنفيذ العمليات المالية بصورة صحيحة ودقيقة، من خلال فحص الأوامر المالية، والنظر إلى مطابقتها للقوانين والأنظمة[1]، وقد نصت المادة 64 من القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية على أنه يثبت ويحصر قانون التصفية المتعلق بتنفيذ قانون المالية المبلغ النهائي للمداخيل المقبوضة والنفقات المتعلقة بنفس السنة المالية والمؤشر على الأمر بصرفها ويحصر حساب نتيجة السنة المالية، وهو ما يعني أن قانون التصفية يقدم حصيلة الحساب المتعلق بالمداخيل المستخلصة حقيقة خلال السنة المالية وكذا النفقات الفعلية والنهائية لنفس السنة، إذا فهذا القانون يمكن أولا من حصر النتائج المالية لكل سنة، وثانيا المصادقة على التفاوتات المسجلة بين الترخيصات في الميزانية ونتائج تنفيذ هذه الأخيرة [2]، وبالتالي فقانون التصفية يختلف عن قانون المالية أن هذا الأخير يبقى توقعيا عبارة عن تقدير لموارد وتكاليف الدولة خلال السنة المالية القادمة[3]، بينما يحدد قانون التصفية النتائج النهائية لتنفيذ الميزانية، كما يحدد المبلغ النهائي لموارد ونفقات الميزانية العامة، ثم النتيجة النهائية للميزانية العامة مع التنصيص على نقل الفائض وإضافته إلى المكشوف في حساب الخزينة، ويحدد نفس القانون أيضا اعتمادات الأداء عند نهاية السنة المالية فيما يتعلق بنفقات الاستثمار والملغاة نتيجة عدم الالتزام بها مع تأشير مصالح الخزينة العامة للمملكة، ويحدد أيضا الإعتمادات إلى السنة المالية المقبلة، كما يتم تحديد النتائج النهائية للحسابات الخصوصية للخزينة، ثم النتائج النهائية

---

[1] عبد النبي ظريف، محاضرات في قانون الميزانية، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس، السويسي، المغرب، 2016، ص 4.

[2] المادة 64 القانون التنظيمي رقم 13- 130 لقانون المالية، **مرجع سابق**.

[3] المادة 03 القانون التنظيمي رقم 13- 130 لقانون المالية، **مرجع سابق**.

لمرافق الدولة المسيرة بصورة مستقلة[1]، وعليه فان تفعيل هاته الآليات الحديثة في التدبير الميزانياتي يتطلب تغيير عميق في ثقافة المسيرين بوضع الاهتمام على تخطيط الأهداف وقياس النتائج.

المطلب الثاني: عرض نتائج التجربة المغربية

منذ نهاية تسعينات القرن العشرين ظلت السمة الأساسية لاقتصاد المغرب هي الاستقرار الماكرو اقتصادي، ووتيرة النمو بنسب متوسطة، ونسب التضخم المنخفضة، وقد جاء اعتماد المغرب على مقاربة الموازنة المرتكزة على النتائج ضمن اصلاجات المالية العامة، والتي كان الهدف منها تحقيق الاستقرار الماكرو اقتصادي والرفع من نسب النمو الاقتصادي بما يحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

وكانت النتائج المتصلة بتجربة الموازنة المرتكزة على النتائج كالآتي:

أولا-المؤشرات الاقتصادية الكلية

يوضح الجدول الموالي أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المقدرة والفعلية في المغرب خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-08): المؤشرات الاقتصادية الكلية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة:%

السنوات	2014			2015			2016		
	المقدر	الفعلي	الانحراف	المقدر	الفعلي	الانحراف	المقدر	الفعلي	الانحراف
نسبة النمو	4.2	2.4	**-1.8**	4.4	4.5	**- 0.1**	3	1.2	**-1.8**
عجز الميزانية	4.9	4.9	**0**	4.3	2.4	**-1.9**	3.5	4.1	**0.6**
معدل التضخم	2	04	**- 1.6**	1.6	1.6	**0**	1.7	0.4	**-1.3**

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016

[1] مشروع قانون رقم 53.17، **المتعلق بتصفية الميزانية للسنة المالية**، 2015.

نلاحظ من خلال الجدول أن الانحرافات كانت بدرجات صغيرة بالنسبة لمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا في ظل الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج التي تعتمد على التخطيط المستقبلي الذي بدوره يمكن الحكومة من اعتماد سياسة مالية تضمن تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية.

وقد كانت نتائج المؤشرات الاقتصادية الكلية كالآتي:

1- النمو الاقتصادي

يوضح الجدول الموالي الانحراف بين النمو الاقتصادي التقديري والفعلي خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-09): تطور معدل النمو الفعلي والمقدر خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: %

السنوات	المقدر	الفعلي	الانحراف
2014	4.2	2.4	-1.8
2015	4.4	4.5	- 0.1
2016	3	1.2	-1.8

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النمو الاقتصادي سنة 2014 قد سجلت 2.4% بعد كان توقعات الحكومة تشير إلى نسبة 4.2% ويعود ذالك إلى بطء انتعاش النشاط الاقتصادي العالمي وظروف مناخية غير مواتية، فيما أن نسبة النمو الاقتصادي سنة 2015 قد سجلت 4.5% بعد كان متوقعا في حدود 4.4% حيث أن نسبة الانحراف سنة 2015 وصلت إلى 0.1 أي أن نسبة النمو

المحققة تقريبا كانت النسبة المتوقعة مما يوضح أن القدرة على التنبؤ كانت نوعا ما جيدة، فيما أنه سنة 2016 كانت نسبة الانحراف 1.8 وهذا راجع إلى انخفاض القيمة المضافة الفلاحية ب 1.8%

نتيجة الجفاف الكبير سنة 2015 مما يعني تراجع مساهمته في النمو بـ 1.7 نقطة، ورغم أن نسبة النمو لم ترقى إلى حجم التوقعات نظرا لعدة عوامل داخلية وخارجية، إلا أن نسبة الانحراف تبقى نسبة معقولة إذا ما تم مقارنتها بالتقديرات، كما يعود كذلك ارتفاع نسبة النمو في المملكة المغربية إلى النجاح الكبير الذي حققه الموسم الزراعي وما لذالك من دور في ارتفاع نسبة النمو الاقتصادي وهذا في ظل نهج الدولة لسياسة اقتصادية كلية رشيدة تضمن تنويع النشاط الإقتصادي.

2- عجز الموازنة العامة

يوضح الجدول الموالي الانحراف بين عجز الميزانية التقديري والفعلي خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-10): تطور عجز الموازنة العامة الفعلي والمقدر خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة:%

السنوات	المقدر	الفعلي	الانحراف
2014	4.9	4.9	0
2015	4.3	2.4	1.9
2016	3.5	4.1	-0.6

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016

نلاحظ من خلال الجدول أن انحراف عجز الموازنة سنة 2014 منعدم وهو كما كان متوقع وهو ما يدل أن التوقعات كانت أشبه بتصورات واقعية للوضع الاقتصادي، إضافة إلى الاستمرار في سياسة

خفض الدعم عن السلع الاستهلاكية الأساسية الذي بلغت كلفته في 2012 أكثر من 55 مليار درهم (5.6 مليارات دولار)، وسجل عجز الموازنة لسنة 2015 نسبة 2.4 % فيما توقعت الحكومة نسبة عجز تقدر ب 4.3%، ويعود ذالك بشكل كبير إلى الضغط على نفقات الدعم موازاة مع ضبط نفقات التسيير وزيادة الطلب العالمي على الفوسفات والتي تعتبر المملكة المغربية أول مصدر له في العالم حيث ساهم ذالك في خفض عجز الميزان التجاري بنسبة 20%، أما سنة 2016 فقد سجل عجز الموازنة العامة نسبة أعلى من المتوقع وهذا بسبب التراجع الحاد للمحصول الفلاحي مقارنة بالموسم الماضي بنسبة 70%، إلا أنه يلاحظ أن التحكم في عجز الموازنة اكتسب طابع الأولوية القصوى في سياسات المملكة المغربية وقد تمكنت من تخفيضه وحصره في مستويات مقبولة في ظل تحسن إدارة المالية العامة.

3-معدل التضخم

يوضح الجدول الموالي الانحراف بين معدلات التضخم المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02 -11): تطور معدل التضخم الفعلي والمقدر خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة:%

السنوات	المقدر	الفعلي	الانحراف
2014	2	0.4	-1.6
2015	1.6	1.6	0
2016	1.7	0.4	-1.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم سنة 2014 قد بلغ نسبة 0.4% في حين كانت التوقعات تشير إلى نسبة 2%، ويعود تدني معدل التضخم إلى تحسن المؤشرات الاقتصادية الشاملة التي ساهمت بدرجة كبيرة في توازن المالية العمومية، كما نلاحظ من خلال الجدول أن معدل التضخم سنة 2015 قد بلغ نسبة 1.6% وهو ما يتوافق ما تم تقديره تماما حيث كانت نسبة الانحراف منعدمة وهو ما يدل أن التوقعات كانت أشبه بتصورات واقعية للوضع الاقتصادي، فيما بلغ معدل التضخم سنة 2016 نسبة 0.4% بعدما كانت توقعات الحكومة تشير إلى 1.7%وهو ما يعكس التقديرات التي تستند إلى معايير علمية تراعي تغيرات الأسعار على المستوى العالمي، وما لها من دور هام في الحد من ارتفاع معدلات التضخم [1].

ومنه يمكن القول أن المؤشرات الاقتصادية الكلية كان أدائها مقبولا، حيث أن الأداء الفعلي لأغلبها قريب جدا إلى المتوقع، مما يدل على التحصيل الجيد للموارد واستخدامها حسب المرجو منها التنفيذ وصرف النفقات العامة بما يحقق أهداف المالية العامة، وهذا في ظل متابعة أداء هاته المؤشرات الاقتصادية لأجل تحقيق معدلات مستقرة يتم من خلالها بناء اقتصاد قوي يعتمد على التنويع الاقتصادي.

ثانيا-أداء موثوقية الميزانية العامة في المغرب

تمثل الموازنات الواقعية والموثوق بها أساس إدارة المالية العامة الجيدة فهي تعبر عن مصداقية البيانات المقدرة في الميزانية ومدى تطابقها مع البيانات الفعلية من خلال مقارنة الإيرادات والنفقات الفعلية بالموازنة الأصلية.

يتم قياس أداء موثوقية الميزانية من خلال قياس أداء ثلاث مؤشرات فرعية تتمثل في مجمل النفقات المنجزة وتركيبة النفقات المنجزة والإيرادات المنجزة، خلال الثلاث السنوات المالية الأخيرة، ويتم

[1] المندوبية السامية للتخطيط، **تقرير حول المغرب**، 2015، ص2.

تقييم هاته المؤشرات وفق سلم معين حسب درجة الجودة (A، B، C، D) بما يوفر تحليلا لنتائج الميزانية العامة يساعد الحكومات في إجراء تحسينات على ممارسات إدارة المالية العامة.

يوضح الجدول الموالي الإيرادات والنفقات الكلية الفعلية والمقدرة خلال الفترة (2014-2016):

الجدول رقم (02-12): تطور الإيرادات والنفقات العامة الفعلية والمقدرة خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: مليون درهم

الوحدة	2014		2015		2016	
	المقدرة	**الفعلية**	**المقدرة**	**الفعلية**	**المقدرة**	**الفعلية**
الإيرادات الكلية	262330	302668.43	268101.63	292103.17	282911	294897
الإيرادات الجبائية	182873.00	178822.96	187234.00	184154.62	196938	200912
الإيرادات غير الجبائية	79457.43	123845.47	80867.63	107948.55	15474	24276
النفقات الإجمالية	326627.79	307631.77	336368.13	303196.65	341839.99	311933.95
نفقات التسيير	199402.92	194765.27	194819.18	181201.47	190310.62	189168.80
نفقات الاستثمار	69911.95	47998.78	73499.21	52258.38	82337.8	61720.97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016

1- أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق (PI-1)

يوضح الجدول الموالي مقارنة بين النفقات الإجمالية المقدرة في الميزانية الأصلية والمنجزة فعليا خلال الفترة (2014- 2016).

الجدول رقم (02-13): تطور النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

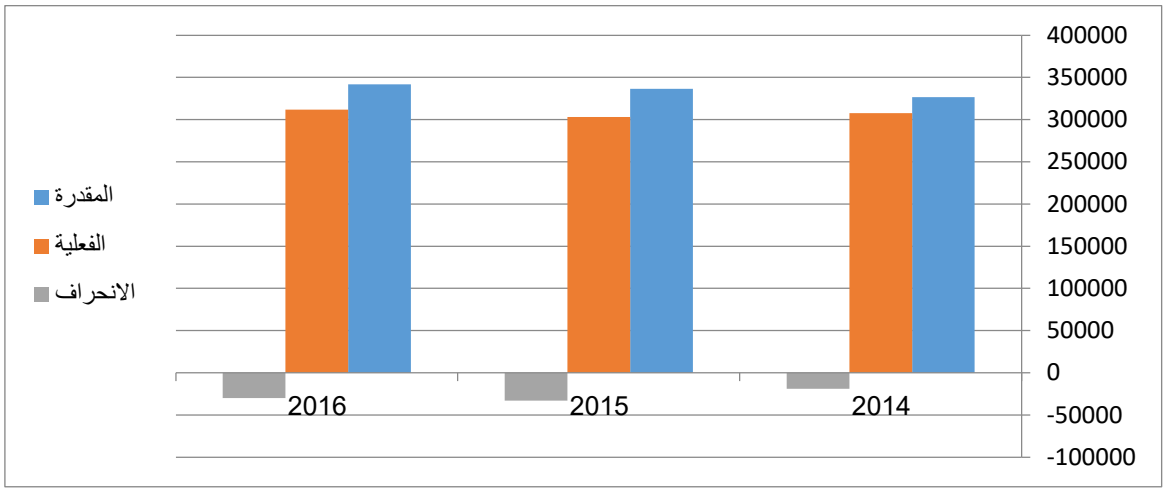
الوحدة: مليون درهم

السنة	النفقات المقدرة	النفقات الفعلية	نسبة التنفيذ%
2014	326627.79	307631.77	94.18
2015	336368.13	303196.65	90.14
2016	341839.99	311933.95	91.3

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-12)

والشكل الموالي يوضح اتجاه انحرافات النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الشكل رقم (02-03): اتجاه انحرافات النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-13)

نلاحظ من خلال الشكل أن نسبة التنفيذ سنة 2014 بلغت نسبة 94.14%، فيما كانت في حدود 90.14% بالنسبة لسنة 2015، وبلغت نسبة التنفيذ في سنة 2016 حدود 91.3%، فيما يلاحظ أن قيمة الانحرافات سالبة وهو ما يدل على أن القدرة على تحديد النتائج المتوقعة للعوامل الاقتصادية كانت جيدة.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (02-14): أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء المؤشر
الحصيلة الإجمالية للإنفاق	A

نلاحظ من خلال الجدول أن أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق قد أخذ الدرجة A وبالرجوع إلى دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية إذا كان أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق يأخذ الدرجة A

فهذا يدل على أن القدرة على تحديد النتائج المتوقعة للعوامل الاقتصادية كانت جيدة، ويعود ذالك إلى تسيير الموازنة على أساس النتائج وتطوير آليات التقدير والتنبؤ لمختلف بنود الإنفاق العام.

2-أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق (PI-2)

يوضح الجدول الموالي مقارنة بين تركيبة النفقات المقدرة في الميزانية الأصلية والمنجزة فعليا خلال الفترة (2014-2016).

الجدول رقم (02-15): تطور تركيبة النفقات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: مليون درهم

السنة	البعد	النفقات المقدرة	النفقات الفعلية	نسبة التباين %
2014	نفقات التسيير	199402.92	194765.27	2.33
	نفقات التجهيز	69911.95	47998.78	31.34
2015	نفقات التسيير	194819.18	181201.47	6.99
	نفقات التجهيز	73499.21	52258.38	28
2016	نفقات التسيير	190310.62	189168.80	0.6
	نفقات التجهيز	82337.8	61720.97	25

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-12)

نلاحظ من خلال الجدول أن الاختلاف بين النفقات التقديرية والنفقات الفعلية فيما يخص نفقات التسيير ليس كبيرا حيث بلغت نسبة التباين 2.33% سنة 2014، فيما بلغت نسبة 6.99% سنة 2015، وبلغت سنة 2016 نسبة تباين 0.6%، ويعود عدم الاختلاف الكبير بين النفقات التقديرية والنفقات الفعلية فيما يخص نفقات التسيير إلى تكرار هاته النفقات بصفة دورية كل سنة مما يسهل من تقديرها بصفة دقيقة، بخلاف ما هو عليه الحال بالنسبة لنفقات التجهيز التي يلاحظ الاختلاف الكبير

بين النفقات المقدرة والفعلية حيث بلغت نسبة التباين 31.34% سنة 2014، و28%سنة 2015، فيما بلغت نسبته 25% سنة 2016، ويعود الاختلاف بين النفقات المقدرة والفعلية إلى صعوبة التقدير والتنبؤ الصحيح لهاته النفقات باعتبار عدم تكرارها الدوري وتأثير عدة عوامل أثناء عملية الانجاز.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (02-16): أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء المؤشر
تركيبة النفقات المنجزة طبقا للتصنيف الوظيفي (نفقات التسيير)	A
تركيبة النفقات المنجزة طبقا للتصنيف الاقتصادي (نفقات التجهيز)	D
أداء المؤشر	B+

نلاحظ من خلال الجدول أن تقليص الفجوة بين النفقات التقديرية والفعلية كان نتيجة تقليل النفقات الجارية بالاضافة الى سهولة تقديرها لتكرارها بصفة دورية وهو ما ساهم في تحسن الأداء بالنسبة لنفقات التسيير وتصنيفها ضمن الدرجة A وهي درجة جيدة جدا تدل على حسن التنبؤ والتوقع الجيد بالنسبة لنفقات التسيير، فيما كانت النفقات الاستثمارية دون المستوى من خلال الفجوة بين النفقات التقديرية والفعلية وهو ما يظهر من خلال تصنيفها دون مستوى الأداء المطلوب، إلا أن الأداء الإجمالي لمؤشر تركيبة حصيلة الإنفاق يأخذ الدرجة +B وهي درجة مقبولة جدا تدل على التقارب بين النفقات التقديرية والنفقات الفعلية نتيجة دقة التنبؤات، كما يدل أيضا انخفاض معدل تباين تركيبة الإنفاق على أن إنفاق الموارد قد تم وفق ما يحقق خطط الحكومة وأهدافها الاقتصادية والاجتماعية.

3- أداء مؤشر حصيلة الإيرادات (PI-3)

يتكون مؤشر حصيلة الإيرادات بدوره من بعدين:

أ- الحصيلة الإجمالية للإيرادات

يقيس هذا البعد نسبة مدى انحراف حصيلة الإيرادات عن الموازنة الأصلية المعتمدة.

والجدول الموالي يوضح الإيرادات الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-17): تطور الإيرادات الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

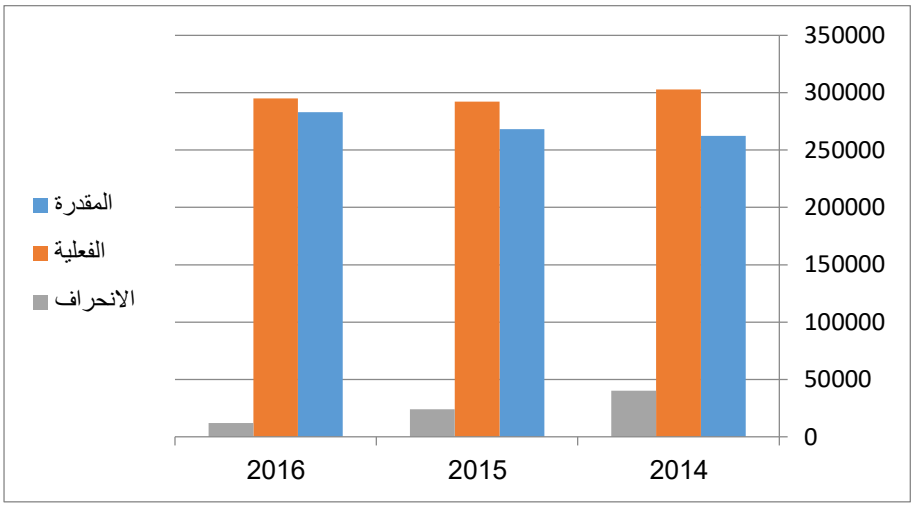
الوحدة: مليون درهم

السنة	الإيرادات المقدرة	الإيرادات الفعلية	نسبة التنفيذ%
2014	262330.43	302668.43	115.37
2015	268101.63	292103.17	108.95
2016	282911	294897	104

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-12)

والشكل الموالي يوضح اتجاه انحرافات الإيرادات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الشكل رقم (02-04): اتجاه انحرافات الإيرادات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-17)

نلاحظ من خلال الشكل أن الموارد المحصلة برسم سنة 2014 قد بلغت ما مجموعه 302.66 مليار درهم مقابل 262.33 مليار درهم كتوقعات، وقد حققت الموارد المحصلة ارتفاعا مقارنة بالتقديرات وهو ما يظهر من خلال قيمة الانحراف الايجابية التي تدل على أن الإيرادات الفعلية قد فاقت الإيرادات التقديرية حيث أن نسبة التنفيذ بلغت 115.37%مقارنة بالتقديرات برسم سنة 2014، وقد عرفت نسبة الانجاز مقارنة بالتقديرات ارتفاعا بنسبة 23% مقارنة مع سنة 2013[1]، كما نلاحظ أنه سنة 2015 قد بلغت الموارد المحصلة 292.10 مليار مسجلة انخفاضا بنسبة 3.49% مقارنة مع سنة 2014[2]، أما سنة 2016 فقد بلغت موارد الميزانية العامة لهاته السنة نسبة انجاز تقدر ب104.24 % مقارنة بالتوقعات. كما شكلت الموارد العادية ما نسبته 76.36% من مجموع موارد الميزانية العامة، وعليه فانه فيما يتعلق بفجوة الإيرادات الفعلية والمقدرة فان الانحراف قد كان ايجابيا فيما يخص الإيرادات المقدرة

[1] المجلس الأعلى للحسابات، **التقرير السنوي برسم سنة 2014**، ص1.

[2] المجلس الأعلى للحسابات، **التقرير السنوي برسم سنة 2015**، ص2.

والفعلية مما يعتبر ملائما حيث على أن الإيرادات الفعلية كانت أكبر من المتوقعة وهذا يعود إلى التحصيل الجيد للإيرادات.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (02-18): أداء الحصيلة الإجمالية للإيرادات خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء البعد
الحصيلة الإجمالية للإيرادات	B+

نلاحظ من خلال الجدول أن أداء بعد الحصيلة الإجمالية للإيرادات قد أخذ الدرجة +B حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، بالنسبة لوضعية المغرب وهو أداء مقبول جدا يظهر من خلال متوسط انحراف الإيرادات الفعلية عن التقديرية الذي كان موجبا وهو ما يعكس التحصيل الجيد الإيرادات نتيجة التقدير الجيد لمصادر الإيرادات ودراسة مختلف العوامل المؤثرة على تحصيل هاته الإيرادات، إلا أنه ورغم هذا فقد تم التأسيس لمرحلة جديدة في مسار تطوير تدبير المالية العامة وهذا بفعل القواعد المالية والميزانياتيه الجديدة في ظل دخول القانون التنظيمي لقانون المالية رقم 13-130 حيز التنفيذ بداية سنة 2016، والذي يهدف إلى مجموعة من الإصلاحات يمتد سريان تفعيلها على مدى خمس سنوات، تهدف إلى ترسيخ مبادئ النجاعة والأداء والتبويب الميزانياتي الجديد المرتكز على برامج ذات أهداف ومؤشرات أداء محددة بشكل جيد.[1]

ب-تركيبة حصيلة الإيرادات

إن تركيبة حصيلة الإيرادات هو بعد يتم من خلاله قياس التباين في تركيبة الإيرادات خلال الثلاث السنوات الأخيرة، يتضمن الإيرادات الفعلية حسب الفئة مقارنة بالموازنة الأصلية المعتمدة.

[1] المجلس الأعلى للحسابات، **التقرير السنوي برسم سنة 2016**، ص1.

يوضح الجدول الموالي تركيبة الإيرادات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-19): تطور تركيبة الإيرادات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: مليون درهم

السنة	تركيبة الإيرادات	الإيرادات المقدرة	الإيرادات الفعلية	نسبة التباين %
2014	الإيرادات الجبائية	182873.00	178822.96	2.21
	الإيرادات غير الجبائية	79457.43	123845.47	55.86
2015	الإيرادات الجبائية	187234.00	184154.62	1.64
	الإيرادات غير الجبائية	80867.63	107948.55	33.49
2016	الإيرادات الجبائية	196938	200912	2.01
	الإيرادات غير الجبائية	15474	24276	56.88

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-12)

نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لتركيبة حصيلة الإيرادات الفعلية والمنجزة أن نسبة التباين بالنسبة للإيرادات الجبائية لم تتجاوز نسبة 5%، بينماهناك تباين كبير في تركيبة الإيرادات الفعلية والمنجزة بالنسبة للإيرادات غير الجبائية بحيث تجاوز الاختلاف في بعض الأحيان أكثر من50% بالنسبة للنفقات غير الجبائية.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (02-20): أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء البعد
تركيبة حصيلة الإيرادات	B+

نلاحظ من خلال الجدول أن أداء بعد تركيبة حصيلة الإيرادات قد أخذ الدرجة +B حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، بالنسبة لوضعية المغرب وهو أداء مقبول جدا يظهر من خلاله التحصيل الجيد للإيرادات خاصة فيما يخص الإيرادات الجبائية حيث أن الإيرادات الجبائية الفعلية كانت قريبة إلى الإيرادات الجبائية التقديرية وهو ما يدل على أن القدرة على التبنؤ عالية بالنسبة لهاته الايرادات، فيما أن الفجوة كبيرة بين الإيرادات غير الجبائية المقدرة والفعلية حيث أن التنبؤات بالنسبة للإيرادات غير الجبائية لم تكن بتلك الدقة الكبيرة، إلا أنه ومع ذالك فان أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات مقبول جدا يعكس دقة التنبؤات بهيكل الإيرادات وقدرة الحكومة على تحصيل مبالغ كل فئة من فئة الإيرادات على النحو المقرر.

وعليه فان أداء مؤشر حصيلة الإيرادات وبعد أن أخذ بعداه والمتمثلان في كل من الحصيلة الإجمالية للإيرادات وتركيبة حصيلة الإيرادات درجة مقبولة جدا فان المؤشر ستكون درجته مقبولة جدا وهو ما يعكس القدرة الجيدة على التنبؤ والتحصيل الجيد للإيرادات بما يساهم في إعداد موازنة ذات مصداقية وتمويل الحكومة لمختلف النفقات العامة.

ثالثا-إتاحة وثائق الموازنة العامة

يعد وجود نظام محكم لإدارة المالية العامة عنصرا أساسيا لتسيير الدولة على نحو سليم، وعليه ينتظر من السلطات أن تصدر تقارير المالية العامة وتنشرها للعلن في ظل الشفافية والالتزام بالوقت المناسب لتمكين المواطنين من تدراسها على نحو أفضل ولتعزيز نجاعة المساءلة[1].

والجدول الموالي يوضح إتاحة وثائق الموازنة العامة للعموم في المغرب خلال الفترة (2012-2019)

الجدول رقم (02-21): إتاحة وثائق الموازنة العامة خلال الفترة (2012-2019)

الوثائق	2012	2015	2017	2019
البيان السابق لإعداد الموازنة	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	نشرت لاحقا
مقترح السلطة التنفيذية المتعلق بالموازنة	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
الموازنة المعتمدة	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
موازنة المواطنين	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
التقارير الدورية	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
استعراض نتائج منتصف السنة	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها
تقرير نهاية السنة	نشرت لاحقا	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	نشرت لاحقا
تقرير مراجعة الحسابات	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم

المصدر: الشراكة الدولية للموازنة، **مسح الموازنة المفتوحة**، 2012-2020.

[1] اسكندر بستاني، سابين حاتم، طونيا سلامة، **مرجع سابق**، ص 16.

نلاحظ من خلال الجدول أن المغرب لم يستوفي المعايير الدولية لإصدار وثائق الموازنة ونشرها إذ لم يتمكن من إصدار البيان السابق لإعداد الموازنة وهو ما يعني عدم التشاور بين السلطتين التنفيذية والتشريعية بشأن الضوابط المعتمدة في مجال المالية العامة والتوقعات التي يستند إليها عند وضع تقديرات الموازنة، فيما قام المغرب بنشر بيانات تتعلق بالموازنة المعتمدة تحتوي بضعة تفاصيل بشأن الاقتصاد الكلي، فيما تم نشر موازنة المواطنين لأجل اطلاع المواطنين على مضامين ومقتضيات قوانين المالية السنوي حتى يتأتى لهم التفاعل وإبداء رأيهم بخصوص ما تقترحه الحكومة من تدابير، كما نلاحظ عدم التزام المغرب بإصدار استعراض منتصف المدة وتقرير نهاية السنة الذي وإن تم إصداره فانه يصدر في وقت لاحق، فيما تم إصدار تقرير المحاسبات لغرض الاستخدام الداخلي فحسب، وتفسر هاته الممارسات في جزء منها بضعف الرقابة على الموازنة في مرحلة الإعداد.

رابعا: سياسة التعاقد والشراكة في تنفيذ الميزانية

إن سياسة التعاقد والشراكة مع الفاعلين المحليين، وتعزيز اللاتمركز الإداري هي من أهم آليات المقاربة المرتكزة على النتائج، إذ من خلالها يتم منح المديرين المحليين مزيدا من الصلاحيات مقرونة بالمساءلة والمحاسبة، وتحديد المسؤوليات، وتعزيز الشفافية وحسن التدبير وتحقيق انسجام تدخلات كافة الفاعلين في إطار تشاركي، بما يحقق الأهداف ويحسن الأداء.

وقد تم التركيز على وزارة الصحة باعتبارها قطاع رائد في إصلاح الإنفاق العام منذ سنة 2001، وقد تبنت هاته الوزارة كل أهداف ومرامي إصلاح القانون التنظيمي 130.13 المتعلق بقوانين المالية ووضعت آلياته قيد التنفيذ التدريجي في إطار مراحله التجريبية الثانية في إطار العمل على زيادة فعالية الإنفاق العام[1].

[1] Elhassania Aiden، **"La réforme budgétaire au Maroc : cadre juridique et institutionnel"**، REMALD، n°21، Décembre، 2005، p:44

1- سياسة التعاقد في قطاع الصحة

في إطار الأهداف العامة التي سطرتها الحكومة لمواصلة إصلاح المالية العامة، وتماشيا مع سياسة التعاقد باعتبارها من أهم آليات المقاربة الجديدة المرتكزة على النتائج، أقرت الحكومة اعتماد إجراءات عملية لتحسين مؤشرات تنفيذ الميزانية بالنسبة لقطاع الصحة والرفع من قدرته التدبيرية ووتيرة انجاز المشاريع الاستثمارية والبرامج الصحية على أرض الواقع، وعليه فان وزارة الصحة تعتبر تقييم الجودة وسلامة الخدمات الصحية المقدمة للمواطنين من آليات الحكامة ودعائم النجاعة، والتي يتم إدماجها بطريقة متناغمة مع المشاريع الجارية بما فيها الإصلاح الاستشفائي، وتطوير مؤسسات الرعاية الصحية الأولية لضمان استمرارية وديمومة النتائج، وفي هذا الصدد عملت وزارة الصحة على مواصلة اللاتمركز الإداري من خلال رفع نسبة الاعتمادات المفوضة للآمرين بالصرف قصد تدبيرها بما يعزز سلطات المسؤولين المحليين والجهويين، وتطبيقا للمقاربة التعاقدية بين الإدارة المركزية والمديريات الجهوية على أساس مخططات جهوية للتنمية الصحية تأخذ بعين الاعتبار تحقيق أكبر قيمة مضافة ممكنة على نجاعة الأداء[1].

والجدول الموال يوضح أهداف ومؤشرات قياس الأداء في قطاع الصحة في إطار سياسة التعاقد في قطاع الصحة بين وزارة الصحة وبعض المستشفيات الإقليمية في إطار برنامج إصلاح وتدبير القطاع الصحي:

[1] وزارة الصحة، **مشروع نجاعة الأداء**، 2019، ص 47.

الجدول رقم (02-22): أهداف ومؤشرات قياس الأداء في قطاع الصحة

أهداف العقد	الأهداف السنوية	مؤشر القياس
توفير خدمات العلاج الضرورية لضمان السير الفعال للمركز الإستشفائي بتحسين: آليات التدبير الخدمات المقدمة للمرضى	-تعزيز التخطيط والتقييم الذاتي للعلاجات المقدمة توفير الكميات الكافية من الأدوية تحسين جودة التكفل بالمرضى بالمصالح الاستشفائية	عدد العمليات الجراحية المنجزة عدد الاستقبالات بالمصالح الاستشفائية معدل عدد أيام الانتظار للحصول على موعد للاستفادة من خدمات المستشفى

المصدر: وزارة الصحة، مشروع نجاعة الأداء، **مرجع سابق**، ص 16.

2 -تقييم أداء قطاع الصحة

إن الحكومة المغربية تعمل على توزيع النفقات حسب المحاور الرئيسية للسياسات الاجتماعية خصوصا بالنسبة للتعليم والصحة، بالإضافة إلى التدابير ذات الطابع الاقتصادي وتلك المتعلقة بالحفاظ على القدرة الشرائية للمواطنين[1].

يعتبر قطاع الصحة من القطاعات المهمة في الاقتصاد الوطني لذا تولي الدولة أهمية كبيرة لهذا القطاع من أجل تقريب الخدمات الصحية من المواطن وتحسين جودتها.

[1] ميزانية المواطن، **تقديم مقتضيات قانون المالية**، 2013، ص3.

أ-تطور التغطية الصحية

إن اعتماد المغرب لقانون التغطية الصحية الأساسية في غشت 2002، كان تتويجا لتجربة كبيرة في هذا المجال وخطوة مهمة في طريق الرفع من المستفيدين لبلوغ هدف التغطية الصحية الشاملة وتعميم العلاجات على أساس مبدأ المساواة في الولوج إلى الرعاية الصحية لجميع فئات السكان خاصة منها المعوزة. وقد أصدرت الحكومة القانون 00-65 بمثابة مدونة التغطية الصحية الذي بموجبه تم الشروع في تفعيل إجبارية التأمين ضد المرض ابتداء من 18 غشت 2005.والبدء بتفعيل نظام المساعدة الطبية لفائدة المعوزين وذوي الدخل المحدود بجهة تادلة أزيلال بتاريخ 4 نوفمبر 2008 وتعميمه على كافة التراب الوطني[1] يوم13 مارس 2012.

والجدول الموالي يوضح البطاقة التفصيلية لمؤشر أداء الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة.

الجدول رقم (02-23): بطاقة مؤشر الأداء للساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة

	البطاقة التفصيلية للمؤشر
تسمية المؤشر	نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة
البرنامج	التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية
هدف الوزارة	المساهمة في توسيع التغطية الصحية لجميع الفئات السكانية
الرمز	1000.10.2.3

[1] وزارة المالية، **تقريرميزانية النتائج**،2018، ص 95.

المسؤول عن المؤشر	رئيس مصلحة الاقتصاد الصحي	
المصلحة المستخدمة للمؤشر	مصلحة الاقتصاد الصحي وقسم تتبع نظام المساعدة الطبية والوكالة الوطنية للتأمين الإجباري عن المرض	
وصف المؤشر	وحدة القياس	النسبة المئوية
	مدة القياس	كل سنة
	آخر القيم المعروفة	100 في المائة
إعداد المؤشر	طبيعة المعطيات الأساسية	البسط: عدد الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية. المقام: عدد الساكنة المستهدفة.
	طريقة تجميع المعطيات الأساسية	تجميع المعلومات والمعطيات من الوكالة الوطنية للتأمين الإجباري عن المرض.
	المصلحة المسؤولة عن تجميع المعطيات	قسم تتبع نظام المساعدة الطبية.
	المصلحة المسؤولة عن تركيب المعطيات	قسم تتبع نظام المساعدة الطبية.
	المصادقة على المؤشر	قسم تتبع نظام المساعدة الطبية.

	كيفية الاحتساب	عدد الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية مقسوم على عدد الساكنة المستهدفة.
	طرق الاحتفاظ بالمعطيات تحسبا للتدقيق	الإعداد السنوي لحصيلة نظام المساعدة الطبية إضافة إلى وجود قاعدة بيانات تتعلق بتتبع نظام المساعدة الطبية.
أساليب تأويل المؤشر	أساليب التأويل	يمكن هذا المؤشر من معرفة نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية
	منحنى التغير المنشود	المحافظة على نسبة 100% من المستفيدين من نظام المساعدة الطبية
مخطط وضع أو تحسن المؤشر	تاريخ تسليم المؤشر	يونيو 2016
	مخطط تحسين أو وضع المؤشر	الحصيلة السنوية لنظام المساعدة الطبية

المصدر: وزارة الصحة، مشروع النجاعة في الأداء، 2017.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر نسبة الساكنة المستفيدة من نظام المساعدة الطبية من مجموع الفئات المستهدفة وفي ظل الجهود المتواصلة لتعميم نظام المساعدة الطبية قد بلغ نسبة تغطية تصل إلى 100% سنة 2016، مقابل نسبة تغطية كانت بلغت 97% سنة 2014، ويمثل المستفيدين المنحدرين من الوسط القروي نسبة 43% من إجمالي عدد المستفيدين من نظام المساعدة الطبية للمعوزين، وهذا في إطار المساهمة في توسيع التغطية الصحية لجميع الفئات السكانية.

ب-مؤشرات أداء قطاع الصحة

في إطار مقاربة النجاعة تم تحديد البرامج الميزانياتيه انطلاقا من مجموعة المشاريع والأهداف التي يتم قياسها عبر وضع مجموعة من مؤشرات النجاعة. وقد مكن تفحص تقرير فاعلية الأداء لوزارة الصحة برسم سنة 2017 الملحق بمشروع الميزانية الفرعية من رصد 71 مؤشرا.

والجدول التالي يوضح توزيع أهم المشاريع والمؤشرات حسب البرامج الميزانياتية.

الجدول رقم (02-24): توزيع المشاريع والمؤشرات حسب البرامج الميزانياتية

برامج	مشاريع	ميزانية (مليون درهم)	أهدف	مؤشرات أهداف	2016	2017	2018
التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية	إصلاح المنظومة الصحية والتغطية الصحية الأساسية	5	المساهمة في توسيع التغطية الصحية لكل الفئات الاجتماعية	نسبة الساكنة المستفيدة من التأمين الإجباري عن المرض	%38	%40	
الصحة الإنجابية وصحة	صحة الطفل والشاب	10	تأمين الوقاية الصحية	-نسبة التغطية بالجرعة الثانية من فيتامين د	%90	%90	%90

الأم والطفل والشاب			لفائدة الأطفال والشباب	للأطفال أقل من سنة			
				– نسبة تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم	%86.6	%87	%89.60
	الصحة الإنجابية وصحة الأم	9.2	تحسن الصحة الإنجابية وصحة الأم	نسبة الولادات بمؤسسة صحية عمومية	أكثر من %80	أكثر من %80	%78

المصدر: وزارة المالية، **التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع** ،2018.

نلاحظ من خلال الجدول تحسن المؤشرات الخاصة ببرنامج التخطيط والبرمجة والتنسيق ودعم مهام المنظومة الصحية وبرنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب وهذا في ظل توجه المغرب نحو الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج، وقد جاءت نتائج برنامج الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل والشاب كما يلي:

❖ **مؤشر نسبة التغطية بالجرعة الثانية من فيتامين"د" للأطفال**

يعتبر مؤشر نسبة التغطية بالجرعة الثانية من فيتامين"د" للأطفال من المؤشرات الهامة بالنسبة لصحة الأطفال ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق عدد الأطفال الذين تلقوا الجرعة الثانية من فيتامين "د" خلال السنة مقسوما على العدد المحتمل للأطفال أقل من سنة خلال نفس السنة كمايلي:

$$\frac{\text{عدد الأطفال الذين تلقوا الجرعة الثانية من فيتامين "د" خلال السنة}}{\text{العدد المحتمل للأطفال أقل من سنة خلال نفس السنة}} \times 100$$

نلاحظ من خلال الجدول أنه سنة 2016 قد بلغ مؤشر نسبة التغطية بالجرعة الثانية من فيتامين"د" للأطفال ما نسبتة 90%، وقد حافظ هذا المؤشر على نفس نسبة التغطية للأطفال خلال سنتي 2017 و2018، وهذا في اطار جهود الدولة المحافظة على صحة الأطفال، فهذا المؤشر يوفر معلومات عن توافر الخدمات الصحية والولوج للخدمات الطبية، ودرجة استعمال العائلات لمؤسسات الخدمات الصحية الأولية للاستشارة الطبية العلاجية لصالح الأطفال دون سن الخامسة بما يساهم في الرفع من التغطية الصحية الأساسية وخاصة الصحة الإنجابية وصحة الأم والطفل[1].

❖ **مؤشر نسبة الولادات بمؤسسة صحية عمومية**

يعتبر مؤشر نسبة الولادات بمؤسسة صحة عمومية من المؤشرات المهمة في تحسين الصحة الإنجابية وصحة الأم، فمن خلاله يتم الحفاظ على صحة الأم وضمان صحة الطفل عند الولادة، وتكمن أهميته في توفير المعلومات عن جودة الخدمات والرعاية التوليدية الطارئة المقدمة للنساء للحوامل والولوج للخدمات الصحية. ومدى استعمال خدمات الرعاية التوليدية الطارئة[2]، ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق عدد الولادات المسجلة بالمؤسسات الصحية مقسوما على عدد المواليد المتوقع خلال نفس السنة كما يلي:

[1] مشروع نجاعة الأداء لوزارة الصحة 2019، **مرجع سابق**، ص 67.

[2] نفس المرجع السابق، ص 70.

$$\frac{\text{عدد الولادات المسجلة بالمؤسسات الصحية}}{\text{عدد المواليد المتوقع خلال نفس السنة}} \times 100$$

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر نسبة الولادات بمؤسسة صحية عمومية بلغ نسبة تفوق أكثر من 80% خلال سنة 2016، وقد تمت المحافظة على نفس النسبة التي تفوق 80% خلال سنة 2017، وهي أيضا تقريبا نفس النسبة تم تسجيلها سنة 2018، وهذا في إطار العمل على الرفع من نسبة الولادات بالمؤسسات الصحية لضمان التكفل الأمثل والرعاية الصحية بالأم والطفل الولادة والرفع من جودة الخدمات والرعاية الصحية المقدمة للنساء الحوامل خاصة عند عملية الولادة بالمؤسسات العمومية.

❖ **مؤشر نسبة تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم**

إن مؤشر نسبة تغطية التلاميذ والفحص الطبي المنتظم يعتبر من المؤشرات المهمة في قطاع الصحة، ويتم احتساب هذا المؤشر عن طريق عدد التلاميذ والطلبة الذين حصلوا على الفحص الطبي المنتظم مقسوما على عدد الطلبة والتلاميذ المستهدفين بالفحص الطبي المنتظم خلال السنة كما يلي:

$$\frac{\text{عدد التلاميذ والطلبة الذين حصلوا على الفحص الطبي المنتظم}}{\text{عدد التلاميذ والطلبة المستهدفين بالفحص الطبي المنتظم}} \times 100$$

نلاحظ من خلال الجدول أنه قد بلغ مؤشر تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم سنة 2016 نسبة 86.6% لترتفع نسبة هذا المؤشر وتبلغ سنة 2017 نسبة 87%، وواصل مؤشر تغطية التلاميذ والطلبة بالفحص الطبي المنتظم تحسنه ليسجل سنة2018 نسبة 89.60% وهذا في إطار

الحرص على تعزيز صحة التلاميذ والطلبة من خلال الكشف المبكر عن الأمراض والمشاكل الصحية، لضمان نجاح المسار الدراسي للجميع.

المطلب الثالث: تقييم التجربة المغربية

لقد ساهم اعتماد المغرب على نهج الموازنة المرتكز على النتائج بشكل بارز في ترشيد النفقات العامة محققا نتائج مهمة ومشجعة ساهمت في تحسن أغلب مؤشرات المالية العامة، وقد جاءت نتائج حصيلة التجربة المغربية في ترشيد النفقات بالاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج كما يلي:

أولا–تقييم شفافية المالية العامة

إن شفافية الموازنة تمكن من فهم طرق جمع الأموال واستخدامها على نحو يسمح بمشاركة المواطنين وتعزيز قدرتهم على الإشراف والمساءلة، بما من شأنه أن يساعد على بلورة السياسات واتخاذ القرارات.

والجدول الموالي يوضح درجة شفافية الموازنة في المغرب خلال الفترة (2010–2019):

الجدول رقم (02–25): درجة شفافية الموازنة في المغرب خلال الفترة (2010 –2019)

السنوات	القيمة
2010	28
2012	38
2015	38
2017	45
2019	43

المصدر: الشراكة الدولية للموازنة، مسح الموازنة المفتوحة، 2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن درجة شفافية الموازنة في المغرب لم ترقى لدرجة المستوى الكافي من الشفافية، فرغم إدخاله مجموعة من التغيرات الهيكلية، إلا أن المغرب لا يزال ضمن آخر الدول فيما يخص الشفافية مقارنة بالهدف المرجعي الذي وضعته الشراكة الدولية للموازنة باعتباره المستوى الكافي من الشفافية، إلا أنه ورغم ذالك يلاحظ أن درجة شفافية الموازنة في المغرب قد تحسنت بعد سنة 2015 حيث تقدم بسبع نقاط من 38 نقطة سنة 2015 إلى 45 نقطة سنة 2017 وهذا بفضل دخول القانون التنظيمي للميزانية 13.130 تدريجيا حيز التنفيذ بداية سنة 2015، والذي من خلاله تمكن المغرب من إحراز التقدم بأشواط على طريق شفافية الموازنة ومراقبة الميزانية إلى جانب تعزيز الدور الرقابي للبرلمان وان كان هذا الدور لا يزال محتشما، إلا أنه قدم منظورا وإطارا للموازنة على المستوى المتوسط، وتحسين مساءلة الرأي العام.

ثانيا–تقييم السياسة العامة في المغرب من خلال مؤشرات (PEFA2016)

إن برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية يوفر تقريرا يعرض نظرة عامة عن إدارة المالية العامة حيث يتم من خلالها تقييم نقاط قوتها وضعفها، كما يعرض تقييما لأداء إدارة المالية العامة باستخدام مؤشرات كمية لقياس الأداء، مما يوفر لمسؤولي الحكومة توجيهات حول التخطيط للإصلاحات اللازمة وإجراء تحسينات مستدامة على ممارسات إدارة المالية العامة بهدف تحسين الأداء[1].

الجدول الموالي يوضح تقييم السياسة العامة في المغرب من خلال مؤشرات (PEFA2016)

[1] دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص 7.

الجدول رقم (02-26): تقييم السياسة العامة في المغرب من خلال مؤشرات (PEFA2016)

الركيزة	المؤشر	الأداء
1-موثوقية الموازنة	PI1-الحصيلة الإجمالية للإنفاق	A
	PI2-تركيبة حصيلة الإنفاق	B+
	PI3-حصيلة الإيرادات	B+
2- شفافية المالية العامة	PI4-تصنيف الموازنة	A
	PI5-توثيق الموازنة	D
	PI6-عمليات الحكومة المركزية	B
	PI-7 التحويلات إلى الحكومة المحلية	D+
	PI-8معلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات	B
	PI-9 وصول عموم الجمهور إلى معلومات عن المالية العامة	C
3- إدارة الأصول والخصوم	PI10-رفع تقارير حول مخاطر المالية العامة	B
	PI11-إدارة الاستثمارات العامة	C
	PI-12 إدارة الأصول العامة	B
	PI13-إدارة الدين	C
4- وضع الموازنة وإستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات	PI-14 التنبؤ بأحوال المالية العامة ووضع الاقتصاد الكلي	C
	PI-15 إستراتيجية المالية العامة	B
	PI-16 منظور متوسط الأجل لموازنة الإنفاق	D+
	PI17-عملية إعداد الموازنة	A

	PI18–الفحص التشريعي للموازنات	B+
5–قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة	PI19–إدارة الإيرادات	B
	PI–20 المحاسبة المتعلقة بالإيرادات	B+
	PI–21 قابلية التنبؤ بالموارد للالتزام بالإنفاق	A
	PI22–متأخرات الإنفاق	D
	PI23–ضوابط كشوف الرواتب والأجور	B+
	PI24–المشتريات	B+
	PI25–الضوابط الداخلية على النفقات غير المتعلقة بالرواتب والأجور	A
	PI26–المراجعة الداخلية	C
6–المحاسبة ورفع التقارير	PI–27 سلامة البيانات المالية	B+
	PI28–تقارير الموازنة الصادرة خلال السنة	D
	PI–29 التقارير المالية السنوية	D+
7–الفحص والمراجعة الخارجية	PI–30 المراجعة الخارجية	B
	PI31–الفحص التشريعي لتقارير المراجعة	NA*

source: RAPPORT SUR LA PERFORMANCE DE LA GESTION DES FINANCES PUBLIQUES ،Royaume du Maroc ،Se Secrétariat PEFA ،2016 ،p 16.

نلاحظ من خلال الجدول تباين أداء مختلف المؤشرات المشكلة للمحاور السبعة للأداء في نظام إدارة المالية العامة حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، ولقد أشار برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في تقريره عن أداء إدارة المالية العامة للمغرب إلى النقاط التالية:

1- موثوقية الموازنة: الأداء كان جيد إجمالا بالنسبة لموثوقية الموازنة حيث أن تنفيذ الميزانية كان متقارب إلى حد كبير مع الموازنة التقديرية وهو ما يعني أن هاته الموازنة تتسم بالواقعية فالنسبة للنفقات العامة الإجمالية فالمؤشر يدل على قدرة الحكومة على السيطرة على إجمالي الموازنة وخاصة في شقها المتعلق بجانب التسيير التي يبين المؤشر أنها تم إنفاقها وفقا لتوجهات الحكومة، وان كانت نفقات الاستثمار قد سجلت تأخرا بعض الشيء فيما يخص الالتزامات، أما بالنسبة للإيرادات العامة التي كان تحصيلها متقارب مع الموازنة التقديرية فالأداء كان جيدا نتيجة دقة تقدير مصادر الإيرادات والتحصيل الجيد لها.

2- شفافية المالية العامة: الأداء كان متوسطا إجمالا، إلا أنه ورغم ذالك فان تصنيف الموازنة كان جيدا فمن خلالها تم توضيح الأهداف التي تطلب لها الإعتمادات المالية، وتكاليف البرامج المقترحة للوصول إلى تلك الأهداف، والبيانات والمعلومات الإحصائية التي تقيس الإنجازات بشكل يسمح للاطلاع، والأمر نفسه تقريبا بالنسبة لمعلومات الأداء الخاص بتقديم الخدمات حيث كانت مقبولة جدا فمن خلالها يتم تقييم أداء الخدمات بصورة صحيحة توضح مستوى الأداء الحالي لهاته الخدمات الحالي والاتجاهات المستقبلية لتحسين الأداء بطريقة أفضل، في حين أن الأداء كان ضعيفا جدا بالنسبة للتحويلات إلى الحكومة المحلية والتي تميزت بغياب البيانات عن هاته التحويلات المالية، وفيما يخص وصول مختلف الوثائق والبيانات للجمهور فانه ليس هناك سهولة في إمكانية الوصول إلى الوثائق الخاصة بالموازنة والمالية العامة إلى الجمهور.

3- تسيير الأصول والخصوم: الأداء كان دون المستوى إجمالا، فالبنسبة لرفع التقارير حول مخاطر المالية العامة، وإدارة الأصول العامة فان الأداء كان مقبولا، بينما كان الأداء دون المستوى بالنسبة لإدارة الاستثمارات العامة وإدارة الديون، وهذا يدل على عدم الإدارة الفعالة للأصول والخصوم مما يؤدي إلى عدم تحديد المخاطر وبالتالي عدم رصدها بالشكل المطلوب.

4- وضع الموازنة وإستراتيجية المالية العامة استنادا إلى السياسات: الأداء كان جيدا إجمالا خاصة فيما يخص مؤشر عملية إعداد الموازنة الذي يعتمد على التنبؤ بالبيئة الاقتصادية الكلية، ومؤشر إستراتيجية المالية العامة الذي يسمح للحكومة بتعبئة مواردها واستخدامها بما يتماشى مع أهداف المالية العامة للحكومة، إلا أنه يلاحظ الأداء الضعيف لبقية المؤشرات الأخرى.

5- قابلية التنبؤ والرقابة في تنفيذ الموازنة: الأداء كان جيد لأغلب المؤشرات مما يضمن تحصيل الإيرادات وتخصيص الموارد واستخدامها كما هو معتمد من الهيئة التشريعية باستثناء المؤشر المتعلق بمتأخرات الإنفاق الذي يمكن أن يتسبب في تكاليف إضافية للحكومة نتيجة التأخر في السداد[1]، كما أنه يأثر بشكل كبير على انضباط المالية العامة ومؤشر المراجعة الداخلية الذي كان أدائه دون المستوى بالرغم من أهميته في تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر والرقابة والحوكمة من خلال اعتماده على المعايير الدولية للممارسة المهنية للمرجعة الداخلية بما يسمح للحكومة القيام بالإجراءات التصحيحية الضرورية.

6- المحاسبة ورفع التقارير: الأداء كان جيد فقط بالنسبة لسلامة البيانات المالية بينما باقي المؤشرات دون المستوى مما لا يلبي حاجيات صناع القرارات والإدارة لعدم إنتاج المعلومات وعرضها في الوقت المناسب.

7- الفحص والمراجعة الخارجية: إن الأداء يعد غير كافي ودون المستوى المطلوب فالنسبة للمراجعة الخارجية فإنها ليست بشكل مستقل، كما أنه ليس هناك مؤشر محدد من قبل المملكة المغربية لقياس مدى فعالية عملية الفحص والمراجعة الخارجية من قبل السلطة التشريعية بشكل يمكن من مساءلة السلطة التنفيذية عن المالية العامة.

---

[1] دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص 151.

وعليه فانه يمكن القول أنه وبعد ما يناهز العقدين تقريبا على تبني المغرب لإصلاحات جوهرية على مستوى المالية، وفي ظل الاعتماد على نهج الموازنة المرتكزة على النتائج، أن النتائج كانت ايجابية على مستوى مؤشرات المالية العامة بالرغم من بعض النقائص التي يعمل المغرب على تجاوزها لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المنشودة.

المبحث الثالث: التجربة التونسية في ترشيد النفقات العامة

يمثل إصلاح الميزانية أحد الوسائل لتلبية تطلعات المواطنين العديدة من خلال إرساء تصرف عمومي أكثر شفافية وفعالية يمكن من إعطاء رؤية للسياسات الاقتصادية المتبعة.

تندرج منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف في إطار برنامج إصلاح المالية العمومية بما يمكن من ترسيخ الحوكمة وتحسين نجاعة السياسات العمومية وفاعليتها وضمان شفافيتها وتوجيه التصرف العمومي نحو التصرف المبني على النتائج أو القدرة على الأداء عوض التصرف التقليدي المبني على الوسائل إلى جانب تطوير المسؤولية لدى المتصرفين في الأموال العمومية[1].

المطلب الأول: عصرنة نظام الموازنة العامة في تونس

إن تنقيح القانون الأساسي لميزانية الدولة سنة 2004 (الفصل 11 الجديد) يعتبر نقطة الارتكاز الفعلية للانطلاق في برنامج الإصلاح العام للمالية العمومية حيث نص الفصل المذكور على إمكانية رصد الإعتمادات حسب برامج ومهمات ، مما مكن وزارة المالية من الشروع في تركيز منظومة جديدة للتصرف في ميزانية الدولة مبنية على مبادىء الشفافية والحوكمة الرشيدة والفعالية والمساءلة، كما يهدف هذا القانون إلى توظيف الإمكانيات البشرية والمادية بأكثر شفافية ونجاعة حسب برامج وأهداف في إطار برمجة على المدى المتوسط يتم على إثرها تقييم النتائج حسب مؤشرات موضوعية لقياس الأداء تمكن من تحديد المسؤولية والمساءلة حول استعمال الموارد وتحقيق الأهداف المتعهد بها[2]،

ولقد تم اعتماد المرحلية والتدرج في تركيز المنظومة سواء في الوزارات المعنية بالانخراط فيها أو في إجراءات واليات تركيزها، في هذا الإطار تم بتاريخ 10جوان 2010 المصادقة على مخطط قيادة

---

[1] سليم شاكر، **حوكمة جديدة للمالية العامة في تونس**، ندوة حول الحوكمة الناجعة في دعم الانتقال السياسي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، تونس،11 ماي 2015، ص 19.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **تقرير حول مشروع ميزانية الدولة**، 2016، ص4.

مشروع تطوير التصرف في ميزانية الدولة حسب الأهداف من طرف اللجنة الوزارية بعد أن تم إعداد جملة من الأدلة المنهجية لفائدة جميع المتدخلين في إعداد ميزانية الدولة وتنفيذها قصد مساعدتهم على ضبط أسس وأساليب تركيز المنظومة.

أولا-الإطار القانوني للميزانية حسب الأهداف

لقد تم اعتماد المرحلية والتدرج في تركيز المنظومة الجديدة بهدف الاستنتاج قبل التعميم وذلك بإدراج سنة 2011 خمس وزارات نموذجية ضمن الدفعة الأولى (وزارة الفلاحة، وزارة الصحة، وزارة التربية، وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وزارة تكنولوجيات الإعلام والاتصال)، كما تم إعداد ميزانية سنة 2014 مع إدراج أربع وزارات ضمن الدفعة الثانية (وزارة المالية، وزارة النقل، وزارة التجهيز والتهيئة الترابية، وزارة الصناعة والطاقة والمناجم) وذلك طبقا لمنشور القدرة على الأداء للسياسات العمومية بتاريخ 23 جوان 2012، فيما تم سنة 2015 إدراج تسع وزارات ضمن الدفعة الثالثة (التنمية والتعاون الدولي، البيئة، الشباب والرياضة، المرأة والأسرة، التجارة والصناعة التقليدية، السياحة، الثقافة، الشؤون الاجتماعية، تكنولوجيا المعلومات والاتصال)[1]، ليصل عدد الوزارات سنة 2016 إلى 19 وزارة ضمن التصرف في الميزانية حسب الأهداف، كما تقرر بالنسبة لميزانية الدولة لسنة 2015 تقديم لميزانيات الدفعة الأولى والثانية والثالثة من الوزارات المنخرطة في التجربة وفق منهجية التصرف حسب الأهداف (مشروع الميزانية وفق المنظور البرامجي من المشاريع السنوية للقدرة على الأداء) بما يتوافق مع منشور السيد رئيس الحكومة عدد 15 المؤرخ في 28 أفريل 2014 والمتعلق بإعداد مشروع ميزانية الدولة وإطار

[1] وزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، 2020، ص 2.

القدرة على الأداء للسياسات العمومية لسنة 2015.ليتم بعد ذلك إدراج باقي الوزارات بمناسبة ميزانية سنة 2016 [1].

ويمكن حوصلة أهم محاور الإصلاح في الميادين التالية[2]:

-تبويب المهام إلى برامج وعمليات.

-ضبط مؤشرات كمية أو نوعية لقياس أداء البرامج والعمليات.

-إرساء عقلية التقييم والتقييم الذاتي باعتماد آليات جديدة من بينها التقويم الداخلي.

-تطوير الرقابة الفنية وتحويلها إلى رقابة نتائج.

-ضبط استراتيجية لتكوين ومعاضدة كل المتدخلين في إعداد الميزانية.

-ترشيد النفقات العمومية لتصبح أكثر شفافية وأحسن مردودية.

-ضمان طريقة أمثل لرصد الإعتمادات حسب التوجهات والأولويات المحددة.

ثانيا-هيكل الميزانية حسب الأهداف

يقتضي المرور من التصرف المبني على الوسائل إلى التصرف المبني على النتائج القدرة على الأداء هيكلة ميزانية كل وزارة والمهام الموكولة إليها وفق برامج، وبرامج فرعية تترجم السياسات العمومية، ويتم بالنسبة لكل برنامج تعيين مسؤول برنامج من طرف وزير الإشراف، ولتدعيم الجانب التقييمي لكل هدف يتم ضبط مؤشرات لقياس الأداء بحيث تكون هاته المؤشرات قابلة للقياس والمتابعة (كمية أو نوعية).

[1] وزارة المالية، **تقرير ميزانية الدولة**، 2016، ص 5.

[2] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، 2020، ص1.

ويقتضي التصرف المبني على القدرة على الأداء بالنسبة للبرنامج ما يلي[1]:

❖ **متابعة القدرة على الأداء:** يتعين على رئيس كل برنامج متابعة القدرة على الأداء وتحديد المتدخلين في تحقيق أهداف البرنامج وتحسين نجاعة التصرف في ميزانيته، ولقد تم إرساء المنظومة الجديدة في تونس والتي تهدف إلى التحول من ثقافة الوسائل إلى ثقافة الأداء من خلال إحداث وحدة تصرف حسب الأهداف بوزارة المالية سنة 2003 ثم تنقيح القانون الأساسي للميزانية سنة 2004، ليتم سنة 2007 إحداث لجنة لقيادة المشروع، أما سنة 2008 فقد تم إحداث وحدات التصرف حسب الأهداف لأربع وزارات، لتتم المصادقة على المخطط المديري للمنظومة الجديدة سنة 2010، فيما عرفت سنة 2011 مشروع توأمة مع وزارة المالية الفرنسية، ليتم المصادقة على التوجهات الإستراتيجية للنظام المحاسبي الجديد للدولة إضافة إلى توسيع تجربة الدفعة الثانية على الوزارات الأربع سنة 2013، بعد ذلك تم توسيع التجربة على الدفعة الثالثة من الوزارات إضافة إلى المصادقة المبدئية على القانون الأساسي الجديد للميزانية سنة 2014، أما سنة 2015 فقد عرفت الشروع في توسيع التجربة على مستوى وزارات السيادة وإحالة مشروع القانون الأساسي الجديد للميزانية لمجلس نواب الشعب[2].

❖ **المهمة:** تحتوي المهمة على مجموعة برامج تساهم في تحقيق سياسة عمومية محددة، ويمكن أن تتطابق المهمة مع الوزارة، كما يمكن أن تتجاوز إطار الوزارة الواحدة (مثال ذلك برنامج التعليم الإعدادي وبرنامج التعليم الابتدائي جزء من مهمة التربية الوطنية).

❖ **البرنامج:** يهدف التقسيم البرمجي إلى بيان المحاور الإستراتيجية لتدخل الوزارة، ويضم البرنامج جميع الهياكل التابعة له بما يمكن من رصد ميزانية لكل برنامج، حيث أن البرنامج هومجموعة متناسقة من العمليات الراجعة بالنظر إلى نفس الوزارة والتي تساهم في تجسيم خطة ذات مصلحة وطنية،

---

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، 2016، ص 23.

[2] **نفس المرجع السابق**، ص 28.

ويشمل البرنامج الإعتمادات المخصصة لعملية أو لمجموعة متناسقة من العمليات الموكولة إلى كل رئيس إدارة قصد تحقيق أهداف محددة ونتائج يمكن تقييمها.

❖ **رئيس البرنامج:** هو الحلقة الجوهرية في إطار التصرف المبني على الأداء، يعين رئيس البرنامج من الوزير المعني ويمارس مهام قيادة البرنامج تحت إشرافه، ويساهم مع باقي المتدخلين في بلورة أهداف البرنامج وفي إعداد ميزانياته، كما يحرص رئيس البرنامج على تنفيذ ميزانية البرنامج وتحقيق الأهداف المعلنة له.

تبرز الأهداف أولويات كل برنامج على المدى المتوسط وتمكن مؤشرات قياس الأداء من متابعة مدى تقدم تحقيق الهدف المعلن في المشروع السنوي للقدرة على الأداء الذي يصاحب ميزانية الوزارة عند الاقتراع عليها[1].

❖ **الأنشطة:** تحدد غاية الإعتمادات وتعتبر الأنشطة تقييم استدلالي للبرامج، ويبين النشاط تفاصيل مسار الإعتمادات.

[1] وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف، 2020، مرجع سابق**، ص :27.

المطلب الثاني: عرض نتائج التجربة التونسية

تعتبر تونس من بين الدول العربية التي تسعى إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي، ومنذ استقلالها وهي تعمل على بناء اقتصاد قوي يكون بعيد عن الهزات الاقتصادية والإختلالات الهيكلية فقد دخلت في تشييد مشاريع تنموية وذلك ما تطلب منها إنفاق مبالغ كبيرة على هذه المشاريع مما زاد من حجم إنفاقها العام في ظل محدودية مواردها، وهو ما جعل الحكومة التونسية تسعى لانتهاج سياسة ميزانية حذرة عموما وسياسة انفاقية انكماشية خصوصا.

وكانت النتائج المتصلة بتجربة التصرف في الميزانية حسب الأهداف كالآتي:

أولا –المؤشرات الاقتصادية الكلية

يوضح الجدول الموالي أهم المؤشرات الاقتصادية الكلية المقدرة والفعلية في تونس خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-27): المؤشرات الاقتصادية الكلية المقدرة والفعلية في تونس خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: %

السنوات	2014			2015			2016		
	المقدر	الفعلي	الانحراف	المقدر	الفعلي	الانحراف	المقدر	الفعلي	الانحراف
نسبة النمو	3.6	2.3	-1.3	3	0.8	-2.2	2.5	1.5	-1
عجز الميزانية	5.7	5	-0.7	4.9	4.8	-0.1	3.9	6.0	-2.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن الانحرافات كانت بدرجات صغيرة بالنسبة لمختلف المؤشرات الاقتصادية الكلية، وهذا في ظل الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج التي تعتمد على التخطيط المستقبلي الذي بدوره يمكن الحكومة من اعتماد سياسة مالية تضمن تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية.

وقد كانت نتائج المؤشرات الاقتصادية الكلية كالآتي:

1- النمو الاقتصادي

يوضح الجدول الموالي الانحراف بين النمو الاقتصادي التقديري والفعلي في تونس خلال الفترة (2014-2016):

الجدول رقم (02-28): تطور معدل النمو الفعلي والمقدر في تونس خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة:%

السنوات	المقدر	الفعلي	الانحراف
2014	3.6	2.3	-1.3
2015	3	0.8	- 2.2
2016	2.5	1.5	-1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016.

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة النمو الاقتصادي سنة 2014 بالنسبة لتونس قد سجلت 2.3% بعد كان توقعات الحكومة تشير إلى نسبة 3.6%، ويعود انخفاض معدل النمو إلى الأزمة السياسية التي شهدتها تونس، ومطالبة المقرضين الدوليين لها بخفض دعم الوقود وتقليص حجم الإنفاق العام فيما أن معدل النمو الاقتصادي سنة 2015 قد سجل نسبة 0.8% بعد كان معدل النمو متوقعا في حدود 3% حيث أن نسبة الانحراف سنة 2015 وصلت إلى 2.2% ويعود انخفاض معدل النمو وتباينه عن المعدل المتوقع، إلى ما شهدته تونس من أحداث تميز بعدم الاستقرار الأمني والتوترات الاجتماعية

التي أثرت سلبا على الاقتصاد التونسي، حيث شهدت معظم القطاعات حالة من الركود والانكماش باستثناء القطاع الزراعي الذي شهد أدائه ارتفاعا بنسبة 9.2% خاصة إنتاج الزيتون[1]، أما سنة 2016 فقد بلغ معدل النمو نسبة 1.5% فيما كانت التقديرات تشير إلى نسبة 2.5.% ويعود انخفاض معدل النمو إلى تأثيرات الاقتصاد العالمي على المؤشرات الاقتصادية الوطنية حيث تراجع نمو الاقتصاد العالمي إلى نسبة 3.1% سنة 2016 بعد ما سجل نسبة 3.4% سنة 2015، بالإضافة إلى خروج المملكة المتحدة من الاتحاد الأوربي وما لذالك من أثر سلبي على منطقة اليورو، ومختلف شركائه الاقتصاديين وعلى رأسهم تونس باعتبار الاتحاد الأوربي شريك تجاري لها وداعما لها في تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية.

2- عجز الموازنة العامة

يوضح الجدول الموالي الانحراف بين عجز الميزانية التقديري والفعلي في تونس خلال الفترة (2014-2016):

الجدول رقم (02-29): تطور عجز الموازنة العامة الفعلي والمقدر في تونس خلال الفترة (2014-2016):

الوحدة:%

السنوات	المقدر	الفعلي	الانحراف
2014	5.7	5	-0.7
2015	4.9	4.8	-0.1
2016	3.5	4.1	-2.1

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016.

[1] تقرير البنك الدولي، **الأفاق الاقتصادية في تونس 2016**، على الرابط:
https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016 ، تاريخ الاطلاع :21 - 08- 2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن انحراف عجز الموازنة سنة 2014 بلغ نسبة 5.7%، فيما كانت التوقعات تشير إلى نسبة 5.7%، وهو ما يوضح على أن التقديرات كان تتقارب مع نسبة العجز الفعلية، إذ أنه من خلال تقديرات عجز الموازنة تم مراعاة الظروف السياسية التي تمر بها البلاد وتأثير ذالك على الجانب الاقتصادي خاصة في ظل الصدمات السلبية التي تعرض لها الاقتصاد بعد ثورة 2011 والتي أدت إلى نقص السياحة، وانعدام الأمن، وفقدان السوق الليبية وتراجع إنتاج الفوسفات[1]، إلا أنه ومع ذالك فقد ساهم توجه الحكومة في إحكام عملية توظيف الموارد البشرية وعدم برمجة انتدابات جديدة في الحد من تكليف ميزانية الدولة لأعباء إضافية تفاقم عجز الموازنة لتتقارب بذالك نسبة عجز الموازنة الفعلية مع التقديرية، وسجل عجز الموازنة لسنة 2015 نسبة 4.8 % فيما توقعت الحكومة نسبة عجز تقدر ب 4.9%، حيث كانت التوقعات أشبه بتصورات واقعية للوضع الاقتصادي، حيث تم احتواء عجز الموازنة لأول مرة منذ 2012 عند أقل من 5% من إجمالي الناتج المحلي ليصل إلى نسبة 4.8% وذلك نتيجة للهبوط الحاد في أسعار النفط العالمية وانخفاض دعم الطاقة فعليا، أما سنة 2016 فقد سجل عجز الموازنة العامة نسبة 4.1% حيث تجاوز العجز التوقعات والتقديرات التي كانت في حدود 3.5%، ويعود ذالك إلى التوترات الاجتماعية التي وقعت بداية سنة 2016 بالإضافة إلى ما شهدته تونس سنة 2015 من عدم الاستقرار الأمني وتأثير ذالك سلبا على النشاط الاقتصادي وخاصة على قطاع السياحة الذي يعتبر قطاعا استراتيجيا في تونس وتشكل إيراداته نسبة 7% من الإيرادات الكلية [2] بالإضافة إلى تراجع التصدير جراء تقلص الطلب الخارجي وذالك نتيجة تراجع نشاط بلدان الاتحاد الأوربي تبعا لأزمة الديون السيادية التي عرفتها المنطقة.

---

[1] Nabli Moustapha Kamel ،J'y Crois Toujours ،Sud-Edition ،2019 p 02.

[2] البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **تقرير حول الجمهورية التونسية للسنة المالية، 2016**، ص 8.

وإجمالا يمكن القول بأن تقديرات عجز الموازنة في تونس كان من خلال دراسة الوضع الاقتصادي للبلاد بالإضافة إلى دراسة تأثيرات الاقتصاد العالمي على الاقتصاد التونسي مما جعلها تتقارب إلى حد كبير مع المعدلات الفعلية لعجز الموازنة، وهذا في إطار تخفيض مقدار العجز كي لا يكون عقبة أمام التطور الاقتصادي، والعمل على عقلنة النفقات العامة واحتوائها وخاصة ضبط الإنفاق الجاري من خلال التحكم في كتلة الأجور في القطاع العام وترشيد الدعم وإعادة هيكلته، إضافة إلى تعزيز تخطيط الموازنة العامة من خلال اعتماد أطر النفقات متوسطة المدى[1].

ثانيا–أداء موثوقية الميزانية العامة في تونس

تمثل موازنة الحكومة أساسا لتنفيذ السياسة الاقتصادية للدولة، حيث ينبغي تنفيذها حسب إقرارها من الهيئة التشريعية، ووفق مبادئ المالية العامة السليمة، وذالك بالعمل على زيادة موثوقية الميزانية العامة من خلال قياس مدى تطابق النفقات الفعلية للميزانية مع المبالغ التي تم تقديرها ضمن قانون المالية الأصلي بالاستناد على المعايير المعتمدة من طرف برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية، وعليه فان درجة الموثوقية العالية للموازنة دليل على التخصيص الفعال للموارد، وقدرة الحكومات التحكم في الميزانية العامة.

والجدول الموالي يوضح الإيرادات والنفقات الكلية الفعلية والمقدرة في تونس خلال الفترة (2014–2016):

[1] صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2018، ص 116.

الجدول رقم (02-30): تطور الإيرادات والنفقات العامة الفعلية والمقدرة في تونس خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: م د

الوحدة	2014		2015		2016	
	المقدرة	الفعلية	المقدرة	الفعلية	المقدرة	الفعلية
الإيرادات الكلية	**27651.56**	**29267.69**	**28005.44**	**28896.74**	**29453.45**	**31676.72**
الإيرادات الجبائية	19090.20	19223.92	19926.20	18987.94	19504.20	19176.50
الإيرادات غير الجبائية	7670.48	7130.35	7220.69	6969.41	9237.98	9584.99
ص الخزينة	890.87	2913.47	858.45	2939.38	711.27	2915.22
النفقات الإجمالية	**27651.56**	**26662.18**	**28005.43**	**26771.13**	**29453.45**	**29083.63**
نفقات التسيير	18817.70	18514.81	19258.20	18656.47	20349.20	20197.66
نفقات الاستثمار	7942.98	7376.89	7888.69	7309.65	8392.98	8084.41
ص الخزينة	890.87	770.47	858.54	805.00	711.27	801.56

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على التقرير السنوي للمجلس الأعلى للحسابات للسنوات 2014، 2015، 2016.

1- أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق (PI-1)

يوضح الجدول الموالي مقارنة بين النفقات الإجمالية المقدرة في الميزانية الأصلية والمنجزة فعليا خلال الفترة (2014-2016).

الجدول رقم (02-31): تطور النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

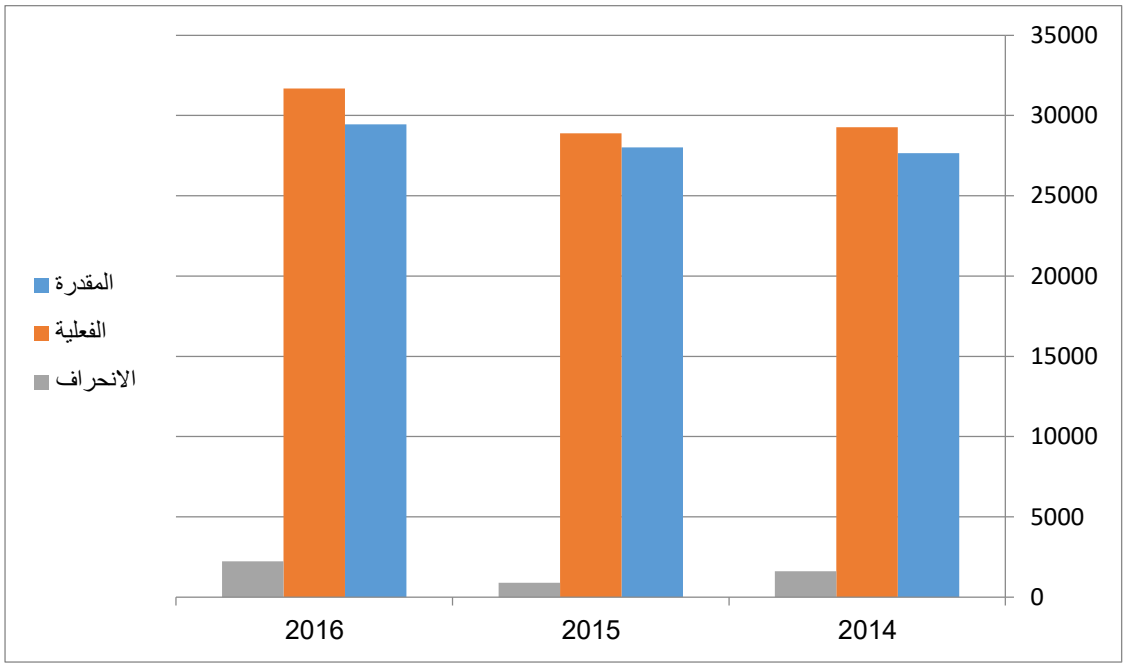
الوحدة: م د

السنة	النفقات المقدرة	النفقات الفعلية	نسبة التنفيذ%
2014	27651.56	26662.18	96.42
2015	28005.43	26771.13	95.59
2016	29453.45	29083.63	98.74

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-30)

والشكل الموالي يوضح اتجاه انحرافات النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الشكل رقم (02-05): اتجاه انحرافات النفقات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02 -31)

نلاحظ من خلال الشكل أنه سنة 2014 تتقارب النفقات العامة الاجمالية الفعلية إلى حد كبير مع النفقات العامة الإجمالية التقديرية، حيث بلغت النفقات العامة الإجمالية الفعلية قيمة 26662.18 مليون دينار فيما كانت التقديرات في حدود 27651.56 مليون دينار والتي تم تقديرها على أساس عدم ترسيم زيادة جديدة في الأجور ويعود هذا التقارب إلى دقة التقديرات والتحكم الجيد في الاعتمادات المالية الإجمالية والتقيد بصرف النفقات العامة في مستوى جملة الاعتمادات المرخصة حسب قانون المالية حيث بلغت نسبة التنفيذ 96.42% وهذا ضمانا لتطبيق خطة الحكومة بهدف تحقيق أهدافها، في حين أن النفقات الفعلية لسنة 2015 بلغت قيمة 26771.13 مليون دينار بعدما تم تقدير قيمة 28005.43 مليون دينار كإجمالي للنفقات العامة وهي متقاربة الى حد ما مع التقديرات خاصة في ظل ما شهدته الأشهر الأولى من السنة والتي ولدت ضغوطات جديدة على التوازنات العامة للميزانية، الا أنه تم التنبؤ الجيد لإجمالي النفقات العامة، وهذا في إطار التطبيق التدريجي للتصرف في الميزانية حسب الأهداف

والذي من خلاله تم إدراج ثماني وزارات جديدة في منظومة للتصرف في الميزانية حسب الأهداف ليصبح العدد الإجمالي للوزارات لتي تطبق التصرف في الميزانية حسب الأهداف 16 وزارة[1]، وهذا في إطار العمل على إرساء منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف على كافة الوزرات بهدف زيادة فعالية النفقات العامة[2]، وبلغت النفقات العامة الإجمالية الفعلية سنة 2016 قيمة 29083.63 مليون دينار فيما كانت النفقات العامة الإجمالية المقدرة في حدود 29453.45 مليون دينار مما أدى إلى فوائض بقيمة 369.819 مليون دينار نتيجة تخفيف عبء نفقات الدعم على ميزانية الدولة، حيث أن النفقات العامة الإجمالية الفعلية تتطابق إلى حد كبير مع النفقات العامة الإجمالية المقدرة وصرف الاعتمادات المالية يتم وفق ماهو مخطط له ويظهر ذالك من خلال نسبة التنفيذ التي كانت في حدود98.74%، وهي التي تعتبر نسبة عالية تعكس تطابق تقديرات النفقات العامة الإجمالية مع النفقات العامة الإجمالية الفعلية في إطار ترشيد النفقات العامة، وعموما فان إجمالي النفقات العامة الفعلية كانت قريبة بدرجة كبيرة إلى التقديرات كما يلاحظ أيضا أن قيمة الانحرافات سالبة وهو ما يدل على أن النفقات العامة الفعلية أقل من المقدرة وأنه تم صرفها دون تجاوز حدود التقديرات ووفق ما يحقق مختلف أهداف الحكومة.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (02-32): أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء المؤشر
الحصيلة الإجمالية للإنفاق	B

[1] دائرة المحاسبات، **تقرير عن ميزانية الدولة**، 2015، ص 60.

[2] دائرة المحاسبات، **تقرير عن ميزانية الدولة**، 2014، ص 2.

نلاحظ من خلال الجدول أن أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق قد أخذ الدرجة B وبالرجوع إلى دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية إذا كان أداء مؤشر الحصيلة الإجمالية للإنفاق بين 90%و110% يأخذ المؤشر الدرجة B وهو أداء مقبول جدا ويدل على إنفاق الموارد قد تم وفق الموازنة التقديرية التي تم تقديرها من خلال التنبؤ بمختلف بنود الإنفاق العام، وأن الاعتمادات قد تم ربطها بالنتائج المحققة مما ساهم في تقليص الفجوة بين النفقات العامة الإجمالية المقدرة والنفقات العامة الإجمالية الفعلية المحققة بما يساعد في المحافظة على توازنات المالية العمومية.

2-أداء مؤشر حصيلة الإيرادات (PI-3)

يتكون مؤشر حصيلة الإيرادات بدوره من بعدين:

أ-الحصيلة الإجمالية للإيرادات

يوضح الجدول الموالي الإيرادات الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02 -33): تطور الإيرادات الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

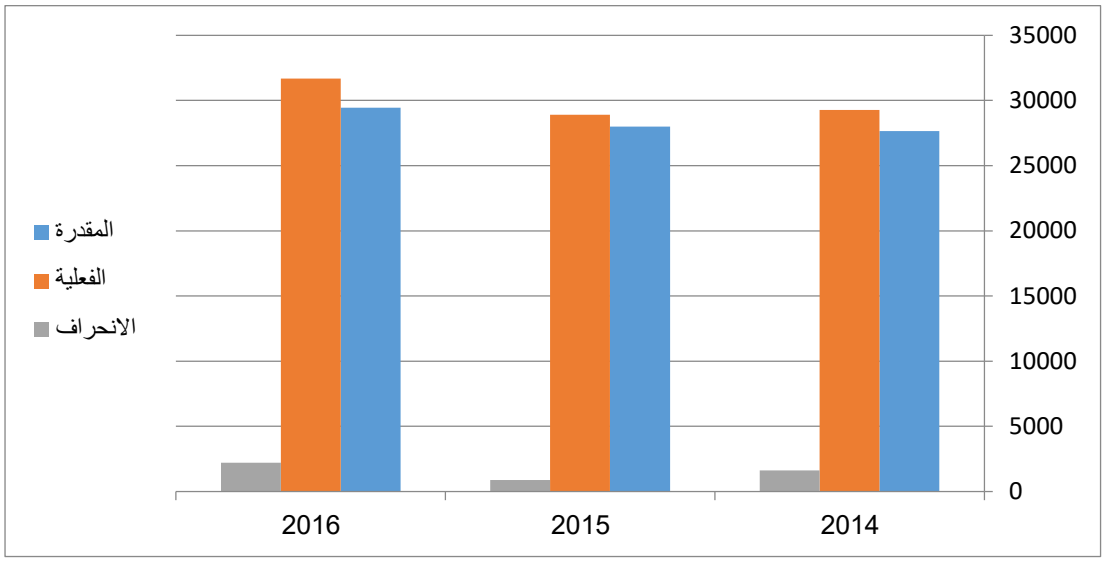
الوحدة: م. د

السنة	الإيرادات المقدرة	الإيرادات الفعلية	%نسبة التنفيذ
2014	27651.56	29267.69	105.84
2015	28005.44	28896.74	103.18
2016	29453.45	31676.72	107.54

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-30)

والشكل الموالي يوضح اتجاه انحرافات الإيرادات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الشكل رقم (02-06): اتجاه انحرافات الإيرادات العامة الإجمالية المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-33)

نلاحظ من خلال الشكل أن الموارد المحصلة برسم سنة 2014 قد بلغت ما مجموعه 29267.69 مليون دينار فيما كانت التقديرات في حدود 27651.56 مليون دينار، حيث أن الإيرادات الفعلية قد فاقت الإيرادات التقديرية بقيمة 1616.13 مليون دينار وبنسبة 5.84% بالرغم من نقص الموارد الجبائية الذي أثر انخفاض نسبة النمو المسجلة سنة2013، إلا أن التقدير والتنبؤ الجيد لمختلف الإيرادات العامة قد ساهم في أن الإيرادات المحصلة الفعلية متقاربة مع الإيرادات المقدرة، كما نلاحظ أنه سنة 2015 قد بلغت الموارد المحصلة 28005.44 مليون دينار فيما كانت التقديرات في حدود 28896.74 مليون دينار مسجلة انخفاضا بنسبة 3.18% مقارنة مع سنة 2014، إلا أنه رغم ذالك فان الموارد المحصلة فعليا تتقارب مع الموارد المقدرة نتيجة التحصيل الجيد للإيرادات بالرغم ما شهدته تونس من أحداث تميزت بعدم الاستقرار الأمني والاجتماعي أثرت على الجانب الاقتصادي، أما سنة 2016 فقد بلغت الموارد المحصلة الفعلية قيمة 29453.45 مليون دينار فيما كانت تقديرات الإيرادات العامة في حدود 31676.72 مليون دينار حيث فاقت الإيرادات الفعلية الإيرادات المقدرة بقيمة

2223.26 مليون دينار وبنسبة 7.55% مقارنة بالتقديرات النهائية، ويعود ذالك إلى التحصيل الجيد للإيرادات العامة والتي فاقت التقديرات في قانون المالية الذي تضمن عدة إجراءات كرست التوجهات والأهداف المرسومة ضمن مخططات التنمية حيث ترمي الأحكام الجبائية الواردة بقانون المالية إلى تنفيذ برنامج الإصلاح الجبائي والتصدي للتهرب الجبائي ضمانا لتحصيل الجيد للإيرادات العامة[1]،وعموما فان الانحراف بين الإيرادات الفعلية والمقدرة قد كان ذا قيمة موجبة وهو ما يعتبر ملائما ويعود ذالك نتيجة حسن التنبؤ بمختلف المتغيرات الاقتصادية والتحصيل الجيد للإيرادات بما يضمن تغطية مختلف النفقات العامة وتحقيق أهداف الحكومة الاقتصادية.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي

الجدول رقم (02-34): أداء الحصيلة الإجمالية للإيرادات خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء البعد
الحصيلة الإجمالية للإيرادات	A

نلاحظ من خلال الجدول أن أداء بعد الحصيلة الإجمالية للإيرادات قد أخذ الدرجة A حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية بالنسبة لوضعية تونس وهو أداء جيد يظهر التقدير الجيد لمصادر الإيرادات العامة من خلال دراسة مختلف العوامل المؤثرة على الاقتصاد الكلي والمالية العامة وكذالك التحصيل الجيد لهاته الإيرادات خاصة في ظل الإصلاح الجبائي الذي يهدف إلى التصدي للتهرب الجبائي وإضفاء أكثر عدالة جبائية ضمانا للتحصيل الجيد للإيرادات العامة.

[1] دائرة المحاسبات، **تقرير عن ميزانية الدولة**، 2016، ص 13.

ب-تركيبة حصيلة الإيرادات

إن تركيبة حصيلة الإيرادات يوفر تحليلا للتغيرات في مكونات الإيرادات، كما أنه يسهم بشكل بارز في تقييم موثوقية الموازنة بالنظر لدقة التنبؤ الخاصة بتركيبة حصيلة الإيرادات التي تعتبر من المدخلات الرئيسية في إعداد موازنة تتسم بالمصداقية.

كما أنه بعد يتم من خلاله قياس التباين في تركيبة الإيرادات خلال الثلاث السنوات الأخيرة، يتضمن الإيرادات الفعلية حسب الفئة مقارنة بالموازنة الأصلية المعتمدة.

والجدول الموالي يوضح تركيبة الإيرادات المقدرة والفعلية في تونس خلال الفترة (2014-2016)

الجدول رقم (02-35): تطور تركيبة الإيرادات المقدرة والفعلية خلال الفترة (2014-2016)

الوحدة: م.د

السنة	تركيبة الإيرادات	الإيرادات المقدرة	الإيرادات الفعلية	نسبة التباين %
2014	الإيرادات الجبائية	19090.20	19223.92	0.7
	الإيرادات غير الجبائية	7670.48	7130.35	7.04
2015	الإيرادات الجبائية	19926.20	18987.94	4.7
	الإيرادات غير الجبائية	7220.69	6969.41	3.47
2016	الإيرادات الجبائية	19504.20	19176.50	1.68
	الإيرادات غير الجبائية	9237.98	9584.99	3.75

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (02-30)

نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة لتركيبة حصيلة الإيرادات الفعلية والمنجزة أن نسبة التباين بالنسبة للإيرادات الجبائية لم تتجاوز نسبة 5%، حيث بلغت سنة 2014 نسبة 0.7%، وكانت في حدود 4.7% سنة 2015 ويعود ارتفاع نسبة التباين الى ما شهدته تونس من أحداث أثرت سلبا على القطاع الاقتصادي وخاصة القطاع السياحي الذي من خلاله يتم محاصيل جبائية معتبرة خاصة وأن السياحة تعد موردا أساسيا بالنسبة لتونس، وقد أثر ذالك على التحصيل الجبائي مساهما في عدم التحصيل الجيد للايرادات الجبائية وارتفاع نسبة الاختلاف بين الايرادات الجبائية التقديرية والايرادات الجبائية الفعلية وبلغت نسبة تباين الإيرادات الجبائية سنة 2016 نسبة **1.68%** وهي نسبة توضح التقارب التام بين الايرادات الجبائية المقدرة والايرادات الجبائية الفعلية والتي ساهم في ارتفاعها التحصيل الجيد خاصة في ظل مواصلة الإصلاح الجبائي وتحسين استخلاصه من خلال توسيع ميدان تطبيق الأداء على القيمة المضافة وتخفيض قاعدته، وإرساء نظام جبائي تفاضلي لفائدة المؤسسات النموذجية في الجباية، إضافة إلى إضفاء مزيد من المرونة لتسوية وضعية البضائع الموضوعة قيد الإيداع الجمركي، والقضاء على الأسواق الأسواق الموازية ودعم قواعد المنافسة النزيهة بين المتعاملين الاقتصاديين[1].

بينما نسبة التباين بالنسبة للإيرادات غير الجبائية كانت أقل دقة حيث أنه سنة 2014 تجاوزت نسبة التباين **5%**، وبلغت سنة 2015 نسبة التباين3.47**%**، لتستقر عند نفس النسبة تقريبا وتبلغ سنة 2016 نسبة 3.75**%**، وعليه فان انخفاض نسبة التباين كانت نتيجة للتقديرات الجيدة والتي كانت متقاربة مع الإيرادات الفعلية لكل من الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية باعتبار دقة التقديرات من المدخلات الرئيسية في إعداد موازنة تتسم بالمصداقية.

[1] وزارة المالية، **ميزانية المواطن**، 2016، ص 19.

وعليه يكون أداء المؤشر كما يلي:

الجدول رقم (02-36): أداء مؤشر تركيبة حصيلة الإيرادات خلال الفترة (2014-2016)

البعد	أداء البعد
تركيبة حصيلة الإيرادات.	A

نلاحظ من خلال الجدول أن أداء بعد تركيبة حصيلة الإيرادات قد أخذ الدرجة A حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، بالنسبة لوضعية تونس وهو أداء جيد يظهر من خلاله دقة التقديرات لكل من الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية والتي كانت متناسبة إلى درجة كبيرة مع الإيرادات الجبائية والإيرادات غير الجبائية الفعلية التي ساهم التحصيل الجيد بدوره في ارتفاع حصيلتها بما يسمح للحكومة تمويل مختلف نفقاتها العامة.

ثالثا-إتاحة وثائق الموازنة العامة

يعد وجود نظام محكم لإدارة المالية العامة عنصرا أساسيا لتسيير الدولة على نحو سليم، وعليه ينتظر من السلطات أن تصدر تقارير المالية العامة وتنشرها للعلن في ظل الشفافية والالتزام بالوقت المناسب لتمكين المواطنين من تدراسها على نحو أفضل لتعزيز نجاعة المساءلة[1].

[1] منظمة الشفافية الدولية، **دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 2021، ص 16.

والجدول الموالي يوضح إتاحة وثائق الموازنة العامة للعموم في تونس خلال الفترة (2012-2019)

الجدول رقم (02-37): إتاحة وثائق الموازنة في تونس خلال الفترة (2012-2019)

الوثائق	2012	2015	2017	2019
البيان السابق لإعداد الموازنة	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها
مقترح السلطة التنفيذية المتعلق بالموازنة	نشرت لاحقا	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
الموازنة المعتمدة	لم يقع إصدارها	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
موازنة المواطنين	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
التقارير الدورية	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
استعراض نتائج منتصف السنة	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها	لم يقع إصدارها
تقرير نهاية السنة	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم	متاحة للعموم
تقرير مراجعة الحسابات	متاحة للعموم	لم يقع إصدارها	نشرت لاحقا	نشرت لاحقا

المصدر: الشراكة الدولية للموازنة، **مسح الموازنة المفتوحة**،2012-2020.

نلاحظ من خلال الجدول أن تونس لم تقم بإصدار ونشر كافة المعلومات والوثائق التي تعزز شفافية الموازنة العامة، إذ لم تتمكن من إصدار البيان السابق لإعداد الموازنة وهو ما يعني عدم تحديد

الحكومة لأولويات الموازنة للسنوات المالية القادمة، وغياب إسترتيجية واضحة على مستوى المالية العامة، فيما قامت تونس بنشر مقترح السلطة التنفيذية المتعلق بالموازنة والتي يعتبر أهم وثيقة من بين الوثائق التي تصدرها أي دولة سنويا يترجم أهداف السياسة الحكومية إلى إجراءات تقابلها الوسائل المالية المتاحة لتحقيق الأهداف، أما فيما يخص موازنة المواطنين فقد تم نشرها بصفة دورية لأجل اطلاع المواطنين على كيفية توزيع نفقات ميزانية الدولة والمداخيل المرصودة لتمويلها بالإضافة إلى مختلف المؤشرات الاقتصادية والمالية وذلك بصورة مبسطة وفي متناول جميع فئات المجتمع، كما أنه يلاحظ عدم استعراض نتائج منتصف السنة، بخلاف ماهو عليه الأمر فيما يتعلق بتقرير نهاية السنة الذي التزمت تونس باستعراضه نهاية كل سنة قدمت من خلاله عن تنفيذ الميزانية ونتائجها وأدائها بالإضافة إلى وضعها المالي، فيما أنه لم يقع إصدار تقرير مراجعة المحاسبات وإن تم إصداره فانه يصدر في وقت لاحق لغرض الاستخدام الداخلي فحسب، مما يدل على عدم معاينة البيانات المالية للحكومة، ومدى امتثالها للتشريعات التنظيمية[1].

[1] منظمة الشفافية الدولية، **دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 2020، ص 13.

المطلب الثالث: تقييم التجربة التونسية في ترشيد النفقات العامة

لقد قامت الحكومة التونسية بإصلاحات هيكلية على مستوى الاقتصاد التونسي، كان أبرزها الاعتماد على نهج التصرف في الميزانية حسب الأهداف بهدف تحسين مؤشرات المالية، وقد جاءت نتائج حصيلة التجربة التونسية بالاعتماد على نهج التصرف في الميزانية حسب الأهداف كما يلي:

أولا-تقييم شفافية المالية العامة

يعد وجود نظام محكم لإدارة المالية العامة عنصرا أساسيا لتسيير الدولة على نحو سليم، لذا ينبغي تسهيل متابعة المجتمع المدني والمواطنين لنشاط المالية العامة وأداء حكومتهم، وعليه ينتظر من السلطات أن تصدر تقارير المالية العامة، وتنشرها للعلن في ظل الشفافية والالتزام بالوقت المناسب لتمكين المواطنين من تدارسها على نحو أفضل يعزز المساءلة، ويضمن حسن استخدام الموارد المتاحة بما يحقق أهداف المالية العامة[1].

والجدول الموالي يوضح درجة شفافية الموازنة في تونس خلال الفترة (2012-2019):

الجدول رقم (02-38): درجة شفافية الموازنة في تونس خلال الفترة (2012 -2019)

السنوات	القيمة
2012	11
2015	42
2017	39
2019	35

المصدر: الشراكة الدولية للموازنة، **مسح الموازنة المفتوحة**، 2020.

[1] منظمة الشفافية الدولية، دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 2020، **مرجع سابق**، ص16.

نلاحظ من خلال الجدول أن تونس حققت قفزة نوعية خلال الفترة 2012 إلى سنة 2015 حيث ارتفع مؤشر شفافية الموازنة من 11 نقطة سنة 2012 إلى 42 نقطة سنة 2015، مسجلة تقدما ب31 نقطة، ويعود ذالك إلى الجهود المتواصلة من طرف الحكومة التونسية لأجل إتاحة المعلومات المالية للجمهور، من خلال بوابتها الالكترونية المتعلقة بشفافية المالية العامة التي يطلق عليها ميزانينا والتي تتميز بأن بياناتها مصنفة ويسهل استعمالها والوصول إليها، وتسمح للجمهور بالاطلاع على كل المعلومات المالية[1]، ليتدهور بعد ذالك مؤشر شفافية الموازنة ويسجل 39 نقطة سنة 2017 ويستمر في الانخفاض ليصل سنة 2019 إلى 35 نقطة ويعود ذالك إلى انعدام الاستقرار السياسي والمؤسساتي حيث أدت التعديلات الوزارية المتكررة إلى إضعاف الالتزامات السياسية بتنفيذ مخططات الشفافية.

وعليه فرغم أن أن تونس في آخر الركب مقارنة بالهدف المرجعي الذي وضعته الشراكة الدولية للموازنة إلا أن إدخالها لمجموعة من التغيرات الهيكلية سيعزز من شفافية المالية العامة، خاصة في ضوء ما نص عليه القانون الأساسي للموازنة من إلزام المؤسسات بنشر عدة وثائق رئيسية تتعلق بالموازنة العامة[2].

ثانيا-تقييم السياسة العامة في تونس من خلال دليل الإنفاق والمساءلة المالية (PEFA2015)

يوفر برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية لمحة عامة عن التقدم في إدارة المالية العامة، ويهدف في نفس الوقت إلى وضع معايير خاصة بقياس التقدم الذي سيتم إحرازه في المستقبل وفقا للمعايير المحددة في الإطار الجديد لقياس الأداء.

[1] البنك الدولي، **تقرير حول شفافية المالية العامة في تونس من السرية الى الانفتاح الكامل**، 2015، ص02.

[2] منظمة الشفافية الدولية، دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا2021، **مرجع سابق**، ص 15.

والجدول الموالي يوضح تقييم السياسة العامة في تونس من خلال برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في تقريره عن أداء إدارة المالية العامة بالنسبة لتونس بالنسبة لسنتي 2015 و2016:

الجدول رقم (02-39): تقييم السياسة العامة في تونس من خلال مؤشرات (PEFA2015)

الركيزة	المؤشر	الأداء
1-موثوقية الموازنة	PI1-الحصيلة الإجمالية للإنفاق	B
	PI2-تركيبة حصيلة الإنفاق	NA
	PI3-حصيلة الإيرادات	A
	PI4-رصد ومراقبة متأخرات السداد للنفقات	A
2- شفافية المالية العامة	PI5-تصنيف الموازنة	C
	PI6-اكتمال المعلومات الواردة في وثائق الميزانية	B
	PI-7 أهمية العمليات غير خارج الميزانية	D+
	PI-8شفافية التحويلات إلى الحكومة المحلية	D+
	PI-9 مراقبة مخاطر الميزانية الإجمالية المتعلقة بمؤسسات القطاع العام	C+
	PI10-وصول عموم الجمهور إلى المعلومات المالية	D
3- الميزانية على أساس السياسات العامة	PI11-الطابع التنظيمي والتشاركي في إعداد الميزانية	B

	PI-12 المنظور المتعدد السنوات في التخطيط للميزانية العامة وسياسة الإنفاق العام	C
4- القدرة على التنبؤ والتحكم في تنفيذ الموازنة	PI-13 شفافية الالتزامات المالية والتعديلات الضريبية بالنسبة لدافعي الضرائب	A
	PI-14 فعالية إجراءات التسجيل والتقييم الضريبي لدافعي الضريبة	B+
	PI-15 فعالية التحصيل الضريبي	D
	PI-16 التنبؤ بتوفر الموارد المالية للالتزام بالإنفاق	A
	PI17-متابعة وتسيير الخزينة، الديون والضمانات	A
	PI18-فعالية مراقبة بيانات الرواتب	B+
	PI19-منح الصفقات العمومية: الشفافية، المنافسة	C+
	PI-20 فعالية الرقابة الداخلية على النفقات خارج المرتبات والأجور	A
	PI-21 فعالية نظام المراجعة الداخلية	B
	PI22-احترام مواعيد توفيق الحسابات	B+

5-المحاسبة وتسجيل المعلومات والتقارير المالية	PI23-توفر المعلومات المتعلقة بالإيرادات المحصلة من طرف وحدات تقديم الخدمات العمومية	A
	PI24-جودة وآجال تقارير تنفيذ الميزانية خلال السنة	C+
	PI25-جودة وآجال البيانات المالية السنوية	D+
6-الرقابة والمراجعة الخارجية	PI26-طبيعة ومتابعة المراجعة الخارجية	D+
	PI-27 فحص قانون المالية السنوي من طرف السلطة التشريعية	C+
	PI28-جودة وآجال تقارير تنفيذ الموازنة خلال السنة	D+

Source: Ahmed GUIDARA et Rédigé par Roger PICARD ،RAPPORT DE SYNTHESE SURLA PERFORMANCE DE LA GESTION DES FINANCES PUBLIQUES RAPPORT DE SYNTHESE، le 06 Avril 2018.

على الرابط:

https://documents.pub/document/tunisie-evaluations-pefa-2015-2016-des-collectivites-un-dlai-final-jus-uaau.html، تاريخ الاطلاع 03-11-2021

نلاحظ من خلال الجدول تباين أداء مختلف المؤشرات المشكلة للمحاور الستة للأداء في نظام إدارة المالية العامة حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية لسنة 2005، ولقد أشار برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية في تقريره عن أداء إدارة المالية العامة بالنسبة لتونس بالنسبة لسنتي2015 و2016 إلى النقاط التالية:

1- موثوقية الموازنة: إن أداء الموازنة في تونس كان جيد إجمالا وهو ما جعلها تتمتع بدرجة موثوقية عالية، فالبرغم من الظروف التي عاشتها البلاد وتأثيرات كل ذالك على الموازنة العامة في تونس، إلا أن مختلف المؤشرات كان أدائها ايجابي وهو ما تبرزه الموازنة الفعلية التي كانت شبه واقعية للموازنة التقديرية فيما يخص النفقات العامة التي تم تقديرها بشكل دقيق من خلال مراعاة الوضع السياسي والاقتصادي التي تعيشه البلاد، وصرفها وفقا لتوجهات الحكومة فالمؤشر أدائه مقبول جدا ويدل على قدرة الحكومة على السيطرة على إجمالي الموازنة، والأمر نفسه بالنسبة للإيرادات العامة التي كان أدائها جيدا، فكانت متقاربة مع الموازنة التقديرية وتحصيلها كان جيدا يعكس حرص الحكومة التونسية على تغطية نقص موارد قطاع السياحة الذي تأثر بالظروف السياسية بموارد أخرى لتغطية العجز في الموازنة العامة.

2- شفافية المالية العامة: الأداء كان دون المستوى إجمالا، مما يدل أن المعلومات الخاصة بإدارة المالية العامة لم تكن شاملة ومتاحة للمستخدمين، فأغلب المؤشرات كان أدائها متدني باستثناء مؤشر اكتمال المعلومات الواردة في وثائق الميزانية الذي يعد أدائه مقبول، أما بالنسبة للمؤشرات الأخرى فكان أدائها ضعيفا، فمؤشر تصنيف الموازنة لم يكن جيدا وهو ما يدل على عدم اتساق موازنة الحكومة وتصنيف الحسابات مع المعايير الدولية بما يعكس التصنيفات الأكثر أهمية وفقا للوحدة الإدارية أو الفئة الاقتصادية، وهو ما يعتبر ضروريا لتخصيص الإنفاق ورصده من أجل دعم انضباط مجمل المالية العامة، والأمر نفسه بالنسبة لمؤشر وصول عموم الجمهور إلى المعلومات المالية الذي كان أدائه كان ضعيفا، حيث لم يكن من السهولة وصول الجمهور للمعلومات المتعلقة بسياسات المالية العامة وأوضاعها وأدائها، وهو ما يؤدي إلى غياب المشاركة التي تنعكس سلبا على التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وعدم تحسين مستوى تقديم الخمات، وبالنسبة لمؤشر شفافية التحويلات إلى الحكومة المحلية فالأداء

كان ضعيفا جدا وقد يؤثر بدوره على طريقة استخدام الموارد المتاحة،لأنه قد تستهدف التحويلات أولويات محددة لسياسة الحكومة، وبالتالي تؤثر على قدرتها في الحفاظ على انضباط مجمل المالية العامة[1].

3- الميزانية على أساس السياسات العامة: إن أداء محور الميزانية على أساس السياسات العامة كان دون المستوى المطلوب إجمالا، فالنسبة لمؤشر الطابع التنظيمي والتشاركي في إعداد الميزانية فهو مقبول، أما بالنسبة لمؤشر المنظور المتعدد السنوات في التخطيط للميزانية العامة وسياسة الإنفاق العام فكان الأداء ضعيف نتيجة لعدم وجود توقعات شاملة حول الموازنة متعددة السنوات وعدم وجود تفاصيل حول تكاليف الاستثمار.

4- القدرة على التنبؤ والتحكم في تنفيذ الموازنة: الأداء كان متباين إجمالا، حيث تراوح أداء المؤشرات بين المقبول والجيد، باستثناء مؤشر فعالية التحصيل الضريبي الذي كان ضعيفا مما يدل على مدى قدرة وزارة المالية التنبؤ بالالتزامات والمتطلبات النقدية وتوفير معلومات موثوق بها حول وفرة الأموال للوحدات المدرجة في الميزانية من أجل تقديم الخدمات وتحقيق أهداف المالية العامة.

5- المحاسبة وتسجيل المعلومات والتقارير المالية: إن أداء محور المحاسبة وتسجيل المعلومات والتقارير المالية كان مقبول إجمالا، حيث أن أداء مؤشر توفر المعلومات المتعلقة بالإيرادات المحصلة كان جيدا يعكس توفير وتقديم المعلومات المتعلقة بالإيرادات المحصلة بينما الأداء دون المستوى المطلوب بالنسبة لمؤشر جودة وآجال تقارير تنفيذ الميزانية خلال السنة حيث أن التقارير الصادرة غير متسقة مع نطاق تغطية الموازنة وتصنيفاتها وهو ما لا يسمح للحكومة باتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت لتحقيق أهداف المالية العامة.

---

[1] دليل الإنفاق والمساءلة المالية، **مرجع سابق**، ص 161.

6- الرقابة والمراجعة الخارجية: إن الأداء يعد ضعيفا ودون المستوى المطلوب بالنسبة لكافة مؤشرات المحور، فالنسبة لمؤشر طبيعة ومتابعة المراجعة الخارجية فأدائه كان ضعيفا جدا بشكل لا يضمن دقة التقارير المالية، ولا يساهم في تحقيق المساءلة والشفافية في إدارة الأموال العامة، والأمر نفسه بالنسبة لمؤشر فحص قانون المالية السنوي من طرف السلطة التشريعية الذي كان أدائه ضعيفا أيضا يعكس عدم قيام السلطة التشريعية بالدور الرئيسي لها في فحص قانون المالية قبل التصويت عليه بشكل نهائي.

وإجمالا يمكن القول أن تونس كان أدائها جيدا في العديد من المحاور حافظت من خلاله على الانضباط المالي الكلي خاصة فيما يخص موثوقية الموازنة التي تم فيها الحفاظ على الإنفاق العام ضمن المبالغ المخصصة في الموازنة، كما أن الإيرادات الفعلية كانت قريبة من التوقعات وهو ما يعكس الإصلاحات التي قامت بها تونس على مستوى المالية العامة في ظل الاعتماد على التصرف في الميزانية حسب الأهداف، إلا أنه لابد من القيام ببعض الإجراءات اللازمة للعمل على تجاوز النقائص الموجودة على مستوى المحاور الأخرى الخاصة بإدارة المالية العامة لضمان تحقيق مختلف أهداف الحكومة.

خلاصة الفصل

برزت منذ سنوات في العديد من الدول مقاربات لإصلاح الموازنة العامة وانطلاقا من الاتجاهات الحديثة للموازنة العامة حاولنا في هذا الفصل تحليل تجربتي كل من المغرب وتونس في ظل الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج ، وما لهذا النهج الحديث من الموازنة من دور بارز في ترشيد النفقات العامة بما يتماشى مع تحقيق الأهداف المحددة بالنسبة للاقتصاد الكلي، حيث تم عرض تجربتي المغرب وتونس في ترشيد النفقات العامة من خلال الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج، وتم تقييم واقع المالية العامة في هاتين الدولتين من خلال تحليل أهم مؤشرات الأداء المتعلقة بإدارة المالية العامة عن طريق برامج لقياس الأداء، تمثلت في برنامج الإنفاق العام والمساءلة المالية لتقييم مدى موثوقية الموازنة، ومسح الموازنة المفتوحة لمعرفة مدى شفافية المالية العامة، وقد حقق المغرب نتائج جيدة لأغلب مؤشرات المالية العامة، وكذالك الأمر بالنسبة لتونس رغم الظروف السياسية والاقتصادية التي مرت بها البلاد حيث وضحت تجربتي الدولتين دور الموازنة المرتكزة على النتائج قي التحكم في حجم النفقات العامة من خلال تقارب النفقات العامة الفعلية مع المقدرة في الميزانية الأصلية، الأمر الذي من شأنه إبراز أهم مزايا الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج مما يسمح لدول أخرى بالاستفادة من ايجابيات هاتين التجربتين في ظل السعي نحو الاستغلال الأمثل للموارد وترشيد النفقات العامة.

الفصل الثالث

مسار تطور النفقات العامة

في الجزائر

تمهيد:

تعد السياسة المالية الوسيلة المباشرة التي تؤثر من خلالها الدولة على النشاط الاقتصادي، حيث أن تحليل السياسة المالية يوضح إلى حد كبير طبيعة دور الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتعد النفقات العامة أداة رئيسية من أدوات السياسة المالية تستخدمها الدولة في التأثير على مؤشرات الاستقرار الاقتصادي الكلي، لذا فان المعرفة التفصيلية لهيكل الميزانية العامة ومختلف التقسيمات المختلفة للنفقات العامة بصورة مسبقة سيساهم في توجيه النفقات العامة للوجهة التي يترتب عليها تحقيق مختلف أهداف السياسة الاقتصادية.

وتعتبر الجزائر من الدول المصدرة للنفط والتي ارتبطت سياستها الاقتصادية الكلية بشكل كبير بوضعية سوق النفط العالمي حيث اتبعت بداية الألفية الثالثة سياسة إنفاقية توسعية من خلال عدة برامج تنموية تميزت بارتفاع النفقات العامة لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية نتيجة تحسن أسعار النفط على مستوى أسواق النفط العالمية، إلا أن انخفاض أسعار النفط سنة 2014 كان له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري، مما أدى بالدولة إلى إعادة النظر في السياسة الإنفاقية والعمل على ضبط وترشيد النفقات العامة.

لهذا فإننا، ومن خلال هذا الفصل نهدف إلى تحديد هيكل الميزانية العامة في الجزائر التي يتم من خلالها تحديد تقسيمات النفقات العامة في الجزائر، إضافة إلى تطور النفقات العامة بشقيها نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وإبراز مكانتها ضمن المسار التنموي الاقتصادي والاجتماعي للجزائر من خلال مختلف البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر خلال الفترة 2001-2019، مع التطرق إلى واقع المالية العامة في الجزائر من خلال مؤشرات الحكم الراشد ومختلف الآليات والإجراءات التي اتخذتها الدولة بهدف ترشيد النفقات العامة وضمان حسن استغلال المال العام، وذلك من خلال المباحث الثلاث التالية:

المبحث الأول: هيكل النفقات العامة في الجزائر؛

المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر 2000-2019؛

المبحث الثالث: واقع المالية العامة في الجزائر.

المبحث الأول: هيكل النفقات العامة في الجزائر

بالرجوع إلى القانون 84-17 المؤرخ في 08 شوال 1404 والموافق لـ 07 يوليو 1984 والمتعلق بقوانين المالية وتحديدا في المادة 20 منه نجده قد نص بوضوح كامل على المكونات الرئيسية للنفقات للعامة، حيث تنص المادة على أنه" توضح الإعتمادات المفتوحة بموجب قانون المالية تحت تصرف الدوائر الوزارية فيما يتعلق بنفقات التسيير، وكذا المتصرفين العموميين الذين يتحملون مسؤولية العمليات المخططة فيما يتعلق بنفقات الاستثمار" فقسمت على أساسه النفقات العمومية إلى قسمين:[1]

- نفقات التسيير.
- نفقات التجهيز (الاستثمار).

المطلب الأول: تقسيمات النفقات العامة في الجزائر

يتم تقسيم النفقات العامة في الجزائر على أساس إداري من جهة وعلى أساس موضوعي من جهة أخرى، وقد أسهم المشرع الجزائري في تحديد دقيق لتصنيف النفقات العامة في الجزائر.

أولا-نفقات التسيير

إن نفقات التسيير هي تلك النفقات المستمرة الجارية واللازمة لتسيير المرافق العمومية، فيتم توجيهها لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال لأجل تسيير مصالحها بشكل عادي.[2]

1- تعريف نفقات التسيير

تعرف نفقات التسيير على أنها تلك النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية والمتكونة أساسا من أجور الموظفين ومصاريف صيانة المباني الحكومية ومعدات المكاتب، وهذا النوع من النفقات موجه

---

[1] المادة 20، القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**، ص1042.

[2] أحمد بوجلال، **إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد15، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018، ص 249.

أساسا لإمداد هياكل الدولة بما تحتاجه من أموال حتى تتمكن من تسيير دواليب المجتمع، حيث توزع حسب الدوائر الوزارية في الميزانية العامة.[1]

2- تقسيم نفقات التسيير

تنقسم نفقات التسيير إلى أربعة أبواب، الباب الأول والثاني ممثلان في ميزانية الأعباء المشتركة المسيرة من طرف وزارة المالية، أما الباب الثالث والرابع فنجدهما تقريبا في كل الميزانيات في مختلف الوزارات. وتقسم كما يلي:[2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة؛
- تخصيصات السلطات العمومية؛
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح؛
- التدخلات العمومية.

أ-العنوان الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** دين قابل للاستهلاك (اقتراض الدولة)؛
- **القسم الثاني:** دين داخلي، الديون العامة (فوائد سندات الخزينة)؛
- **القسم الثالث:** دين خارجي؛
- **القسم الرابع:** ضمانات؛

---

[1] خميسي قايدي، بن خزناجي أمينة، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013، ص06.

[2] المادة 24، القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**، ص 1042.

- **القسم الخامس:** نفقات محسومة من الإيرادات.

ب-العنوان الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

وهي عبارة عن الإعتمادات الضرورية واللازمة لتسيير مصالح الوزارات من ناحية المستخدمين والأجهزة والعتاد،[1] حيث أن هذا العنوان غير مقسم إلى أقسام وإنما يحتوي على نفقات المؤسسات العمومية السياسية وغيرها (المجلس الوطني الشعبي، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المحكمة العليا، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى، المجلس الأعلى للغة العربية).

ج-العنوان الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ينقسم هذا العنوان إلى الأقسام التالية:

- **القسم الأول:** الموظفون-مرتبات العمال؛
- **القسم الثاني:** الموظفون-المعاشات والمنح؛
- **القسم الثالث:** الموظفون-التكاليف الاجتماعية؛
- **القسم الرابع:** الأدوات وتسيير المصالح؛
- **القسم الخامس:** أشغال الصيانة؛
- **القسم السادس:** إعانات التسيير؛
- **القسم السابع:** مصاريف مختلفة.

[1] سعيد نعيمة، بوشناقة أحمد، **مرجع سابق**، ص 1236.

د-العنوان الرابع :التدخلات العمومية

يتكون هذا العنوان من الأقسام التالية:

-**القسم الأول:** التدخلات العمومية والإدارية؛

-**القسم الثاني:** النشاطات الدولية؛

-**القسم الثالث:** النشاط التربوي والثقافي؛

-**القسم الرابع:** النشاط الاقتصادي-التشجيعات والتدخلات؛

-**القسم الخامس:** النشاط الاقتصادي- تدخلات ومساعدات؛

-**القسم السادس:** النشاط الاجتماعي- المساعدة والتضامن؛

-**القسم السابع:** النشاط الاجتماعي-الوقاية.

- والملحق رقم (01) يوضح توزيع الإعتمادات المفتوحة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية الجدول – ب-.

ثانيا-نفقات التجهيز

نفقات التجهيز أو بالأحرى نفقات الاستثمار، هي الميزانية التي تفتح الإعتمادات المالية في قانون المالية السنوي، وتخصص للقطاعات الاقتصادية للدولة، وذلك من أجل تجهيز هذه القطاعات بوسائل الإنتاج للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن[1].

[1] لعمارة جمال، **مرجع سابق**، ص 58.

1-تعريف نفقات التجهيز

تعرف نفقات التجهيز على أنها تلك النفقات التي يكون الهدف منها زيادة الهياكل الاقتصادية والاجتماعية التي تساهم بطريقة مباشرة أو غير مباشرة في زيادة حجم الاستثمارات داخل البلد[1]؛

كما تعرف أيضا على أنها تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد[2].

وتخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تحقيق تنمية شاملة في الوطن، وهاته النفقات تمثل المخطط السنوي الذي يتم إعداده في قانون المالية كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، وتوزع هاته النفقات على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات؛ إنّ نفقات الاستثمار تمثل المخطط الوطني السنوي الذي يتم إعداده في قانون كوسيلة تنفيذية لميزانية البرامج الاقتصادية، حيث أنّ هذه النفقات توزع على شكل مشاريع اقتصادية توزع على كافة القطاعات[3].

2-تقسيمات نفقات التجهيز

يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد كما يلي:

أ-تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين

لقد نص المشرع الجزائري على أن تجمع الإعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية وفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاثة أبواب (عناوين) وهي:[4]

---

[1] وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، **ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر، 2020، ص 118.

[2] صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988، ص 32.

[3] دراوسي مسعود، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990- 2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006، ص 350.

[4] المادة 35، القانون 84-17 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**، ص1043.

- الاستثمارات المنفذة من قبل الدولة؛
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة للقطاع العام والخاص؛
- النفقات الأخرى بالرأس مال.

ب-تقسيم نفقات التجهيز حسب القطاعات

تقسم نفقات التجهيز أيضا حسب القطاعات؛ وعندها يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية.

وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية الجزائري بعنوان الجدول (ج)، ويتضمن توزيع اعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من ضمن قانون المالية[1].

ج-تقسيم نفقات التجهيز حسب الفصول والموارد

تقسم نفقات التجهيز إلى قطاعات فرعية وفصول وموارد، حيث تصور بطريقة أكثر وضوح ودقة مختلف النشاطات الاقتصادية التي تمثل هدف برنامج الاستثمار، حيث أن كل عملية تكون مركبة من قطاع، وقطاع فرعي، وفصل ومادة [2].

- والملحق رقم (02) يوضح توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات الجدول -ج-

[1] عبد القادر قداوي، **مرجع سابق**، ص 190.

[2] دراوسي مسعود، **مرجع سابق**، ص: 352

المطلب الثاني: تطور النفقات العامة في الجزائر

إن تطور النفقات العامة يعكس تطور دور الدولة لأجل تحقيق الاستقرار الاقتصادي، وتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويرتبط نمو النفقات العامة وتصاعد معدلاتها في الجزائر بالتطورات الاقتصادية على المستوى العالمي، لاعتماد الجزائر على الجباية البترولية بشكل كبير وتأثير ذلك على الميزانية العامة.

والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الجدول رقم (03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	النفقات العامة	الناتج المحلي الإجمالي	معدل نمو النفقات العامة %	النفقات العامة / الناتج المحلي الإجمالي %
2000	1178.1	4123.5	-	28.60
2001	1321.0	4227.1	12	31.30
2002	1550.6	4522.8	17.4	34.30
2003	1690.2	5252.3	13	32.20
2004	1891.8	6149.1	7.9	30.80
2005	2052.0	7561.9	8.4	27.10
2006	2453.0	8510.6	20	29.0
2007	3108.6	9352.9	27	33.20
2008	4191.1	11044	35	38.00

2009	4246.3	9968.0	1	42.60
2010	4466.9	11991.6	5	37.30
2011	5853.6	14589.0	31	40.10
2012	7058.2	16209.6	21	43.50
2013	6024.1	16647.9	15-	36.20
2014	6995.8	17228.6	16	40.60
2015	7656.3	16702.1	9	45.80
2016	7297.50	17406.8	5-	41.90
2017	7382.60	18906.6	0	39.00
2018	7726.30	20428	6	37.80
2019	8557.20	20432.66	11	41.80

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بنك الجزائر التقارير السنوية 2001، 2005، 2008،2010، 2015، 2018.

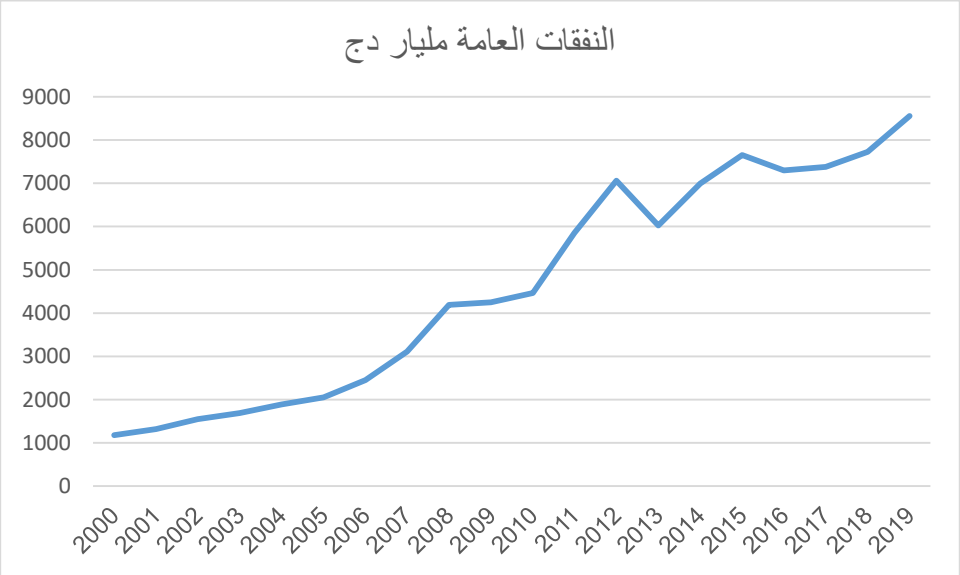
-قانون المالية لسنة 2019.

-وزارة المالية: **ww.mf.gov.dz**

-الديوان الوطني للإحصاء: **www.ons.dz**

والشكل الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الشكل رقم (03-01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).



المصدر: من اعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-01)

نلاحظ جليا من خلال الجدول أن النفقات العامة للدولة في الجزائر شهدت نموا كبيرا وبوتيرة متسارعة خلال الفترة 2001-2004 فبعد أن كانت تعادل قيمة 1178 مليار دينار جزائري دينار جزائري سنة 2000، عرفت نموا مطردا بسب تطبيق الجزائر لبرنامج الإنعاش الإقتصادي وكان هذا جراء ارتفاع أسعار البترول بداية الألفية الثالثة، لتستمر النفقات العامة في النمو سنة 2001 حيث بلغت 1321 مليار دينار جزائري بإرتفاع قدره 143 مليار دينار جزائري، وهو نفس ما عرفته سنة 2003 من حيث ارتفاع النفقات العامة حيث بلغت قيمة 1690.2 مليار دينار جزائري، كما أنه أهم ما ميز هاته الفترة هو الاتجاه التصاعدي لنفقات المبالغ المخصصة للإنعاش النشاط الاقتصادي من خلال التحفيز الذي توفره مختلف برامج النفقات العمومية من أجل التنمية الفلاحية، إضافة إلى إعادة انجاز البنية التحتية التي دمرها زلزال بومرداس 2003، أما سنة 2005 بلغ حجم النفقات العامة قيمة 2052.04 مليار دج ممثلة نسبة 16.50% من الناتج الداخلي الخام بعد أن مثلت نسبة 20.76% من الناتج الداخلي الخام سنة 2000، أي بانخفاض قدره 4.26%، كما قررت السلطات الجزائرية منذ بداية سنة

2005 عدم اللجوء إلى الاستدانة من الخارج، والقيام كذلك بالتسديد المكثف للديون الخارجية، لأن الجزائر كانت ترصد إمكانيات ضخمة لإنعاش تنميتها الاقتصادية، كما عرفت الفترة ما بين سنة 2000 إلى سنة 2006 زيادة بنسبة 106%، مع ارتفاع معامل التبعية البترولية إلى أعلى مستوياته بنسبة 67% في سنة 2006، أما سنة 2008 فبلغت النفقات العامة الإجمالية مستوى 4191.1 مليار دج مقابل 3108.5 مليار دج سنة 2007 أي بزيادة تساوي 34.3% مقابل 26.7% سنة 2007 مقارنة مع سنة 2004، كما بلغ نمو نفقات الميزانية العامة 120.7% سنة 2008 حيث بلغت قيمة 4175.7 مليار دج مقارنة مع سنة 2004 حين بلغت قيمة 1891.8 مليار دج، أما في سنة 2010 فبلغت نفقات الميزانية الكلية مستوى 4512.8 مليار دج مقابل 4246.3 مليار دج سنة 2009، أي بزيادة تساوي 6.3% بعد شبه استقرار في سنة 2009، بالرغم من انخفاض أسعار البترول بسبب الأزمة المالية العالمية، كما أنه وإلى غاية سنة 2009 قد تم إنفاق حوالي 120 مليار دولار في إطار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج الخاص بالجنوب والبرنامج الخاص بالهضاب العليا، وقد ازدادت النفقات العامة بين سنتي 2005 و2010 بنسبة 119.9% منتقلة من 2052 مليار دج إلى 4466.9 مليار دج، على مدار نفس الفترة نجم الارتفاع في النفقات الكلية عن الارتفاع في النفقات الجارية بنسبة 58.5% وعن الارتفاع في نفقات الاستثمار بنسبة 41.5%، وتميزت سنة 2012 بارتفاع النفقات العامة إلى 7058.2 مليار دج نتيجة استقرار أسعار البترول عند حدود 112 دولار للبرميل، فيما أنه تميزت سنة 2013 بانخفاض الإنفاق الكلي حيث انخفضت قيمته إلى 6024.1 مليار دج بعدما كانت 7058.2 مليار دج سنة 2012 أي بانخفاض يقدر ب13.7% خص هذا الانخفاض النفقات الكلية بعد الارتفاعات التي عرفتها بنسبة 20.6% و31% على التوالي في سنتي 2011 و2012 النفقات

الجارية أكثر مما خص نفقات رأس المال (-578.3، -387.7 مليار دج على التوالي)[1]، لتبلغ النفقات العامة قيمة 7656.3 مليار دج سنة2015،أي بارتفاع قدره 9.4% ويعود هذا الارتفاع إلى نفقات رأس المال التي تسببت بأكثر من 81% في هذا الارتفاع نتيجة زيادة كتلة الأجور بعد التغيرات الجذرية التي حدثت على مستوى سلم الأجور، وتميزت سنة 2017 باستقرار النفقات العامة نسبيا إذ سجلت قيمة 7282.60مليار دج بارتفاع يقدر ب1% عن سنة 2016، بعد الارتفاع بشكل كبير سنة 2015، ويعود ذلك إلى زيادة نفقات التسيير بنسبة 3.8% وانخفاض نفقات التجهيز بنسبة 3% نظرا لسياسة ترشيد النفقات العامة التي اتخذتها الدولة بهدف تخفيض النفقات العامة نتيجة انخفاض أسعار البترول مع تراجع لحصة النفقات الكلية إلى نسبة 39.08% من الناتج المحلي الإجمالي، كما ارتفعت النفقات العامة سنة 2017 لتصل إلى قيمة 7382.60 مليار دج ممثلة نسبة 39.74% من الناتج المحلي الإجمالي بعد ما كانت تمثل نسبة 41.66% سنة 2016، إلا أنه خلال الفترة 2000-2017 ارتفعت النفقات العامة حوالي 500 مرة، بينما ارتفعت الإيرادات حوالي 280 مرة وهذا ما أدى إلى تفاقم العجز الموازني، كما واصلت النفقات العامة وتيرة الارتفاع لتصل سنة 2019 إلى قيمة 8557.20 مليار دج نتيجة تحسن أسعار النفط إضافة إلى الارتفاع الطفيف لقيمة الموارد العادية، لارتباط النفقات العامة في الجزائر ارتباطا وثيقا بالتطورات التي تشهدها أسعار البترول في الأسواق العالمية.

أولا: تطور نفقات التسيير

تعتبر نفقات التسيير تلك النفقات الموجهة لتجهيز الأجهزة الإدارية ومختلف المصالح العامة وتدخل ضمنها نفقات مستخدمي الإدارات ومعظم النفقات الضرورية. والجدول الموالي يوضح تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة 2000-2019.

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي 2013، ص 90.

الجدول رقم (03-02): تطور نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة:(مليار دج)

السنوات	نفقات التسيير	نسبة التغيير	نفقات التسيير / النفقات الإجمالية	نفقات التسيير / الناتج المحلي الإجمالي
2000	856.2	-	73	20.80
2001	963.6	12.54	72.94	22.80
2002	1097.7	13.91	70.79	24.30
2003	1122.8	10.27	68.49	21.40
2004	1251.1	11.09	66.13	20.30
2005	1245.1	0.99	60.67	16.50
2006	1437.9	15.48	58.61	16.90
2007	1673.9	16.41	54.08	17.90
2008	2217.8	32.49	52.91	20.00
2009	2300.0	3.7	54.16	23.00
2010	2659.1	15.61	59.52	22.20
2011	3879.2	45.88	66.27	26.60
2012	4782.6	23.28	67.50	29.50
2013	4131.5	14-	68.58	24.80
2014	4494.3	8.78	64.24	26.10

2015	4617.0	2.73	60.30	27.60
2016	4585.60	1-	62.99	26.30
2017	4677.20	1.99	64.22	24.70
2018	4648.30	1-	%60.16	22.80
2019	4954.47	6.58	%57.89	24.20

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بنك الجزائر التقارير السنوية 2001، 2005، 2010،2008، 2015، 2018.

-قانون المالية لسنة 2019.

-وزارة المالية: **ww.mf.gov.dz**

-الديوان الوطني للإحصاء: **www.ons.dz**

نلاحظ من خلال الجدول أن نفقات التسيير هي التي تمثل الجزء الأكبر من النفقات العامة، فبعد أن كانت قيمتها 856.2 مليار دينار جزائري سنة 2000 عرفت نموا كبيرا سنة 2003 وأصبحت قيمتها1122.8 مليار دج ويعود ذلك إلى ارتفاع الأجور والرواتب بمقدار52.9 مليار دج أي بنسبة زيادة 15.6% عما هو مسجل سنة 2002، كما مثلت نفقات التسيير نسبة 21.38% من الناتج المحلي الإجمالي سنة 2003 بعد أن مثلت نسبة 24.27% سنة 2002[1]، فيما سجلت نفقات التسيير سنة 2004 قيمة 1251.1 مليار دج ويعود ذلك إلى ارتفاع في قيمة التحويلات الجارية بنسبة 40% ومراجعة الأجور، ومنح المجاهدين، والمنح العائلية بالإضافة إلى فتح مناصب شغل جديدة وبالتالي

[1] معطا الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر،2005، ص 279.

تخفيض نسبة البطالة، حيث انخفضت البطالة من نسبة 23% سنة 2003 إلى نسبة 17.7% سنة 2004، وقد تزامن ذلك مع برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي كانت تهدف من خلاله الدولة إلى تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية الاقتصادية، لتنخفض نفقات التسيير سنة 2005 إلى1245.13 مليار دج، بنسبة انخفاض قدرت ب 0.47%، ويعود ذلك إلى انخفاض التحويلات الجارية بنسبة 16% وانخفاض فوائد الدين العام بنسبة 14.08% عما هو مسجل سنة 2004[1]، فيما أنه بين سنتي 2005 و2007 ارتفعت نفقات التسيير من قيمة 1245.1 مليار دج سنة 2005 إلى 1673.9 سنة 2007، فيما سجل تراجع نسبة نفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2005 إلى 16.47%، كما أن الزيادة على مستوى نفقات التسيير كانت أقل من تلك الزيادة على مستوى نفقات التجهيز، وهذا ما يظهر من خلال انخفاض نسبة التسيير إلى إجمالي النفقات العامة حيث أصبحت تمثل 54.08% سنة 2007 بعد أن كانت تمثل نسبة 60.67% سنة 2005 من إجمالي النفقات العامة وهذا في إطار سياسة التنمية الاقتصادية التي اتبعتها الدولة من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، أما سنة 2009 بلغت قيمة نفقات التسيير 2300.0 مليار دج حيث إرتفعت بنسبة زيادة قدرت ب 0.03% عن السنة الماضية، ويعود ذلك إلى السياسة الإنفاقية الحذرة المتبعة من طرف السلطات العمومية نتيجة التراجع الكبير في صادرات المحروقات أواخر سنة 2008 جراء أزمة الرهن العقاري، إلا أنه خلال الفترة من سنة 2006 إلى سنة 2009 انخفضت نفقات التسيير من نسبة 58.61% سنة 2006 إلى54.16% سنة 2009 من إجمالي النفقات العامة، ويعود ذلك إلى زيادة نفقات التجهيز بنسبة أكبر من نفقات التسيير خلال هاته الفترة، نظرا لارتفاع النفقات على البنى التحتية الاقتصادية والإدارية والتي تعتبر من أهم النفقات حيث مثلت سنة 2008 نسبة 37.6% من مجموع

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2005، ص 81.

نفقات التجهيز [1]، كما انخفضت نفقات التسيير سنة 2013 بنسبة 13.61% حيث وصلت إلى 4131.5 مليار دج سنة 2013 بعد أن سجلت قيمة 4782.6 مليارد ج سنة 2012، لتنخفض نسبتها الى24.82% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت 31.2% سنة 2012، ثم ارتفعت سنة 2014 لتصل إلى 4494 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب 8.78%، وواصلت نموها في سنة 2015 ولكن بنسبة متواضعة (+2.7%) لتبلغ 4617 مليار دج ونتج عن هذا النمو أساسا عن ارتفاع نفقات المستخدمين من خلال التعديلات الجذرية التي طرأت على سلم الأجور بأثر رجعي بداية سنة 2008، بالإضافة إلى الوضع الذي اتسم بانخفاض التحويلات الجارية (68.2-مليار دج)، بما في ذلك الخدمات الإدارية [2]، لتنخفض نفقات التسيير سنة 2016 إلى 4585.60 مليار دج، إلا أن هذا الانخفاض انخفاض خفيف يقدر ب 0.68%، فيما انخفضت قيمتها إلى 26.33% من إجمالي الناتج المحلي الإجمالي بعد أن كانت تمثل 27.64% سنة 2015، ويرجع ذلك إلى انخفاض في نفقات المستخدمين ب5% مع تراجع للتحويلات الجارية بنسبة 3%، لترتفع بعد ذلك سنة 2019 إلى 4954.47 مليار دج بنسبة زيادة تقدر ب6.58% عن السنة الماضية ممثلة بذلك نسبة 63.3% من إجمالي النفقات العامة.

1- تطور هيكل نفقات التسيير

تعد نفقات التسيير من النفقات الضرورية لسير أجهزة الدولة الإدارية، حيث يتم تقسيمها حسب كل باب، وحسب النفقات الواجب تخصيصها لضمان السير الحسن لمختلف أجهزة ومصالح الدولة وتحقيق الاستقرار الاقتصادي. والجدول الموالي يوضح تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2019).

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2008، ص 110.

[2] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2015، ص 82.

الجدول رقم (03-03): تطور هيكل نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)

(مليار دج)

السنوات	الأجور والرواتب	لوازم ومعدات الصيانة	التحويلات الجارية	مدفوعات فوائد	معاشات المجاهدين
2001	326.9	66.6	276.8	147.5	56.1
2002	336.2	68.8	334.8	137.2	77.3
2003	374.4	63.4	419.1	118.3	62.1
2004	442.3	71.7	457.1	85.2	74.4
2005	452.6	76.0	410.1	73.2	74.1
2006	490.9	95.7	517.1	68.6	91.1
2007	584.2	93.9	598.7	80.5	102.5
2008	780.9	81.7	935.6	61.2	99.9
2009	829.2	112.5	696	37.4	115.7
2010	1138.9	121.8	627	33.2	148.3
2011	1774.7	129.7	987.8	37.7	163.2
2012	1955.7	120.7	1645	42.0	193.0
2013	1498.9	149.1	1147.1	44.2	226.5
2014	1643.5	161.9	1333	37.8	218.4
2015	1803.6	179.7	1270.6	42.6	223

2016	1893.0	185.5	1083.8	46.8	226
2017	1895.0	188.6	1205.3	154	228.0
2018	1834.2	192.1	-	-	202.9

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بنك الجزائر التقارير السنوية 2001، 2005، 2010،2008، 2015، 2018.

-قانون المالية لسنة 2019.

-وزارة المالية: **ww.mf.gov.dz**

-الديوان الوطني للإحصاء: **www.ons.dz**

نلاحظ من خلال الجدول الارتفاع المستمر لنفقات التسيير حسب كل باب، حيث أن مخصصات الأجور والرواتب أخذت النصيب الأكبر من إجمالي نفقات التسيير، حيث وصلت عام 2001 إلى 326.9 مليار دج، لترتفع سنة 2008 إلى 780.9 مليار دج ممثلة بذلك 30% من نفقات التسيير وبلغت ذروتها عام 2012 بقيمة 1955.7 مليار دج، وذلك بسبب مخلفات رفع الأجور بداية سنة 2008 إضافة إلى خلق مناصب الشغل الجديدة. لتستقر نسبيا بين سنتي 2015 إلى سنة 2018 حيث بلغت سنة 2018 قيمة1834.2 مليار دج، ويعود ارتفاع النفقات المخصصة لتغطية الرواتب والأجور الى خلق مناصب الشغل الجديدة كل سنة، بالإضافة إلى الزيادة المستمرة في سقف الأجور، أما بالنسبة للتحويلات الجارية فقد وصلت عام 2001 إلى قيمة 276.8 مليار دج لترتفع سنة 2008 إلى 935.6 مليار دج مساهمة بذلك بنسبة 75.7% في ارتفاع نفقات التسيير، حيث مثلت أساسا نفقات مصالح الإدارة نسبة 14.9% من هاته التحويلات الجارية، علما أن هاته التحويلات تتكون أساسا من دعم المواد الغذائية، الصندوق الخاص بالتضامن الوطني، دعم تشغيل الشباب، لترتفع سنة 2018 إلى 1144.4 مليار دج بنسبة ارتفاع تقدر ب 13.8% مقارنة بالسنة السابقة، أما بالنسبة لمخصصات

اللوازم والمعدات فقد شهدت زيادة مستمرة، حيث وصلت عام 2001 إلى 66.6 مليار دج لتصل سنة 2007 إلى 93.9 مليار دج، لتشهد سنة 2008 انخفاضا ملحوظا، بحيث بلغت 81.7 مليار دج إلا أنها عاودت الارتفاع مجددا لتبلغ سنة 2011 قيمة 129.7 مليار دج، وتسجل سنة 2017 قيمة 188.6 مليار دج مسجلة انخفاضا بنسبة 35.4% مقارنة مع سنة 2016، أما فيما يخص فوائد الدين العام فقد شهدت مخصصاته انخفاضا ملحوظا، فبعدما بلغت قيمة 147.5مليار دج سنة 2001 تراجعت إلى 42 مليار دج سنة 2012، ويعود ذلك إلى تسديدات القروض العامة بداية من سنة 2004 ليسجل سنة 2018 قيمة 115.4 مليار دج مسجلا انخفاضا طفيفا بعد أن تم تسجيل قيمة 154 مليار دج سنة 2017، فيما عرفت معاشات المجاهدين ارتفاعا مستمرا هي كذلك، فقد قدرت سنة 2001 بقيمة 56.1 مليار دج، لترتفع وتسجل سنة 2006 قيمة91.1 مليار دج وتمثل بذلك 6.3% من نفقات التسيير فيما سجلت سنة 2009 قيمة 115.7 دج مرتفعة بنسبة 17.2%، لتبلغ سنة 2012 قيمة 193.0 مليار دج، وتسجل سنة 2018 قيمة 202.9 مليار دج، مسجلة بذلك انخفاضا طفيفا مقارنة بسنة 2017 حيث سجلت قيمة 228 مليار دج.

وإجمالا يمكن القول إن باب الأجور والرواتب أكبر باب من حيث المبالغ التي حظي بها بأخذ حصة الأسد من إجمالي نفقات التسيير أما باب لوازم ومعدات الصيانة فهو من الأبواب التي لم تخصص لها الدولة نفقات كبيرة من نفقات التسيير وذلك بنسبة 5%.

2-تطور التحويلات الاجتماعية

ترتبط التحويلات الاجتماعية بالأنشطة الاجتماعية الممولة من طرف الدولة دون أن يدفع المستفيدون أي مقابل، وتأخذ التحويلات الاجتماعية الصورة النقدية متمثلة في نشاطات التضامن

والمساعدة للفقراء والفئات الهشة، كما تظهر في صور أخرى غير نقدية كدعم الأسعار، والمساهمات الموجهة إلى الهيئات المتخصصة في ميدان الحماية الاجتماعية[1].

أ- الدعم الاقتصادي

يشكل الدعم في الجزائر سياسة محورية لتحقيق عدة أهداف اقتصادية واجتماعية، منها حماية محدودي الدخل وتوسيع فرصة حصولهم على السلع والخدمات، بالإضافة إلى رفع القدرة التنافسية للقطاعات الإنتاجية المحلية وغيرها، فضلا على دوره في توزيع الموارد الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح دعم السلع والخدمات في الجزائر.

الجدول رقم (03-04): دعم السلع والخدمات في الجزائر

أشكال الدعم			
تخفيض الأسعار	**خفض الضرائب والرسوم الجمركية**	**دعم فوائد القروض**	**الدعم المباشر من الموازنة العامة**
-البنزين -الديزال -الكيروسين -المازوت -غاز الطبخ -الطاقة الكهربائية	-السكر. -زيت الطعام. -الأدوية البشرية. -الأسمدة والمخصبات -أعلاف الحيوانات.	-دعم لأسعار الفائدة للصندوق الوطني للتوفير والاحتياط. -دعم قروض السكن -دعم لأسعار الفائدة بهدف تشجيع الاستثمار وإنشاء الشركات. -دعم المؤسسات.	-غاز الطبخ -الطاقة الكهربائية -السكر، زيت الطعام (الدعم موجه لتعويض الفرق الناتج بين السعر المقنن وسعر السوق الفعلي لكل المتعاملين الاقتصاديين والمنتجين والمستوردين لهاتين السلعتين). -الحبوب الغذائية والحليب -الإسكان والتعليم -مياه الشرب

[1] تقرير صندوق النقد العربي، 2018، ص 21.

	-مدخلات الإنتاج الصناعي.		-الصادرات الزراعية ومدخلات الإنتاج الزراعي -مياه الري -بعض المؤسسات الحكومية الإنتاجية والخدمية.

المصدر: تقرير صندوق النقد العربي 2018، مرجع سابق، ص 21.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تعمل على دعم السلع والخدمات إما دعما نقديا، أو من خلال تنازل الدولة عن جزء من الموارد العامة المستحقة من أجل خفض تكلفتها المالية إلى أقل من تكلفة الإمداد والتوزيع، فالجزائر تدعم السلع الأساسية دعما نقديا من خلال الموازنة العامة للدولة ويتعلق الأمر بالقمح ومشتقاته من أجل ضمان سعر معين للخبز، كما تدعم أيضا المواد واسعة الاستهلاك كالسكر وزيت الطعام من خلال إلغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة بهدف تحديد أسعاره سوقيا حتى يتمكن المستهلكون من الحصول على هاتين المادتين الواسعتين الاستهلاك بأسعار مناسبة، كما نلاحظ أن الجزائر تقوم بدعم الخدمات الاجتماعية وتتحمل العبء المترتب على توفيرها حيث يتمثل هذا العبء أحيانا في حصول المستهلكين على هاته الخدمات بأقل من تكلفة الإمداد والتوزيع، فالجزائر تعمل على دعم الإسكان من خلال مساعدات حكومية تقدم مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان، كذلك تدعم الجزائر تزود الأسر المعيشية بالمياه الصالحة للشرب خاصة في المدن الساحلية وذلك من خلال الدعم النقدي لوحدات تحلية المياه وتتحمل الأعباء الناتجة عن الفرق بين توزيع المياه وتكلفتها بهدف توفير مياه الشرب للمستهلكين، بالإضافة إلى دعم الفقراء والمعاقين وذوي الدخول المنخفضة دعما نقديا من خلال الموازنة العامة للدولة، كذلك تدعم الجزائر الكهرباء من خلال تخفيضات يستفيد منها خاصة الأسر والمزارعون بالمناطق الجنوبية كتشجيع وتحفيز لهاته الفئة من أجل زيادة المنتوج الفلاحي، إضافة إلى دعمهم النقدي من خلال الموازنة العامة للدولة وتقديم

تخفيضات ضريبية لهم بهدف تطوير الفلاحة من أجل تحقيق التنويع الاقتصادي والخروج من تبعية المحروقات[1].

ب-التحويلات الاجتماعية

تمثل النفقات الاجتماعية جزءا هاما من النفقات العامة كتحويلات ومبالغ مالية نحو قطاعات التعليم، السكن، الصحة، حيث تعتبر هاته التحويلات الاجتماعية التي تقدمها الدولة استثمار في عملية اجتماعية، فهي تستهدف تكوين أفراد يتمتعون بمزيد من المهارات والقدرات الإنتاجية، من أجل دعم الإنتاجية الاقتصادية ودعامة التماسك الاجتماعي وتحقيق أغراض اجتماعية واقتصادية.

والجدول الموالي يوضح تحويلات السياسة الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2008-2017).

الجدول رقم (03-05): التحويلات الاجتماعية في الجزائر خلال الفترة (2008-2017)

الوحدة: مليار دج

السنوات	حجم التحويلات الاجتماعية	نسبة التحويلات الى النفقات العامة
2000	262.40	22.27
2001	314.99	23.84
2002	367.66	23.71
2003	416.31	25.40
2004	428.00	22.66
2005	460.47	22.44
2006	596.37	24.31

[1] تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016، ص 20.

2007	708.57	22.79
2008	1164.04	27.77
2009	1207.86	28.44
2010	1239.26	27.74
2011	2065.07	36.03
2012	1763.67	24.99
2013	1521.73	24.98
2014	1609.12	23.00
2015	1830.51	23.91
2016	1841.54	25.24
2017	1624.92	22.31
2018	1763.82	22.33
2019	1820.77	23.57

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على قوانين المالية 2000-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن التحويلات الاجتماعية في الجزائر قد شهدت تذبذبا خلال الفترة 2000- 2019، وهذا نتيجة للتقلبات التي تحدث على مستوى أسعار النفط، حيث سجلت سنة 2000 قيمة 262.40 مليار دج ، فيما بلغت سنة 2008 قيمة 1164.0 مليار دج أي ما نسبته27.77 %من حجم النفقات العامة، أما بخصوص سنة 2011 فقد صنفت الجزائر من أكثر الدعم تقديما للدعم والتحويلات الاجتماعية حيث شهدت زيادة معتبرة في حجم التحويلات الاجتماعية مسجلة قيمة 2065.07 مليار دج، حيث قدر حجمها بنسبة 36.03% من حجم نفقات العامة وهذا بسبب ارتفاع

الجباية البترولية وارتفاع المخصصات الموجه لدعم المجتمع ، إلا أن هاته الزيادة لم تدم طويلا حيث أن الانخفاض الحاد في أسعار البترول سنة 2014 كان له أثر سلبي على التحويلات الاجتماعية التي سجلت سنة 2017 قيمة 1624.92 مليار دج أي بنسبة 22.31% من حجم النفقات العامة ، وهنا تظهر أثار سياسة ترشيد النفقات المتبعة من طرف الدولة الجزائرية ، كما أن سياسة ترشيد النفقات العامة التي انتهجتها الدولة أواخر سنة 2014 لم تتضح آثارها بصورة كبيرة إلا من خلال قانون المالية لسنة 2017 والذي قلص حجم التحويلات الاجتماعية والذي انعكس سلبا بدوره على طبيعة البرامج المختلفة للسياسة الاجتماعية.

ثانيا: تطور نفقات التجهيز

تتمثل نفقات التجهيز في الإعتمادات المالية المخصصة بالميزانية العامة للدولة والمرصدة لإنجاز استثمارات الدولة، ولاسيما في انجاز الهياكل الأساسية أو القاعدية في مختلف القطاعات الاقتصادية والإدارية والاجتماعية، وذلك مثل مشاريع الطرقات، السكك الحديدية، السكن...الخ، وبالتالي هذه النفقات ذات طابع نهائي لكونها غير منتجة للربح أو غير مسترجعة[1].

والجدول الموالي يوضح تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الجدول رقم (03-06): تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	نفقات التجهيز (مليار دج)	نسبة التغير%	نفقات التجهيز / النفقات الإجمالية %	نفقات التجهيز/ الناتج المحلي الإجمالي %
2000	321.9	-	27.92	7.80

[1] يوسف جيلالي، **الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019، ص 16.

2001	357.4	11	27.05	8.50
2002	452.9	26.72	29.20	10.00
2003	567.4	25.28	33.56	10.80
2004	640.7	12.91	33.86	10.40
2005	806.9	25.94	39.32	10.70
2006	1015.1	25.80	41.38	11.90
2007	1434.6	41.32	45.91	15.30
2008	1973.3	37.55	46.67	17.90
2009	1946.3	-1.3	45.83	19.50
2010	1807.9	-7	40.47	15.10
2011	1974.4	9.2	33.72	13.50
2012	2275.5	15.25	31.73	14.00
2013	1892.6	-17	31.41	11.40
2014	2501.4	32.16	35.75	14.50
2015	3039.3	21.50	39.69	18.20
2016	2711.90	11-	37.16	15.60
2017	2605.40	-4	35.77	13.80
2018	3078.00	18.13	39.83	15.10
2019	3602.80	17.05	42.1	17.60

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بنك الجزائر التقارير السنوية 2001، 2005، 2008، 2010، 2015، 2018.

-قانون المالية لسنة 2019.

نلاحظ من خلال الجدول ارتفاع ملحوظ لنفقات التجهيز حيث ارتفعت ميزانية التجهيز من قيمة 357.4 مليار دج 2001 إلى قيمة 640.7 مليار دج سنة 2004، وهذا مع تزايد الاهتمام بالبنى التحتية في ظل برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي أقرته الحكومة بداية سنة 2001، كما تميزت الفترة 2005– 2009 بارتفاع نفقات التجهيز بمعدل أكبر من نفقات التسيير خلال هاته الفترة، حيث سجلت نفقات التجهيز سنة 2005 قيمة 806.9 مليار دج بنسبة ارتفاع تقدر ب 25.8% وواصلت نفقات التجهيز ارتفاعها حيث بلغت سنة 2008 قيمة 1973.3 مليار دج بزيادة تقدر ب513.8 مليار دج وذلك بأعلى من الارتفاع المسجل سنة 2007 والمقدر ب 419.5 مليار دج، ويعود ذلك إلى ارتفاع نفقات البنية التحتية بشكل كبير والتي مثلت سنة 2008 نسبة 37.6 % من مجموع نفقات التجهيز[1]. وهذا في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو الاقتصادي نتيجة لارتفاع الإيرادات الجبائية البترولية، أما سنة 2009 فقد شهدت تراجع نفقات التجهيز، حيث أصبحت تمثل 1946.3 مليار دج، بعد ما سجلت زيادة بنسبة 7 % السنة الفارطة، كما يلاحظ أن نفقات التجهيز ارتفعت حوالي مرتين من سنة 2006 إلى سنة 2009 وهو ما يفسر من خلال سعي الجزائر المضني نحو تجديد الهياكل القاعدية لقطاعاتها العامة وتوجهها نحو الإنفاق الاستثماري بدلا من القطاعات الغير منتجة في ظل برنامج دعم النمو الاقتصادي، ومقارنة بالناتج الداخلي الخام انتقلت نفقات التجهيز خلال الفترة 2005 إلى سنة 2009 من 10.67% سنة 2005 إلى19.53% خلال سنة 2009، إلا أنها انخفضت سنة 2010 لتحقق قيمة 1807.9 مليار دج مسجلة تراجع بنسبة 6%، ويعود ذلك إلى تراجع نفقات البنية التحتية

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2008، **مرجع سابق**، ص 110.

الاقتصادية والإدارية التي تعتبر إلى حد بعيد الأهم في نفقات الاستثمار[1]، لترتفع نفقات التجهيز سنة 2011 وتحقق قيمة 1974.4مليار دج، ممثلة بذلك نسبة 13.26% من الناتج الداخلي الخام وترتفع سنة 2012 وتحقق قيمة 2275.5 مليار دج والتي مثلت نسبة 14.21% من الناتج الداخلي الخام، أما سنة 2013 فقد انخفضت نفقات التجهيز بنسبة 17% لتسجل قيمة 1892.6 مليار دج بعد أن سجلت سنة 2012 قيمة 2275.5 مليار دج ممثلة نسبة 11.37% من الناتج الداخلي الخام، ويعود ذلك إلى انخفاض قطاع السكن الذي انخفضت قيمته من 614.1 مليار دج سنة 2012 إلى 243.6 مليار دج سنة 2013 مليار دج، واستمرت نفقات التجهيز في إتجاهها التصاعدي منذ سنة 2011 باستثناء سنة 2013 ولكن بوتيرة أقوى من حدة وتيرة إرتفاع النفقات الجارية، لتبلغ قيمة 2501.4 مليار دج سنة 2014 بنسبة ارتفاع 32.2%، في حين إرتفعت بمعدل5،21% في 2015 مقارنة بالسنة الماضية لتبلغ قيمة 3039.3 مليار دج ممثلة نسبة 18.20% من الناتج الداخلي الخام مقابل 5،14% سنة 2014، هذه الزيادة ناتجة في الأساس عن الارتفاع في نفقات البنية الإقتصادية، إلا أنه سنة 2016 انخفضت نفقات التجهيز لتسجل قيمة 2711.90 مليار دج بنسبة انخفاض تقدر بـ 10.77%، كما تميزت سنة 2017 بانخفاض نفقات التجهيز إلى 2605.40 مليار دج سنة 2017 مقابل 2711.90 مليار دج سنة 2016 بنسبة انخفاض وصلت 3% إلا أنها تجاوزت مستواها المدرج في الميزانية ويرجع هذا التجاوز لمؤخرات الدفع بموجب سنة 2016 والمصروفة في سنة 2017، لترتفع سنة 2018 إلى قيمة 3078.00 مليار دج ممثلة نسبة 15.19% من الناتج الداخلي الخام ونتجت هاته الزيادة في نفقات التجهيز عن الزيادة المتعلقة برأس المال (مخصصات الحسابات الخاصة، دعم أسعار الفائدة، دفع المتأخرات، المساهمة في صندوق الضمان الاجتماعي)، التي تضاعفت بأكثر من8

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2010، **مرجع سابق**، ص 82.

مرات [1]، لتبلغ نفقات التجهيز سنة 2019 قيمة 3602.80 مليار دج مسجلة ارتفاعا عن ما تم تسجيله السنة الماضية حيث سجلت نسبة 42.10% من مجموع النفقات العامة الإجمالية، فيما سجلت السنة الماضية نسبة39.81% من إجمالي النفقات العامة.

المطلب الثالث: تطور رصيد الموازنة العامة

تعبر الميزانية العامة عن البرنامج المالي للدولة والذي من خلاله يتم تحقيق الأهداف التي تسعى الدولة إليها، ولقد ساهم ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية في التوسع في النفقات العامة في الجزائر بشكل كبير مما أدى إلى تسجيل عجز في الموازنة العامة للدولة أثر سلبا على العديد من المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد الوطني. والجدول الموالي يوضح تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019):

الجدول رقم (03-07): تطور الموازنة العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات	النفقات	رصيد الموازنة
2000	1124.93	1178.1	-53.19
2001	1389.74	1321.0	68.74
2002	1576.74	1550.6	26.14
2003	1525.55	1690.2	-164.62
2004	1606.40	1891.8	-285.4
2005	1713.99	2052.0	-338.0

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2018، **مرجع سابق**، ص 66

2006	1841.93	2453.0	-611.1
2007	1949.10	3108.6	-1159.51
2008	2902.4	4191.1	-1288.7
2009	3275.3	4246.3	-971.0
2010	3074.6	4466.9	-1392.4
2011	3489.8	5853.6	-2363.8
2012	3455.6	7058.2	-3254.2
2013	3820	6024.1	-2128.81
2014	3927748	6995.8	-3068.02
2015	4552542	7656.3	-3103.78
2016	5011581	7297.50	-2285.91
2017	6047885	7382.60	-1234.74
2018	6389469	7726.30	-1342.60
2019	6586500	8557.20	-1138.97

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بنك الجزائر التقارير السنوية 2001، 2005، 2008،2010، 2015، 2018.

-قانون المالية لسنة 2019.

-وزارة المالية: **ww.mf.gov.dz**

-الديوان الوطني للإحصاء: **www.ons.dz**

نلاحظ من خلال الجدول أن الموازنة العامة شهدت عجزا خلال أغلب فترات الدراسة باستثناء سنتي 2001 و2002 أين تم تحقيق فائض بسيط نتيجة تحسن أسعار البترول، فيما عرفت أغلب السنوات عجزا كبيرا في الموازنة العامة، وقد عرف عجز الموازنة ارتفاعا خلال الفترة 2003 إلى 2005 نتيجة تزايد النفقات على الخدمات المجانية كالتعليم والصحة والمرافق العمومية وتدعيم السلع الاستهلاكية في إطار القضاء على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عاشتها الجزائر خلال فترة التسعينات. فيما استمر عجز الموازنة العامة خلال الفترة 2006 إلى 2008 ويعود ذلك إلى تزايد حجم النفقات العامة بوتيرة فاقت حجم الإيرادات العامة ويعود ذلك إلى البرامج التنموية التي رصدت لها الجزائر مبالغ كبيرة والتي ساهمت في توسع النفقات العامة بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، وقد تقلص العجز سنة 2009 مقارنة بسنتي 2007 و2008 أين بلغ مقدار (-971) مليار دج من الناتج المحلي الإجمالي بعدما كان قد بلغ سنتي 2007 و2008 قيمة (-1159.51)،(-1288.7)على التوالي، بينما عرف عجز الموازنة ارتفاعا متسارعا في السنوات الموالية، حيث وصل إلى أعلى قيم العجز خلال الفترة 2000-2012 وذلك خلال السنوات الثلاثة 2010، 2011، 2012، بنسبة 11.61%، 16.49%، 20.54%من الناتج المحلي الإجمالي على التوالي، وتعتبر سنة 2012 أكبر قيمة عجز بمقدار 3254.2 مليار دج، ويرجع هذا الارتفاع في عجز الموازنة إلى الزيادة الكبيرة التي عرفتها النفقات العامة نتيجة ارتفاع النفقات الجارية بشكل كبير خاصة الارتفاع في كتلة الأجور بأثر رجعي منذ سنة 2008، فيما تميزت الفترة 2014-2019 بانخفاض العجز الموازني حيث بلغ سنة 2017 قيمة (-1234.74) مليار دج ويعود ذلك إلى جملة من الإجراءات التقشفية التي اتخذتها الدولة بعد تهاوي أسعار البترول، بهدف مواجهة العجز وترشيد النفقات العامة والتي تمثلت في زيادة الرسوم الجمركية وفرض المزيد من الضرائب، منها ضرائب على العقارات، والتبغ والكحول، بالإضافة إلى تقليص ميزانية التسيير إلى نحو 10%، مع تراجع مستويات التوظيف العمومي.

المبحث الثاني: البرامج التنموية في الجزائر (2001-2019)

قامت الجزائر منذ سنة 2001 ببرامج تنموية، هدفها تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لها مبالغ مالية ضخمة لتحقيق الأهداف المنشودة. وقد تزامنت هاته البرامج مع ارتفاع أسعار النفط مما سمح للدولة بالتوسع في النفقات العامة.

المطلب الأول: برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يعتبر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي الممتد من الفترة 2001 إلى غاية 2004 كأول انطلاق للبرامج التنموية التي تبنتها الدولة في إطار سياستها التوسعية، ويشتمل مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي الذي أقر في أفريل 2001 على مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، فيما بلغت قيمته الإجمالية حوالي 525 مليار دينار جزائري، أي ما يقارب 7مليار دولار، وهو يعد بذالك برنامجا ضخما نظرا لقيمة احتياطي الصرف الذي سجل قبل إقراره سنة 2000 والمقدر بـ11.9 مليار دولار، كما جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التوسعية التي بدأت الجزائر في انتهاجها قصد تنشيط الاقتصاد الوطني في ظل تحسن الوضعية المالية للدولة نتيجة تحسن أسعار النفط في الأسواق العالمية[1].

أولا-أهداف برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يمتد من سنة 2001 إلى غاية سنة 2004 يتمحور حول الأنشطة الموجهة لدعم المؤسسات والأنشطة الإنتاجية الفلاحية كما خصص لتعزيز المصلحة العامة

[1] كريم بودخدخ، **أثر سياسة الإنفاق العام على النمو الاقتصادي دراسة حالة الجزائر 2001-2009**، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2010، ص 193.

في ميدان الري، النقل، تحسين المستوى المعيشي وتنمية الموارد البشرية وذلك من أجل تحقيق التنمية المحلية[1]. كما يهدف هذا المخطط لتحقيق أهداف رئيسية تتمثل في:[2]

-إعادة تنشيط الطلب الكلي وحماية وترقية الأنشطة التي بإمكانها خلق القيمة المضافة ومناصب العمل في آن واحد؛

-تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني مع تحسين المستوى المعيشي للمواطنين؛

-إعادة تأهيل المرافق الاجتماعية، وتطوير المنشآت الصحية، وتحسين ظروف التمدرس للتلاميذ؛

-توسيع شبكة الاتصال السلكية واللاسلكية والخدمات البريدية؛

-تخفيض أزمة السكن مع تطوير وتنمية القطاع الزراعي من أجل تخفيض التبعية الغذائية؛

-الحد من الفقر ودعم التوازن الجهوي وإعادة تنشيط الفضاءات الريفية.

ثانيا-مضمون برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

يتمحور مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بالأساس حول تدعيم الأنشطة الخاصة بالإنتاج الفلاحي، الصيد البحري، البناء والأشغال العمومية، دعم الإصلاحات في مختلف القطاعات وكذا ما يخص التنمية المحلية والبشرية[3]، فيما ساعد على تنفيذ هذا المخطط ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية إذ انتقلت من 17.97 دولار سنة 1999 إلى38.27 دولار سنة 2004 وهذا أضفى نوعا من الراحة المالية على هذه الفترة تم استغلالها في بعث النشاط الاقتصادي من خلال سياسة مالية تنموية عبر عنها ارتفاع حجم الإنفاق العام بحيث ارتفعت نسبته بالنسبة للناتج المحلي الخام من 28.31%

---

[1] كريم زرمان، **التنمية المستدامة في الجزائر من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي، 2001-2009**، مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية، العدد7، جامعة بسكرة، الجزائر، 2010، ص 204.

[2] المجلس الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي**، الندوة العامة العادية 23، السداسي الأول، 2003، الجزائر، ص 05

[3] كريم بودخدخ، **مرجع سابق**، ص 194.

سنة 2000 إلى حوالي 34.87% سنة 2003، من ناحية أخرى فمبلغ 7 مليار دولار الذي تم اعتماده خارج ميزانية الدولة لتمويل هذا البرنامج يعبر بوضوح عن رغبة الدولة في انتهاج سياسة مالية تنموية ذات طابع كنزي تهدف إلى تنشيط الطلب الكلي من خلال تحفيز المشاريع الاستثمارية العمومية الكبرى وهذا ما أدى بدوره إلى تحقيق معدلات نمو اقتصادية معتبرة خلال السنوات الأخيرة لم تشهدها الجزائر من قبل[1]. كما احتوى هذا المخطط على عدة محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

الجدول رقم (03-08): مخصصات برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: ملياردج

القطاعات	2001	2002	2003	2004	مجموع المبالغ	مجموع النسب %
دعم الإصلاحات	30.0	15.0	-	-	45.0	**8.6**
دعم الفلاحة والصيد البحري	10.6	20.3	22.5	12.0	65.4	**12.4**
التنمية المحلية والبشرية	71.8	72.8	53.1	6.5	204.2	**38.8**
الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية	100.7	70.2	37.2	2.0	210.5	**40.1**
المجموع	205.4	185.9	113.9	20.5	525.0	**100**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**، السداسي الثاني، 2001، ص 87.

[1]عبد الرحيم تشيبي، سمير بطاهر، **حجم الحكومة والنمو الاقتصادي: دراسة تحليلية اقتصادية**، المجلة الجزائرية للاقتصاد والإدارة، العدد1، جامعة معسكر، الجزائر، 2010، ص 8.

نلاحظ من خلال الجدول أن المخصصات المالية لبرنامج الإنعاش الاقتصادي قد ارتكزت بشكل كبير على قطاع الأشغال العمومية الكبرى والهياكل القاعدية، نظرا للظروف الصعبة التي كان يعاني منها الاقتصاد الجزائري قبل بداية الألفية الجديدة من تدهور في البنى التحتية القاعدية، إضافة إلى أهميتها الكبرى في التأسيس لمحيط ملائم لنهوض وتطور النشاط الاقتصادي الذي كان الهدف الرئيسي من مخطط الإنعاش الاقتصادي، إذ استحوذ هذا القطاع على 40.09% من مخصصات البرنامج ونظرا لما له من دور في إنعاش وتحفيز النمو وتحقيق التنمية الشاملة، إضافة إلى قطاع التنمية المحلية والبشرية، نظرا لما يكتسبه هذا الجانب من أهمية كبيرة في تحسين الظروف المعيشية للمجتمع حيث حظي بنسبة 38.88% من المبالغ المخصصة للبرنامج، الذي تضمن انجاز مخططات موجهة للتنمية والتوزيع التوازني للتجهيزات والأنشطة على كامل التراب الوطني[1]، أما قطاع الفلاحة والصيد البحري فقد خصص له مبلغ 653 مليار دينار جزائري من أجل تشجيع الإنتاج الزراعي واستغلال الثروة السمكية، ليخصص المبلغ المتبقي من البرنامج لدعم الإصلاحات الاقتصادية، حيث جاء توزيع هذه المبالغ حسب الأولوية لكل قطاع ودرجة تحقيقه للأهداف المسطرة في إطار تحسين الظروف الاجتماعية وتدعيم سبل التنمية الاقتصادية، كما بلغ عدد المشاريع التي تم إدراجها في هذا البرنامج حوالي 15974 مشروعا تم توزيعها على النحو المبين في الجدول الموالي:

جدول رقم (03-09): مشاريع برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

القطاعات	عدد المشاريع المدرجة
الري، الفلاحة والصيد البحري	6312
السكن، العمران والأشغال العمومية	4316

[1] يحياوي عبد الحفيظ، **البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة 2000-2017**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد2، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص 318.

التربية، التكوين، التعليم العالي والبحث العلمي	1369
هياكل قاعدية، شبانية وثقافية	1296
أشغال المنفعة العمومية والهياكل الادارية	982
اتصالات وصناعة	623
الصحة، البيئة والنقل	653
الحماية الاجتماعية	223
طاقة ودراسات ميدانية	200
المجموع	**15974**

المصدر: المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**، السداسي الثاني، 2001، ص 87.

نلاحظ من خلال أن قطاع الري والفلاحة والصيد البحري استحوذ على أكبر المشاريع بعدد 6312 مشروع بنسبة 39.51%، ثم تلاها قطاع السكن والأشغال العمومية بـ 4316 مشروع ممثلا بذلك نسبة 27.01%، ليأتي بعد ذلك التربية، التكوين، التعليم العالي والبحث العلمي بـ 1369 مشروع، لتأتي بعد ذلك باقي القطاعات الأخرى والتي كان أقلها قطاع الطاقة والدراسات الميدانية بأقل حصة والتي قدرت ب 200 مشروع.

ثالثا-تقييم برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

إن برنامج الإنعاش الاقتصادي حقق مجموعة من النتائج أهمها ما يلي[1]:

[1] بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص ص 12، 13.

- تم استهلاك 96.22% من إجمالي المبلغ المخصص لهذا البرنامج؛
- تم انجاز 73% من المشاريع أي حوالي 1181 مشروع؛
- المشاريع التي لم يتم تنفيذها حوالي 159 مشروع وهي تمثل نسبة 1%؛
- القطاع الصناعي لم يتجاوب بالشكل المطلوب مع هذا البرنامج بالنظر إلى المشاكل المالية والهيكلية التي يعاني منها القطاع العمومي؛
- زيادة الإنفاق العام من طرف الدولة ساهم في ارتفاع حجم الواردات بنسبة كبيرة خلال فترة تطبيق البرنامج بغرض الاستجابة للطلب الكلي المتزايد؛

المطلب الثاني: البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

لقد شهدت بداية سنة 2005 صياغة برنامج تكميلي لدعم النمو الاقتصادي بغلاف مالي يقدر بـ 22 مليار دولار كقيمة أولية، لمواصلة إنعاش النمو وتكثيفه في جميع القطاعات، ولقد تم تسطير إستراتيجية وطنية تسعى من خلالها الدولة إلى استكمال الإطار التحفيزي للاستثمار عن طريق إصدار نصوص تنظيمية من شأنها تطوير التدابير الكفيلة بتسهيل الاستثمار الخاص الوطني أو الأجنبي بالإضافة إلى مواصلة تكييف الأداة الاقتصادية والمالية الوطنية مع الانفتاح العالمي سواء تعلق الأمر بتأهيل أداة الإنتاج أو بالإصلاح المالي والمصرفي، مع التركيز على انتهاج سياسة ترقية الشراكة والخوصصة والحرص على تعزيز القدرات الوطنية في مجال خلق الثروات ومناصب العمل وترقية التنافسية، مع تعزيز مهمة ضبط ومراقبة الدولة قصد محاربة الغش والمضاربة والمنافسة غير المشروعة التي تخل بقواعد المنافسة والسوق على حساب المؤسسات الوطنية المنتجة[1]، خصص هذا البرنامج بالدرجة الأولى لفك العزلة عن الجنوب وتخفيف الضغط عن الشمال، كما اهتم على غرار البرنامج

[1] عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 12-13 ديسمبر 2012، ص 6.

الأول بالبطالة، التشغيل، الصحة، التعليم والأشغال العمومية، كما تم من خلاله إطلاق مجموعة من المشاريع من خلال البحث عن شركاء أجانب لتفعيل هذه المشاريع ومن بينها تأهيل الطرقات لتتماشى وفق المعايير الدولية كالطريق السيار شرق غرب، بالإضافة إلى تجديد السكك الحديدية وإنشاء مليون وحدة سكنية.

أولا –أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

تتمثل أهداف البرنامج التكميلي لدعم النمو فيما يلي:[1]

– تطوير البنية التحتية الاقتصادية من خلال ترقية قطاع الأشغال العمومية وتحديثه؛

– الاهتمام بالقطاع الفلاحي بانتهاج سياسة بناء السدود ودعم الأنشطة الزراعية واستصلاح الأراضي؛

– تحديث الاقتصاد خاصة في ميدان تكنولوجيات الإعلام والاتصال؛

– تحسين الظروف المعيشية للمواطن.

ثانيا–مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005–2009)

خصص لهذا البرنامج غلاف مالي قدره 4203 مليار دج، فإضافة للبرنامج السابق تم إطلاق برامج جديدة خاصة تلك المتعلقة بمناطق الجنوب والهضاب العليا ليصل المبلغ إلى 8750 مليار دج. وقد احتوى هذا المخطط على خمسة محاور رئيسية كما هي موضحة في الجدول التالي:

[1] محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الاداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999–2011**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، جامعة تكريت، 2012، ص 323.

الجدول رقم (03-10): مخصصات البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

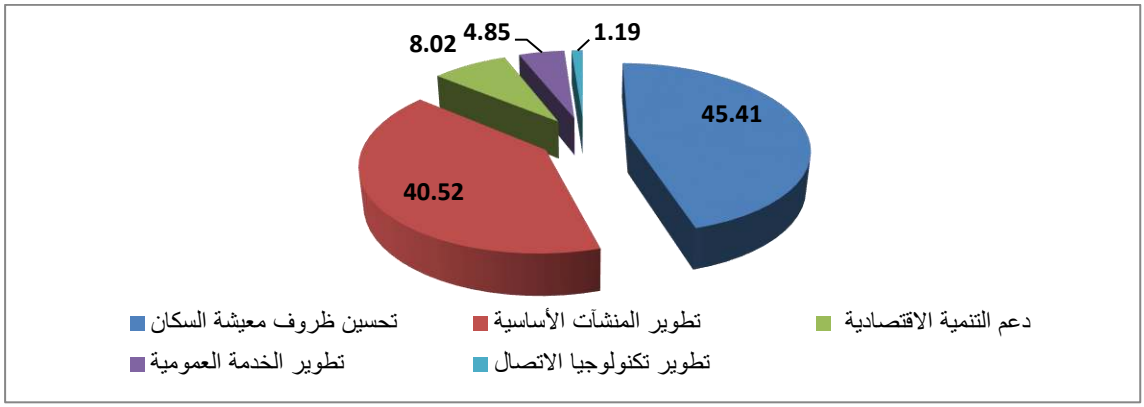
الوحدة: ملياردج

القطاعات	المبلغ	النسب %
تحسين ظروف معيشة السكان	1908.5	5.45
تطوير المنشآت الأساسية	1703.1	5.40
دعم التنمية الاقتصادية	337.2	8.0
تطوير الخدمة العمومية	203.9	8،4
تطوير تكنولوجيا الاتصال	50	1.2
المجموع	4202.7	100

المصدر: مصالح رئاسة الحكومة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو** ، أفريل 2005، ص 7.

ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (03-02): حصة كل قطاع نسبيا من مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو



المصدر: من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم (03-10)

نلاحظ من خلال الجدول أن الأولوية في هذا البرنامج كانت لتحسين ظروف معيشة السكان مع العمل تطوير المنشآت الأساسية في إطار الاهتمام بتطوير البنية التحتية، كما كان يهدف إلى دعم التنمية الاقتصادية من خلال مختلف القطاعات خاصة قطاعات الفلاحة والصناعة والصيد البحري

والعمل على ترقية الاستثمار، بالإضافة إلى تطوير الخدمات العمومية بهدف تحقيق التنمية المحلية.

والجدول الموالي يوضح محتويات أبواب البرنامج التكميلي لدعم النمو كالآتي:

الجدول رقم (03-11): محتويات أبواب البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

الوحدة: مليارد ج

القطاعات	المبالغ المخصصة للبرنامج	النسبة من إجمالي البرنامج %
1-تحسين ظروف معيشة السكان	**1908.5**	**45.5**
السكن	555	13.02
التربية، التعليم العالي، التكوين المهني	399.5	9.5
البرامج البلدية للتنمية	200	4.76
تنمية مناطق الهضاب والمناطق الجنوبية	250	5.95
تزويد السكان بالماء، الكهرباء، الغاز	192.5	4.58
باقي القطاعات الشباب، (الرياضة، الثقافة، الصحة...)	311.5	7.41
2-تطوير المنشآت الأساسية	**1703.1**	**40.5**
قطاع الأشغال العمومية والنقل	1300	30.93
قطاع المياه	393	9.35
قطاع التهئية العمرانية	10.1	0.24
3-دعم التنمية الاقتصادية	**337.2**	**8**

الفلاحة والتنمية الريفية والصيد البحري	312	7.42
الصناعة وترقية الاستثمار	18	0.43
السياحة والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والحرف	7.2	0.17
4-تطوير الخدمات العمومية وتحديثها	**203.9**	**4.8**
العدالة والداخلية	99	2.35
المالية والتجارة وباقي الإدارات العمومية	88.6	2.11
البريد والتكنولوجيا الحديثة للاتصال	16.3	0.38
5-برنامج تطوير التكنولوجيات الحديثة للإعلام والاتصال	**50**	**1.2**
المجموع	**4202.7**	**100**

المصدر: مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009** أفريل 2005، ص 7

نلاحظ من خلال الجدول أن البرنامج التكميلي لدعم النمو من ناحية المشاريع المدرجة في إطاره يجسد رغبة الدولة في خلق ديناميكية متواصلة في فعاليات النشاط الاقتصادي وذلك في شكل المحاور التي يشملها كما يلي: [1]

1- تحسين ظروف معيشة السكان

لقد اهتمت الدولة بتحسين ظروف معيشة السكان في إطار البرنامج التكميلي لدعم النمو، حيث كانت الأولوية في هذا البرنامج لتحسين ظروف معيشة السكان من خلال العمل على توفير السكن

[1] ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص 9.

بالإضافة إلى تأهيل المرافق التربوية والمنشآت الرياضية والثقافية، ولذلك فقد مثل هذا المحور النسبة الأكبر من قيمة البرنامج التكميلي لدعم النمو بنسبة 45.41% وجاء ذلك تكملة لبرنامج الإنعاش الاقتصادي الذي يهدف إلى تحقيق التنمية المحلية والبشرية.

2- المنشآت الأساسية

إن محور المنشآت الأساسية يعتبر الدعامة الأساسية لعملية الإنتاج، ولذلك فقد جاء بالمرتبة الثانية بحصة 40.5%من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو، وقد تجسد ذلك من خلال تحديث خطوط السكك الحديدية وإنشاء خطوط أخرى، إضافة إلى إنشاء مطارات جديدة وعدد معتبر من محطات النقل، وهو ما يعكس مدى الأهمية التي توليها الدولة لقطاع البنية التحتية لما له من دور هام في عمليات الاستثمار.

3- دعم التنمية الاقتصادية

إن محور دعم التنمية الاقتصادية يعتبر من المحاور ذات الأهمية بالنسبة للدولة، حيث خصص له نسبة 8.02% من إجمالي البرنامج، وقد تضمن هذا المحور خمسة قطاعات هي:

- **الفلاحة والتنمية الريفية:** خصص لها قيمة 300 مليار دينار جزائري وهو ما يعكس مكانة القطاع الفلاحي في الاقتصاد الوطني؛
- **الصيد البحري:** خصص له ما يقارب 12 مليار دينار جزائري بهدف دعم الصيد البحري؛
- **الصناعة:** خصص لها قيمة 13.5 مليار دينار جزائري قصد تحسين التنافسية بين المؤسسات الصناعية؛
- **ترقية الاستثمار:** خصص له ما يقارب 4.5 مليار دينار جزائري قصد تهيئة المناخ لجلب الاستثمارات المحلية أو الأجنبية؛
- **السياحة:** خصص له ما يقارب 3.2 مليار دينار جزائري بهدف إنشاء 42 منطقة توسع سياحي؛

- **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية:** نظرا للدور الذي تلعبه هذه المؤسسات في الخلق المباشر للقيمة المضافة ومناصب العمل في الاقتصاد، وكذلك نظرا لأهمية الصناعة التقليدية فقد خصصت لها الدولة قيمة 4 مليار دج من أجل تطوير النشاط الاقتصادي.

4- تطوير الخدمة العمومية

في إطار سعي الدولة نحو تطوير الخدمة العمومية فقد تم تخصيص مبلغ 203.9 مليار دينار جزائري لتطوير الخدمات العمومية، أي بنسبة 4.85% من إجمالي نفقات هذا البرنامج وقد تم توزيعها على القطاعات التالية:

- **البريد وتكنولوجيا الإعلام والاتصال:** بهدف فك العزلة عن المناطق النائية والبعيدة؛
- **العدالة:** يتضمن هذا البرنامج إنشاء 14 مجلسا قضائيا، 34 محكمة، 51 مؤسسة عقابية؛
- **التجارة:** قصد تحسين الفضاء التجاري وتنظيم السوق التجارية؛
- **المالية:** يهدف إلى تحديث وعصرنة الإدارة المالية.

5- قطاع التكنولوجيات الحديثة للاتصال

خصص له ما يقارب 50 مليار دج أي ما يقارب أي ما يعادل نسبة 1.2% من إجمالي البرنامج التكميلي لدعم النمو في إطار تحديث تكنولوجيات الاتصال تماشيا مع التطور التكنولوجيات الحديثة على المستوى العالمي.

ثالثا- نتائج البرنامج التكميلي لدعم النمو (2005-2009)

توضح حصيلة البرنامج التكميلي لدعم النمو ما يلي:[1]

[1] سهام بن شرشالي، **أثر الاستثمار المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر،2015، ص 182.

- اتسم البرنامج التكميلي لدعم النمو بالانخفاض وذلك راجع إلى تراجع أسعار النفط نتيجة الأزمة المالية العالمية؛
- حقق القطاع الصناعي الخاص معدلات نمو موجبة لكنها تبقى دون المستوى مقارنة بالقطاع الصناعي العام؛
- ساهم البرنامج التكميلي لدعم النمو في تخفيض معدلات البطالة إلى 10.3% سنة 2009؛
- إعادة تقييم المشاريع وتأخر في انجاز المشاريع بمبلغ 130 مليار دولار؛
- تبذير الموارد المالية مما أثر سلبا على الإنفاق العام؛
- استحواذ الشركات الأجنبية على معظم الصفقات العمومية وتهميش الشركات الوطنية؛
- غياب إستراتيجية واضحة، وكذا غياب مكاتب دراسات مؤهلة لوضع الدراسات التقنية في تنفيذ ومراقبة البرامج الاستثمارية.

المطلب الثالث: برنامج توطيد النمو (2010-2014)

إن برنامج توطيد النمو الذي يعتبر امتداد للبرنامج السابق هو برنامج طموح بالنظر إلى الأهداف التي تم تسطيرها، وقد اندرج برنامج توطيد النمو ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة 2001، حيث خصص له غلاف مالي إجمالي قدره 21.214 مليار دينار حوالي (286 مليار دولار)، حيث تم تخصيص ما يقارب 150 مليار دج لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال إنشاء مناطق صناعية والدعم العمومي للتأهيل وتسيير القروض البنكية التي وصلت إلى 3000 مليار دج، وخلال هذه الفترة تم أيضا إطلاق أكبر برنامج لتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بهدف تطوير قدراتها التنافسية في ضل الانفتاح الاقتصادي بقيمة حوالي 386 مليار قدراتها التنافسية في ضل الانفتاح

الاقتصادي بقيمة حوالي 386 مليار دج يستهدف تأهيل 20000 مؤسسة.[1] ويشتمل البرنامج على شقين اثنين هما:[2]

- استكمال المشاريع الكبرى الجاري انجازها على الخصوص في قطاعات السكة الحديدية والطرق والمياه بمبلغ 9.700 مليار دج، أي ما يعادل 130 مليار دولار؛
- إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 11.534 مليار دج (أي ما يعادل حوالي 156 مليار دولار).

أولا-أهداف برنامج توطيد النمو (2010-2014)

يهدف توطيد النمو إلى تحقيق ما يلي:[3]

- تحسين التنمية البشرية، حيث شكلت الجزء الأكبر بنسبة 40 %؛
- مواصلة تطوير المنشآت القاعدية الأساسية وتحسين الخدمة العمومية؛
- تشجيع إنشاء مناصب الشغل؛
- تطوير اقتصاد المعرفة؛
- إنشاء المرصد الوطني لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وكذا إنشاء المركز الوطني للتطوير والمناولة.

---

[1] طبايبية سليمة، عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2014**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013، ص 23.

[2] بيان اجتماع الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010، الجزائر، ص 1.

[3] يحياوي عمر، هويدي عبد الجليل، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد6، جامعة الوادي، الجزائر، 2014، ص 234.

ثانيا-مضمون برنامج توطيد النمو (2010-2014)

تضمن برنامج توطيد النمو مشاريع جديدة تم توزيعها على مختلف القطاعات الاقتصادية واستهدف البرنامج القطاعات التي تؤثر بصورة مباشرة في النمو ومعدلات التشغيل، حيث خصص له غلاف مالي غير مسبوق بهدف استكمال النهج التنموي الذي باشرته الجزائر بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية. والجدول الموالي يوضح توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج توطيد النمو خلال الفترة (2010-2014):

الجدول رقم (03-12): توزيع الاستثمارات العمومية في برنامج توطيد النمو (2010-2014)

الوحدة: ملياردج

القطاعات	المبلغ	النسبة %
التنمية البشرية	**10122**	**49.5**
المنشآت الأساسية	**6448**	**31.5**
تحسين الخدمة العمومية	**1666**	**8.16**
التنمية الاقتصادية	**1566**	**7.7**
الحد من البطالة	**360**	**1.8**
البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال	**250**	**1.2**
المجموع	**20412**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول: ملحق بيان السياسة العامة، **قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014**، أكتوبر 2010.

نلاحظ من خلال الجدول أن محاور البرنامج التنموي الخماسي 2010-2014 قد شملت مختلف المحاور التنموية، خاصة تلك المتعلقة بالتنمية البشرية من خلال الاهتمام بالتربية والسكن، والصحة

وهو ما يعكس اهتمام الدولة بالعنصر البشري لما له من دور هام في التنمية الاقتصادية، حيث استفاد في إطار التنمية البشرية لبرنامج توطيد النمو قطاع التربية الوطنية من غلاف مالي قدره 852 مليار دينار موجهة أساسا نحو تطوير ودعم البنى التحتية للقطاع، من خلال انجاز أكثر من 3000 مدرسة ابتدائية، وما يفوق أكثر من 1000 اكمالية، وما يزيد عن 2000 منشأة دعم بين داخليات، نصف داخليات، ومطاعم، أما قطاع التكوين المهني فقد استفاد من نحو 178 مليار دينار تم من خلالها إنشاء 220 معهد و52 مركز للتكوين، من أجل تعزيز الجهد الوطني الموجه نحو الطلب المتزايد على المقاعد البيداغوجية، كما تم تخصيص 619 مليار دينار جزائري لفائدة قطاع الصحة بهدف إنشاء حوالي 1500 منشأة طبية بين مستشفيات وعيادات متخصصة ومؤسسات متخصصة لفائدة المعاقين بهدف توفير الرعاية الصحية اللازمة، والقضاء على الفوارق الجهوية في توفير الخدمات الصحية [1].

كما نلاحظ أن قطاع المنشآت الأساسية قد خصص له نسبة 31.5 % وهذا في إطار مواصلة الدولة تطوير الهياكل القاعدية التي لها دور هام في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، كما أنه وفي إطار برنامج توطيد النمو للحد من البطالة تم تخصيص حوالي 360 مليار دج بهدف خلق مناصب الشغل وإدماج خريجي الجامعات ومراكز التكوين المهني، إضافة إلى توفير البيئة المناسبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودعم قدرتها على المنافسة وهذا بهدف إحداث 3 ملايين منصب عمل بمعدل 600000 منصب عمل سنويا في إطار التخفيف من حدة البطالة [2].

---

[1] بيان اجتماع الوزراء، المنعقد يوم 24 ماي 2010، **مرجع سابق**، ص 3.

[2] بالعاطل عياش، نوي سميحة، **مرجع سابق**، ص 14.

ثالثا-نتائج برنامج توطيد النمو (2010-2014)

إن برنامج توطيد النمو قد تم من خلاله تحقيق النتائج التالية:[1]

- تراجع مستمر لنسبة البطالة التي انتقلت من 15.3% سنة 2005 إلى 10.2 % سنة 2009، ثم إلى 9.7 % في سنة 2012؛

- ازدياد عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي وصل عددها 642913 مؤسسة في سنة 2011 مع توفير ما يقارب 1.676.196 منصب عمل؛

- ارتفاع في عدد الاستثمارات الأجنبية.

وقد حققت الدولة بعد 3 سنوات من تبني برنامج توطيد النمو الاقتصادي تحسن ملحوظ في الهياكل القاعدية وارتفاع عدد المشاريع الاستثمارية نتيجة إقبال الشباب على الاستثمار في العديد من المجالات عن طريق أجهزة دعم التشغيل بفضل الفرص الاستثمارية التي وفرتها الدولة من خلال برنامج الإنعاش الاقتصادي.

المطلب الرابع: برنامج النمو الجديد (2015-2019)

إن تراجع أسعار النفط من 112 دولار للبرميل إلى 50 دولار للبرميل في الأسبوع الأول من جانفي 2015، أبدى نوع من التساؤل على قدرة السلطات العمومية في مواصلة ضخ الأموال في الاقتصاد من أجل خلق نسبة نمو متواصلة، في ظل الدور الهام للجباية البترولية في تمويل الخطط التنموية، فيما أنه تم منح الأولوية في هذا المخطط لتحسين ظروف المعيشة في قطاعات السكن، التربية الصحة، بالإضافة إلى خلق مناصب العمل، ورفع مستويات النمو.

---

[1] بالرقي التيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف1، 2013، ص 21.

أولا-أهداف برنامج النمو الجديد (2015-2019)

يهدف برنامج النمو إلى تحقيق ما يلي:[1]

- العمل على إحداث نمو قوي للناتج الداخلي الخام؛
- تنويع الاقتصاد وترقية الصادرات خارج المحروقات؛
- استحداث مناصب العمل؛
- استهداف بلوغ نسبة نمو 7% مع مواصلة السياسة الاجتماعية للحكومة عبر ترشيد التحويلات الاجتماعية ودعم الطبقات المحرومة؛
- الاهتمام بتكوين الموارد البشرية من خلال التكوين وتشجيع الاستثمار المنتج المحدث للثروة؛
- ترقية ودعم الأنشطة الاقتصادية القائمة على المعرفة والتكنولوجيا القوية والمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تحسين مناخ الأعمال من خلال تبسيط الإجراءات وتوفير العقار والقروض ... الخ؛
- عصرنة الإدارة ومكافحة البيروقراطية وإضفاء الطابع اللامركزي على القرار من أجل ضمان خدمة عمومية جيدة؛
- العمل على ترقية الشراكة بين القطاع العام والخاص محلي أو أجنبي.

ثانيا- مضمون برنامج النمو الجديد (2015-2019)

خصص لهذا البرنامج قدره 9753.7 مليار دج، فإضافة للبرنامج السابق تم إطلاق برامج جديدة خاصة تلك المتعلقة بمناطق الجنوب والهضاب العليا، وتم تقسيم النموذج الجديد لبرنامج النموعلى

[1] أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، تخصص مالية وبنوك قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، 2016، ص 269.

القطاعات الأساسية بهدف تهيئة البنية التحتية للاقتصاد الوطني وتشجيع التنويع الاقتصادي خارج المحروقات. والجدول الموالي يوضح مخصصات برنامج النمو الجديد (2015-2019).

الجدول رقم (03-13): مخصصات برنامج النمو الجديد (2015-2019)

الوحدة: مليار دج

القطاع	المبلغ	النسبة %
الصناعة	**20.3**	**0.21**
الفلاحة والري	**755.8**	**7.75**
دعم الخدمات المنتجة	**182.1**	**1.87**
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية	**3161.7**	**32.41**
التربية والتكوين	**598.9**	**6.14**
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية	**330.6**	**3.39**
دعم الحصول على سكن	**307**	**3.15**
مخططات البلدية للتنمية ومواضيع أخرى	**4397.3**	**45.08**
المجموع	**9753.7**	**100**

المصدر: مصالح الوزير الأول، **تقرير الوزير الأول امام مجلس الأمة حول البرنامج الخماسي 2015-2019**. اكتوبر 2014.

نلاحظ من خلال الجدول أن قطاع المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية كان له حصة تقدرب32.41% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا لأجل إتمام المشاريع المبرمجة سابقا خاصة مشاريع البنية التحتية في ظل تراجع موارد الدولة بسبب انخفاض الجباية البترولية، أما مخططات البلدية ومواضيع أخرى فكان لها حصة تقدر بـ 45.08% من مخصصات البرنامج وهذا في إطار السعي لتوفير الحاجات الضرورية

للمواطنين ودعم القاعدة الاقتصادية كالتجهيزات التجارية، فيما خصص لقطاع الفلاحة والري نسبة 7.75% من البرنامج وهذا في سبيل دعم الفلاحة والعمل على تطويرها في إطار تشجيع التنويع الاقتصادي، فيما كانت حصة قطاع التربية والتكوين 06.14% من المبلغ الإجمالي البرنامج، أما باقي القطاعات الأخرى مجتمعة فكان لها حصة تقدر بـ 8.62% من مخصصات البرنامج وهذا بسب الإجراءات المتخذة من طرف الحكومة والهادفة إلى ترشيد النفقات العامة.

المبحث الثالث: واقع المالية العامة في الجزائر

إن ارتفاع الإيرادات العامة في الجزائر كان له تأثير ايجابي من خلال قيام الدولة بمختلف البرامج التنموية بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية، إلا أن الإسراف والتبذير وعدم الرقابة على المال العام ساهم في عدم تحقيق البرامج التنموية لأهدافها المنشودة، كما أن انخفاض أسعار البترول سنة 2014 أثر سلبيا على الإيرادات العامة مما ألزم على الدولة ضرورة الاقتصار على النفقات العامة الأكثر جدوى وترشيد النفقات العامة لضمان حسن استغلال المال العام.

المطلب الأول: علاقة النفقات العامة بالإيرادات العامة في الجزائر

بدأت الجزائر في تنفيذ البرامج التنموية تزامنا مع الارتفاع المستمر للإيرادات الكلية، والتي تميزت بارتفاع حصيلة الجباية البترولية مما ساهم في التوسع في النفقات العامة.

أولا-الإيرادات العامة

إن التوسع في النفقات العامة مرتبط ارتباطا وثيقا بحجم الإيرادات العامة وخاصة الجباية البترولية نتيجة للتبعية المفرطة لقطاع المحروقات، مما يجعل الإيرادات العامة في الجزائر تتغير نتيجة تقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية.

والجدول الموالي يوضح تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الجدول رقم (03-14): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	الإيرادات الكلية	الجباية البترولية	نسبة الجباية البترولية من الإيرادات العامة %	الجباية العادية	الإيرادات الكلية من BIP%	الجباية البترولية من BIP%	الجباية العادية من BIP%
2000	1124.93	720	64	404.93	27.30	17.46	9.82
2001	1389.73	877.5	60.48	488.5	32.90	19.88	12.99
2002	1576.68	916.40	58.12	660.29	34.9	20.26	14.60
2003	1525.55	836.06	54.80	689.86	29.1	15.93	13.13
2004	1606.40	862.20	53.67	744.2	26.2	14.04	12.10
2005	1713.99	899.0	52.45	814.99	22.7	11.91	10.78
2006	1841.93	916.0	49.73	925.92	21.8	10.82	10.87
2007	1949.05	973.0	49.92	976.0	20.81	19.19	9.5
2008	2902.44	1715.4	59.10	1187.04	26.20	15.48	10.72
2009	3275.36	1927.0	58.83	1348.36	32.73	19.25	13.47
2010	3074.64	1501.7	48.84	1572.94	25.54	12.47	10.93
2011	3489.81	1529.4	44.94	1960.4	24.09	10.56	13.54
2012	3804.03	1561.6	39.93	2284.99	22.66	13.87	12.42

2013	3895.31	1615.9	41.48	2279.41	23.05	9.75	13.30
2014	3927.74	1577.7	40.17	2640.45	23.78	8.90	14.89
2015	4552.54	1722.9	37.85	2961.7	24.79	9.12	15.67
2016	5011.58	1781.1	33.57	3329.03	28.61	10.16	19.0
2017	6047.88	2372.5	35.17	3920.89	32.55	12.77	21.10
2018	6389.46	2776.2	36.77	4039.77	31.53	13.70	19.94
2019	6586.50	2518.4	38.24	4068.01	32.24	12.32	19.91

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على:

-بنك الجزائر التقارير السنوية 2001، 2005، 2010،2008، 2015، 2018.

- قانون المالية لسنة 2019.

- وزارة المالية: ww.mf.gov.dz

- الديوان الوطني للإحصاء: www.ons.dz

نلاحظ من خلال الجدول أن إجمالي الإيرادات قد بلغت 1124.93مليار دج سنة 2000 وذلك اثر تسجيل إيرادات الجباية البترولية مقدار 720 مليار دج مساهمة بنسبة 64% من إجمالي الإيرادات في حين بلغت الموارد العادية قيمة 404.93 مليار دج أي بنسبة 35.99% من إجمالي الإيرادات العامة، أما سنة سنة2001 فقد بلغ إجمالي الإيرادات قيمة 1389.73 مليار دج وهذا نتيجة ارتفاع الجباية البترولية الى877.5 مليار دج، فيما ارتفعت الجباية العادية لتصل إلى قيمة 488.5 مليار دج ممثلة على وجه الخصوص في الإيرادات الضريبية، وبحلول سنة 2002 بلغ إجمالي الإيرادات قيمة 1576.68 مليار دج حيث ساهمت إيرادات الجباية البترولية في هذا الارتفاع بنسبة 58.11% مقابل مساهمة الموارد العادية بنسبة قدرت ب41.87%، لتتراجع الإيرادات العامة تراجعا طفيفا سنة 2003 إلى 1525.55 مليار دج وذلك على اثر انخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى حدود 836.06 مليار

دج على الرغم من ارتفاع قيمة الموارد العادية للميزانية إلى689.86 مليار دينار جزائري مما يؤكد على تأثر الميزانية في الجزائر بالتغيرات في إيرادات الجباية البترولية، ومع سنة 2004 ارتفع إجمالي الإيرادات العامة في ظل تسجيل زيادة معتبرة في مكوناته ليسجل ابتداء سنة 2004 إلى غاية سنة 2007 قيم 1606.40، 1713.99، 1841.93، 1949.05 مليار دج على التوالي، وما يلاحظ خلال هاته الفترة هو نمو الصادرات النفطية حيث نمت هاته الصادرات خلال الفترة 2000-2007 بنسبة 40% ليصل إجمالي الإيرادات دج سنة 2008 إلى 2902.44 مليار دج ، ويعود هذا الارتفاع إلى ارتفاع الجباية البترولية إلى قيمة 1715.4 مليار دج ممثلة نسبة 80% من الإيرادات الكلية بالإضافة إلى تأسيس الرسم على الأرباح الاستثنائية، أما مقارنة بالناتج المحلي الإجمالي فقد مثلت الإيرادات الكلية نسبة 46.5% وإيرادات المحروقات نسبة 37.2% وهما يمثلان المعدل الأكثر ارتفاعا واللذان لم يسبق تحقيقهما في هذا المجال[1]، فيما سجلت إيرادات الميزانية العامة انخفاضا سنة 2010 لتبلغ قيمة 3074.64 مليار دج بعدما كانت قد بلغت قيمة 3275.36 مليار دج سنة 2009، ويعود ذلك إلى انخفاض إيرادات الجباية البترولية بسبب تأثيرات الأزمة المالية العالمية، حيث سجلت الجباية البترولية لسنة 2010 قيمة 1501.7مليار دج مقابل 1927.0مليار دج سنة 2009، كما أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا، فخلال الفترة 2000- 2010 انحصرت نسبتها ما بين 33% إلى 63% وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الجباية البترولية مقارنة بالموارد الأخرى للدولة كما بلغت الإيرادات المتأتية من الموارد العادية قيمة 1572.94مليار دج مسجلة زيادة بقيمة 224.58 مليار دج عن سنة 2009 وتعود هذه الزيادة في الإيرادات العادية إلى ارتفاع الضرائب على المداخيل وعلى السلع والخدمات التي تغطي 83% من الإيرادات الضريبية، في حين بقيت الحقوق الجمركية

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2008، **مرجع سابق**، ص 104.

والتسجيلات والطوابع مستقرة نسبيا، أما سنة 2011 ارتفعت الإيرادات الكلية إلى قيمة 3489.81مليار دج. ممثلة نسبة 24.09% من الناتج المحلي الإجمالي، ويعود ارتفاع الإيرادات الكلية إلى ارتفاع الجباية البترولية إلى قيمة 1529.4مليار دج مع ارتفاع قيمة الجباية العادية إلى 1960.4 مليار دج حيث ساهمت الضرائب على السلع والخدمات والرسوم الجمركية والتي ارتفعت بنسبة 4.8% و15.7% على التوالي في ارتفاع قيمة الجباية العادية، أما سنة 2013 فقد ارتفعت الإيرادات الكلية لتصل إلى قيمة 3895.31 مليار دج وذلك في ظل ارتفاع الجباية البترولية التي انتقلت من قيمة 1561.6 مليار دج سنة 2012 إلى قيمة 1615.9 مليار دج سنة 2013، في حين عرفت الضرائب على المداخيل انخفاضا سنة 2013، علما أن المستوى التي بلغته سنة 2012 نتيجة الاقتطاعات التي خصت الزيادة المعتبرة لأجور الوظيف العمومي بأثر رجعي، غير أنه تبقى الضرائب على المداخيل والأرباح تشكل أكبر حصة ضمن الإيرادات الضريبية 40.5%[1]، أما سنة 2014 فقد تميزت بانخفاض إيرادات الجباية البترولية إلى 1577.73 مليار دج بسبب انخفاض أسعار البترول في الأسواق العالمية حيث سجلت انخفاضا بنسبة 30% فضلا عن مساهمتها المتواضعة ب37.4% من إجمالي الإيرادات، ويعود ذلك إلى ظهور إنتاج النفط الصخري بالولايات المتحدة الأمريكية، وتراجع الطلب العالمي على النفط والتغير في السلوك الاستراتيجي لمنظمة البلدان المصدرة للنفط بالإضافة إلى عوامل جيوسياسية[2]،إلا أن الموارد العادية سدت النقص الناجم عن انخفاض الجباية البترولية بارتفاع ب361.5 مليار دج أي بنسبة مساهمة قدرت ب 62.59% من إجمالي الإيرادات المحققة، أما سنة 2015 فقد سجل ارتفاع ملحوظ في قيمة الإيرادات الكلية حيث بلغت قيمة 4552.54 مليار دج، وكذلك الأمر بالنسبة لإيرادات الجباية

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2013، **مرجع سابق**، ص 88.

[2] قرينعي ربحية، نوي طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 3 جامعة الجلفة، الجزائر، 2019، ص 36.

البترولية والموارد العادية التي سجلت قيمة 1722.9 مليار دج، 2961.7 مليار دج على التوالي، أما سنة 2017 فقد بلغت الإيرادات الكلية قيمة 6047.88 مليار دج، مقابل 5011.58 مليار دج سنة 2016، أي ارتفاع قدره 1036.3 مليار دج ، نجم هذا الارتفاع المعتبر في إجمالي إيرادات الميزانية عن ارتفاع الجباية البترولية بحوالي 55%، وبما يقارب 45% للإيرادات خارج المحروقات، في حين أنه من بين الارتفاع التي عرفته هاته الأخيرة والمقدر ب 481.3 مليار دج تعود قيمة 309.8 مليار دج إلى تزايد أرباح بنك الجزائر أي ما يمثل 64.3%[1]، كما عرفت الفترة 2011 الى2017 انخفاض نسبة مساهمة الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة حيث تراوحت بين 21% الى29%، ويرجع هذا الانخفاض إلى زيادة حجم الإنفاق العام عن حجم زيادة الجباية البترولية حيث أن نمو الجباية البترولية لم يواكب نمو النفقات العامة نتيجة التزايد المستمر للنفقات العامة، لترتفع الإيرادات الكلية سنة 2019 نتيجة تحسن أسعار البترول إلى قيمة 6586.50 مليار دج ممثلة نسبة 32.24% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث مثلت الجباية البترولية نسبة 38.23% فيما مثلت الجباية العادية نسبة 61.76% من الإيرادات الكلية.

ثانيا–دور صندوق ضبط الإيرادات في النفقات العامة

إن صندوق ضبط الإيرادات الجزائري من الصناديق الممولة من فوائض صادرات المواد الأولية وبالتحديد الصادرات النفطية، وذلك بهدف تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

[1] بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي، 2017، **مرجع سابق**، ص 58.

1- ماهية صندوق ضبط الإيرادات

يعد صندوق ضبط الإيرادات ضمن الحسابات الخاصة للخزينة العمومية، التي تتميز بأنها حسابات مستقلة عن الموازنة العامة للدولة، وبالتالي لا تخضع لقواعد ومبادئ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.

أ-تعريف صندوق ضبط الإيرادات

تم إنشاء صندوق ضبط الموارد تم خلال سنة 2000 وهي السنة التي سجلت فيها الجزائر فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الموازنة العامة للدولة فوائض قدرت ب 400 مليار دج نتيجة ارتفاع إيرادات الجباية البترولية إلى 1213.2 مليار دج خلال نفس السنة، ولأجل الاستفادة من هاته الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر إلى عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المستوى المتوسط والبعيد فقد قررت الحكومة تأسيس صندوق لضبط إيرادات الجباية البترولية يعمل على امتصاص فائض إيرادات الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية الذي تعده الحكومة خلال السنة، وقد تم تأسيس هذا الصندوق بموجب القانون رقم 2000-02 من خلال قانون المالية التكميلي الذي صدر في 27 جوان 2000، حيث حدد هذا القانون نوع وأهداف ومجال عمل الصندوق مع العلم أنه قد تم إدخال تعديلات على بعض القواعد المسيرة للصندوق من خلال كل من قانون المالية لسنة 2004، وقانون المالية التكميلي لسنة 2006.[1]

[1] بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2010 ص 85.

ب-أهداف صندوق ضبط الإيرادات

سعت الحكومة من خلال تشكيلها لصندوق ضبط الإيرادات لتحقيق مجموعة من الأهداف أهمها:[1]

- مراعاة الطاقة الاستيعابية للاقتصاد عند استخدام فوائض الجباية البترولية؛

- استخدام رصيد الصندوق لتغطية المديونية واحتواء العجز الموازني؛

- التحوط من مخاطر الانخفاض المفاجئ لأسعار النفط في السوق الدولية؛

- توفير التمويل غير المباشر لعجوزات الخزينة العمومية، وذلك إذا أخذنا بالاعتبار أن رصيد الخزينة أوسع من مفهوم رصيد الميزانية العامة، حيث يضم رصيد الخزينة العمومية رصيد الميزانية العامة للدولة، بالإضافة إلى أرصدة العمليات التي تقوم بها الخزينة العمومية لاسيما أرصدة الحسابات الخاصة للحزينة؛

-دعم سلامة الاقتصاد الوطني من خلال الثقة الممكن أن تعطيها للمستثمرين.

2-تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

إن تحسن الجباية البترولية ساهم في حصول الجزائر على مداخيل كبرى من النقد الأجنبي، ومن أجل استغلال الفوائض المالية أنشأت الجزائر صندوق ضبط الإيرادات لضمان تمويل النفقات العامة في حالة حدوث تقلب في الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط في الأسواق العالمية.

والجدول الموالي يوضح تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

[1] هجيرة مكاوي، محمد بوبكر، **دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020، ص 257.

الجدول رقم (03-15): تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

السنوات	رصيد السنة السابقة	فائض الجباية البترولية	تسبيقات بنك الجزائر	مجموع الموارد	سداد الدين العام	تمويل عجز الخزينة	سداد تسبيقات بنك الجزائر	مجموع الاستخدامات	رصيد الصندوق (مليار دج)
2000	-	453.23	0	453.23	221.10	0	0	232.13	**232.13**
2001	232.13	123.86	0	356.00	184.46	0	0	184.46	**171.53**
2002	171.53	26.5	0	198.03	170.06	0	0	170.06	**27.97**
2003	27.97	448.91	0	476.09	156.00	0	0	156.00	**320.89**
2004	320.89	623.50	0	944.40	222.70	0	0	222.70	**721.70**
2005	721.70	1368.30	0	290.52	247.83	0	0	247.83	**1842.68**
2006	1842.68	1798.00	0	3640.70	618.10	91.50	0	709.64	**2931.00**
2007	2931.00	1738.80	0	4669.90	314.60	531.90	607.956	1454.36	**3215.50**
2008	3215.50	2288.20	0	5503.70	465.40	758.20	0	1223.61	**4280.10**
2009	4280.10	400.70	0	4680.70	0	364.30	0	364.30	**4316.50**
2010	4316.50	1318.30	0	5634.80	0	791.90	0	791.90	**4842.80**

2011	4842.80	2300.30	0	7143.20	0	1761.50	0	1761.50	**5381.70**
2012	5381.70	2535.30	0	7917.01	0	2283.30	0	2283.261	**5633.75**
2013	5633.75	2062.20	0	7695.95	0	2132.47	0	2132.47	**5563.50**
2014	5563.50	1812.690	0	7376.20	0	2965.67	0	2965.67	**4410.53**
2015	4410.53	552.20	0	4962.70		2886.5	0	2886.5	**2076.23**
2016	2076.23	98.50	0	2172.39		1333.84	0	1333.84	**784.45**
2017	784.45	0	0	784.45	0	784.45	0	784.45	**0**
2018	0	437.41	0	437.41		131.91	0	131.91	**305.50**
2019	305.50	0	0	305.50		0	0	0	**305.50**

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2004، 2008، 2012، 2013، 2015، 2017.

-وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات 2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن رصيد الصندوق عرف تراجعا بداية الألفية الثالثة حيث انتقل من قيمة 232.13 مليار دج سنة 2000 إلى 27.97 مليار دج سنة 2002 ويعود ذلك إلى انخفاض أسعار النفط بسبب الأوضاع السياسية وأحداث 11 سبتمبر وتأثير ذلك على الإيرادات النفطية، ومع انتعاش أسعار النفط وارتفاع الجباية البترولية سنة 2003 ارتفع رصيد الصندوق إلى قيمة 320.89 مليار دج ليسجل بعدها رصيد الصندوق إلى غاية سنة 2013 تزايدا مستمرا في هاته السنوات نتيجة تحسن أسعار البترول حيث بلغ سنة 2013 قيمة 5563.50 مليار دج، ليعرف رصيد الصندوق تراجعا بعد سنة 2014 نتيجة انخفاض أسعار البترول مما أثر على الميزانية العامة للدولة، لتتآكل موارد الصندوق بسبب ارتفاع قيمة العجز في الموازنة العامة، إضافة إلى انعدام الفوائض المتأتية من الجباية البترولية التي تعتبر مصدر أساسي لتمويل الصندوق، حيث تم استنفاد جميع موارده سنة 2017، لتبلغ بعد ذلك موارده سنة 2019 قيمة 305.50 مليار دج ويعود ذلك إلى تحسن أسعار البترول وتخطيها حدود 70 دولار للبرميل، فيما تمثلت استخدامات الصندوق في سداد المديونية وخاصة المديونية الخارجية التي تم سنة 2008 التوقف عن تسديدها، وبموجب قانون المالية لسنة 2006 وبعد إدخال عدة تعديلات عليه قام الصندوق بتمويل عجز الخزينة العمومية خاصة بعد انخفاض أسعار البترول سنة 2014 حيث تمت اقتطاعات معتبرة من الصندوق بهدف تمويل عجز الخزينة العمومية.

3-دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني

إن استمرار العجز في الموازنة العامة للدولة نتيجة تزايد حجم النفقات بوتيرة أكبر من الإيرادات ألح على الدولة ضرورة اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات لتمويل العجز في موازنة الدولة. والجدول الموالي يوضح دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2019).

الجدول رقم (03-16): دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة (2000-2019)

الوحدة: مليار دج

السنوات	صندوق ضبط الإيرادات	رصيد الموازنة	تمويل عجز الموازنة	نسبة مساهمة الصندوق في تغطية العجز الموازني %
2000	232.13	-53.19	0	0
2001	171.53	68.74	0	0
2002	27.97	26.14	0	0
2003	320.89	-164.62	0	0
2004	721.68	-285.4	0	0
2005	1842.68	-338.0	0	0
2006	2931.04	-611.1	91.53	14.97
2007	3215.53	-1159.51	531.95	45.88
2008	4280.07	-1288.7	758.2	58.83
2009	4316.46	-971.0	364.3	37.51
2010	4842.83	-1392.4	791.93	58.87
2011	5381.70	-2363.8	1761.45	74.51
2012	5633.75	-3254.2	2283.26	70.16
2013	5563.50	- 2240.2	2132.47	95.19

2014	4408.50	-3068.02	2965.67	96.66
2015	1790.03	-3103.78	2886.50	92.99
2016	554.19	-2285.91	1803.93	78.91
2017	0	-1234.74	784.45	63.53
2018	305.09	-1342.60	131.91	09.82
2019	0	-1138.97	0	0

المصدر: وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات، **مرجع سابق.**

نلاحظ من خلال الجدول أن صندوق الإيرادات قد لعب دورا هاما في تمويل عجز الخزينة العمومية للدولة، حيث تم تمويل العجز خلال السنوات من سنة 2000 إلى سنة 2005 دون اللجوء إلى صندوق ضبط الإيرادات وهذا لاستعمال موارد الصندوق في حالة انخفاض أسعار البترول ونزولها تحت السعر المرجعي والمقدر ب 19 دولار للبرميل، أما سنة 2006 وتزامنا مع التعديل الذي أجري على الصندوق فقد تم استخدام موارد الصندوق بهدف تغطية عجز الخزينة العمومية حيث مثلت مساهمة الصندوق في تغطية العجز الموازني سنة 2006 قيمة 91.53 مليار دج أي بنسبة 14.97%، فيما كانت مساهمته سنة 2007 بقيمة 531.95 مليار دج أي بنسبة 45.88% حيث عرف الصندوق تحويلات إلى ثلاث جهات تمويل عجز الخزينة، تسديد تسبيقات بنك الجزائر، تخفيض الدين العام، فيما كانت مساهمة الصندوق في تغطية العجز الموازني للسنوات 2010، 2011، 2012، بنسب 58.87%، 74.51%، 70.16% على التوالي وقد تزامن ذلك مع تزايد حجم النفقات العامة الموجهة لتغطية الاستثمارات العمومية في ظل برنامج توطيد النمو 2010-2014، مع اقتصار نشاط الصندوق فقط على تمويل عجز الخزينة العمومية بعد الانتهاء من سداد المديونية سنة 2008، فيما ارتفعت المبالغ المسحوبة من الصندوق بهدف تمويل عجز الخزينة العمومية بعد سنة 2014 في ظل الانخفاض

المتواصل لأسعار النفط الذي يعد أكبر انخفاض تشهده الأسواق العالمية بعد أزمة الرهن العقاري سنة 2008 حيث ارتفعت سنة 2014 إلى قيمة 2965.67 مليار دج، أي ارتفعت بحوالي 53 مرة وهي تعتبر أعلى نسبة تغطية الصندوق للعجز قدرت ب 96.66% نتيجة عدم قدرة الدولة على تغطية التزايد المستمر للنفقات العامة رغم سياسة ترشيد النفقات العامة، فيما أن مساهمة صندوق ضبط الإيرادات في تمويل عجز الخزينة العمومية منذ سنة 2006 إلى غاية سنة 2016 قد بلغت بقيمة 15955.1 مليار دج وهو ما يعكس دور الصندوق في تمويل عجز الموازنة نتيجة تعرضها للصدمات البترولية، أو مواجهة التزايد المستمر للنفقات العامة، إلا أنه وبالرغم من تآكل موارد الصندوق سنة 2017 إلا أنه قد ساهم في تمويل العجز خلال التسع الأشهر الأولى من سنة 2017 بنسبة 63.53%، وفي سنة 2018 وبحكم استنفاد موارد صندوق ضبط الإيرادات فقد تطلب تمويل العجز اللجوء إلى تمويلات مصرفية في إطار التمويل غير التقليدي.

المطلب الثاني: الحكم الراشد في الجزائر

إن الحكم الراشد يهدف إلى التسيير الاقتصادي الفعال والأمثل الذي يعمل على إدارة الموارد بكفاءة عالية لضمان الاستغلال الأمثل للموارد وتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية، ومع بداية الألفية الثالثة عرفت الجزائر وفرة مالية تبنت من خلالها عدة برامج تنموية إلا أنها لم ترقى إلى تحقيق النتائج المرجوة نتيجة عدم حسن استغلال المال العام بطرق عقلانية مما نجم عنه انتشار الفساد ووصول التبذير والإسراف إلى مستويات عالية.

أولا–مؤشر الإسراف العام في الجزائر

يشير مؤشر الإسراف العام إلى مدى رشادة الحكومة في الإنفاق العام ضمن مجال للمؤشر يتراوح بين نقطة واحدة (الإسراف الكبير) والنقطة سبعة (رشادة عالية)، ولقد عرفت الجزائر في السنوات الأخيرة سياسة انفاقية توسعية لتنفيذ البرامج التنموية كلفت خزينة الدولة مبالغ باهظة والتي رافقها إسراف في

صرف المال العام مما نجم عنه عجز في بعض الأحيان لاستكمال مختلف المشاريع التنموية، حيث ترتبط معدلات الإنفاق العام ارتباطا وثيقا بالتطورات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي شهدتها الجزائر من خلال التوسع في الخدمات والتعليمية والصحية. والجدول الموالي يوضح ترتيب الجزائر في مؤشر الإسراف في الإنفاق العام خلال الفترة 2008-2019.

الجدول رقم (03-17): مؤشر الإسراف في الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة (2008-2019)

السنة	القيمة	الرتبة	السنة	القيمة	الرتبة
2009/2008	3.7	134/48	**2015/2014**	3.1	148/74
2010/2009	3.2	133/80	**2016/2015**	3.1	140/76
2011/2010	3.3	139/64	**2017/2016**	3.1	136/75
2012/2011	3	142/79	**2018/2017**	3.1	139/75
2013/2012	2.4	144/116	**2019/2018**	3.5	141/71
2014/2013	2.8	148/101			

Source: The Global competitiveness report 2008-2019

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر خلال الموسم 2009/2008 بلغت قيمة المؤشر 3.7 وهي قيمة متوسطة وقد احتلت الجزائر بذلك المرتبة 48 من بين 134 دولة شملهم المؤشر، أما خلال الموسم 2010/2009 فقد انخفض المؤشر إلى قيمة 3.2 مساهما بذلك في تراجع الجزائر إلى المرتبة 80 من بين 133 دولة، أما سنة 2011/2010 فعرف المؤشر ارتفاعا طفيفا مقارنة بالموسم السابق وقد سجل 3.3 نقطة، مع تحسن ترتيب الجزائر حيث احتلت المرتبة 64 من بين 139 دولة شملهم المؤشر، إلا أنه مع ذلك فان الإنفاق العام في الجزائر قد تميز بالإسراف، فيما احتلت الجزائر خلال الموسم

2013/2012 المرتبة 116 من بين 144 دولة شملهم المؤشر وهدا يدل على عدم الرشادة والعقلانية في إنفاق المال العام، كما أنه خلال الموسم 2014/2013 بلغت قيمة المؤشر 2.8 لتحتل الجزائر المرتبة 101 من بين 144 دولة شملهم المؤشر وهو ما يدل على حجم الهدر والتبذير الذي تميزت به هاته الفترة والتي تزامنت مع برنامج توطيد النمو وما رافق ذلك من هدر للمال العام إضافة إلى عدم الكفاءة العالية في الإنفاق العام، فيما أنه خلال الموسم 2016/2015 واصلت الجزائر استقرار قيمة المؤشر في حدود 3.1 كما واصلت أيضا استقرارها من حيث الترتيب حيث احتلت المرتبة 76 من 140 دولة شملهم المؤشر مسجلة تقدما في الترتيب مقارنة بالسنوات الماضية، كما أنه خلال الموسم 2018-2019 بلغت قيمة المؤشر 3.5 مسجلا بذلك ارتفاعا مقارنة بالسنوات الماضية حيث احتلت الجزائر المرتبة 71 من بين 141 دولة شملهم المؤشر، إلا أنه رغم ما تم إنفاقه من مبالغ استثمارية في سبيل تحسين الخدمات العمومية، فانه لابد من ترشيد النفقات العامة والالتزام بمبادئ الحكم الراشد لضمان حسن استغلال المال العام.

ثانيا-مؤشرات مدركات الفساد

إن مؤشر الفساد يتم إصداره كل سنة عن منظمة الشفافية الدولية، حيث تم من خلاله ترتيب الدول حسب مدى وجود فساد مدرك في مختلف المجالات وفقا للخبراء، وتتراوح نتيجة مدركات الفساد بين القيمة 10نظيف جدا والقيمة 0 فاسد جدا، والجزائر على غرار أغلب الدول العربية أصبحت تعاني في السنوات الأخيرة الفساد في القطاع العام بشكل يدعو للقلق وهو ما أثر سلبا على مختلف البرامج التنموية. والجدول الموالي يوضح مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003-2021)

الجدول رقم (03-18): مؤشرات مدركات الفساد في الجزائر خلال الفترة (2003-2019)

السنة	القيمة	الرتبة	السنة	القيمة	الرتبة
2003	2.6	**133/88**	**2011**	2.9	**183/112**
2004	2.7	**146/97**	**2012**	3.4	**176/105**
2005	2.8	**158/97**	**2013**	3.6	**177/94**
2006	3.1	**163/84**	**2014**	3.6	**174/100**
2007	3.0	**180/99**	**2015**	3.6	**168/88**
2008	3.2	**180/92**	**2016**	3.4	**176/108**
2009	2.8	**180/111**	**2017**	3.3	**180/112**
2010	2.9	**178/105**	**2018**	3.5	**180/105**
			2019	3.5	**180/106**

المصدر: منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مؤشر مدركات الفساد (2003-2021)**، على الرابط:

www.transparencycdn.org/ ، تاريخ الاطلاع: 31-01-2022.

نلاحظ من خلال الجدول أن مؤشر مدركات الفساد يظهر تفشي مختلف مظاهر الفساد في الجزائر بشكل كبير وهو ما يظهر من خلال ترتيب الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في أغلب فترات الدراسة حيث صنفت الجزائر سنة 2003 ضمن المرتبة الثامنة والثمانون من أصل مئة وثلاث وثلاثون دولة برصيد 2.6 نقطة ويعود ذلك إلى تفشي الفساد في مختلف القطاعات وخاصة القطاع المصرفي الذي شهد فضيحة بنك الخليفة والتي تعد من أبرز قضايا الفساد التي شهدتها الجزائر، أما سنة 2005 فقد صنفت الجزائر ضمن المرتبة السابعة والتسعون من أصل مئة وثمان وخمسون دولة شملهم المؤشر وبرصيد 2.8 نقطة ويعود هذا الترتيب المتدني للجزائر إلى فضيحة الصندوق الجزائري الكويتي للاستثمار

والذي تم فيه اختلاس حوالي 30 مليون دولار، فيما أنه سنة 2006 قد تم تصنيف الجزائر ضمن المرتبة الرابعة والثمانون من أصل مئة وثلاث وستون دولة شملهم المؤشر وهو أحسن ترتيب تحصلت عليه الجزائر خلال فترة الدراسة، أما سنة 2008 فقد تحسن ترتيب الجزائر مقارنة بالسنة الماضية حيث احتلت المرتبة الثانية والتسعون من أصل مئة وثمانون دولة شملهم المؤشر وبرصيد 3.2 نقطة بعد أن كانت في المرتبة التاسعة والتسعون سنة 2007، ويعود ذلك إلى صدور القانون الخاص بالوقاية من الفساد ومكافحته سنة 2006، كما قامت الجزائر بالمصادقة على اتفاقية الاتحاد الإفريقي لمنع الفساد في السنة ذاتها، فيما أنه سنة 2010 تم تصنيف الجزائر ضمن المرتبة مئة وخمسة من أصل مئة وثمان وسبعون دولة شملها المؤشر وبرصيد 2.9 نقطة ويعود ذلك إلى استمرار انتشار الفساد في الجزائر على غرار فضيحة الطريق السيار شرق غرب وهي بذلك ضمن الدول المتأخرة في الحد من الفساد رغم مختلف الجهود المبذولة للحد منه بمختلف أشكاله من طرف الدولة، فيما حلت الجزائر سنة 2016 في المرتبة 108 من بين 176 دولة شملهم المؤشر وبرصيد 3.4 نقطة، وجاءت الجزائر بذلك خلف كل من المغرب وتونس حيث تراجعت عن ترتيب سنة 2015 أين حلت في المرتبة 88 وهو ما يعكس انتشار الفساد وتفشيه بشكل كبير داخل الدولة، كما صنفت الجزائر ضمن الدول الأكثر فسادا في العالم سنة 2018 لتحتل المرتبة 105 من بين 180 دولة شملهم المؤشر وبرصيد 3.5 نقطة وفقا لتقرير مؤشرات مدركات الفساد 2018 الذي أصدرته منظمة الشفافية العالمية، إلا أنه وبالرغم من ذلك فان الجزائر تقدمت بسبعة مراكز خلال سنة 2018 مقارنة بسنة 2017 وهو ما يعكس الجهود المبذولة في إطار محاربة الفساد وزيادة الشفافية والنزاهة في القطاع العام، فيما احتلت الجزائر سنة 2019 المرتبة 105 من 180 دولة شملهم المؤشر وبرصيد 3.5 نقطة مسجلة تأخرا بمرتبة واحدة مقارنة بسنة 2018 ويعود ذلك الى حجم الفساد الذي مازالت تعانيه الجزائر رغم وجود الآليات القانونية التي تبقى فاعليتها ضعيفة في الحد من الفساد ومكافحته.

ثالثا-مؤشر الموازنة المفتوحة

يقيم مسح الموازنة المفتوحة ما إذا كانت الحكومة المركزية في كل البلدان المشمولة بدراسات استقصائية تتيح للجمهور ثماني وثائق رئيسية من الميزانية، وكذلك ما إذا كانت البيانات الواردة في هذه الوثائق شاملة، وتم توفيرها في الوقت المناسب ومفيدة، يستخدم المسح المعايير المقبولة دوليا لتقييم الشفافية في كل بلدان الميزانية التي وضعتها المنظمات الدولية المتعددة الأطراف مثل صندوق النقد الدولي، ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، والمنظمة الدولية للمؤسسات العليا لمراجعة الحسابات. والجدول الموالي يوضح درجة مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر للفترة (2006-2019).

الجدول رقم (03-19): مؤشر الموازنة المفتوحة في الجزائر خلال الفترة (2006-2019).

السنوات	القيمة
2006	-
2008	02
2010	1
2012	13
2015	19
2017	03
2019	02

المصدر: مسح الموازنة المفتوحة،2019.

نلاحظ من خلال الجدول أن الجزائر تصنف ضمن فئة الدول التي تتميز بعدم توفير المعلومات حول الموازنة وهو ما يجعل ترتيبها ضمن المراتب الأخيرة من شفافية الموازنة ففي سنة 2008 تحصلت الجزائر على قيمة 02 من أصل 100 وهو ما يعني أن الجزائر تصنف ضمن أسوأ الدول من حيث إتاحة المعلومات الخاصة بالموازنة العامة، فيما تحصلت سنة 2010 على قيمة 01 من أصل 100 وهدا دليل على عدم نشر المعلومات الشاملة في الوقت المناسب الأمر الذي من شأنه أن يشجع على

تزايد الفساد، فيما يلاحظ سنة 2015 ارتفاع في درجات المؤشر إذ وصل الى19 من 100 بعدما كان سنة 2008 يقدر بـ2 وهو تطور مشجع يؤكد قدرة الجزائر على توسيع الشفافية في الميزانية، إلا أنه وبالرغم من ذلك أقل من درجات البلدان الأخرى في شمال إفريقيا، إلا أنه سنة 2017 سجلت الجزائر تراجعا من حيث إتاحة المعلومات بعد سجلت تحسنا سنة 2015 حيث تحصلت على قيمة 03 من 100 مسجلة بذلك تراجع عن ما كانت عليه سنة 2015 بنحو 16 درجة، كما صنفت الجزائر سنة 2019 ضمن من يوفر معلومات نادرة حول الموازنة العامة حيث تحصلت على قيمة 02 من 100 وهي بذلك تحتل مرتبة سيئة من حيث شفافية الموازنة العامة الأمر الذي من شأنه هدر المال العام والتأثير سلبا على التنمية الاقتصادية.

المطلب الثالث: ترشيد النفقات العامة في الجزائر

إن انهيار أسعار النفط سنة 2014 كان له أثر سلبي على الاقتصاد الجزائري نتيجة الاعتماد بشكل رئيسي على الإيرادات النفطية، ولمواجهة العجز اتخذت الحكومة العديد من الآليات والإجراءات التقشفية بهدف الحد من إسراف المال العام وضمان حسن استخدامه. وتتمثل هاته الآليات والإجراءات فيما يلي:

أولا–الآليات القانونية

تعاني الجزائر من استفحال ظاهرة الفساد في القطاع العام، فرغم الإصلاحات المتعددة التي عرفتها الجزائر بهدف تعزيز الحكم الراشد إلا أنها لازالت تصنف ضمن المراتب الأخيرة في مؤشرات النزاهة مما جعلها تتخذ مجموعة من الإجراءات والقوانين للحد من ظاهرة الفساد وترشيد النفقات العامة وحسن استغلال المال العام والتي من أبرزها:

1- تكريس إستراتيجية وطنية لمحاربة الفساد: تم في إطار الوقاية من الفساد والحد منه إصدار القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد، حيث يهدف القانون إلى دعم التدابير الرامية إلى

الوقاية من الفساد ومكافحته، كما يهدف أيضا إلى تعزيز النزاهة والمسؤولية والشفافية في القطاعين العام والخاص، إضافة إلى تسهيل ودعم التعاون الدولي والمساعدة التقنية من أجل الوقاية من الفساد ومكافحته[1]، وقد تم من خلال هذا القانون إنشاء الهيئة الوطنية للوقاية من الفساد ومكافحته قصد تنفيذ الإستراتيجية الوطنية في مجال مكافحة الفساد، وقد أسندت لها المهام التالية: [2]

– اقتراح سياسة شاملة للوقاية من الفساد تجسد مبادئ دولة القانون وتعكس النزاهة والشفافية والمسؤولية في تسيير الشؤون والأموال العمومية؛

– تقديم توجيهات تخص الوقاية من الفساد لكل شخص أو هيئة عمومية، واقتراح تدابير خاصة للوقاية من الفساد، وكذا التعاون مع القطاعات المعنية العمومية والخاصة في إعداد قوانين أخلاقيات المهنة؛

– إعداد برامج تسمح بتوعية وتحسيس المواطنين بالآثار الضارة الناجمة عن الفساد؛

– جمع واستغلال كل المعلومات التي يمكن أن تساهم في الكشف عن أعمال الفساد والوقاية منها لاسيما البحث في التشريع والتنظيم والإجراءات والممارسات الإدارية عن عوامل الفساد لأجل تقديم التوصيات لإزالتها؛

– التقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها؛

– ضمان تنسيق ومتابعة النشاطات والأعمال المباشرة ميدانيا، على أساس التقارير الدورية والمنتظمة المدعمة بإحصائيات وتحاليل متصلة بمجال الوقاية من الفساد ومكافحته؛

---

[1] المادة 01، القانون 06–01 المؤرخ في 20 فيفري 2006، **المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته**، الجريدة الرسمية، العدد 14، ص 3.

[2] المادة 20، القانون 06–01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، **مرجع سابق**، ص 10.

– السهر على تعزيز التنسيق ما بين القطاعات، وعلى التعاون مع هيئات مكافحة الفساد على الصعيدين الوطني والدولي.

2- تنظيم الصفقات العمومية: قامت الجزائر في إطار ترشيد النفقات العامة وتعزيز الرقابة على المال العام بإصدار المرسوم الرئاسي الجديد رقم 15-247 المؤرخ في 16سبتمبر2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام بهدف تعزيز الشفافية على العمل الإداري والصفقات العمومية والحد من الفساد وترشيد استغلال المال العام[1]، كما تهدف الدولة من خلال هذا المرسوم إلى تعزيز المساواة والشفافية في الإجراءات من خلال الإعلان عن طلب العروض تحقيقا لمبدأ الشفافية وذلك بإعلام المعنيين مما يفتح المجال أمام الجميع للمنافسة، ويضمن مبدأ المساواة ويسمح للإدارة باختيار أفضل العروض.[2]

3- شفافية الموازنة العامة: إن شفافية التسيير الموازني يتم عن طريق تطوير طرق تقييم الميزانية، وفي إطار العمل على زيادة شفافية التسيير الموازني وتحسين مرتبتها من حيث الموازنة المفتوحة عملت الجزائر على إضفاء أكثر شفافية للموازنة العامة من خلال إرفاق قانون المالية بتقرير يتضمن الوضعية والآفاق الاقتصادية والاجتماعية والمالية على المدى المتوسط ويبرز على الخصوص التوازنات الاقتصادية والمالية التقديرية، مع إرفاق قانون المالية بملاحق تفسيرية تبين التطور حسب صنف الضرائب بما فيها تلك المتعلقة بالتدابير الجديدة والحواصل الناتجة عن الموارد الأخرى، كما يرفق

---

[1] المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16سبتمبر2015، **المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام**، الجريدة الرسمية، العدد 50.

[2] محمد الصغير بعلي، **العقود الإدارية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر،2005، ص 36.

قانون المالية للسنة بحسب المادة 75 من القانون رقم 18-15 بوثائق مجمعة في ثلاثة أحجام تتعلق بما يأتي:[1]

- تقرير عن الأولويات والتخطيط يعده الوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية المكلف بتسيير محفظة البرامج؛

- مشروع ميزانية الدولة؛

- التوزيع الإقليمي لميزانية الدولة حسب كل برنامج والمتمحورة حول النتائج، وتكتسي الميزانية طابعا سنويا ومتعدد السنوات.

كما نص القانون أيضا على جدول استحقاق الإعتمادات المتعلقة برخص الالتزام، إضافة إلى قائمة كاملة للحسابات الخاصة بالخزينة تبرز على وجه الخصوص مبلغ الإيرادات والنفقات المتوقعة لحسابات التخصيص الخاص.

4- تحديث الموازنة العامة

أدى ارتفاع حصيلة الجباية البترولية في الجزائر إلى توسع كبير في النفقات العامة نجم عنه اتساع الفجوة بين الإيرادات العامة ونفقاتها ليؤثر سلبا على الموازنة العامة، لذلك سعت الجزائر إلى الحد من تزايد النفقات العامة من خلال العمل على عصرنة النظام الموازني بما يتماشى مع الأساليب الحديثة للموازنة العامة بهدف الحفاظ على المال وحسن استغلاله، كما يعتبر القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية خطوة مهمة في تبني الممارسات الدولية الحديثة الخاصة بالموازنة العامة لأجل ترشيد استغلال الموارد المتاحة وضمان حسن استخدامها، وقد ركز القانون 18-15 على التحول نحو تبني موازنة البرامج والأداء من خلال ما يلي:

---

[1] المادة 75 القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، **المتعلق بقوانين المالية**، الجريدة الرسمية، العدد 53، ص17.

أ- دعم توازن الميزانية: تهدف الدولة من خلال هاته الإصلاحات إلى الاعتماد على الموارد العادية في تمويل الميزانية العامة للدولة بهدف تجنب التأثيرات السلبية التي تنجم عن تغيرات أسعار النفط في الأسواق العامة في حالة الاعتماد على الجباية البترولية في تمويل الميزانية العامة للدولة، كما أدرجت الحكومة برامج عملها التي سيتم تغطيتها من الموازنة العامة للدولة دون تجاوز الإعتمادات المحددة في قوانين المالية، كما ورد حسب المادة 03 من قانون المالية على أنه "يحدد قانون المالية بالنسبة لسنة مالية طبيعة ومبلغ وتخصيص موارد وأعباء الدولة وكذا التوازن الميزاني والمالي الناتج عنه مع مراعاة توازن اقتصادي محدد، كما تعمل الدولة على تفضيل تغطية نفقات تسييرها بواسطة مواردها العادية وتحدد نسبة التغطية عن طريق قانون المالية".[1]

ب- مقاربة الميزانية متعددة السنوات: تعتبر الموازنة متعددة السنوات من الأساليب الحديثة في تسيير الموارد العمومية فهي تعبر بصورة واضحة عن التوجهات المستقبلية للدولة فيما يخص الإيرادات والنفقات، فالميزانية متعددة السنوات تشمل نفس تفاصيل الموازنة السنوية مع تقديرها للإيرادات والنفقات للثلاث السنوات المقبلة، وتمتاز الميزانية متعددة السنوات بتوافقها مع تنفيذ البرامج التنموية لأن مبدأ السنوية قد لا يتناسب مع البرامج طويلة الأجل، ويعتبر القانون العضوي رقم 18-15 تكريسا لمبدأ الموازنة على المدى المتوسط حيث نصت المادة 05 منه على أنه " يتم تأطير ميزانياتي متوسط المدى كل سنة من طرف الحكومة، بناء على اقتراح من الوزير المكلف بالمالية، في بداية إجراء إعداد قوانين المالية ويحدد للسنة المقبلة والسنتين المواليتين، تقديرات الإيرادات والنفقات ورصيد ميزانية الدولة وكذا مديونية الدولة عند الاقتضاء".

[1] المواد 03، 05، 06 القانون العضوي رقم 18-15_المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**، ص 9.

ج- التسيير الموازناتي المرتكز على النتائج والأداء: إن تطبيق موازنة البرامج والأداء يعد وسيلة للقضاء على القصور التي اتسمت به الموازنة التقليدية، إذ أنه من خلالها يتم التركيز على تقسيم الاعتمادات المالية حسب البرامج الحكومية والاعتماد على منطق النتائج الذي يرتكز على قياس الأداء من خلال مؤشرات الأداء، ولقد أشار القانون العضوي لقوانين المالية لذلك من خلال المادة 06 والتي نصت على أنه " يقر قانون المالية للسنة ويرخص لكل سنة مدنية مجموع موارد الدولة وأعبائها الموجهة لإنجاز برامج الدولة طبقا للأهداف المحددة والنتائج المنتظرة التي تكون موضوع تقييم".

د- حرية المسؤولين في اتخاذ القرارات: إن موازنة البرامج والأداء تعمل على إعطاء المسؤولين حرية أكبر في التصرف في الاعتمادات مقابل تحميلهم لمسؤولية أكبر في تحقيق الأهداف المسطرة إضافة لإلزامهم بتقديم تقارير أكثر دقة عن تسيير أدائهم والتي تكون مرفقة بمؤشرات الأداء لمعرفة مدى تحقيق الأهداف المسطرة، كما أنه يمكن لهم نقل الإعتمادات من برنامج إلى برنامج آخر على مستوى نفس الوزارة أو المؤسسة العمومية بموجب مرسوم رئاسي يتخذ بناء على تقرير مشترك بين الوزير المكلف بالمالية والوزير أو مسؤول المؤسسة العمومية، أما فيما يخص تحويل الإعتمادات بين وزارات أو مؤسسات عمومية مختلفة فانه يتم بناء على قرار مشترك بين الوزير المكلف بالمالية ووزراء القطاعات أو مسؤولي المؤسسات العمومية المعنية ويتم إبلاغ البرلمان بذلك، فيما أنه لا يمكن أن تتجاوز مبالغ الإعتمادات المالية المتراكمة التي كانت موضوع نقل أو تحويل بموجب مرسوم خلال نفس السنة حدود 20% من الإعتمادات المالية المفتوحة بموجب قانون المالية للسنة بالنسبة لكل برنامج من البرامج المعنية.[1]

هـ- توضيح أصناف المحاسبة: إن المحاسبة المطبقة على ميزانية الدولة تتشكل حسب القانون 18-15 من ثلاث فئات؛ محاسبة ترتكز على الأساس النقدي قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق

[1] المادة 33 القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**، ص 12.

ومحاسبة عامة ترتكز على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات، فيما يتمثل الصنف الأخير في محاسبة التكاليف والتي يكمن دورها في تحليل تكاليف مختلف الأنشطة في إطار البرنامج، وهذا بحسب ما نصت عليه المادة 65 " تمسك الدولة محاسبة ميزانياتية تنقسم إلى محاسبة الالتزامات ومحاسبة إيرادات ونفقات الميزانية قائمة على مبدأ محاسبة الصندوق، كما تمسك الدولة محاسبة عامة لجميع عملياتها قائمة على مبدأ معاينة الحقوق والواجبات، تنفذ الدولة محاسبة للتكاليف تهدف إلى تحليل تكاليف مختلف الأنشطة الملتزم بها في إطار البرنامج، يجب أن تكون حسابات الدولة منتظمة وصادقة وتعكس بصفة مخلصة وضعيتها المالية"[1].

ثانيا-إجراءات ترشيد النفقات العامة

إن الاعتماد المفرط للاقتصاد الجزائري بشكل شبه تام على الجباية البترولية جعله عرضة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق العالمية وهو ما أثر سلبا على الميزانية العامة للدولة، فقد شهدت الجزائر مند منتصف سنة 2014 انخفاضا في الجباية البترولية وهو ما أثر على الإيرادات العامة للدولة، ومع هذا التراجع الكبير في الإيرادات العامة قامت الدولة بمجموعة من الإجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة، وقد مست هاته الإجراءات كلا من جانبي التسيير والتجهيز في الموازنة العامة بهدف الحفاظ على المال العام وضمان حسن استغلاله.

[1] المادة 65 القانون العضوي رقم 18-15 المتعلق بقوانين المالية، **مرجع سابق**، ص 16.

1- إجراءات ترشيد نفقات التسيير

باشرت الحكومة إجراءات للعمل على ترشيد نفقات التسيير وذلك من خلال ما يلي:

أ- التحكم في عمليات التوظيف: وذلك من خلال:[1]

- تجنب كل اقتراح من شأنه إنشاء مناصب مالية جديدة، باستثناء تلك المقررة بصفة استثنائية من طرف السلطات العمومية، وإعطاء الأولوية كلما سمحت الفرصة لإعادة توزيع المناصب المالية الموجودة داخلا وبين القطاعات؛

- القيام بتعويض منصب من كل خمس مناصب أصبحت شاغرة بما في ذلك المناصب الناتجة عن الإحالات على التقاعد؛

-ارتقاب الزيادة اللازمة فقط للتكفل بالترقية القانونية للمستخدمين في حدود 1.5%.

ب- التخلي عن اقتناء العتاد وأثاث المكاتب: في إطار ترشيد النفقات العامة قررت الحكومة التخلي عن اقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدون دوافع جلية للتجديد والأخذ بعين الاعتبار سوى الاحتياجات المحتملة الناجمة عن إنشاء هياكل ومصالح جديدة.

ج- الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج إلا في الحالات القصوى: سعيا منها للحد من الإسراف قررت الحكومة الحد من التنقلات الرسمية إلى الخارج إلا في الحالات القصوى بالإضافة إلى تقليص التكفل بالوفد الأجنبي وتقليص اللقاءات باستثناء التظاهرات المهمة وذات الجدوى.

د-منح الأولوية للبنى التحتية: في إطار التدابير الهادفة لمواجهة تداعيات انخفاض أسعار البترول قررت الحكومة منح الأولوية للبنى التحتية القطاعية والبنى المخصصة لتنظيم الندوات والاجتماعات الموسعة لأجل استكمال مشاريع البنية التحتية القطاعية بهدف التنويع الاقتصادي.

---

[1] وزارة المالية، مذكرة توجيهية رقم 427، مؤرخة في 20-03-2018، **متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2019**، ص5.4.

2- إجراءات ترشيد نفقات التجهيز: تمثلت أهم إجراءات ترشيد نفقات التجهيز فيما يلي:

- تأجيل كل عمليات اقتناء السيارات الإدارية إلى غاية سنة 2016 بما في ذلك تلك التي سبق تسجيل اعتمادها برسم سنة 2015، ويجب أن يطبق هذا الإجراء على المشاريع المتعلقة باقتناء سيارات كانت محل تأشيرة من قبل اللجنة الوطنية للصفقات العمومية' ولم يسجل بشأنها أي التزام أو دفع إلا إذ حظيت بالموافقة المسبقة للسيد الوزير الأول.

- تفادي الالتزام بعقود جديدة إلا إذ تعلق الأمر بعمليات استثنائية وذات بعد وطني، خاصة تلك التي تتضمن تكملة لمشاريع قيد الانجاز وتكون قد سجلت نسبة معتبرة في الأشغال، كما أنه يؤجل كل مشروع جديد إلى بعد سنة 2016 باستثناء المشاريع ذات الأولوية الكبرى.[1]

- تمنح الأولوية لإتمام المشاريع الجاري انجازها في الآجال المحددة وضمن التكاليف المقررة؛

- برمجة تمويل المشاريع الجديدة في ظل احترام التسقيف المقرر من قبل السلطات العمومية ويتعلق الأمر بتدقيق التقييم الاقتصادي في اختيار المشاريع العمومية للاستثمار والحرص على عدم الاحتفاظ إلا بتلك التي تعد مجدية وتستجيب لشروط الفعالية والنجاعة؛

- تفضيل كلي أو جزئي للمشاريع ذات الطابع التجاري بموارد مالية أخرى خارج المجال الميزانياتي.[2]

كما قامت الحكومة في إطار تغطية انخفاض حصيلة الجباية البترولية ببعض الإجراءات التي تدخل ضمن السياسة الجبائية للدولة بغرض زيادة الموارد العادية ومن بين هاته الإجراءات ما يلي:

---

[1] وزارة المالية، مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24 مارس 2016، **المتعلقة بتسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016**.

[2] وزارة المالية، مذكرة توجيه رقم 427 متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية وميزانية الدولة 2019، **مرجع سابق**

أ- الزيادة في قسيمة السيارات: قامت الدولة برفع تسعيرة قسيمة السيارات حيث قدرت قيمة الارتفاع بألفين وثلاثة آلاف دينار جزائري، ويأتي هدا في إطار الرغبة في ضمان مداخيل إضافية للدولة للتمكن من انجاز الطرقات السريعة والمدرجة ضمن مخططات الحكومة.[1]

ب- الزيادة في رسم طابع جواز السفر: قامت الحكومة بالرفع من قيمة رسم الطابع لجواز السفر لأجل زيادة مداخيل الجباية العادية وتغطية انخفاض حصيلة الجباية البترولية الناتجة عن تقلبات أسواق النفط العالمية.[2] وقد تم في إطار العمل على زيادة حصيلة الجباية العادية لمواجهة الانخفاض في الجباية البترولية تأسيس حق الطابع على جواز السفر البيومتري الالكتروني كما يلي:[3]

- رسم بقيمة ستة ألاف دينار جزائري للدفتر الذي يحتوي على 28 صفحة؛
- رسم بقيمة اثني عشر ألف دينار جزائري لجواز السفر الذي يحتوي على 48 صفحة؛
- رسم بقيمة خمسة وعشرون ألف دينار جزائري لجواز السفر الذي يحتوي على 28 صفحة ويستخرج خلال خمسة أيام بناء على طلب المعني؛
- رسم بقيمة ستون ألف دينار جزائري للدفتر الذي يحتوي على 48 صفحة ويستخرج خلال خمسة أيام بناء على طلب المعني.

ج- تأسيس حق طابع يتعلق بتجديد بطاقة التعريف البيومترية الالكترونية: قررت الحكومة تأسيس طابع يتعلق بتجديد ببطاقة التعريف البيومترية الالكترونية في حالة ضياعها أو إتلافها أو سرقتها

---

[1] المادة 09، **قانون رقم 15-18، المؤرخ في 31 ديسمبر 2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016**، الجريدة الرسمية، العدد 72، ص: 5.

[2] المادة 13.12 قانون المالية لسنة 2016، **مرجع سابق**، ص 7.

[3] المادة 18، قانون المالية لسنة 2017، **مرجع سابق**، ص 10.

بقيمة ألف دينار جزائري وهذا في إطار تحصيل الرسوم المحلية للحد من تأثير انخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري.[1]

د- ضريبة سنوية على السكن في كبريات المدن: تم تأسيس رسم سنوي على السكن في كبريات المدن وهي بلديات الجزائر، عنابة، قسنطينة، وهران، حيث يتم إدراجها في فواتير الكهرباء حسب فترات الدفع، وهدا في إطار التدابير المتخذة لزيادة الحصيلة الجبائية في إطار النموذج الاقتصادي الجديد الهادف إلى تحقيق التنويع الاقتصادي.[2]

هـ- ضريبة على فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات: قامت الحكومة بإخضاع فوائض القيمة الناتجة عن التنازل بمقابل عن العقارات المبنية أو غير المبنية المشار إليها في المادة 77 للضريبة على الدخل الإجمالي بمعدل 5% محررة من الضريبة.[3]

و-الرفع من معدل الرسم على القيمة المضافة: في إطار العمل على تحسين التحصيل وتوسيع القاعدة الجبائية تم الرفع من معدل الرسم على القيمة المضافة ليصبح على النحو التالي:[4]

- الرسم على القيمة المضافة 19%
- المعدل المخفض للرسم على القيمة المضافة9%.

---

[1] المادة 21، قانون المالية لسنة 2017، **مرجع سابق**، ص12.

[2] المادة 37 قانون المالية لسنة 2016، **مرجع سابق**، ص 15.

[3] المادة 02، **قانون رقم 16-14، المؤرخ في 31 ديسمبر 2016، المتضمن قانون المالية للسنة المالية 2017**، الجريدة الرسمية، العدد 77، ص 3.

[4] المادة 26، 27 ، قانون المالية لسنة 2017، **مرجع سابق**، ص 13.

ز-**الرفع من الرسم الداخلي على الاستهلاك على بعض المواد الاستهلاكية:** قررت الحكومة إعادة النظر في الرسوم الداخلية لبعض السلع الاستهلاكية حيث تم رفع الرسم بنسبة 30% على منتجات: السلمون، الموز الطازج، فيما تم رفع الرسم بنسبة 40% على الأناناس الطازج، كيوي.[1]

ح- **زيادة الرسم على المنتجات الطاقوية:** قامت الحكومة في إطار الحد من استهلاك الطاقة بزيادة الرسم على المنتجات الطاقوية على النحو التالي:[2]

- زيادة بقيمة 3 دج للبنزين؛
- زيادة بقيمة1 دج للمازوت.

ط- **فرض رسم الفعالية الطاقوية:** قامت الحكومة في إطار العمل على الاستهلاك العقلاني للطاقة بفرض رسم الفعالية الطاقوية بنسبة 25% ويطبق على الأجهزة المشتغلة بالكهرباء والغاز والمنتجات البترولية التي يعتبر استهلاكها مفرطا بالنظر إلى معايير التحكم في الطاقة المنصوص عليها في التنظيم المعمول به ، ويستحق دفع هذا الرسم عند الجمركة بالنسبة للأجهزة المستوردة وعند الخروج من المصنع بالنسبة للأجهزة المنتجة محليا لأجل التحكم في الطاقة وضمان حسن استغلالها، ويطبق الرسم المستحق بداية من 1 جانفي 2017 على الأجهزة المستوردة و1 جانفي 2018 على الأجهزة المنتجة محليا [3].

[1] المادة 28، قانون المالية لسنة 2017، **مرجع سابق**، ص 18.
[2] المادة 29، قانون المالية لسنة 2017، **مرجع سابق**، ص 20.
[3] المادة 72، قانون المالية لسنة 2017، **مرجع سابق**، ص 33.

خلاصة الفصل

لقد شهدت الجزائر ارتفاعا للنفقات العامة الإجمالية بداية الألفية الثالثة تزامنا مع ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية وذلك بهدف رفع معدل النمو الاقتصادي، وقد أدى ذلك بدوره إلى ارتفاع كل من نفقات التسيير التي شهدت ارتفاعا كبيرا نتيجة ارتفاع حجم كتلة الأجور وارتفاع حجم التحويلات الاجتماعية، ونفقات التجهيز التي يعود ارتفاعها خاصة إلى الاهتمام بتطوير البنية التحتية الاقتصادية. كما قامت الجزائر بداية من سنة 2001 ببرامج تنموية بهدف زيادة الطلب الكلي الفعال وتحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية من خلال تطبيق مخططات خماسية رصدت لها مبالغ مالية ضخمة لتحقيق الأهداف المنشودة، وقد تزامنت هاته البرامج مع ارتفاع أسعار النفط مما سمح للدولة بالتوسع في النفقات العامة، إلا أنها لم تحقق كافة الأهداف المنشودة رغم ما تم تخصيصه لها من إمكانيات ضخمة بهدف تحقيق النمو الاقتصادي، نتيجة ضعف الرقابة وانتشار الفساد المالي والإداري وهو ما يظهر من خلال مؤشر مدركات الفساد الذي يوضح تفشي مختلف مظاهر الفساد في الجزائر بشكل كبير وتذيلها لترتيب الدول الأكثر فسادا في العالم في أغلب فترات الدراسة، وقد أدى التوسع الكبير في حجم النفقات العامة بوتيرة أكبر من نمو الإيرادات العامة إلى ظهور العجز على مستوى الموازنة العامة خاصة مع انخفاض حجم الجباية البترولية سنة 2014 مما أدى بالدولة إلى اتخاذ جملة من الإجراءات بهدف ترشيد النفقات العامة مست كلا من جانبي التسيير والتجهيز بهدف الحد من النفقات غير الضرورية وتخفيض العجز الموازني والعمل على تشجيع التنويع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات.

الفصل الرابع

تأثير آليات الترشيد على النفقات العامة

تمهيد:

بعد استعراض الجانب النظري لترشيد النفقات العامة ومحاولة إسقاطه على الاقتصاد الجزائري وبغية الوصول الى أهداف الدراسة قمنا بدراسة ميدانية بالاعتماد على الاستبانة الموجهة لإطارات الإدارات العمومية لمعرفة أراءهم حول دور آليات ترشيد النفقات العامة في الحفاظ على المال العام وحسن استغلاله، وهذا في ظل إصدار السلطات العليا لمجموعة من القوانين والتدابير التنظيمية بهدف ترشيد النفقات العامة.

وللإحاطة بكافة جوانب الموضوع فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وهي كالتالي:

المبحث الأول: الإطار المنهجي والوصفي للدراسة؛

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة؛

المبحث الثالث: عرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة.

المبحث الأول: الإطار المنهجي والوصفي للدراسة

من أجل دراسة مدى دور وأهمية آليات ترشيد النفقات العامة في الاستغلال الأمثل للمال العام والحفاظ عليه في الجزائر، وتماشيا مع توجه الدولة نحو ترشيد النفقات العامة وتجسيد الآليات التي تساهم في حسن استغلال المال العام والحد من الإسراف، وما يرافق هذا التوجه من تشريعات وقوانين بشكل يضمن التخصيص الأمثل للنفقات العامة وتحقيق مختلف أهدافها فقد تم الاستعانة بالاستبيان الموجه لإطارات الإدارات العمومية والمتمثلين في الآمرين بالصرف، المحاسبين العموميين، المراقبين الماليين، المراقبين الماليين المساعدين، للإحاطة بكافة جوانب الموضوع وبلوغ الأهداف والحصول على النتائج المرجوة من الدراسة، وعليه فقد تم من خلال هاته الدراسة التركيز على العناصر التالية:

المطلب الأول: منهج وأساليب الدراسة

يعد تصميم البحث العلمي هو الجوهر والبداية التي لا يمكن بدونها المضي بالدراسة العلمية لأنه هو الذي يوفر الدليل المتدرج أو المتسلسل لكافة الخطوات الواجب إتباعها خطوة بخطوة وصولا إلى تحقيق الهدف من البحث العلمي المتمثل بتحديد الأسباب التي دفعت الباحث إلى القيام بإجراء البحث العلمي، بالإضافة إلى اقتراح كافة السبل الكفيلة بمعالجة المشكلة أو الظاهرة موضوع البحث.

أولا: منهج الدراسة

تم الاعتماد في هاته الدراسة الحالية على المنهج الوصفي والذي يستخدم لدراسة الواقع أو ظاهرة ما، ويهتم بوصفها وصفا دقيقا والتعبير عنها كيفيا وكميا، حيث أن التعبير الكيفي يعطينا وصفا للظاهرة موضحا خصائصها في حين أن التعبير الكمي يعطينا وصفا رقميا موضحا مقدار هذه الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر المختلفة الأخرى وهو غير محدد بوصف الظاهرة وجمع البيانات عنها فقط، فلابد من تصنيف المعلومات وتنظيمها والتعبير عنها كميا وكيفيا وذلك للوصول إلى فهم

علاقات هذه الظاهرة مع غيرها من الظواهر والهدف منه تنظيم المعلومات وتصنيفها أي الوصول إلى استنتاجات وتعميمات تساهم في فهم الواقع وتطوره.

وقد تم الاعتماد في هاته الدراسة على الطريقة الاستنتاجية التي تسمى أحياناً بالتفكير الاستنباطي بحيث يهدف البحث الذي يعتمد على الطريقة الافتراضية–الاستنتاجية إلى تقديم وصف لمختلف الظواهر سواء ارتبطت بالأفراد، الأوضاع، أو الحوادث التي تقع، وذلك بغرض تطوير تعميم مبرهن.

وتتميز الطريقة الافتراضية–الاستنتاجية (The hypothetici-deductive) بأن لها عدة خطوات تكمن في الملاحظة، عملية مراقبة ومشاهدة لسلوك الظواهر والمشكلات والأحداث ومكوناتها المادية والبيئية، ومتابعة سيرها واتجاهاتها وعلاقاتها بأسلوب علمي منظم ومخطط وهادف، بقصد التفسير وتحديد العلاقة بين المتغيرات والتنبؤ بسلوك الظاهرة وتوجيهها لخدمة أغراض الإنسان وتلبية حاجاته بالإضافة الى جمع البيانات الأولية، تكوين الإطار النظري، تكوين الفرضيات، تجميع البيانات الإضافية تحليل البيانات، والاستنباط للوصول إلى نتائج من خلال شرح وتحليل النتائج التي تم الحصول عليها من البيانات، وقد تم في إطار ذالك الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي القائم على دراسة وتحليل العوامل والمتغيرات المتعلقة بموضوع الدراسة والذي من خلاله تم تقديم شرح نظري لمتغيرات الدراسة (النفقات العامة، آليات ترشيد النفقات العامة)، كما تم شرح العلاقة بين المتغيرين، واعتمادا على الدراسات السابقة تم بناء مجموعة فرضيات من نظريات موجودة سابقا، وفي الجانب التطبيقي تم الاعتماد على المنهج الكمي، حيث تسمح البحوث الكمية للباحث من تعريف ودمج نفسه ضمن المشكلة أو المفهوم قيد الدراسة، وفي هاته الدراسة تم التركيز على الاستبيان الذي تم توجيهه لعدد من إطارات المؤسسات العمومية عبر أغلب ولايات الوطن، بعد أن تم ضبطه وتكوين المعلومات في شكل رقمي حيث يمكن تصنيفها وتلخيصها، كما تم تحليل البيانات من خلال البرامج الإحصائية والتي من أبرزها برنامج (SPSS)، ليتم بعد ذالك عرض النتائج النهائية.

ثانيا: الأساليب الإحصائية المستعملة

لقد تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) في التحليل، ويعد من أهم البرامج الإحصائية الجاهزة في العالم التي تستخدم لتحليل كافة أنواع البيانات الإحصائية لمختلف العلوم وخصوصا العلوم الإدارية والاقتصادية والاجتماعية والإنسانية حيث يستخدم هذا النظام في حساب مقاييس النزعة المركزية والتشتت والالتواء والتفلطح ومعامل الارتباط ومعادلات الانحدار واختبارات الفروض الإحصائية...إلخ، وبالإضافة إلى تحليلات متقدمة، وفي دراستنا هذه سنستخدم الأساليب التالية:

1-المتوسط الحسابي (Arithmetic Mean): يعد المتوسط الحسابي من أهم مقاييس النزعة المركزية وأكثرها استخداما في وصف البيانات أو التوزيعات التكرارية المتجانسة لما يمتاز به من خصائص جيدة وهو مجموع القيم الخاصة بظاهرة معينة مقسوما على عددها[1].

2-الانحراف المعياري (Standard Deviation): يعتبر الانحراف المعياري من أهم مقاييس التشتت وأدقها، ويعرف بأنه الجذر التربيعي لمعدل مجموع مربعات انحرافات القيم عن متوسطها، يتأثر بالقيم المتطرفة (الشاذة) بصورة غير مباشرة، وهو درجة تشتت القيم عن متوسطها أو مقدار بعد المشاهدات عن المتوسط الحسابي في حالة البيانات المبوبة، أي هو عبارة عن مقدار تشتت القيم عن وسطها الحسابي مقاسا بوحدات المتغير نفسه[2].

3-معامل الارتباط بيرسون (Correlation Pearson): يعتبر معامل الارتباط بيرسن من أفضل الطرق التي تستعمل حاليا بكثرة في الأبحاث العلمية لقياس الترابط بين متغيرين، ويستخدم معامل الارتباط بيرسون لمعرفة هل هناك علاقة بين المتغيران (x.y)، ويقيس قوة العلاقة، وقد يكون الارتباط

---

[1] محمد حسين محمد رشيد، **الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي**، دارصفاء، عمان، الأردن، 2007، ص 64.

[2] عبد الله فلاح المنيزل، عايش موسى غرايبة، **الإحصاء التربوي تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010، ص 70.

موجبا إذا كان تغير العنصرين مضبوطا وكاملا، ويكون الارتباط سالبا إذا كان ارتباط العنصرين مختلفا اختلافا عكسيا، وتكون قيمته موجبة عندما يكون الارتباط طردي، فيما أنه يكون الارتباط عكسيا عندما تكون القيمة سالبة[1]، وكلما كان التناقض كبيرا كان معامل الارتباط يقترب من الرقم (−1) الذي يعتبر تناقضا كليا.

4-معامل كرونباخ ألفا (Cronbach's Alpha): يستخدم مقياس كرونباخ ألفا لحساب معامل التمييز لكل سؤال، أي لقياس الاتساق الداخلي لأسئلة الاستبانة، ومدى قوة الارتباط بين درجات كل مجال ودرجات أسئلة الاستبانة الكلية، فإذا كانت النتائج أكبر من (70%) يعتبر هذا مقبولا استنادا إلى دراسات سابقة. لكن هناك دراسات تقول بأن معامل كرونباخ ألفا أكبر من (60%).

5-تحليل (ANOVA): يهتم اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) بفحص الفروقات ذات الدلالات الإحصائية بين عدة فئات التي يزيد عددها عن اثنين.

6-مقياس ليكارت الخماسي: يستخدم مقياس ليكارت في مجال قياس السلوكيات بحيث يعبر عن درجة موافقة المستجيب على كل فقرة من عبارات الاستبيان، وقد تم قياس استجابات المستقصيين لفقرات الاستبيان وتحويلها إلى بيانات كمية وفق مقياس ليكارت الخماسي كما هو موضح بالجدول الموالي:

الجدول رقم (04-01): درجات مقياس ليكارت الخماسي

الاستجابة	موافق تماما	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق تماما
الدرجة	5	4	3	2	1

المصدر: من إعداد الطالب

[1] رجاء وحيد دويدي، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000، ص 266.

نلاحظ من خلال الجدول أنه وفق درجات مقياس ليكارت الخماسي فان:

الدرجة 1: تمثل غير موافق تماما.

الدرجة 2: تمثل غير موافق.

الدرجة 3: تمثل محايد.

الدرجة 4: تمثل موافق.

الدرجة 5: تمثل موافق تماما.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

نظرا لصعوبة المسح الشامل لجميع عناصر العينة والمتمثل في إطارات المؤسسات العمومية والمراقبين الماليين عبر كافة الوطن، فقد قمنا بإعداد استبيان تم توجيهه لإطارات المؤسسات العمومية والمتمثلين في الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين، نظرا لدور الآمر بالصرف في استغلال الموارد المتاحة، وأهمية دور المراقب المالي في عملية الرقابة المالية التي تعد لها دور بارز في ترشيد النفقات العامة، وعليه فقد مثل مجتمع الدراسة الآمرين بالصرف والمحاسبين العمومين للمؤسسات العمومية والمراقبين الماليين لمختلف مصالح الرقابة المالية عبر أغلب ولايات الوطن.

أولا: مجتمع الدراسة

يعتبر مجتمع الدراسة المجموعة الأوسع من الأشخاص والتي ينوي الباحث تعميم دراسته عليهم وفي دراستنا تمثل مجتمع الدراسة في كل من الآمرين بالصرف والمحاسبين الماليين على مستوى المؤسسات العمومية، نظرا لدور الآمر بالصرف في انجاز التصرفات المتعلقة بتنفيذ العمليات المالية وأهمية دور المراقب المالي على مستوى مصالح الرقابة المالية في الرقابة على تنفيذ النفقات العامة حيث اقتصرت الدراسة على الآمرين بالصرف والمحاسبين العموميين للإدارات والمؤسسات العمومية والتي أبرزها الجماعات المحلية بالإضافة إلى المؤسسات العمومية التابعة لكل من قطاع التربية الوطنية قطاع الصحة، وقد تم توزيع الاستبيان على الآمرين بالصرف والمحاسبين العمومين باعتبار دور الآمر بالصرف هام جدا في المحافظة على المال العام من خلال تنفيذه ميزانية المرفق العام الذي يقوم بتسييره وفق ما يحقق أهداف الحكومة باعتبار أن له مهام مالية مكملة لنشاطه الإداري، ودور المراقب المالي البارز في الوقاية من الفساد، وقد شملت العينة أغلب ولايات الوطن في حدود 42 ولاية، فيما تم التركيز

على هاته القطاعات التي سبق ذكرها نظرا لدور هاته القطاعات الهام على مستوى الاقتصاد الوطني وتواجدها عبر أغلب ولايات الوطن بالإضافة للميزانية الكبيرة المخصصة لها، لذا كان لابد من العمل على دراسة انعكاسات آليات الترشيد على النفقات العامة لأجل الحفاظ على المال العام وحسن استغلال الموارد المتاحة.

ثانيا: عينة الدراسة

تعتبر عينة الدراسة جزء من المجتمع الإحصائي، وهي الجزء الذي يمثل المجتمع أحسن تمثيل ويختلف حجم العينة حسب أهمية الدراسة وحسب الإمكانيات المادية والبشرية المتاحة للقيام بهذه الدراسة وقد تعذر إجراء الدراسة على كافة أفراد المجتمع فكان لابد من تحديد عينة الدراسة.

بالنسبة للمجتمع الذي سحبت منه العينة فقد تمثل في مجموعة من الآمرين الصرف والمحاسبين العموميين في مختلف القطاعات والإدارات العمومية والمراقبين الماليين في مختلف مصالح الرقابة المالية عبر أكثر من 42 ولاية عبر الوطن، حيث تم تسليم الاستمارة مباشرة لبعض الآمرين بالصرف والمراقبين الماليين فيما تم إرسال استبيان الكتروني عبر رابط الاستبيان وعبر مختلف مواقع التواصل الاجتماعي لمن تعذر تسليم الاستمارة لهم نظرا لبعد بعض الولايات وصعوبة الوصول إلى مختلف المؤسسات العمومية عبر الوطن، فتم من خلال كل هذا توزيع 240 استمارة استبانة، فيما تم استرداد 223 استبانة من بينها 220 استبانة صالحة للتحليل بما يشكل حوالي 91% من إجمالي الاستبانات الموزعة، في حين تم استبعاد الاستبانات المتبقية والتي بلغ عددها ثلاث استبانات بسبب عدم احترام طريقة الإجابة وتضارب المعلومات التي تحتويها.

والجدول الموالي يوضح عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل:

الجدول رقم (04-02): عدد الاستبانات الموزعة والصالحة للتحليل

البيان	عدد الاستمارات الموزعة	عدد الاستمارات المسترجعة	عدد الاستمارات الملغاة	عدد الاستمارات الصالحة للتحليل
العدد	240	223	03	220
النسبة	%100	%92.91	%1.25	%91.66

المصدر: من إعداد الطالب

المطلب الثالث: الأدوات المستعملة في الدراسة

تعتبر أدوات الدراسة بمثابة الوسائل التي يتم من خلالها جمع المعلومات والبيانات المتعلقة بالدراسة بالنسبة للباحث، ومن ثم تبويبها وتحليلها للوصول إلى النتائج المرجوة من البحث.

أولا: أدوات جمع البيانات

تماشيا مع طبيعة الموضوع الذي نحن بصدد دراسته، وبغرض الإحاطة بمختلف جوانب الدراسة تم الاستعانة بنوعين من البيانات وهما مصادر البيانات الثانوية ومصادر البيانات الأولية.

1- المصادر الثانوية

تم الحصول على مصادر البيانات الثانوية عن طريق مجموعة من المراجع والمصادر باللغة العربية واللغة الأجنبية باعتبارها مصادر موثوق بصحتها، والوزارات والمؤسسات، والتي تمثلت في البيانات أو المعلومات الموجودة في الأبحاث والمؤلفات والإحصائيات والمجلات، والقرارات الصادرة عن

الندوات والمؤتمرات، ونتائج التجارب العلمية والإحصاءات التي تصدرها الدوائر بناء على دراسات ميدانية والكتب المنشورة وغير المنشورة والتي تكون عادة محفوظة في المكتبات العامة أو الخاصة أو الجامعية أو التابعة للمؤسسات الحكومية أو التابعة للمؤسسات الحكومية أو الشركات والأفراد والجامعيين وغيرهم من المهتمين بالعمليات البحثية عموما، وفي هاته الدراسة تم الاعتماد بدرجة كبيرة على الكتب المذكرات، المقالات والمداخلات المتعلقة بالمفاهيم التالية: المالية العامة، الموازنة العامة، الإيرادات العامة، النفقات العامة، ترشيد النفقات العامة، وقد تم الجمع والاطلاع على العديد من المراجع حول المواضيع السابقة الذكر، لكن تم استخدام منها ما يفيدنا بالدراسة بشكل مباشر.

2- المصادر الأولية

تتعدد مصادر البيانات الأولية والتي من أبرزها المقابلات واستخدام الاستبيانات، وتم الاعتماد في هاته الدراسة على المصادر الأولية من خلال استبانة تم توزيعها على عينة الدراسة لتجميع المعلومات اللازمة، لتم بعد ذلك تحليلها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS) للوصول إلى النتائج المرجوة من الدراسة، ويكمن الاعتماد على استمارة الاستبيان في إطار سعي الباحث الحصول على البيانات باعتبارها أكثر أدوات البحث العلمي استخداما في جمع بيانات البحث العلمي والتي تساعد في اختبار فرضيات الدراسة للتعرف على مدى دور آليات ترشيد النفقات العامة في الحد من هدر المال العام وضمان حسن استغلاله من وجهة إطارات الإدارات العمومية والمراقبين الماليين على مستوى أغلب ولايات الوطن. ولأجل كل هذا تم تصميم الاستبانة والتحقق من صدقها باستخدام طريقة صدق المحتوى بأسلوب صدق المحكمين، حيث يضم هذا الاستبيان مجموعة من الفقرات المتعلقة بمتغيرات الدراسة والتي تساعدنا في الإجابة على الإشكالية الرئيسية للدراسة واختبار الفرضيات التي وضعت لذلك.

كما اعتمد الباحث أيضا وفي إطار سعيه نحو جمع المعلومات على المقابلات الشخصية والتي تمثلت في مختلف اللقاءات التي جمعتنا ببعض الإطارات على مستوى الإدارات العمومية من مختلف

القطاعات أبرزها، قطاع التربية، قطاع الصحة بالإضافة للجماعات المحلية، للوقوف على دور آليات ترشيد النفقات العامة الحالية في الحفاظ على المال العام وحسن التصرف في الاعتمادات المالية والتعرف على انعكاس تطبيق هاته الآليات على النفقات العامة وتأثير ذلك على المالية العامة في الجزائر، في ظل التوجه نحو الحد من الإسراف والعمل على حسن استغلال الموارد المتاحة في إطار العمل على ترشيد النفقات العامة وزيادة فعاليتها، خاصة مع تراجع الإيرادات المالية نتيجة تدهور أسعار النفط في الأسواق العالمية، بالإضافة أيضا إلى المقابلات الشخصية التي أجريت على مستوى مصالح الرقابة المالية بهدف الاطلاع على تقارير المراقبين الماليين التي تم إعدادها نهاية كل سنة مالية والتي تعرض واقع تنفيذ النفقات العامة وأهمية دور المراقب المالي في الرقابة على النفقات العامة بهدف كشف الانحرافات خاصة في ظل التوجه نحو تحديث الموازنة العامة في الجزائر، والأبحاث والدراسات التي تناولت ترشيد النفقات العامة، والنصوص القانونية والتنظيمية المتعلقة بالمالية العامة والميزانية العامة والتي تم إصدارها بهدف العمل على ترشيد النفقات العامة.

ثانيا: تصميم الاستبيان

اعتمدت الدراسة الحالية على الاستبيان، وتم تقسيم الاستبيان لهذه الدراسة إلى قسمين:

1- القسم الأول يتعلق بالمعلومات العامة عن المستجوب (المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة، الهيئة المستخدمة).

2- القسم الثاني خصص لمحاور الدراسة حيث اشتمل على 22 فقرة موزعة على محورين:

أ- المحور الأول الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة: يحتوي هذا المحور على11 فقرة تم من خلالها التطرق لانعكاس الرقابة المالية على النفقات العامة وفق الإطار القانوني ومدى ملائمته بما يساعد على ترشيد النفقات العامة، ومدى الانعكاس الايجابي للرقابة المالية على النفقات العامة بما

يضمن حسن استغلال المال العام والصعوبات التي ترافق عملية الرقابة المالية وتحد من دورها كآلية لترشيد النفقات العامة.

ب- المحور الثاني الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة: اشتمل هذا المحور على11 فقرة تم من خلالها التطرق إلى أهم مبادئ الحكم الراشد والتي تمثلت في حكم القانون، الشفافية، المساءلة الفعالية ومدى مساهمة هاته المبادئ في الحد من الإسراف والتبذير للمال العام والعمل على زيادة كفاءة النفقات العامة.

المبحث الثاني: المعالجة الإحصائية للدراسة

سيتم من خلال هذا المبحث المعالجة الإحصائية لنتائج الدراسة الميدانية باستخدام مختلف الأدوات الإحصائية السالفة الذكر حيث سيتم اختبار صدق وثبات فقرات الاستبيان ليتم بعد ذلك تحليل النتائج المتوصل إليها بعد تلقي الردود وتبويبها باستخدام البرنامج الإحصائي (SPSS).

المطلب الأول: تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة

تتمثل دراسة الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة في تحليل المعلومات الشخصية لعينة الدراسة وقد تمت دراسة الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة من خلال المؤهل العلمي، سنوات الخبرة، الوظيفة، الهيئة المستخدمة، بالاعتماد على إجابات أفراد العينة ومخرجات البرنامج الإحصائي (SPSS).

والجداول الموالية توضح تحليل الخصائص الديموغرافية لعينة الدراسة لعينة الدراسة:

أولا–المؤهل العلمي

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي:

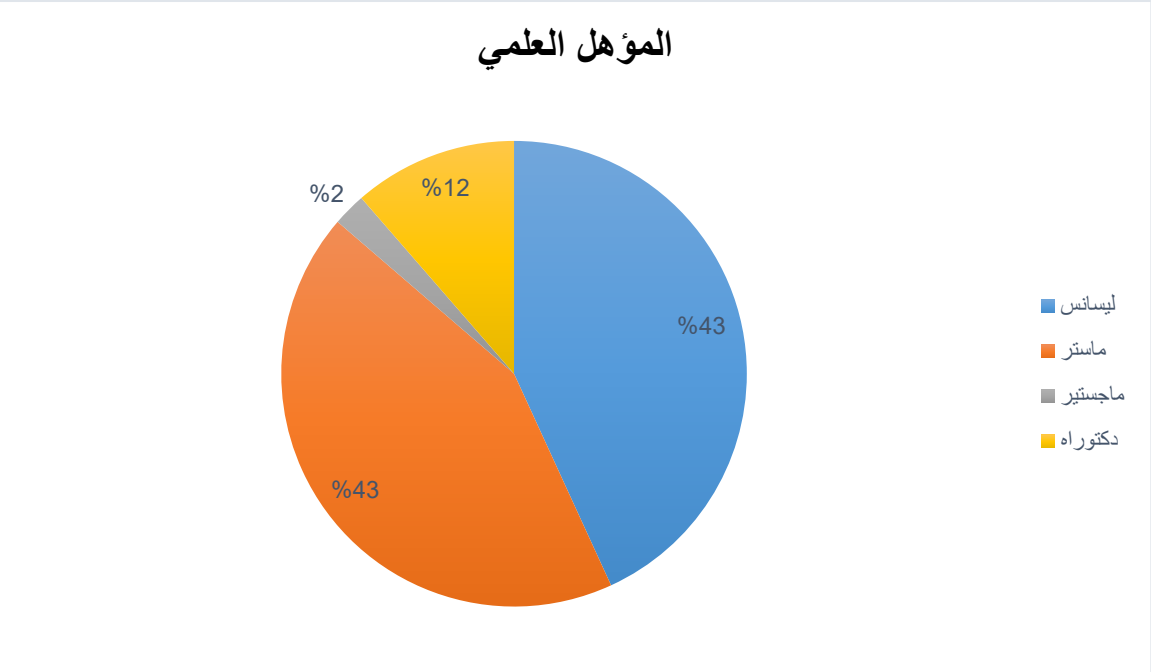
الجدول رقم (04–03): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي

المتغير	الوصف	التكرار	%النسبة
المؤهل العلمي	ليسانس	95	43.2
	ماستر	95	43.2
	ماجستير	5	2.3
	دكتوراه	25	11.4

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

ويمكن توضيح النتائج السابقة لتوزيع عينة العينة وفق المؤهل العلمي بالشكل الموالي:

الشكل رقم (04-01): توزيع أفراد العينة حسب المؤهل العلمي



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (03-04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل بالنسبة للمؤهل العلمي أن المستجوبين الذين لديهم شهادة ليسانس قد بلغ عددهم 95 بما يمثل نسبة 43.2%من إجمالي أفراد العينة ، فيما أن حملة شهادة الماستر بلغ عددهم 95 بما يمثل نسبة 43.2% من إجمالي أفراد العينة، وهو ما يوضح أن نسبة من لديهم شهادتي ليسانس والماستر في حدود نسبة 87% تقريبا من إجمالي عينة الدراسة وهم يمثلون بذلك الجزء الأكبر من عينة الدراسة نظرا لتوجه الدولة نحو توظيف حملة الشهادات الجامعية في إطار السعي من الرفع من أداء الإدارات العمومية وخاصة فيما يتعلق بإدارة المالية العامة، أما بالنسبة لمن لديهم شهادة الدكتوراه فقد بلغ عددهم 25 وهم يمثلون بذلك نسبة 11.4% من إجمالي أفراد العينة، فيما أن من لديهم شهادة الماجستير بلغ عددهم 5 وهم يمثلون بذلك نسبة 2%من إجمالي أفراد العينة ويعود انخفاض نسبة من يحملون شهادة الماجستير والدكتوراه في الإدارات العمومية إلى توجه أغلب هاته الفئة للتوظيف في

الجامعات ومراكز البحث العلمي، ومن هنا يمكن التأكيد على أن أكثر من 50%من المستجوبين بحوزتهم شهادات تفوق شهادة ليسانس، فبذالك هم من الكفاءات العلمية في الإدارات العمومية والذين يعتبرون إطارات في الهيئات العمومية، مما يعطينا إجابات واقعية وملموسة تخدم أغراض الدراسة.

ثانيا-سنوات الخبرة المهنية

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية:

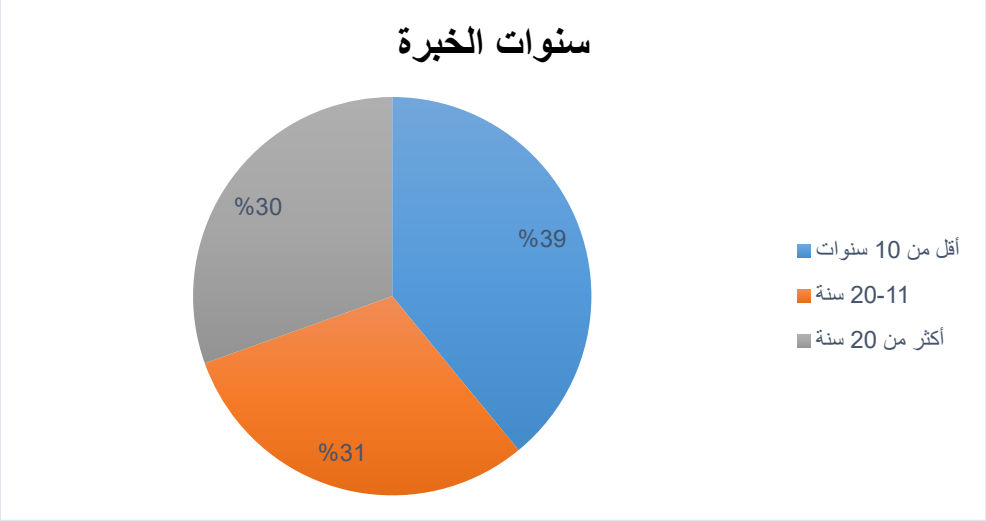
الجدول رقم (04-04): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة

المتغير	الوصف	التكرار	%النسبة
سنوات الخبرة	أقل من 10 سنوات	86	39.1
	11-20 سنة	67	30.5
	أكثر من 20 سنة	67	30.5

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب سنوات الخبرة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (04-02): توزيع أفراد العينة حسب سنوات الخبرة المهنية



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04-04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل بالنسبة لسنوات الخبرة المهنية للمستجوبين أن هناك توازن فيما يخص الخبرة المهنية فنجد أن من لديهم خبرة أقل من 10 سنوات بلغت نسبتهم 39.1% ويعود ذلك إلى توجه الدولة نحو توظيف أصحاب الشهادات الجامعية ممن مازالت ليست لديهم الخبرة المهنية الكبيرة فيما أن الذين تتراوح خبرتهم المهنية بين (11-20 سنة) بلغت نسبتهم 30.5%، أما بالنسبة لمن لديهم خبرة مهنية تفوق 20 سنة فبلغت نسبتهم 30.5%، ومنه فان نسبة 61% من أفراد العينة الإجمالية لديهم خبرة أكثر من 10 سنوات، وهو شيء جد هام بالنسبة لدراستنا يدل على كفاءة إجابة أفراد العينة ويسمح بالتحليل الجيد لعبارات الاستبيان، كما يعد عامل مهم وضروري في إطار السعي نحو حسن التصرف في الموارد المتاحة والحفاظ على المال العام.

ثالثا-الوظيفة

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة:

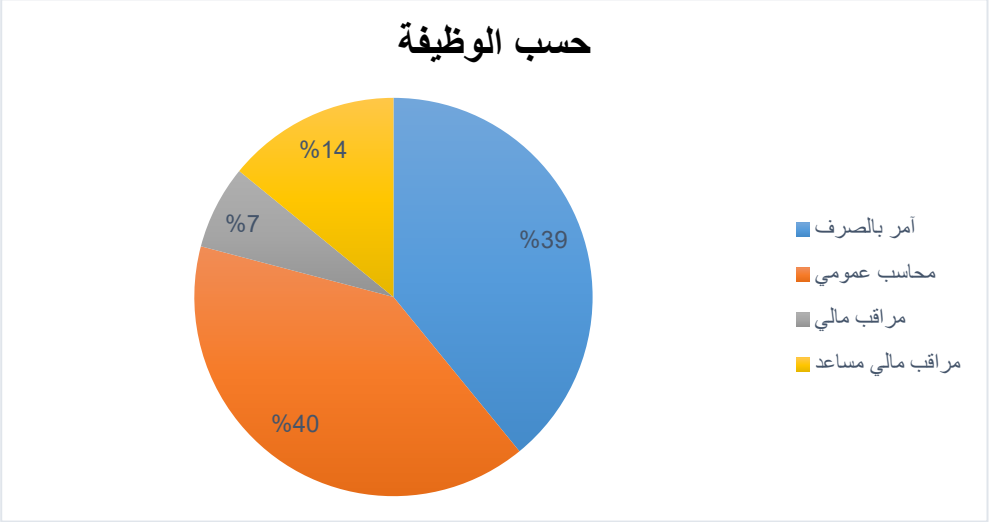
الجدول رقم (04-05): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة

المتغير	الوصف	التكرار	%النسبة
الوظيفة	آمر بالصرف	86	39.1
	محاسب عمومي	88	40.0
	مراقب مالي	15	6.8
	مراقب مالي مساعد	31	14.1

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب الوظيفة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (04-03): توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (05-04)

نلاحظ من خلال الجدول والشكل بالنسبة لوظيفة المستجوبين أن أكثر المستجوبين هم المحاسبون العموميون بنسبة 40% لدورهم الهام في مسك ومتابعة جميع الدفاتر المحاسبية وتنفيذ الميزانية من حيث التحصيل للإيرادات، والدفع أو الصرف للنفقات العامة، والتأكد من مطابقة جميع العمليات المالية لقوانين المحاسبة العمومية ورقابتهم لمشروعية التحصيل للإيرادات وصرف النفقات بما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري ، خاصة وأنهم وبأمر الآمرين بالصرف هم المسؤولون المباشرون على صرف الاعتمادات المالية، ولديهم رؤية شاملة حول عقلنة وترشيد النفقات العامة، فيما كانت نسبة الآمرين بالصرف في حدود 39% وهذا باعتبارهم المسؤولين المباشرين عن السير الحسن لوحدات القطاع العام عن طريق تنفيذ ميزانية الهيئات المكلفين بتسييرها مما يجعل دورهم مهم جدا في ضمان الصرف الحسن للميزانية العامة للدولة من خلال حسن التصرف في الاعتمادات المالية وضمان الاستغلال الأمثل للإمكانيات المتاحة، أما بالنسبة للمراقبين الماليين فقد كانت نسبتهم في حدود 20% تقريبا، ويكمن دورهم في الكشف عن الأخطاء والعمل على تصحيحها والتأكد من التزام الهيئات العمومية بتطبيق كافة

القوانين والتعليمات التي من شأنها الحفاظ على المال العام مما يساهم في الحد من الفساد المالي والإداري ويضمن ترشيد النفقات العامة.

رابعا-الهيئة المستخدمة

يوضح الجدول الموالي توزيع أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة:

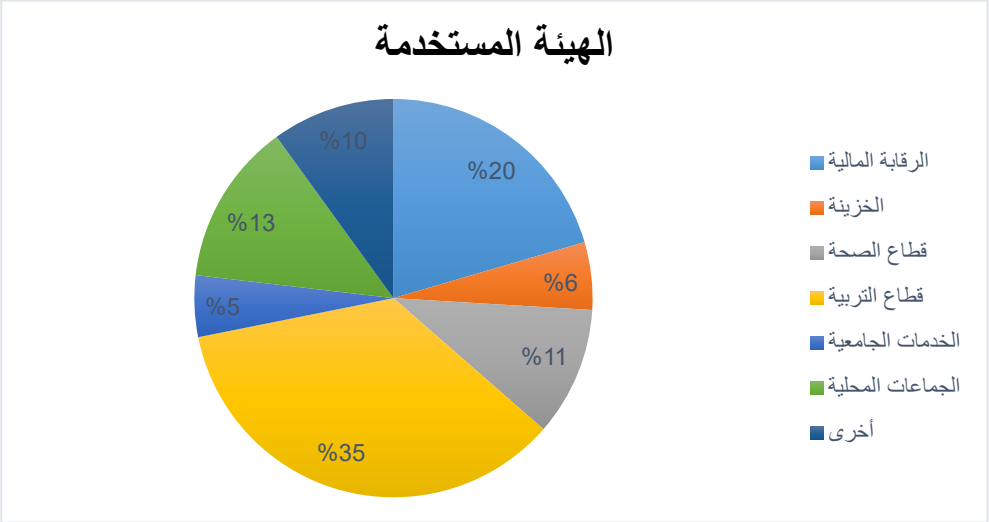
الجدول رقم (04-06): توزيع أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة

المتغير	الوصف	التكرار	%النسبة
الهيئة المستخدمة	الرقابة المالية	45	20.5
	الخزينة	12	5.5
	قطاع الصحة	23	10.5
	قطاع التربية	78	35.5
	الخدمات الجامعية	11	5.0
	الجماعات المحلية	29	13.2
	أخرى	22	10.0

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

ويمكن توضيح توزيع عينة الدراسة حسب الهيئة المستخدمة بالشكل الموالي:

الشكل رقم (04-04): توزيع أفراد العينة حسب الهيئة المستخدمة



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على الجدول رقم (04-06)

نلاحظ من خلال الجدول بالنسبة للهيئة المستخدمة للمستجوبين أن هناك تنوع فيما يخص الهيئات العمومية التي يتبع لها المستجوبون والتي تمثلت في أكثر من 15 قطاع والتي من أبرزها:

1- قطاع التربية الوطنية: مثل قطاع التربية الوطنية نسبة 35.5% باعتباره قطاع استراتيجي ومهم جدا وتخصص له ثاني ميزانية في الدولة، خاصة في ظل السهر على تقليص النفقات الخاصة بتسيير التكاليف الملحقة وترشيد استهلاك الأدوات والأثاث في إطار توجه سياسة الدولة نحو ترشيد النفقات العامة.

2- مصالح الرقابة المالية: مثلت مصالح الرقابة المالية نسبة 20.5%، باعتبار أن لها أهمية بالغة في الكشف عن الانحرافات والتأكد والتحقق من مدى مطابقة النفقات العامة للقوانين والمقاييس الموضوعة لتنظيمها بما يضمن حسن استخدام المال العام في الأغراض المخصصة له دون إسراف أو تبذير.

3- الجماعات المحلية: مثلت الجماعات المحلية نسبة 13.2%، باعتبار دورها الهام في التنمية المحلية من خلال السعي نحو الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة بما يمكنها من تغطية نفقاتها وتلبية

حاجات المواطنين خاصة فيما تخصصه لها الدولة من اعتمادات مالية كبيرة، لذلك كان لابد من العمل على إيجاد الحلول من شأنها أن تحسن وتزيد من كفاءة وفعالية النفقات العامة لتحقيق مختلف أهداف الدولة الاقتصادية والاجتماعية.

4- قطاع الصحة: مثل قطاع الصحة نسبة 10.5%، وذلك باعتباره قطاع رئيسي في تحقيق التنمية البشرية خاصة في ظل تطور نفقات القطاع الصحي خلال البرامج التنموية (2010-2014) بهدف تحسين مستوى الرعاية الصحية إلا أنه ما خصص من إنفاق لم يتوافق ما حقق من أهداف في ظل انتشار التبذير وعدم فعالية ونجاعة الاستثمارات الخاصة بالقطاع الصحي، فكان لابد من تحديد الاجراءات التي من شأنها أن تساهم في ترشيد الاستخدام الأمثل للموارد الصحية بما يضمن حسن استغلال الموارد المتاحة وجودة خدمات الرعاية الصحية للمواطن.

5- مديريات الخدمات الجامعية: مثلت مديريات الخدمات الجامعية نسبة 5%، **و**باعتبار قطاع التعليم العالي قطاع استراتيجي فان له مخصصات مالية كبيرة لهذا القطاع ،إذ أنه يحتل المرتبة الخامسة من حيث توزيع الاعتمادات المالية، والتي يخصص منها جزء كبير يتعلق بتحسين الإطار المعيشي للطلبة والرفع من جودة الخدمات المقدمة لهم، إلا أنها لم ترقى لتحقيق مستوى الأهداف المرجوة لعدم وجود الرشادة في صرف النفقات العامة، لذا لابد من العمل على تطبيق التدابير التي من شأنها حماية المال العام وحسن التصرف في الاعتمادات المالية حسب الأولويات وضمان الشفافية اللازمة عند انجاز العمليات المالية الخاصة بهياكل الخدمات الجامعية.

6- باقي القطاعات الأخرى: مثلت القطاعات الأخرى ما نسبته 10%، وهذا لأخذ صورة شاملة حول ترشيد النفقات العامة من وجهة نظر مختلف القطاعات والهيئات العامة.

ويسمح هذا التنوع لمختلف القطاعات الحكومية بتحليل دور آليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر ومدى دورها وأهميتها في الحفاظ على المال العام وحسن التصرف فيه بما يضمن الاستخدام المثل للموارد المتاحة وتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

المطلب الثاني: اختبار الصدق والثبات

يعد الصدق والثبات أحد أهم أركان البحث العلمي، حيث يمتاز الصدق والثبات بإضفاء مصداقية على البحث، ويقصد بالصدق أن تقيس الأداة ما صممت لقياسه بحيث تكون العبارات الواردة في محاور الدراسة صادقة وتقيس بالفعل ما أعدت لقياسه، فيما أن ثبات الاستبيان هو أن يقدم هذا الاستبيان نفس النتيجة ولو تم إعادة توزيعه في فترات زمنية متفاوتة[1].

أولا: ثبات أداة الدراسة

يشير مفهوم الثبات إلى اتساق أداة القياس أو إمكانية الاعتماد عليها وتكرار استخدامها في القياس للحصول على نفس النتائج حتى وان تم توزيع الاستبيان على أفراد العينة عدة مرات وخلال فترات زمنية معينة، وللتحقق من ثبات أداة الدراسة تم حساب معامل الثبات ألفا كرونباخ (Cronbach Alpha) للاتساق الداخلي بصيغته النهائية الكلية، وذلك للمتغير بجميع أبعاده، وتم قبول الفقرات التي يكون معامل ثباتها يفوق 60%، وقد كانت النتائج كما هي موضحة في الجدول التالي:

[1] بن صافي عبد الرحمن، **دراسة تقييمية لطرق تقدير صدق وثبات أدوات جمع المعطيات في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلم التربية بجامعة الجزائر 2**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر، 2017، ص 10.

الجدول رقم (04-07): معامل الثبات ألفا كرونباخ (Alpha Cronbach)

المحاور		معامل الثبات	معامل الصدق
انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر		0.693	0.480
المحور الأول	-الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة	0.740	0.547
المحور الثاني	-الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة	0.702	0.492

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

نلاحظ من خلال النتائج المبينة في الجدول أن معامل الثبات للمتغيرات الدراسة مقبول حيث بلغ معامل الثبات العام 69.3% لإجمالي فقرات الاستبيان، وهو بذلك يفوق الحد الأدنى للثبات مما يسمح بالاعتماد على نتائج الدراسة، وبالتالي يمكن الحكم على مدى فعالية الاستبانة وصلاحيتها لتحليل نتائج الدراسة الميدانية وبلوغ الأهداف العامة للدراسة.

ثانيا: صدق أداة الدراسة

يقصد بالصدق صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ماهو مراد قياسه، أو بمعنى اخر صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة، وبالتالي ارتفاع مستوى الثقة فيما توصل اليه الباحث من نتائج بحيث يمكن الانتقال منها الى التعميم، ويتم قياس صدق الاستبيان من خلال الطريقتين التاليتين:[1]

1- الصدق الظاهري: تم التأكد من الصدق الظاهري للأداة من خلال عرض الاستبانة على5 محكمين ومتخصصين لأجل تقديم ملاحظاتهم حول وضوح صياغة كل فقرة من فقرات المحور ومدى

[1] بشته حنان، بوعموشة نعيم، **الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية**، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، المجلد 03، العدد02، جامعة جيجل، الجزائر، 2020، ص 118.

وملاءمتها للمحور الذي تندرج تحته، وتم تعديل الاستبانة عدة مرات طبقا لملاحظات المحكمين ليتم إخراج الاستبانة في صورتها النهائية وتوزيعها على المستجوبين.

2-صدق الاتساق الداخلي: يتم حساب صدق الاتساق الداخلي من خلال حساب معامل الارتباط بيرسون بين كل فقرة والدرجة الكلية للمحور التابعة له.

أ-معامل الارتباط للمحور الأول: يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة) والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

الجدول رقم (04-08): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الأول

الفقرات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الفقرة 01	0.537	0.000
الفقرة 02	0.450	0.000
الفقرة 03	0.644	0.000
الفقرة 04	0.562	0.000
الفقرة 05	0.719	0.000
الفقرة 06	0.664	0.000
الفقرة 07	0.502	0.000
الفقرة 08	0.618	0.000
الفقرة 09	0.619	0.000
الفقرة 10	0.296	0.000
الفقرة 11	0.190	0.000

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد التابعة له تراوحت بين 19.0% و71.9%، حيث أن كل الفقرات أكبر من 50% مما يدل على أن كل الفقرات صادقة لما وضعت له باستثناء الفقرتين10 و11 والتي كان فيهما معامل الارتباط 30% و19% على التوالي، لكنهما مقبولتين لأن مستويات الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.01، وعليه فان جميع فقرات المحور متسقة داخليا مع المحور الذي تنتمي إليه، وهذا ما يؤكد صدق الاتساق الداخلي للمحور الأول (الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة) وأن فقرات المحور الأول تقيس فعلا ما تم وضعها لقياسه.

ب-معامل الارتباط للمحور الثاني: يوضح الجدول الموالي معاملات الارتباط بيرسون بين كل فقرة من فقرات المحور الثاني (الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة) والدرجة الكلية للبعد التابعة له.

الجدول رقم (04-09): معامل الارتباط بيرسون لفقرات المحور الثاني

الفقرات	معامل الارتباط بيرسون	مستوى الدلالة
الفقرة 01	0.571	0.000
الفقرة 02	0.550	0.000
الفقرة 03	0.621	0.000
الفقرة 04	0.551	0.000
الفقرة 05	0.512	0.000
الفقرة 06	0.556	0.000
الفقرة 07	0.442	0.000
الفقرة 08	0.381	0.000
الفقرة 09	0.489	0.000

الفقرة 10	0.512	0.000
الفقرة 11	0.453	0.000

المصدر: إعداد الطالب اعتمادا على مخرجات برنامج SPSS 25

يتضح من خلال الجدول أن معاملات الارتباط بين كل فقرة والبعد التابعة له تراوحت بين 38.1% و62.1% حيث أن أغلب العبارات أكبر من50% باستثناء الفقرات 08 و09 و11 والتي كان فيها معامل الارتباط أقل من 50%، لكنها مقبولة لأن مستويات الدلالة 0.000 وهي أقل من 0.01، وهذا ما يؤكد صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني (الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة)، وأن هاته الفقرات صادقة ومتسقة داخليا لما وضعت لقياسه.

المبحث الثالث: عرض النتائج واختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: تحليل نتائج الاستبيان

بهدف تحديد أهمية فقرات الاستبيان، وقياس استجابات أفراد الدراسة لكل فقرة من الفقرات المرتبطة به، تم استخدام مقياس ليكارت الخماسي الذي يعبر عن الخيارات (موافق تماما، موافق، محايد، غير موافق، غير موافق تماما)، وفق الجدول التالي:

الجدول رقم (04-10): مقياس ليكارت للحكم على إجابات الأفراد

فئات المتوسط الحسابي	درجات الموافقة
1 إلى 1.79	غير موافق تماما
1.80 إلى 2.59	غير موافق
2.60 إلى 3.39	محايد
3.40 إلى 4.19	موافق
4.20 إلى 5	موافق تماما

المصدر: عز عبد الفتاح، **التحليل الإحصائي والاستدلالي**، دار خوازم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2014، ص 521.

أولا: تحليل نتائج فقرات المحور الأول

يوضح الجدول الموالي تحليل نتائج فقرات المحور الأول (الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة)، حيث اشتمل المحور على 11 فقرة تم تحليلها لمعرفة اراء أفراد الدراسة حول هذا المحور، كما تم ترتيب فقرات المحور ترتيبا تنازليا حسب المتوسطات الحسابية:

الجدول رقم (04-11): تحليل نتائج فقرات المحور الأول

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية في الجزائر تتميز بالمرونة	3.00	1.17	09	محايد
02	النصوص القانونية للرقابة المالية شاملة لرقابة المستندات وأداء المؤسسات الحكومية	2.81	1.15	11	محايد
03	الرقابة المالية تضمن تطبيق القوانين والتعليمات بدقة وفق الأهداف المحددة مِن قِبل الحكومة	3.41	1.10	07	موافق
04	الرقابة المالية السابقة تساهم في تقليل درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والمتوقع	3.78	0.95	02	موافق
05	تساهم التعليمات الواردة للمراقبين الماليين في ترشيد النفقات العامة بصورة فعالة	3.61	1.02	05	موافق
06	يساهم المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة بشكل كبير في ترشيد النفقات العامة	3.52	0.95	06	موافق

07	الرفض النهائي للنفقات العامة يجنب الفساد المالي والإداري	3.00	1.22	10	محايد
08	الرقابة المالية المعتمدة تضمن حسن تسيير المال العام من خلال دور الآمرين بالصرف في مراقبة وتنفيذ الميزانية حسب أبواب المواد المسجلة	3.75	0.90	03	موافق
09	يساهم مجلس المحاسبة بشكل فعال في الحفاظ على المال العام من خلال مراقبة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية	3.67	1.09	04	موافق
10	يؤدي استثناء ملائمة النفقة من رقابة المراقب المالي إلى الحد من فعالية الرقابة المالية	3.37	1.00	08	محايد
11	تفتقد أجهزة الرقابة المالية لاستخدام التقنيات الحديثة بما يحد من دورها في القضاء على الفساد	4.21	0.88	01	موافق تماما
الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة		**3.46**	**0.55**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

نلاحظ من خلال الجدول أن فقرات المحور الأول قد تراوحت موسطاتها الحسابية ما بين 2.81 و4.21، وفيما يلي تحليل لنتائج فقرات المحور الأول بحسب ترتيبها تنازليا وفق المتوسط الحسابي:

1. الفقرة رقم 11 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 4.21 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.88، ويظهر من خلال ذالك موافقة تامة لأفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **تفتقد أجهزة الرقابة المالية لاستخدام التقنيات الحديثة بما يحد من دورها في القضاء على الفساد،** فأجهزة الرقابة المالية الحالية مازالت تعتمد بشكل كبير على الطرق التقليدية في عملية الرقابة المالية والتعامل مع مختلف الإدارات العمومية بهاته الطرق التقليدية أيضا، ولذلك فان افتقار أجهزة الرقابة المالية لاستخدام التقنيات الحديثة يعتبر عائقا أمام قيام هاته الأجهزة الرقابية للقيام بمهامها كما أنه يحد من دورها في كشف الفساد، حيث أن التكنولوجيات الحديثة أصبح لها دور هام وفعال في الكشف على الفساد خاصة في ظل انتشار الرقمنة التي تساعد في عملية الرقابة المالية بدرجة تضمن الكشف عن الفساد والحفاظ على المال العام من التبذير.

2. الفقرة رقم04 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.78 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.95، والتي تبين من خلالها أن أفراد العينة لديهم موافقة على هاته الفقرة التي مضمونها **الرقابة المالية السابقة تساهم في تقليل درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والمتوقع،** ويظهر هذا من خلال الدور الهام لمختلف المصالح الرقابية وخاصة المراقب المالي في الرقابة القبلية على تنفيذ النفقات العمومية قبل أن يدخل التصرف المالي حيز التنفيذ من خلال كشف الأخطاء والتجاوزات قبل حدوثها والتقليل بذلك من درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والمتوقع والعمل على تصويب مسار صرف النفقات العامة من خلال التوجيهات القانونية والتنظيمية التي يقدمها المراقب المالي للآمرين بالصرف التي هدفها تصويب الأخطاء المؤدية لهدر المال العام، ويعد توسيع مجال رقابتها ليشمل ميزانية البلديات دليل على أهمية الرقابة المالية السابقة ودورها البارز في المحافظة على المال العام وترشيد النفقات العامة.

3. الفقرة رقم 08 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.75 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.90، والتي تبين من خلالها أن أفراد العينة لديهم موافقة على هاته الفقرة التي مضمونها **الرقابة المالية المعتمدة**

تضمن حسن تسيير المال العام من خلال دور الآمرين بالصرف في مراقبة وتنفيذ الميزانية حسب أبواب المواد المسجلة، مما يدل على دور الآمر بالصرف في حسن تسيير المال العام باعتباره من الأعوان المتدخلين في تنفيذ الميزانية العامة حيث يتولى العمليات الإدارية المتعلقة بتنفيذ الإيرادات والنفقات العامة وتسيير الوسائل المالية والمادية والبشرية لمصلحة هيئة عمومية والرقابة على تنفيذ الميزانية وفق أبواب المواد المسجلة بما يضمن الصرف الحسن لميزانية الدولة وفق ما تحديده لها قانونا لتجنب أي خلل في التنفيذ وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

4. الفقرة رقم 09 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.67 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.09، والتي من خلالها يظهر بأن معظم أفراد العينة لديهم موافقة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم مجلس المحاسبة بشكل فعال في الحفاظ على المال العام من خلال مراقبة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية،** حيث أنه حسب أفراد العينة فان لمجلس المحاسبة دور بارز في الحفاظ على المال العام وذلك من خلال التدقيق في طرق استعمال الموارد المالية وتقييم تسييرها من طرف الهيئات التي تدخل في مجال اختصاصه والتأكد من مطابقة عملياتها المالية والمحاسبية للقوانين والتنظيمات السارية المفعول في إطار تعزيز الوقاية من كل أشكال الفساد المالي والإداري والعمل على زيادة الشفافية في تسيير المال العام.

5. الفقرة رقم 05 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.61 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.02، وبدرجة استجابة موافق، والتي يظهر من خلالها موافقة أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **تساهم التعليمات الواردة للمراقبين الماليين في ترشيد النفقات العامة بصورة فعالة،** من خلال أن المراقبين الماليين مطالبون بالسهر على الاحترام الصارم للنظام التشريعي والتنظيمي المسير للنفقات العمومية ويظهر ذلك جليا من خلال إلزامهم بإعداد ملاحظات حول الإفراط أو الاستعمال غير العقلاني للنفقة

بإرسال تقرير إلى المصالح المركزية للمديرية العامة للميزانية بهدف تفادي التبذير والتجاوزات في استعمال الاعتمادات المخصصة للجماعات العمومية مستقبلا وضمان حسن استغلال المال العام.

6. الفقرة رقم06 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.52 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.95، وبدرجة استجابة موافق، والتي تنص على **مساهمة المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة بشكل كبير في ترشيد النفقات العامة،** ويظهر ذلك من خلال موافقة أفراد العينة على أهمية دور هذا المرسوم التنفيذي في ترشيد النفقات العامة نظرا لدوره في فرض الرقابة المالية السابقة على البلديات المحلية والتأكد من احترامها لقوانين صرف النفقات العمومية في إطار السعي نحو إصلاح سياسة الجماعات المحلية وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

7. الفقرة رقم 03 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.41 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.10، والتي تبين من خلالها أن أفراد العينة لديهم موافقة على هاته الفقرة التي مضمونها **الرقابة المالية تضمن تطبيق القوانين والتعليمات بدقة وفق الأهداف المحددة مِن قِبل الحكومة،** ويتضح ذلك من خلال دور الرقابة المالية في الرقابة على مشروعية عمليات تنفيذ النفقات العامة من خلال مطابقتها للقوانين وكشف الأخطاء والانحرافات والعمل على تصحيحها مستقبلا، وصرف الاعتمادات المالية دون إسراف أو تبذير وبالتالي فان دور الرقابة المالية من خلال كل هذا يكمن في الحفاظ على المال العام الذي يعتبر هدفا من أهداف الحكومة في إطار توجهها نحو الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة وترشيد النفقات العامة.

8. الفقرة رقم 10 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.37 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.00 ودرجة استجابة محايد على هاته الفقرة التي مضمونها **يؤدي استثناء ملائمة النفقة من رقابة المراقب المالي إلى الحد من فعالية الرقابة المالية،** وهذا يعني أن هناك حيادية في الرد من قبل أفراد العينة حول أن استثناء المراقب المالي من رقابة ملائمة النفقة سيؤدي إلى الحد من فعالية الرقابة المالية، فاقتصار رقابة

المراقب المالي على الرقابة القانونية ومدى قانونية الإجراءات التي يتبعها الآمر بالصرف في شق النفقات دون ملائمة النفقة يحد من فعالية ودور الرقابة المالية في الكشف ومحاربة الفساد، فمن خلال منح المزيد من الصلاحيات للمراقب المالي وتوسيع إطار رقابته من الرقابة القانونية الخاصة بصرف النفقة العمومية إلى مدى ملائمة النفقة، من شأن كل ذالك زيادة فعالية الرقابة المالية في محاربة الفساد المالي والإداري.

9. الفقرة رقم01 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.00 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.17 ودرجة استجابة محايد على هاته الفقرة التي مضمونها **النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية في الجزائر تتميز بالمرونة،** وهذا يعني أن هناك حيادية في الرد من قبل أفراد العينة حول أن النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية في الجزائر تتميز بالمرونة، فالنصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية في الجزائر مازالت نصوص تركز على الرقابة التقليدية ولا تواكب التطورات الحديثة خاصة فيما يتعلق بالرقمنة واستخدام التقنيات الحديثة التي لها دور كبير في محاربة الفساد والحفاظ على المال العام.

10. الفقرة رقم07 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.00 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.22 ودرجة استجابة محايد على هاته الفقرة التي مضمونها **الرفض النهائي للنفقات العامة يجنب الفساد المالي والإداري،** وهذا يعني أن هناك حيادية في الرد من قبل أفراد العينة حول أن الرفض النهائي للنفقات العامة يجنب الفساد المالي والإداري، فالرفض النهائي للالتزام بالنفقة العامة من طرف المراقب المالي نظرا لعدم مشروعيتها قد يجعل الآمر بالصرف يلجأ لإجراء التغاضي لصرف النفقة وذالك تحت مسؤوليته الشخصية في حالة الرفض النهائي لها من طرف المراقب المالي، وعليه فانه لا يعتبر الرفض النهائي للنفقات العامة سببا رئيسيا للقضاء على الفساد المالي والإداري.

11. الفقرة رقم 02 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 2.81 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.15 ودرجة استجابة محايد من قبل أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **النصوص القانونية للرقابة المالية شاملة لرقابة المستندات وأداء المؤسسات الحكومية،** وهذا يعني أن هناك حيادية في الرد من قبل أفراد

العينة حول أن النصوص القانونية للرقابة المالية شاملة لرقابة المستندات وأداء المؤسسات الحكومية فالنصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية تركز على مشروعية النفقة أي الجانب القانوني المتعلق بصرف النفقة العامة دون الاهتمام برقابة الأداء التي يكون الهدف منها التحقق من كفاءة وفعالية النفقات العامة، وعليه فان اقتصار النصوص القانونية على الوثائق والمستندات دون أن تكون شاملة للأداء يحد من دورها في محاربة الفساد وترشيد النفقات العامة.

ومنه فان قيمة المتوسط الحسابي لفقرات المحور الأول قد بلغت قيمة 3.46 في حين بلغ الانحراف المعياري قيمة 0.55 وبذلك فتكون درجة الاستجابة موافق، وهذا يدل حسب أراء أفراد العينة أن الرقابة المالية تساهم ولو بشكل بسيط في ترشيد النفقات العامة من خلال إجاباتهم بالموافقة على فقرات هذا المحور، باستثناء بعض الفقرات كالفقرتين الأولى والثانية المتعلقتين بمرونة النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية في الجزائر، لذا لابد من تكييف النصوص القانونية للرقابة المالية مع متطلبات ترشيد النفقات العامة لتسهيل مهام الأجهزة الرقابية في الكشف عن الانحرافات والاستغلال الأمثل للمال العام وضمان حسن تسييره.

ويمكن القول أن هناك توافق حول أهمية الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة حسب رأي أفراد العينة، لكن يجب على الدولة إعطاء مرونة أكثر للنصوص القانونية الخاصة بالرقابة المالية، مع زيادة صلاحية وتدخل المراقب المالي في عقلنة النفقات العامة.

ثانيا: تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

يوضح الجدول الموالي إجابات أفراد العينة حول المحور الثاني (الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة) حيث اشتمل المحور على 11 فقرة تم تحليلها لمعرفة اراء أفراد الدراسة حول هذا المحور، كما تم ترتيب فقرات المحور ترتيبا تنازليا حسب المتوسطات الحسابية:

الجدول رقم (04-12): تحليل نتائج فقرات المحور الثاني

الرقم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
01	تساهم القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد في تسهيل الرقابة المالية	3.68	0.91	07	موافق
02	يساهم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الحد من هدر المال العام	3.68	0.98	08	موافق
03	يساهم نشر التقارير المالية بصفة دورية ومنتظمة في شفافية الموازنة العامة	3.85	0.92	06	موافق
04	يساهم المرسوم رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في إضفاء الشفافية على الصفقات العمومية	3.63	1.08	09	موافق
05	عدم تفعيل المساءلة لا يسمح بتعزيز قدرات آليات الرقابة المالية	3.85	0.88	05	موافق
06	يساهم غياب المساءلة في ضعف الأداء	4.08	0.93	04	موافق

07	يساهم تقليص حفلات الاستقبال والتظاهرات بشكل بارز في الحد من الإسراف وهدر المال العام	4.18	0.90	03	موافق
08	يساهم التزام الإدارات العمومية بتعليق عملية التوظيف بصورة فعالة في ترشيد النفقات العامة	2.68	1.26	11	محايد
09	يساهم التخلي عن اقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدرجة كبيرة في عقلنة النفقات العامة وترشيدها	3.10	1.29	10	محايد
10	تجسيد الإدارة الالكترونية من شأنه تقليل التكاليف المالية	4.32	0.72	02	موافق تماما
11	تساهم الإدارة الالكترونية في القضاء على الفساد المالي والإداري	4.33	0.74	01	موافق تماما
الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة		**3.76**	**0.49**	**موافق**	

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

نلاحظ من الجدول أن فقرات المحور الثاني قد تراوحت متوسطاتها الحسابية ما بين 2.68 و4.33، وفيما يلي تحليل لنتائج فقرات المحور الثاني بحسب ترتيبها تنازليا وفق المتوسط الحسابي:

1. الفقرة رقم 11 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 4.33 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.74، والتي يظهر من خلالها الموافقة التامة لأفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **تساهم الإدارة الالكترونية في القضاء على الفساد المالي والإداري**، فالإدارة الالكترونية تساهم في محاربة مظاهر الفساد السلبية وخاصة تلك المتعلقة بمخالفة الأحكام والقواعد المتعلقة بصرف النفقات العامة، والكشف عن الانحرافات والتجاوزات من خلال الرقمنة الحديثة، وزيادة فعالية أجهزة الرقابة المالية من خلال استخدام التقنيات

الحديثة التي تسهل من دورها في الكشف الفساد ومحاربة كل مظاهره بما يعزز من الشفافية والمساءلة والمحاسبة ويضمن تطبيق مبادئ الحكم الراشد التي تعتبر أساس التنمية الاقتصادية.

2. الفقرة رقم 10 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 4.32 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.72، والتي يظهر من خلالها الموافقة التامة لأفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها الإدارة **تجسيد الإدارة الالكترونية من شأنه تقليل التكاليف المالية،** فالاعتماد على الإدارة الالكترونية من شأنه التقليل من التكاليف المالية التي تثقل الموارنة خاصة من خلال التخلي عن الاعتماد عن الوثائق والاعتماد بشكل أكبر على التقنيات الحديثة التي تتميز بالسرعة وانخفاض التكاليف المالية ، كما يساهم أيضا تجسيد الإدارة في الانجاز السريع للأعمال واختصار زمن التنفيذ في مختلف الإجراءات بما يضمن توفير المعلومات اللازمة الكترونيا للجهات الرقابية مما يساهم في زيادة فعاليتها، وتخفيض التكاليف المالية بما يساهم في الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

3. الفقرة رقم 07 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 4.18 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.90، والتي يظهر من خلالها الموافقة التامة لأفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم تقليص حفلات الاستقبال والتظاهرات بشكل بارز في الحد من الإسراف وهدر المال العام،** فأفراد العينة يرون بأن الاجرءات التي تم باشرتها الحكومة من خلال التقليص من اللقاءات والتظاهرات باستثناء اللقاءات المهمة، وتقليص التكفل بالوفود الأجنبية بالإضافة إلى الحد التنقلات الرسمية للخارج من شأنها الحد من الإسراف والتبذير بما يضمن ترشيد النفقات العامة.

4. الفقرة رقم 06 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 4.08 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.93 ودرجة استجابة موافق من طرف أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم غياب المساءلة في ضعف الأداء ،** فالمساءلة تعتبر من الأساليب المتطورة في الرفع من الأداء، وعدم وجودها أو غيابها يساهم في ضعف أداء المسيرين وانتشار الفساد المالي والإداري الذي يؤدي بدوره إلى عدم تحقق الأهداف المرجوة

ولذلك فحسب أفراد العينة فان غياب المساءلة في الجزائر قد ساهم في ضعف الأداء نتيجة لعدم وجود محاسبة على النتائج المحققة مما أدى تبديد المال العام وعدم حسن استغلاله.

5. الفقرة رقم 05 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.85 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.88، والتي يظهر من خلالها الموافقة التامة لأفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **عدم تفعيل المساءلة لا يسمح بتعزيز قدرات آليات الرقابة المالية**، فالرقابة على الأداء ترتكز على المساءلة للمسيرين حول النتائج المحققة ومدى تطابقها مع ما تم تخطيطه بما يحقق الأهداف العامة للدولة، فيما أن عدم تفعيل المساءلة للمسيرين حسب أفراد العينة يضعف من دور الأجهزة الرقابية في قياس الأداء ويحد من دورها في محاربة الفساد والمحافظة على المال العام.

6. الفقرة رقم 03 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.85 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.92، والتي يظهر من خلالها موافقة أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم نشر التقارير المالية بصفة دورية ومنتظمة في شفافية الموازنة العامة**، فحسب أفراد العينة فان نشر التقارير المالية يساهم في سهولة الاطلاع عليها من طرف الجمهور ، ومعرفة طريقة صرف المال العام وما إذا كانت الموارد العامة يتم تخصيصها لأجل الأولويات والاجتماعية والتنموية الهامة للدولة، وهل يتم استخدام هاته الموارد بكفاءة بما يضمن تحقيق الأهداف المرجوة، كما أن نشر التقارير المالية الدولية هو دليل على شفافية المالية العامة وحسن استغلال المال العام بما يضمن تحقيق الأهداف العامة للدولة.

7. الفقرة رقم 01 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.68 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.91، والتي يظهر من خلالها موافقة أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **تساهم القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد في تسهيل الرقابة المالية**، فحسب أفراد العينة فان للقوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد دور رئيسي في تسهيل مهام الأجهزة المالية من خلال دور هاته القوانين في محاربة الفساد والعمل على القضاء عليه في ظل تركيزها على الشفافية والمحاسبة مما يجعل مهمة الرقابة المالية سهلة في كشف

التجاوزات التي تؤدي إلى هدر المال العام والعمل على الحد منها في ظل العمل على ترشيد المال العام وحسن استغلاله.

8. الفقرة رقم 02 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.63 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 0.98، والتي يظهر من خلالها الموافقة التامة لأفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الحد من هدر المال العام**، وعليه فحسب أفراد العينة فان للقانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته الدور البارز في الكشف عن الفساد باعتباره مستمد من اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد وهذا في ظل التوجهات الدولية الجديدة لمكافحة الفساد، وقد ساهم القانون بدوره في الكشف عن الفساد من خلال منع تسجيل أي نفقات وهمية أو التزامات مالية دون تبيين غرضها على الوجه الصحيح والتقييم الدوري للأدوات القانونية والإجراءات الإدارية الرامية إلى الوقاية من الفساد ومكافحته والنظر في مدى فعاليتها، إضافة إلى دعم التدابير اللازمة لحماية المال العامة والوقاية من الفساد بكل أشكاله والعمل على الحد منه بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

9. الفقرة رقم 04 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.63 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.08، والتي يظهر من خلالها موافقة أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم المرسوم رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في إضفاء الشفافية على الصفقات العمومية**، فحسب أفراد العينة فان المرسوم رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية قد كانت له مساهمة كبيرة في إضفاء الشفافية على أساليب إبرام الصفقات العمومية بما يضمن احترام المنافسة والمساواة بين مختلف المترشحين ويساهم في القضاء على الرشوة والمحسوبية ضمانا للحصول على أفضل العروض من حيث المزايا الاقتصادية في إطار العمل على المحافظة على المال العام وتحقيق التنمية المحلية.

10. الفقرة رقم 09 بلغ متوسطها الحسابي قيمة 3.10 وبلغ انحرافها المعياري قيمة 1.29 ودرجة استجابة محايد، والتي يظهر من خلالها تباين ردود أفراد العينة على هاته الفقرة التي مضمونها **يساهم التخلي عن اقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدرجة كبيرة في عقلنة النفقات العامة وترشيدها،** ، وهذا يعني أن هناك حيادية في الرد من قبل أفراد العينة حول أن التخلي عن اقتناء العتاد وأثاث المكاتب يساهم بدرجة كبيرة في عقلنة النفقات العامة وترشيدها، فاقتناء التجهيزات وأثاث المكاتب قد يرتبط بإنشاء هياكل جديدة، وعليه فانه يجب على القطاعات أن تكرس جهودها للمحافظة على العتاد وصيانته بما يضمن الحد من تبذير وإسراف المال العام و عقلنة النفقات العامة بشكل يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

ومنه فان قيمة المتوسط الحسابي لفقرات المحور الثاني قد بلغت قيمة 3.76، في حين بلغ الانحراف المعياري قيمة 0.49، وبذلك فتكون درجة الاستجابة موافق، وهذا يدل حسب أراء أفراد العينة أن الحكم الراشد يساهم في ترشيد النفقات العامة من خلال الإجابة بالموافقة على فقرات هذا المحور باستثناء بعض الفقرات كالفقرتين 08 و09 والتي يرى من خلالها المستجوبون أن تعليق عملية التوظيف في الإدارات العمومية وتخفيض اقتناء العتاد المكتبي قد لا يساهم بدرجة كبيرة في عقلنة وترشيد النفقات العامة في الجزائر، لذا لابد من العمل على الالتزام بتطبيق مختلف القوانين والتعليمات التي من شأنها الحفاظ على المال العام وضمان حسن استخدامه.

ويمكن القول أن هناك توافق حول أهمية الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة حسب أراء أفراد العينة، خاصة إذا ما تم تطبيق القوانين المتعلقة بالحكم الراشد في محاربة تبديد المال العام من جهة والعمل على ترشيد وعقلنة النفقات العامة من جهة أخرى بما يضمن القضاء على الفساد والاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

المطلب الثاني: اختبار فرضيات الدراسة

تم استخدام اختبار (T) للعينة الواحدة (T Test pour échantillon unique)، وأيضا تحليل (ANOVA) للفروق في متغيرات الدراسة لاختبار فرضيات الدراسة، وذلك كما هو مبين في الجداول التالية:

الجدول رقم (04-13): اختبار T للعينة الواحدة

المتغير	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	قيمة T	مستوى الدلالة
الفرضية الرئيسية				
انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر	3.62	0.45	116.82	0.000
الفرضيات الفرعية				
الرقابة المالية تساهم في ترشيد النفقات العامة	3.46	0.55	92.77	0.000
الحكم الراشد يساهم في ترشيد النفقات العامة	3.76	0.49	113.04	0.000

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

أولا-الفرضية الرئيسية

جاءت صيغة الفرضية الرئيسية كالتالي:

"هناك تأثير لآليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر عند مستوى دلالة (α=0.01)"

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الوسط الحسابي (3.62)، وقيمة (**T**=116.82)، أي أنها تقع على يسار قيمة الوسط الحسابي المعتمد للموافقة وجاء مستوى الدلالة المحسوبة 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α =0.01)، فكل هذا يدل على الاتجاه العام للعينة نحو الموافقة على أن هناك تأثير لآليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر، وبالتالي نقبل الفرضية الصفرية (H_0) التي تؤكد صحة الفرضية الرئيسية.

ثانيا-الفرضيات الفرعية

تم صياغة الفرضية الفرعية الاولى كالتالي:

" تساهم الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة في الجزائر عند مستوى دلالة 0.01"

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الوسط الحسابي (3.46)، وقيمة (**T=92.77**)، أنها تقع على يسار قيمة الوسط الحسابي المعتمد للموافقة وجاء مستوى الدلالة المحسوبة 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α =0.01)، فكل هذا يدل على الاتجاه العام للعينة نحو الموافقة على أن الرقابة المالية تساهم في ترشيد النفقات العامة، وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الفرعية الأولى. وقد تم إثبات صحة الفرضية أيضا من خلال أن مختلف أفراد العينة تمت موافقتهم على مختلف فقرات الاستبيان المتعلقة بهته الفرضية وتظهر النتيجة العامة لأرائهم حول دور الرقابة المالية في ترشيد النفقات العامة من خلال المتوسط الحسابي لهاته الفرضية الذي يساوي (3.46)، فهذا يدل

على الاتجاه العام للعينة نحو الموافقة على أن الرقابة المالية تساهم في ترشيد النفقات العامة لأهميتها ودورها البارز في الحفاظ على المال العام من الفساد وضمان حسن استغلال الموارد المتاحة.

أما بالنسبة للفرضية الفرعية الثانية فقد جاءت بالصيغة التالية:

"يساهم الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر عند مستوى دلالة 0.01"

من خلال النتائج الواردة في الجدول السابق يتضح أن قيمة الوسط الحسابي (3.46)، وقيمة (**T**=113.04)، أي أنها تقع على يسار قيمة الوسط الحسابي المعتمد للموافقة وجاء مستوى الدلالة المحسوبة 0.000 وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (α =0.01)، فكل هذا يدل على الاتجاه العام للعينة نحو الموافقة على أن الحكم الراشد يساهم في ترشيد النفقات العامة، وهو ما يؤكد على صحة الفرضية الفرعية الثانية. وتم إثبات صحة الفرضية أيضا من خلال أن موافقة أفراد العينة على مختلف فقرات الاستبيان المتعلقة بهته الفرضية ويظهر ذلك من خلال النتيجة العامة لأرائهم حول دور الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة التي يتبين منها أن المتوسط الحسابي لهاته الفرضية يساوي (3.76) فهو دليل على الاتجاه العام للعينة نحو الموافقة بأن الحكم الراشد يساهم في ترشيد النفقات العامة من خلال إرساء مختلف مبادئه والتي من أبرزها الشفافية والمساءلة للوقاية من الفساد ومكافحته بهدف تحقيق التنمية الاقتصادية.

فيما جاءت صيغة الفرضية الفرعية الثالثة كالتالي:

"هناك فروق بين إجابات أفراد العينة حول محاور الدراسة تعزى للبيانات الشخصية (المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة، الهيئة) عند مستوى دلالة (α=0.01)".

لغرض تحقيق أهداف الدراسة المتعلقة باختبار وجود فروق في أراء المستجوبين تعزى لخصائصهم الديمغرافية، تم الاستفادة من نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (One-Way ANOVA) لفحص الفروقات ذات الدلالات الإحصائية بين عدة فئات أي المتغيرات الديمغرافية التي يزيد عددها عن اثنين

وقد تمثلت هاته المتغيرات في: المؤهل العلمي، الخبرة المهنية، الوظيفة، المؤسسة، الهيئة المستخدمة.

ونختبر صدق هاته الفرضية باختبار الفرضيتين القائلتين:

– **H0:** يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد العينة حول تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية في الجزائر تعزى لخصائصهم الديمغرافية عند مستوى دلالة (α=0.01).

– **H1:** لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد العينة حول تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية في الجزائر لخصائصهم الديمغرافية عند مستوى دلالة (α=0.01).

الجدول رقم (04-14): تحليل ANOVA للفروق في متغيرات الدراسة

/	/	مجموع المربعات	درجة الحرية	مربع المتوسط	قيمة F	مستوى الدلالة
المؤهل العلمي						
تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية	بين المجموعات	0.827	3	0.276	1.317	0.270
	داخل المجموعات	45.236	216	0.209		
	المجموع	46.064	219			
الخبرة المهنية						
تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية	بين المجموعات	0.319	2	0.160	0.758	0.470
	داخل المجموعات	45.744	217	0.211		
	المجموع	46.064	219			

الوظيفة						
تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية	**بين المجموعات**	0.316	3	0.105	0.497	0.684
	داخل المجموعات	45.748	216	0.212		
	المجموع	46.064	219			
الخبرة المهنية						
تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية	**بين المجموعات**	1.722	6	0.287	1.379	0.224
	داخل المجموعات	44.342	213	0.208		
	المجموع	46.064	219			

المصدر: من إعداد الطالب بناء على مخرجات SPSS 25

يتضح من الجدول السابق:

- **بالنسبة للمؤهل العلمي:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة حسب المؤهل العلمي حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.01، وبالتالي نقبل H0 أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد العينة حول تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية في الجزائر تعزى لمتغير المؤهل العلمي عند مستوى دلالة (α=0.01) مما يعني أنه وبرغم اختلاف مستوى التعليم لدى المستجوبين فانه كانت لديهم نفس الإجابات تقريبا حول أبعاد الدراسة؛
- **بالنسبة للخبرة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة حسب الخبرة حيث كان مستوى الدلالة أكبر من0.01، وبالتالي نقبل H0 أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء

أفراد العينة حول تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية في الجزائر تعزى لمتغير الخبرة المهنية عند مستوى دلالة (α=0.01) مما يعني أنه وبرغم التفاوت في سنوات الخبرة المهنية لدى المستجوبين كانت لديهم نفس الإجابات تقريبا حول أبعاد الدراسة.

- **بالنسبة للوظيفة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة حسب وظيفة المستجوب حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.01، وبالتالي نقبل H0 أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد العينة حول تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية في الجزائر تعزى لمتغير الوظيفة عند مستوى دلالة (α=0.01) مما يعني أنه وبرغم اختلاف وظائف أفراد العينة إلا أنه كانت لديهم نفس الإجابات تقريبا حول أبعاد الدراسة؛

- **بالنسبة للهيئة المستخدمة:** لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في محاور الدراسة حسب قطاع العمل حيث كان مستوى الدلالة أكبر من 0.01، وبالتالي نقبل H0 أي أنه لا يوجد فروق ذات دلالة إحصائية لآراء أفراد العينة حول تأثير آليات الترشيد على النفقات العمومية في الجزائر تعزى لمتغير الهيئة المستخدمة عند مستوى دلالة (α=0.01) مما يعني أنه وبرغم اختلاف قطاعات عمل أفراد العينة إلا أنه كانت لديهم نفس الإجابات تقريبا حول أبعاد الدراسة؛

- أي أنه يمكن القول وبالرغم من اختلاف خصائصهم الشخصية (المؤهل العلمي، الخبرة، الوظيفة، ...) إلا أن المستجوبين كانت لديهم نفس الإجابات، ما يؤكد أيضا على صدق إجابات المستجوبين فيما يخص محاور الدراسة، وهو ما يؤكد على عدم صحة الفرضية الفرعية الثالثة.

خلاصة الفصل

تم تخصيص هذا الفصل للدراسة الميدانية لمعالجة دور الرقابة المالية ومبادئ الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر وقد تم ذلك من خلال توزيع الاستبيانات على عينة من الآمرين بالصرف والمحاسبين العمومين والمراقبين الماليين في الجزائر لمعرفة آرائهم حول دور الرقابة المالية ومبادئ الحكم الراشد في ترشيد النفقات العامة في الجزائر، وقد تم ذلك بدءا بالتطرق إلى الإطار المنهجي والوصفي للدراسة من خلال منهج وأساليب الدراسة مع تحديد مجتمع وعينة الدراسة والإشارة إلى مختلف الأدوات المستعملة في الدراسة، لتتم بعد ذلك المعالجة الإحصائية للدراسة الميدانية بالإضافة لاختبار صدق وثبات الاستبيان وصولا لتحليل مختلف النتائج ثم اختبار صدق الفرضيات.

وما يمكن استخلاصه من خلال تحليل نتائج الدراسة الميدانية هو أن الدولة قد سعت من خلال سياساتها الاقتصادية لتطبيق الآليات التي من شأنها الحد من هدر المال العام والعمل على ترشيد النفقات العامة فتم الاعتماد على الرقابة المالية بمختلف أنواعها وخاصة رقابة المراقب المالي التي تهدف لتجنب الوقوع في المخالفات قبل دخول الاعتماد المالي حيز التنفيذ ، كما تم ترسيخ مبادئ الحكم الراشد على مستوى المؤسسات العمومية وخاصة فيما يتعلق بالشفافية للحد من هدر المال العام، والمساءلة للرفع من مستوى الأداء، بالإضافة إلى مجموعة من التدابير تضمنها القانون العضوي 18-15 الذي سعت من خلاله الدولة لمحاربة الفساد وضمان حسن التصرف في المال العام لتحقيق الأهداف المرجوة في ظل تراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط ، ووفقا لأفراد العينة فان الدولة تسعى من خلال تبني التكنولوجيا الحديثة إلى تطوير الرقابة المالية بهدف تعزيز دورها في الحد من الفساد، كما أن تجسيدها للإدارة الالكترونية من شأنه خفض التكاليف المالية والحد من الفساد المالي والإداري ضمانا للاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الخاتمة

يعتبر تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي أمرا ضروريا لتحقيق التوازن الاقتصادي، وتعد النفقات العامة الشكل الرئيسي لتدخل القطاع العام في النشاط الاقتصادي فمن خلالها تسعى الدولة لتحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في ظل توفر البيئة الاقتصادية التي تعمل على الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وفي هذا السياق فانه لا يمكن إنكار دور الجزائر في الاهتمام بترشيد النفقات العامة خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة نتيجة تراجع أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية حيث سعت الدولة إلى تطبيق الآليات التي من شأنها الحفاظ على المال العام كما أقرت جملة من الإجراءات بهدف الحد من التبذير خاصة بعدما شهدته البرامج التنموية من هدر للمال العام، ولأنه ينتج عن تطبيق أي سياسة اقتصادية انعكاسات مهمة على الاقتصاد حسب طبيعة السياسة المطبقة فقد جاءت دراستنا لتحليل انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر نظرا لأنها تمثل التوجه السائد من طرف الدولة في ظل التزايد المستمر للنفقات العامة بشكل يفوق تزايد الإيرادات العامة التي شهدت تراجعا كبيرا نتيجة تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، وفي ظل الاجراءات المتخذة من الدولة والهادفة الى ضرورة الحد من التبذير ومحاربة الفساد بكل أشكاله فقد تم العمل على زيادة فعالية الرقابة المالية بشكل أكبر لأجل كشف الانحرافات والعمل على تصويبها، وتجسيد الحكم الراشد بمختلف مبادئه حماية للمال وضمانا لحسن استغلاله وفق ما يحقق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للدولة.

إن الاتجاهات الحديثة في ترشيد النفقات العامة تتطلب اعتماد الموازنات الحديثة في الموازنة العامة والتي من أبرزها الموازنة المرتكزة على النتائج في إطار السعي نحو تحقيق أهداف السياسة المالية بكفاءة وفعالية، فالاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج يسمح بإعطاء المسيرين حرية أكبر في التصرف في الاعتمادات المالية مقابل تحميلهم مسؤولية أكبر عن مدى تحقق الأهداف، كما يمكن هذا النهج من الموازنة في الربط بين الخطط الإستراتيجية وبين أهداف الموازنة العامة بشكل يساهم في

الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة، وقد حققت الدول التي اعتمدت في ترشيدها لنفقاتها العامة على نهج الموازنة المرتكزة على النتائج نجاحا ملحوظا ويظهر ذالك في صورة المغرب وتونس التي تبين مؤشرات الاقتصاد الكلي تحسنا كبيرا في التخصيص الأمثل للموارد وزيادة كفاءة وفعالية النفقات العامة بما يحد من الفساد والتبذير ويساهم في حسن استغلال المال العام.

لقد قامت الجزائر بعدة برامج التنموية لأجل تحقيق التنمية الاقتصادية الا أن هاته البرامج التنموية رافقها الكثير من الإسراف والتبذير نتيجة لضعف الرقابة المالية مما جعل الدولة تسعى لتطبيق آليات ترشيد النفقات العامة للحفاظ على المال العام وضمان حسن استغلاله كما قامت أيضا بتبني عدة إجراءات بهدف الحد من هدر المال العام في ظل نقص الموارد المالية، وفي نفس السياق فقد استهدفت هاته الدراسة تشخيص واقع المالية العامة في الجزائر من خلال تحليل مختلف البرامج التنموية ومدى تحقيقها لأهدافها المسطرة، مع الإشارة لمختلف المؤشرات المتعلقة بالإسراف العام ومدركات الفساد، وتحليل انعكاسات مختلف الآليات التي تم تطبيقها من طرف الدولة في إطار الحفاظ على المال العام والإجراءات التي تم اتخاذها للحد من الإسراف وهدر المال العام، وقد تم التركيز على آليتين لتحليل انعكاسات آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر تمثلتا في الرقابة المالية بحكم دورها في رقابة مشروعية النفقات العامة لتجنب الأخطاء التي تؤدي الى هدر المال العام، والتأكد من توجيه النفقات العامة نحو تحقيق الأهداف المرجوة، والحكم الراشد بمختلف مبادئه نظرا لأهمية دوره في الحد من الفساد وإضفاء الشفافية على الموازنة العامة لضمان التخصيص الأمثل للموارد المالية والمساءلة للحد من الفساد والفعالية بهدف زيادة فعالية النفقات العامة.

اختبار الفرضيات

من خلال دراستنا قمنا باختبار الفرضيات المنصوص عليها في المقدمة كما يلي:

– الفرضية الأولى صحيحة بحيث أن ترشيد النفقات العامة يتمثل في التخصيص الأمثل للموارد لأجل بلوغ مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، ولا يتم تحقيق ذالك إلا مع توفر رقابة مالية فعالة تركز على رقابة النتائج بالإضافة إلى الرقابة القانونية وتجسيد مبادئ الحكم الراشد بمختلف مبادئه خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة لضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

الفرضية الثانية صحيحة بحيث يتضمن ترشيد النفقات العامة عصرنة نظام الموازنة العامة والتحول من منطق الوسائل إلى منطق النتائج، وقد أثبت ذلك تجربتي المغرب وتونس في عصرنة نظام الموازنة العامة كآلية لترشيد النفقات العامة، فعصرنة الموازنة العامة لها دور كبير في زيادة كفاءة وفعالية النفقات العامة من خلال التخصيص الأمثل للموارد وفق نظام متكامل على عدة سنوات والكفاءة في تنفيذ الموازنة العامة والرقابة على تنفيذها لتحسين أداء مختلف القطاعات، من خلال ربط الاعتمادات المالية بمدى تحقق الأهداف المرجوة.

– الفرضية الثالثة صحيحة بحيث أن سياسة الإنفاق العام في ظل البرامج التنموية تميزت بالإسراف وعدم الرشادة نتيجة لضعف الرقابة المالية واقتصارها على الرقابة القانونية دون رقابة النتائج وغياب الشفافية فرغم الحجم الكبير للنفقات العامة التي تم إنفاقها في إطار البرامج التنموية منذ بداية الألفية الثالثة والتي تزامنت مع تحسن الجباية البترولية إلا أن انتشار التبذير والإسراف نتيجة ضعف الرقابة المالية واقتصارها فقط على الرقابة القانونية دون رقابة الأداء بالإضافة لغياب شفافية المالية العامة وعدم نشر القوائم المالية ومختلف الوثائق الخاصة بالموازنة وعدم وجود المساءلة ساهم في انحراف النفقات العامة عن تحقيق الأهداف المرجوة من هاته البرامج.

– الفرضية الرابعة صحيحة حيث أنه توجد علاقة طردية بين حجم النفقات العامة وحصيلة الجباية البترولية في الجزائر فالاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد ريعي رهين لتقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية في ظل عدم التنويع الاقتصادي، فتزايد حجم النفقات العامة يتزايد بتحسن حصيلة الجباية البترولية ويظهر ذالك من خلال تحسن الجباية البترولية في بداية الألفية الثالثة اين رافق ذلك انطلاق الجزائر في البرامج التنموية، وكذلك تراجع حصيلة الجباية البترولية منذ منتصف سنة 2014 أن كان لذالك أثر سلبي على الموازنة العامة بما في ذلك حجم النفقات العامة.

– الفرضية الخامسة صحيحة حيث يعتبر ترشيد النفقات العامة ضرورة حتمية في ظل التزايد المستمر للنفقات وتراجع الإيرادات العامة في الجزائر فقد تزايد حجم النفقات العامة بشكل يفوق تزايد الايرادات العامة نتيجة السياسة التوسعية التي انتهجتها الدولة في ظل تطبيق البرامج التنموية، لذلك فقد أصبح من الضروري ترشيد النفقات العامة باعتباره أمرا بالغ الأهمية في ظل الوضع الراهن المتميز بنقص الموارد المالية، وقد سعت الدولة على تجسيد ذلك من مختلف اجراءات ترشيد النفقات العامة التي شملت جانبي التسيير والتجهيز بهدف الحد من إسراف المال العام وضمان حسن استخدامه بما يضمن الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة.

– الفرضية السادسة: صحيحة حيث أن آليات الترشيد المطبقة ساهمت في التأثير إيجابا على النفقات العامة في الجزائر ويظهر ذالك جليا من خلال انعكاس دور الرقابة المالية في الكشف عن الانحرافات والعمل على تصويبها، النفقات، ودور مختلف مبادئ الحكم الراشد في محاربة الفساد بكل أشكاله والحفاظ على المال العام بما يحقق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية.

نتائج الدراسة

على ضوء ما سبق في هاته الدراسة تم التوصل إلى جملة النتائج التالية:

– يعتبر ترشيد النفقات العامة ضرورة حتمية في ظل تراجع الإيرادات العامة، والآثار السلبية الناجمة عن تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية خاصة في ظل الاعتماد على النفط كمورد رئيسي وعدم التنويع الاقتصادي.

– يتطلب ترشيد النفقات العامة توفر عناصر رئيسية تتمثل في التخصيص الأمثل للموارد المتاحة وحسن التصرف في النفقات العامة ولا يتم ذالك إلا من خلال رقابة مالية للوقاية من الفساد، وحكم الراشد يضمن التصرف الأمثل في الموارد المالية، ونهج الموازنات الحديثة باعتبارها من أهم أهدافها التخصيص الأمثل للموارد وحسن صرف المال العام.

تعمل الهيئات الدولية على توجيه سياسة الإنفاق العام وفق معايير تعتقد أنها تقلل من الهدر وتسمح بضمان مردودية أفضل للأموال العمومية من خلال مؤشرات لقياس الأداء ترتكز على موثوقية الموازنة وشفافية المالية العامة بهدف تحقيق الانضباط المالي وتخصيص الإيرادات العامة وفق الأولويات العامة وحسن إدارة المالية العامة باستخدام أقل قدر ممكن من الموارد المالية لتقديم أفضل مستوى ممكن من الخدمات العامة.

– برزت كل من المغرب وتونس كتجارب رائدة في ترشيد النفقات العامة من خلال الاعتماد على نهج الموازنة المرتكزة على النتائج، وهذا بفضل الإصلاحات التي شملت المالية العامة على مستوى الدولتين، وهو ما تظهره أغلب مؤشرات المالية العامة بالنسبة للبلدين خاصة فيما يتعلق بالموازنة العامة والتخصيص الأمثل للإيرادات العامة وحسن التصرف في النفقات العامة.

– تزايدت النفقات العامة في الجزائر بشكل كبير ويعود ذالك إلى تزايد نفقات التسيير نتيجة لاستحداث مناصب عمل جديدة بالإضافة للارتفاع الكبير لكتلة الأجور، فيما يعود تزايد التجهيز للبرامج التنموية التي تم انتهاجها من طرف الدولة نتيجة تحسن أسعار النفط، وقد أدى تزايد النفقات العامة

بشكل يفوق الإيرادات العامة إلى عجز الأخيرة على تغطية النفقات العامة خاصة في ظل تراجع مداخيل الجباية البترولية نتيجة تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

– ارتباط الاقتصاد الجزائري الوثيق بالجباية البترولية جعل منه رهين تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية في ظل عدم وجود التنويع الاقتصادي رغم ما تزخز به البلاد من ثروات وإمكانات في قطاعات أخرى خارج قطاع المحروقات.

تميز تطبيق البرامج التنموية في الجزائر بضعف الرقابة المالية مما أدى إلى انتشار الفساد، فضلا عن عدم وجود المساءلة مما ساهم في هدر كبير للمال العام وحال دون تحقيق هاته البرامج التنموية لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية المرجوة.

– تزايد الاهتمام بترشيد النفقات العامة بشكل بارز في الجزائر خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة نتيجة انخفاض أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية، ويظهر ذلك جليا من خلال مختلف الإجراءات المتخذة من طرف الدولة والرامية للحد من الفساد وحسن استغلال الموارد المالية.

– تعتبر الرقابة المالية الحالية من أنجع آليات ترشيد النفقات العامة خاصة الرقابة السابقة التي يقوم بها المراقب المالي والذي يهتم بدوره برقابة صرف النفقات العامة قبل دفعها من حيث مدى توافقها مع القوانين والتنظيمات المعمول بها، إلا أن اقتصار رقابة المراقب المالي في مدى قانونية النفقة دون ملائمتها قد يحد من فعالية الرقابة المالية التي تهدف لترشيد النفقات العامة.

– هناك صعوبات تقف عائقا أمام ترشيد النفقات العامة منها ما يتعلق بضعف دور الرقابة المالية خاصة في ظل عدم الاعتماد على الإدارة الالكترونية والتكنولوجيات الحديثة بشكل كامل، بالإضافة إلى عدم تجسيد مبادئ الحكم الراشد على أرض الواقع خاصة فيما يتعلق بالشفافية والمساءلة.

– تهدف الإجراءات التي تبنتها الجزائر في إطار ترشيد النفقات العامة إلى الحد من الإسراف والتبذير وهدر المال العام الذي رافق تنفيذ أغلب البرامج التنموية السابقة والحد من الفساد المالي بشكل

يضمن التخصيص الأمثل للاعتمادات المالية وحسن التصرف في المال العام خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة.

– اتخذت الجزائر عدة إجراءات بهدف تجسيد مبادئ الحكم الراشد في الجزائر فأصدرت قانونا خاصا بالفساد وصادقت على اتفاقية دولية للحد من الفساد بهدف زيادة الشفافية وتفعيل المساءلة إلا أنه وفقا لمنظمة الشفافية الدولية فان مؤشر مدركات الفساد في الجزائر لا يزال دون المستوى خلال الفترة 2001–2018 نتيجة انعدام المساءلة بما يؤدي إلى هدر المال العام.

– تتطلب الإدارة الجيدة للمالية العامة تطبيق التكنولوجيات الحديثة وتجسيد الإدارة الالكترونية بما من شأنه القضاء على الفساد الإداري وترشيد النفقات العامة وفق ما يحقق مختلف الأهداف المسطرة من طرف الدولة.

– كان لآليات ترشيد النفقات العامة في الجزائر انعكاسات ايجابية على مستوى أغلب مؤشرات المالية العامة خاصة فيما يتعلق بخفض عجز الموازنة حيث ساهمت هاته الآليات في السعي نحو الحد من الفساد وهو ما تبرزه تحسن بعض مؤشرات منظمة الشفافية الدولية، كما لها دور بارز في التقليل من هدر المال العام وضمان الاستغلال الأمثل للموارد المتاحة في ظل تراجع الإيرادات العامة.

التوصيات

– ضرورة الرفع من فعالية وكفاءة النفقات العامة من خلال الحرص على الرقابة المالية بالإضافة إلى العمل على تجسيد مبادئ الحكم الراشد.

– الاهتمام أكثر بترشيد النفقات العامة من خلال التخصيص الأمثل للموارد وحسن التصرف في الاعتمادات المالية بشكل يضمن تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية المسطرة من طرف الدولة.

– العمل على مكافحة الفساد بكافة أشكاله من خلال توسيع دور المراقب المالي ليشمل رقابة ملائمة النفقات العامة دون الاقتصار على الرقابة القانونية بهدف حماية المال العام.

– ضرورة تجسيد مبادئ الحكم الراشد خاصة شفافية الموازنة العامة لأجل سهولة اطلاع الجمهور على بيانات المالية العامة والعمل على تفعيل المساءلة للحد من الفساد المالي.

– الاستفادة من التجارب الدولية الرائدة في ترشيد النفقات العامة وخاصة الاعتماد على الموازنة المرتكزة على النتائج كآلية حديثة في ترشيد النفقات العامة.

– العمل على تطبيق الرقابة على الأداء بالإضافة للرقابة القانونية بهدف الرفع من أداء مؤسسات القطاع العام وزيادة فعالية النفقات العامة.

– العمل على الرفع من أداء المالية العامة من خلال الاعتماد على مؤشرات كمية لقياس الأداء بهدف تقييم نقاط الضعف في إدارة المالية العامة ومحاولة تصويبها.

– ضرورة الحد من التزايد المستمر للنفقات العامة لأجل خفض عجز الموازنة العامة خاصة في ظل تراجع الإيرادات العامة نتيجة تقلبات أسعار النفط على مستوى الأسواق العالمية.

– التركيز على تحقيق الأهداف الأساسية للبرامج التنموية من خلال توجيه الموارد المالية وفق الأولويات المحددة مع ضرورة التركيز على رقابة الأداء وتجسيد المساءلة لبلوغ الأهداف المرجوة.

– ضرورة التنويع الاقتصادي لتجنب تقلبات أسعار النفط خاصة الاعتماد على القطاع الفلاحي لما تملكه الجزائر من مساحات شاسعة توفر لها الاكتفاء الذاتي وقطاع السياحة لما تزخر به الجزائر من مناطق سياحية يجعل منها قبلة للزوار من مختلف دول العالم مما يؤثر ذالك بدوره ايجابيا على خزينة الدولة.

– الاعتماد على الإدارة الالكترونية واستخدام الرقمنة في عملية الرقابة المالية بهدف الحد من الفساد وكشف الانحرافات التي تؤدي إلى هدر المال العام.

– ضرورة ترسيخ شفافية المالية العامة والعمل على نشر مختلف وثائق الموازنة العامة وتسهيل اطلاع الجمهور عليها لمعرفة إدارة الموارد المالية للدولة.

- القيام بإجراء دورات تكوينية لفائدة الآمرين بالصرف والمراقبين الماليين حول أهمية دور ميزانية البرامج والأداء في التخصيص الأمثل للموارد المالية.

آفاق الدراسة

إن موضوع الدراسة متشعب ويحتاج مزيدا من العمل للإحاطة بكافة جوانبه خاصة بعد الإصلاحات التي باشرتها الجزائر والإجراءات التي اتخذتها في إطار ترشيد النفقات العامة مما يفتح الباب أمام الباحثين لتحليله أكثر والتطرق الى جوانبه وأبعاده الأخرى التي لم تشملها دراستنا أو لم يتم تحليلها كما ينبغي بدقة، وبالتالي بعد دراستنا لهذا الموضوع فانه يمكن اقتراح مواضيع أخرى كدراسات قادمة نذكر منها:

- فعالية النفقات العامة في ظل الرقابة على أداء القطاع العام؛
- التنويع الاقتصادي كآلية للحد من عجز الموازنة العامة؛
- أثر الحكم الراشد على ترشيد النفقات العامة؛
- دور الإدارة الالكترونية في ترشيد النفقات العامة؛
- دراسة تفصيلية لدور الإصلاح الميزانياتي في ترشيد النفقات العامة؛
- دور الرقابة على الأداء في زيادة فعالية الرقابة المالية على الموازنة العامة؛
- دور ترشيد النفقات العامة في تحقيق التنمية الاقتصادية.

وأخيرا نأمل عملنا هذا جد مفيد، ومرجع هام لمن هو في أمس الحاجة إليه لإدراك واقع المالية العامة في الجزائر، ودور آليات ترشيد النفقات العامة في حسن استغلال الموارد المتاحة.

وختاما فالحمد للمولى حمدا حتى يبلغ منتهاه ونسأله التوفيق والسداد والزيادة في العلم وحسن العمل.

قائمة المصادر والمراجع

أولا-الكتب باللغة العربية:

1- أبو منصف، **مدخل للتنظيم الإداري والمالية العامة**، دار المحمدية، الجزائر، 2014.

2- أعمر يحياوي، **مساهمة في دراسة المالية العامة النظرية العامة وفقا للتطورات الراهنة**، دار هومة للنشر، بوزريعة، الجزائر، 2005.

3- باسم حمد عامر، **نظرية الإنفاق في ضوء القران الكريم**، دار النفائس للنشر والتوزيع، الأردن، 2010.

4- جمال لعمارة، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2004.

5- جهاد سعيد خصاولة، **المالية العامة والتشريع الضريبي بين النظرية والتطبيق العلمي**، ط1، دار وائل للنشر، عمان، 2010.

6- حامد عبد المجيد دراز، **السياسات المالية**، ط3، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004.

7- حامد عبد المجيد دراز، **مبادئ المالية العامة**، دار صفاء للنشر، عمان، 1999.

8- حسام علي داود، **مبادئ الاقتصاد الكلي**، ط3، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2013.

9- حسن عواضة، **المالية العامة**، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

10- حسن كريم، **الفساد والحكم الصالح في البلاد العربية**، ط2، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006.

11- حسين مصطفى حسين، **المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1999.

12- حفيظ برحماني، **المالية العامة في التشريع الجزائري**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 2015.

13- خالد شحادة، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

14- رجاء وحيد دويدي، **البحث العلمي أساسياته النظرية وممارسته العلمية**، دار الفكر، دمشق، سوريا، 2000.

15- رفعت المحجوب، **الطلب الفعلي مع دراسة خاصة بالبلاد الآخذة في النمو**، ط2، دار النهضة العربية، القاهرة، 1971.

16- سالم محمد شوابكة، **المالية العامة والتشريعات الضريبية**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2015.

17- سعيد عبد العزيز عثمان، **المالية العامة، مدخل تحليلي معاصر**، الدار الجامعية، لبنان، 2008.

18- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة ناشرون وموزعون، الأردن، 2011.

19- سعيد علي العبيدي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار دجلة، 2011.

20- سليمان اللوزي وآخرون، **إدارة الموازنات العامة بين النظرية والتطبيق**، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1997.

21- سوزي عدلي ناشد، **أساسيات المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، لبنان، 2008.

22- السيد عطية عبد الواحد، **دور السياسة المالية في تحقيق التنمية الإقتصادية**، التوزيع العادي للدخول، التنمية الإجتماعية، ضبط النظم، دار النهضة العربية، القاهرة، 1993.

23- الشيخ أحمد رضا، **معجم متن اللغة**، منشورات مكتبة الحياة، لبنان، 1987.

24- صالح الرويلي، **اقتصاديات المالية العامة**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

25- ضياء مجيد، **الخصخصة والتصحيحات الهيكلية – آراء واتجاهات**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003.

26- طارق الحاج، **المالية العامة**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1999.

27- عادل أحمد حشيش، **أساسيات المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر، مصر،2007.

28- عادل أحمد حشيش، **أصول الفن المالي للاقتصاد العام مدخل لدراسة أساسيات المالية العامة**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، مصر،2001.

29- عادل أحمد حشيش، مصطفى رشدي شيحة، **مقدمة في الاقتصاد العام: المالية العامة**، دار الجامعة الجديدة للنشر الإسكندرية، 1998.

30- عادل العلي، **المالية العامة والقانون المالي والضريبي**، إثراء للنشر والتوزيع، عمان، 2009.

31- عبد الجليل هويدي، **مبادئ المالية العامة في الشريعة الإسلامية دراسة مقارنة في النفقات العامة**، دار الفكر العربي، بيروت، 1983.

32- عبد القادر التيعلاتي، **المالية العامة قانون الميزانية**، ط1، منشورات المعهد العالي للدراسات القانونية والجبائية التطبيقية، 1995.

33- عبد القادر قداوي، **النمو السكاني والنفقات العامة الجزائر نموذجا**، النشر الجامعي الجديد، الجزائر، 2017.

34- عبد الكريم صادق بركات، **الاقتصاد المالي**، منشورات جامعة دمشق، سوريا، 1993.

35- عبد الله فلاح المنيزل، عايش موسى غرايبة، **الإحصاء التربوي تطبيقات باستخدام الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2010.

36- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

37- عبد المجيد قدي، **المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية**، ط3، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

38- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات المالية العامة**، الدار الجامعية، القاهرة، 2005.

39- عز عبد الفتاح، **التحليل الإحصائي والاستدلالي**، دار خوازم للنشر والتوزيع، جدة، السعودية، 2014.

40- علي خليفة الكواري، **دور المشروعات العامة في التنمية الاقتصادية**، عالم المعرفة للنشر والتوزيع، الكويت، 1981.

41- علي زغدود، **المالية العامة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2006.

42- علي كنعان، **اقتصاديات المال والسياسيين المالية والنقدية**، دار المعارف، سوريا، بدون سنة النشر.

43- علي لطفي، **المالية العامة -دراسة تحليلية -**، مكتبة عين شمس، مصر، 1995.

44- فليح حسن خلف، **المالية العامة**، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

45- فؤاد بلحسن، **التدبير التعاقدي بين الإدارات المركزية والمديريات الغير ممركزة بالمغرب**، مكتبة دار السلام، 2019.

46- فوزت فرحات، **المالية العامة والاقتصاد المالي**، دراسة التشريع المالي اللبناني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت، 2001.

47- مجدي شهاب، **أصول الاقتصاد العام**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر،2007.

48- مجدي محمود شهاب، **الاقتصاد المالي**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، مصر، 1999.

49- محمد الصغير بعلي، **العقود الإدارية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

50- محمد الصغير بعلي، يسري أبو العلا، **المالية العامة**، دار العلوم، عنابة، الجزائر، 2003.

51- محمد حسين محمد رشيد، **الإحصاء الوصفي والتطبيقي والحيوي**، دارصفاء، عمان، الأردن، 2007.

52- محمد سلمان سلامة، **الإدارة المالية العامة**، دار المعتز للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2015.

53- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار المسيرة، عمان،2008.

54- محمد عباس محرزي، **اقتصاديات المالية العامة**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.

55- محمد عبد الصغير بعلي، يسرا أبو العلا، **المالية العامة، الإيرادات العامة، الميزانية العامة، ملحق قوانين المالية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، الجزائر، 2003.

56- محمد عبد الله العربي، **مبادئ علم المالية العامة والتشريع المالي**، مطبعة التقدم، مصر، دون سنة نشر.

57- محمد عبد المنعم عفر، أحمد فريد مصطفى، **الاقتصاد المالي الوضعي والإسلامي بين النظرية والتطبيق**، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1999.

58- محمد علي خليل، سليمان أحمد اللوزي، **المالية العامة**، دار زهران، الأردن، 2001.

59- محمد عمرأبو دوح، **ترشيد الإنفاق العام وعجز ميزانية الدولة**، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر 2006.

60- محمد عوض رضوان، **فلسفة موازنة البرامج والأداء في علاج مشكلتي العجز والدين العام في الموازنة العامة للدولة**، ط1، دار النهضة، 2009.

61- محمود حسين الوادي، زكريا أحمد عزام، **مبادئ المالية العامة**، دار المسيرة، عمان، 2007.

62- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، دار أسامة للنشر والتوزيع، عمان، 2008.

63- مصطفى الفار، **الإدارة المالية العامة**، ط1، دار أسامة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

64- **المنجد في اللغة العربية**، دار المشرق، لبنان، 2001.

65- منصور ميلاد يونس، **مبادئ المالية العامة**، ط4، منشورات الجامعة المفتوحة، الجماهيرية الليبية، 2018.

66- نواف محمد عباس الرماحي، **المحاسبة الحكومية**، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2009.

67- نوزاد عبد الرحمان الهيتي، منجد عبد اللطيف الخشالي، **المدخل الحديث في اقتصاديات المالية العامة**، دار المناهج، عمان، الأردن، 2005.

ثانيا-المجلات العلمية:

68- أحمد بوجلال، **إجراءات تنفيذ النفقات العامة في الجزائر**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، المجلد15، العدد 02، جامعة الأغواط، الجزائر، 2018.

69- أحمد فراحي، **الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات وتثمين الموارد المالية المحلية**، مجلة القانون الدستوري والمؤسسات السياسية، المجلد 02، العدد 04، جامعة مستغانم، الجزائر،2018.

70- أحمد نصير، يونس الزين، **تقييم تجربة الحكم الراشد في الجزائر وفق مؤشرات كوفمان للفترة 2000-2016**، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الأعمال، المجلد 01، العدد 02، جامعة العربي التبسي، تبسة، الجزائر،2018.

71- بالرقي التيجاني، **تقييم آثار البرامج الاستثمارية العامة على منظومة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للفترة 2001-2011 دراسة تحليلية تقييمية**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 13، جامعة سطيف1، الجزائر، 2013.

72- بشته حنان، بوعموشة نعيم، **الصدق والثبات في البحوث الاجتماعية**، مجلة دراسات في علوم الانسان والمجتمع، المجلد 03، العدد02، جامعة جيجل، الجزائر، 2020.

73- بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة الشلف، الجزائر، 2010.

74- بيرش أحمد، **الموازنة الصفرية كمقاربة لترشيد النفقات العامة**، مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 12، العدد02، جامعة المسيلة، الجزائر،2019.

75- تومي سلامي، **مشروع عصرنة أنظمة الميزانية نحو ترشيد الإنفاق العمومي**، مجلة دراسات العدد الاقتصادي، العدد 17، جامعة الأغواط، الجزائر، 2012.

76- حسين سلمان عبد الله، خضير جوان جاسم، **موازنة البرامج والأداء وسيلة لتعزيز الرقابة في الوحدات الإدارية الحكومية**، مجلة العلوم القانونية والإدارية، المجلد 22، العدد 89، جامعة بغداد، العراق،2016.

77- خالد سكوتي، **الدور الرقابي للمراقب المالي**، مجلة العلوم القانونية والاجتماعية، المجلد 05، العدد 01، جامعة الجلفة، الجزائر، 2020.

78- خالد عيسى العدوان، محمد كنوش الشرعة، **الأبعاد السياسية للموازنة العامة للدولة**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، المجلد 41، العدد3. جامعة اليرموك، الأردن، 2014.

79- ديلمي هجيرة، قرومي حميد، **تقييم أداء الإدارة المالية العامة في الجزائر**، مجلة الإصلاحات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المجلد.15، العدد 02، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2021.

80- رقية عواشرية، **الحكم الراشد كوسيلة لمكافحة الفساد في الدول المغاربية**، مجلة الحقوق والحريات، العدد 02، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016.

81- ساجي فاطيمة، بوهنة علي، **الرقابة المالية في الجزائر بين الواقع والتحديث**، مجلة المعيار في الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية والثقافية، العدد 13، المركز الجامعي تيسمسيلت، الجزائر، 2016.

82- سلطان أياد شاكر، محمد زيبار محمد حسين، **إمكانية تطبيق موازنة البرامج والأداء في ترشيد الإنفاق الحكومي دراسة ميدانية في عينة من الدوائر الحكومية في إقليم كوردستان**، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، المجلد 15، العدد04، جامعة السليمانية، العراق، 2018.

83- سليم مجلخ، وليد بشيشي، **أثر إجمالي السكان على النفقات العامة في كل من الجزائر، تونس، المغرب**، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة، المجلد 21، العدد 02، جامعة الجزائر، 2018.

84- شعيب يونس، **الرقابة المالية كآلية لترشيد الإنفاق العام في الاقتصاد الإسلامي**، مجلة الشريعة والاقتصاد، المجلد 07، العدد 13، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2018.

85- شوقي أحمد دنيا، **النظام المالي الإسلامي، وترشيد الإنفاق العام**، حولية كلية الشريعة والقانون والدراسات الإسلامية، العدد14، جامعة قطر، 1996.

86- طارق اللباخ، **التدبير اللامتمركز لاعتمادات الميزانية العامة بالمغرب**، مجلة الفقه والقانون، العدد 05، المغرب، 2013.

87- عبد الحافظ نائل العواملة، **ترشيد الإنفاق العام في الأجهزة المركزية للإدارة العامة في الأردن**، مجلة مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد 07، العدد 02، جامعة مؤتة، الأردن، 1992.

88- عبد القادر برادة، **تقويم السياسة المالية والاقتصادية بالمغرب**، المجلة المغربية للتدقيق والتنمية، العدد 21، المغرب، 2005.

89- علي سيف علي المزروعي، إلياس نجمة، **أثر الإنفاق العام في الناتج المحلي الإجمالي دراسة تطبيقية على دولة الامارات العربية المتحدة خلال السنوات 1990-2009**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد الأول، جامعة دمشق، سوريا، 2012.

90- فاطمة أقموم، **مؤشرات قياس الحكم الراشد حالة الجزائر**، مجلة الحكمة للدراسات الاقتصادية، المجلد 05، العدد 11، كنوز الحكمة للنشر والتوزيع، 2018.

91- فتيحة الجوزي، **تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2010-2016 وإجراءات ترشيدها**، مجلة معارف، العدد 23 جامعة البويرة، الجزائر، 2017.

92- قرينعي ربحية، نوي طه حسين، **أثر الجباية البترولية على توازن الميزانية العامة للدولة دراسة قياسية لحالة الجزائر 1990-2016**، مجلة دراسات اقتصادية، المجلد 11، العدد 3 جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

93- محمد غربي، **الديمقراطية والحكم الراشد: رهانات المشاركة السياسية وتحقيق التنمية**، مجلة دفاتر السياسة والقانون، العدد11، جامعة ورقلة، الجزائر، 2011.

94- محمد كريم قروف، محمد الطاهر سعودي، **السياسة الاقتصادية في الجزائر وانعكاسها على الأداء الاقتصادي دراسة تحليلية للفترة 1999-2011**، مجلة جامعة تكريت للعلوم، المجلد 19، العدد 12، جامعة تكريت، 2012.

95- محمد مسعودي، أمين بن سعيد، علي مسعودي، **أهمية شفافية الموازنة في الجزائر وفق المبادرة المفتوحة 2006-2017**، مجلة البحوث الاقتصادية المتقدمة، المجلد 06، العدد 01، جامعة الوادي، الجزائر، 2021.

96- نجيب جيري، **إصلاح التدبير المالي بالمغرب بين الحكامة ومتطلبات التنمية**، المجلة المغربية للإدارة المحلية والتنمية، العدد 104، مطبعة المعارف الجديدة، الرباط، يونيو 2012.

97- نسرين كزيز، مختار حميدة، **ترشيد الإنفاق الحكومي ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة، دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2007-2017**، مجلة الإبداع، العدد 08، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2018.

98- نعيمة سعيد، أحمد بوشناقة، **سياسة ترشيد الإنفاق العام من خلال البرامج التنموية لولاية بشار 2001-2014**، مجلة دراسات في الاقتصاد والتجارة والمالية، المجلد6، العدد3، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2017.

99- هجيرة مكاوي، محمد بوبكر، **دور صندوق ضبط الإيرادات في تمويل العجز الموازني في الجزائر خلال الفترة 2000-2018**، مجلة المالية والأسواق، العدد 01، جامعة مستغانم، الجزائر، 2020.

100- وافي ناجم، جلايلة عبد الجليل، **ظاهرة تزايد النفقات العامة وواقعها في الجزائر خلال الفترة 1990-2019**، مجلة التكامل الاقتصادي، العدد 02، جامعة أدرار، الجزائر، 2020.

101- الياسين بوجردة، **واقع متطلبات الحكم الراشد في الوطن العربي**، المجلة الجزائرية للدراسات السيولوجية، العدد 02، جامعة جيجل، الجزائر،2007.

102- يحياوي عبد الحفيظ، **البرامج الاقتصادية التنموية وتطور سياسة الإنفاق العام في الجزائر، دراسة للفترة 2000-2017**، مجلة دراسات اقتصادية، العدد الثاني، جامعة الجلفة، الجزائر، 2019.

103- يحياوي عمر، هويدي عبد الجليل، **السياسات الاقتصادية وتحديات التنمية البشرية بالجزائر في إطار الأهداف الإنمائية للألفية**، مجلة الدراسات والبحوث الاجتماعية، العدد6، جامعة الوادي، الجزائر، 2014.

104- يوسف جيلالي، **الإطار التنظيمي والميزانياتي لتسيير وتنفيذ نفقات التجهيز في الجزائر**، مجلة الأكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 02، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2019.

ثالثا-الأطروحات والرسائل الجامعية:

105- أوكيل حميدة، **دور الموارد المالية العمومية في تحقيق التنمية الاقتصادية دراسة حالة الجزائر**، أطروحة الدكتوراه، تخصص مالية وبنوك قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة بومرداس، الجزائر، 2016.

106- بن صافي عبد الرحمن، **دراسة تقييمية لطرق تقدير صدق وثبات أدوات جمع المعطيات في أطروحات دكتوراه علم النفس وعلم التربية بجامعة الجزائر2**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر،2017.

107- رحمة زيوش، **الرقابة المالية على مؤسسات التكوين المهني**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق، جامعة الجزائر، 2020.

108- سهام بن شرشالي، **أثر الاستثمار المادي على النمو الاقتصادي في الجزائر 2000-2014**، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة البليدة 02، الجزائر، 2015.

109- سهيلة امنصوران، **الفساد الاقتصادي وإشكالية الحكم الراشد وعلاقتهما بالنمو الاقتصادي**، رسالة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، الجزائر، 2006.

110- صبرينة كردودي، **ترشيد الإنفاق العام ودوره في علاج الموازنة العامة للدولة في الاقتصاد الإسلامي**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، تخصص نقود وتمويل، كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، قسم العلوم الاقتصادية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014.

111- فرج شعبان، **الحكم الراشد كمدخل لترشيد الإنفاق العام والحد من الفقر دراسة حالة الجزائر 2000-2010**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص نقود ومالية، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر3، 2012.

112- فريزة أشهبار، آليات **تدبير القانون المالي ومتطلبات التنمية**، أطروحة لنيل الدكتوراه في القانون العام، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة الرباط، المغرب، 2011.

113- محمود بيداري، **العوامل المفسرة لنمو الإنفاق الحكومي في الإقتصاد الجزائري (1991-2010) مع إشارة خاصة لفرضية فاجنر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد دولي، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2014.

114- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي حالة الجزائر 1990-2014**، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الجزائر، 2006.

115- مصطفى موسى أبو حسين، **معايير الحكم الراشد ودورها في تنمية الموارد البشرية بوزارة الداخلية الفلسطينية**، رسالة ماجستير، تخصص إدارة الدولة والحكم الرشيد، أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا، جامعة الأقصى، غزة، فلسطين، 2017.

116- مصعب عرباوي، **واقع الحكم الراشد في الدول العربية – دراسة تحليلية في المؤشرات السياسية والاقتصادية حالة الجزائر 2000-2014**، رسالة ماجستير، في العلوم السياسية، تخصص الأنظمة السياسية المقارنة والحوكمة، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2015.

117- معطا الله أمال، **أثار السياسة المالية على النمو الاقتصادي دراسة قياسية لحالة الجزائر (1970-2012)**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كمي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، الجزائر، 2005.

118- مفتاح فاطمة، **تحديث النظام الموازني في الجزائر**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص تسيير المالية العامة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة تلمسان، 2011.

119- نصيرة عباس، **آليات الرقابة الإدارية على تنفيذ النفقات العمومية**، رسالة ماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة بومرداس، الجزائر، 2012.

رابعا-المؤتمرات والملتقيات العلمية:

120- بوعشة مبارك، **الاقتصاد الجزائري من تقييم مخططات التنمية إلى تقييم البرامج الاستثمارية**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة2001- 2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

121- خميسي قايدي، بن خزناجي أمينة، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014**، أبحاث المؤتمر الدولي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

122- زكريا بله باسي، **تحليل العلاقة بين مفهوم الحوكمة والميزانية العامة للدولة**، الملتقى الوطني حول متطلبات إرساء مبادئ الحوكمة في إدارة الميزانية العامة للدولة، جامعة الشلف، يومي 27، 28 فيفري 2013.

123- سليم شاكر، **حوكمة جديدة للمالية العامة في تونس**، ندوة حول الحوكمة الناجعة في دعم الانتقال السياسي وتعزيز الاستقرار الاقتصادي، تونس، 11 ماي 2015.

124- طبايبية سليمة، عناني ساسية، **آثار البرامج الاستثمارية العامة على تطوير تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة 2001-2014**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة

وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

125- عبد النبي اظريف، **محاضرات في قانون الميزانية**، كلية الحقوق، جامعة محمد الخامس السويسي، المغرب، 2016.

126- عمر عبو، هودة عبو، **جهود الجزائر في الألفية الثالثة لتحقيق التنمية المستدامة**، الملتقى الوطني حول التحولات السياسية وإشكالية التنمية في الجزائر واقع وتحديات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، يومي 12-13 ديسمبر 2012.

127- عياش بلعاطل، سميحة نوي، **آليات ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر**، الملتقى الدولي حول آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي، جامعة سطيف، يومي 11-12 مارس 2013.

128- لحبيب بلية، **نحو تفعيل دور المجتمع المدني في ارساء الحكم الراشد في الجزائر**، الملتقى الدولي حول حقوق الانسان، المجتمع المدني والحكم الراشد، جامعة مستغانم، يومي 19-20 أفريل 2016.

129- محمد محمود العجلوني، **أثر الحكم الرشيد على التنمية الاقتصادية المستدامة في الدول العربية**، المؤتمر العالمي التاسع للاقتصاد والتمويل الإسلامي حول النمو والعدالة والاستقرار من منظور إسلامي، تركيا، أيام 09-10-11 سبتمبر 2013.

130- ناجية صالحي، فتيحة مخناش، **أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي 2001-2014 نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستديم**، الملتقى الدولي حول تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها

على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2001-2014، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2013.

خامسا-التقارير والمنشورات الدولية:

131- باسم بشناق، **تقرير حول الرقابة المالية على الأجهزة الحكومية في ظل السلطة الوطنية الفلسطنية**، سلسلة التقارير القانونية، 2001.

132- برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002**، خلق فرص للأجيال القادمة، الأردن، 2002.

133- زهير عبد الكريم الكايد، **الحكمانية: قضايا وتطبيقات**، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 2003.

134- أحمد شكر الصبيحي، **مستقبل المجتمع المدني في الوطن العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2000.

135- صندوق النقد الدولي، **دليل إحصاءات مالية الحكومة**، الطبعة الثانية، إدارة الإحصاءات، 2001.

136- المركز الإقليمي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، **المشاركة بالرأي والمساءلة من أجل تحسين تقديم الخدمات**، القاهرة، مصر، 2010.

137- تقرير مسح الموازنة المفتوحة، 2019.

138- تقرير مسح الموازنة المفتوحة 2017.

139- التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظور النوع، 2018.

140- جون ويجينز، ديفيد بيغز، عمر البكيرات، **التقرير النهائي لتقييم أداء إدارة المالية العامة تبعا لدليل الإنفاق والمساءلة المالية**، الأردن، فيفري2017.

141- المندوبية السامية للتخطيط، **تقرير حول التضخم في المغرب**، 2015.

142- منشور الوزير الأول رقم 2003-7 المؤرخ في27-06-2003، **المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني**، 2003.

143- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم سنة 2014.

144- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم سنة 2015.

145- المجلس الأعلى للحسابات، التقرير السنوي برسم سنة 2016.

146- تقرير إصلاح القانون التنظيمي رقم 130.13 لقانون المالية، 2015.

147- وزارة الصحة، **مشروع نجاعة الأداء**، 2019.

148- وزارة المالية، تقرير ميزانية النتائج، 2018.

149- وزارة المالية، **التقرير حول الميزانية القائمة على النتائج من منظورالنوع**،2018.

150- وزارة الصحة، **مشروع النجاعة في الأداء**، 2017.

151- بنك الجزائر، التقرير الاقتصادي والنقدي 2013.

152- تقرير الأمم المتحدة، اللجنة الاقتصادية لإفريقيا، 2016.

153- تقارير بنك الجزائر 2004، 2008، 2012، 2013، 2015، 2017،

154- مصالح الوزير الأول، **تقرير الوزير الأول أمام مجلس الأمة حول البرنامج الخماسي 2015-2019**. أكتوبر 2014.

155- المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، **تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر**، السداسي الثاني، 2001.

156- مصالح رئاسة الحكومة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو**، أفريل2005.

157- مجلس الأمة، **البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009**، أفريل2005.

158- بيان اجتماع الوزراء المنعقد في 24 ماي 2010.

159- مصالح الوزير الأول: **ملحق بيان السياسة العامة، قوائم برنامج التنمية الاقتصادية الاجتماعية 2010-2014**، أكتوبر 2010.

160- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **تقرير حول مشروع ميزانية الدولة**، 2016.

161- وزارة تكنولوجيات الاتصال والتحول الرقمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، 2020.

162- وزارة المالية، تقرير ميزانية الدولة 2016.

163- البنك الدولي للإنشاء والتعمير، الوكالة الدولية لضمان الاستثمار، **تقرير حول الجمهورية التونسية للسنة المالية**، 2016.

164- صندوق النقد العربي، **التقرير الاقتصادي العربي الموحد**، 2018.

165- دائرة المحاسبات، **تقرير عن ميزانية الدولة**، 2015.

166- دائرة المحاسبات، **تقرير عن ميزانية الدولة**، 2014.

167- دائرة المحاسبات، **تقرير عن ميزانية الدولة**، 2016.

168- البنك الدولي، **تقرير حول شفافية المالية العامة في تونس من السرية إلى الانفتاح الكامل**، 2015.

169- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، 2020.

170- وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، **منظومة التصرف في الميزانية حسب الأهداف**، 2016.

171- وزارة المالية، **ميزانية المواطن**، 2016.

172- وزارة المالية، ميزانية المواطن، **تقديم مقتضيات قانون المالية**، 2013.

173- منظمة الشفافية الدولية، **دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 2021.

174- منظمة الشفافية الدولية، **دراسة حول شفافية الموازنة في الشرق الأوسط وشمال إفريقيا**، 2020.

175- وزارة المالية المديرية العامة للتقدير والسياسات 2019.

176- مسح الموازنة العامة لعام 2019.

177- وزارة المالية، مذكرة تقديم قانون المالية، 2011.

178- المنشور الصادر عن رئيس الحكومة حول إعداد المقترحات المتعلقة بالبرمجة الميزانياتية لثلاث سنوات 2019-2021 مدعومة بأهداف ومؤشرات نجاعة الأداء، مارس2018.

179- منشور وزير المالية والخوصصة، إجراءات تطبيق المادة 17 مكرر من المرسوم رقم 2676-2002-02-01.

168- منشور الوزير الأول رقم 2003-7 بتاريخ 27-06-2003، المتعلق بالشراكة بين الدولة وجمعيات المجتمع المدني.

169- وزارة المالية، مذكرة توجيهية رقم 427، مؤرخة في 20-03-2018، متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2019.

170- وزارة المالية، مراسلة وزير المالية رقم 542 بتاريخ 24-03-2016، المتعلقة بتسقيف النفقات والالتزام بالعقود الجديدة بعنوان سنة 2016.

سادسا-المواقع والمراجع الإلكترونية:

171- ياسين طرشي، **مقال بعنوان الحكم الراشد والعولمة**، على الرابط:

http// www.ululimsania.net/a34.htm، تاريخ الاطلاع: 11 -10-2019.

172- الإدارة المالية، **تنظيمها، وظيفتها، أهدافها، السياسة المالية**، مركز البحوث والدراسات متعددة التخصصات، على الرابط:

https://www.mdrscenter.com، تاريخ الاطلاع: 12-09-2021.

173- صندوق النقد الدولي، **دليل شفافية المالية العامة**، واشنطن، 2007، على الرابط:

https://www.imf.org/external/np/fad/trans/ara/manuala.pdf، تاريخ الاطلاع: 07-11-2021.

174- دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، **الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية** 2016، الطبعة 02، واشنطن، 2018، على الرابط:

https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002215ARara001 _PEFA%20H andbook%20Vol%202-new%20logo_0.pdf، تاريخ الاطلاع: 17-06- 2021.

175- RAPPORT SUR LA PERFORMANCE DE LA GESTION DES FINANCES PUBLIQUES ،Royaume du Maroc ،Se Secrétariat PEFA ،le 8 septembre 2016. (PEFA)

على الرابط:

https://documents.albankaldawli.org/ar/publication/documents-eports/documentdetail/521891526406571862/maroc-rapport-sur-la-performance-de-la-gestion-des-finances-publiques-pefa : تاريخ الاطلاع :02-04 -2021

176- منظمة الشفافية الدولية، **تقرير مؤشر مدركات الفساد (2003-2021)** على الرابط:

www.transparencycdn.org، تاريخ الاطلاع: 31-01-2022.

177- تقرير البنك الدولي، **الأفاق الاقتصادية في تونس 2016**، على الرابط:

https://www.albankaldawli.org/ar/country/tunisia/publication/economic-outlook-spring-2016،2021 تاريخ الاطلاع: 21-08-2022،

178- دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية، **الدليل الميداني لتقييم الإنفاق العام والمساءلة المالية** 2016، الطبعة 02، واشنطن، 2018، على الرابط:

https://www.pefa.org/sites/pefa/files/resources/downloads/2020002215ARara001_PEFA%20H andbook%20Vol%202-new%20logo_0.pdf

تاريخ الاطلاع: 17-06-2021.

179- Ahmed GUIDARA et Rédigé par Roger PICARD ،RAPPORT DE SYNTHESE SURLA PERFORMANCE DE LA GESTION DES FINANCES PUBLIQUES RAPPORT DE SYNTHESE ، le 06 Avril 2018

على الرابط:

https://documents.pub/document/tunisie-evaluations-pefa-2015-2016-des-collectivites-un-dlai-final-jus-uaau.html، تاريخ الاطلاع:03-11-2021

سابعا-القوانين والتشريعات

180-دستور الجزائر لسنة 2016، المؤرخ في 06 مارس 2016، الجريدة الرسمية، العدد14.

181-القانون رقم 84-17 المؤرخ في 7-7-1984 المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 28.

182- القانون رقم 90-21 المؤرخ في 15-08-1990 المتعلق بالمحاسبة العمومية، الجريدة الرسمية، العدد 35.

183- القانون رقم 69.00، المؤرخ في 11-11-2003، المتعلق بالمراقبة المالية للدولة على المنشآت العامة وهيئات أخرى، الجريدة الرسمية، العدد 5170.

184- مرسوم رقم 2.06.5213، المؤرخ في 13-02-2006، المتعلق بإلحاق الرقابة السابقة للنفقات بالخزينة العامة للمملكة، الجريدة الرسمية، العدد5397.

185- القانون التنظيمي رقم 13-130 لقانون المالية، المؤرخ في 02-06-2015، الجريدة الرسمية، العدد 6370.

186- المرسوم رقم 2676-01 -02 المتمم للمرسوم رقم 401 -98- 02، المؤرخ في 31-12-2001 المتعلق بإعداد وتنفيذ قوانين المالية.

187- مشروع قانون رقم 53.17، المتعلق بتصفية الميزانية للسنة المالية، 2015.

188- القانون رقم06-01 المؤرخ في 20 -02-2006 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته، الجريدة الرسمية، العدد14.

189- المرسوم الرئاسي رقم 15-247 المؤرخ في 16سبتمبر 2015 المتضمن تنظيم الصفقات العمومية وتفويضات المرفق العام، الجريدة الرسمية، العدد 50.

190- القانون العضوي رقم 18-15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، المتعلق بقوانين المالية، الجريدة الرسمية، العدد 53.

191- قانون رقم 15-18، المؤرخ في 31 -12-2015، المتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، العدد 72.

192- قانون رقم 16-14، المؤرخ في 31 -12-2016، المتضمن قانون المالية لسنة المالية لسنة 2017، الجريدة الرسمية، العدد 77.

193- الأمر 10-02، المؤرخ في 26 أوت 2010 المعدل والمتمم للأمر رقم 95-20 المؤرخ في 17 جويلية 1995، المتعلق بمجلس المحاسبة، الجريدة الرسمية العدد 50.

194- المرسوم التنفيذي رقم 11-383، المؤرخ في 27 نوفمبر 2011، المتعلق بمصالح المراقبة المالية، الجريدة الرسمية العدد 64.

195- المرسوم التنفيذي 92-414، المؤرخ في 14 نوفمبر 1992، المتعلق بالرقابة السابقة التي يلتزم بها، الجريدة الرسمية العدد 82.

ثامنا-المراجع باللغة الأجنبية:

196- Christine Lagarde، **Des fondations solides pour la gestion des finances publiques dans le monde arabe**، Le Quatrième Forum sur les Finances Publiques dans les Pays Arabes ،Dubaï. 9 février 2019.

197- Mohamed Harkat ،Les **finances publiques et les impératifs de la performance : Le cas du Maroc**″ publication de l'Harmattan، Paris ،2003**.**

198- Mohamed HARAKAT « **Les finances publiques à l'épreuve de la transparence et de la performance** » Imp. Almaarif . Al jadida. Rabat.2010.

199- RAPPORT SUR LA PERFORMANCE DE LA GESTION DES FINANCES PUBLIQUES ،**Royaume du Maroc** ،Se Secrétariat PEFA ،2016

200- Elhassania Aiden، **"La réforme budgétaire au Maroc : cadre juridique et institutionnel**"، REMALD، n°21، Décembre، 2005.

201- Nabli Moustapha Kamel ،**J'y Crois Toujours** ،Sud-Edition ،2019.202

202- Leon-Amath Dione ،**Composition des dépenses publiques et impacts sur la croissance économique : analyses théoriques et empiriques sur des panels de pays développés، émergents et en voie de développement**″، université Bourgogne Franche، 2016.

203- Carole Ibrahim **GOVERNMENT SPENDING AND NON-OIL ECONOMIC GROWTH IN THE UAE″**، Saint Joseph University Dubai، United Arab Emirates، 2019.

204- Adam B.S Mwakalobo ،**Revenue Generation Capacity in Developing Countries: Implications for Physical and Human Capital Development in Tanzania** ،Kenya and Uganda″ Statistics ،University of Dodoma -Tanzania ،2015.

205- The Global competitiveness report 2008-2019.

الملاحق

الملحق رقم (01): نموذج توزيع الإعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية الجدول – ب–

توزيع الاعتمادات المخصصة بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2021 حسب كل دائرة وزارية

الدوائر الوزارية	المبالغ (دج)
رئاسة الجمهورية	9.180.694.000
مصالح الوزير الأول	4.498.985.000
الدفاع الوطني	1.230.000.000.000
الشؤون الخارجية	39.843.200.000
الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية	555.565.924.000
العدل	82.385.764.000
المالية	88.844.915.000
الطاقة	62.212.609.000
الانتقال الطاقوي والطاقات المتجددة	268.450.000
المجاهدين وذوي الحقوق	235.317.071.000
الشؤون الدينية والأوقاف	27.453.234.000
التربية الوطنية	771.349.354.000
التعليم العالي والبحث العلمي	370.596.356.000
التكوين والتعليم المهنيين	51.568.735.000
الثقافة والفنون	15.241.761.000
الشباب والرياضة	38.060.439.000
الرقمنة والإحصائيات	150.000.000
البريد، المواصلات السلكية واللاسلكية	2.288.950.000
التضامن الوطني والأسرة وقضايا المرأة	132.651.092.000
الصناعة	4.536.161.000
المناجم	2.097.763.000
الفلاحة والتنمية الريفية	224.454.908.000
السكن والعمران والمدينة	17.484.735.000
التجارة	16.224.651.000
الاتصال	18.179.761.000
الأشغال العمومية	16.429.247.000
النقل	7.802.104.000
الموارد المائية	13.929.430.000
السياحة والصناعة التقليدية والعمل العائلي	3.244.688.000
الصحة والسكان وإصلاح المستشفيات	410.672.176.000
العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي	163.123.879.000
العلاقات مع البرلمان	228.953.000
البيئة	2.426.351.000
الصيد البحري والمنتجات الصيدية	2.329.987.000
الصناعة الصيدلانية	327.000.000
المجموع الفرعي	**4.620.969.327.000**
التكاليف المشتركة	693.537.202.000
المجموع العام	**5.314.506.529.000**

الملحق رقم (02): نموذج توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

الجدول – ج–

الجدول (ج)

توزيع النفقات ذات الطابع النهائي لسنة 2021 حسب القطاعات

(بآلاف دج)

القطاعات	رخص البرنامج	امتمادات الدفع
الصناعة.....	—	3.692.317
المناجم والطاقة.....	1.820.000	1.820.000
الفلاحة والري.....	46.563.940	214.972.239
دعم الخدمات المنتجة.....	52.332.900	54.615.196
المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية.....	380.636.944	588.064.297
التربية والتكوين.....	94.349.228	122.154.192
المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية.....	40.986.844	116.718.336
دعم الحصول على سكن.....	193.755.820	434.244.266
مواضيع مختلفة.....	800.000.000	600.000.000
المخططات البلدية للتنمية.....	100.000.000	100.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	**1.710.445.676**	**2.236.280.843**
دعم النشاط الاقتصادي (تخصيصات لحسابات التخصيص الخاص وخفض نسب الفوائد).....	—	395.583.535
احتياطي لنفقات غير متوقّعة.....	171.740.000	166.660.545
المجموع الفرعي لعمليات برأس المال	**171.740.000**	**562.244.080**
مجموع ميزانية التجهيز	**1.882.185.676**	**2.798.524.923**

الملحق رقم (03): أنواع الدعم في الجزائر

السلع الغذائية الأساسية		الخدمات الاجتماعية		دعم منتجات الطاقة		الإنتاج الزراعي	
السلع والخدمات	نوع الدعم	السلع والخدمات	نوع الدعم	السلع والخدمات	نوع الدعم	السلع والخدمات	نوع الدعم
القمح ومشتقاته	دعم نقدي للقمح اللين والصلب والشعير من خلال الموازنة العامة للدولة لضمان سعر معين للخبز من جهة، ولضمان شراء الإنتاج من المزارعين المحليين بأسعار مجزية مقارنة بالاستيراد	الإسكان	يتمثل الدعم في مساعدات حكومية تمنح مباشرة للمستفيدين من الصندوق الوطني للإسكان	الكهرباء	-دعم موجه لمستهلكي غاز الطبخ والكهرباء في 13 ولاية في شكل أسعار تفضيلية حيث تستفيد الأسر والذين يعملون في الزراعة في 10من ولايات الجنوب من تخفيض 50% على استهلاك الطاقة بحد 10.500 كيلواط/ سنة -تستفيد الأنشطة الاقتصادية الأخرى من خصم 10 %على استهلاك الطاقة بحدود 200.000 كبلوواط / سنة -الدعم الضمني الموجه لاستهلاك الكهرباء والذي يتمثل أساسا في التحويلات الموجه من الدولة إلى المحولين والموزعين للكهرباء من خلال مختلف عمليات الدعم المالي	الصادرات الزراعية	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة
السكر	يتم دعم واردات السكر الأبيض والبني من خلال الغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعاره السوقية	مياه الشرب	دعم نقدي من خلال ميزانية الدولة لوحدات تحلية مياه البحر كتعويضات مالية للفرق بين توزيع المياه وتكلفتها	غاز الطبخ	دعم غير نقدي من خلال خفض الأسعار	مدخلات الإنتاج الزراعي	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة

زيت الطعام	يتم دعم واردات الزيت الخام الموجه للاستهلاك البشري من خلال الغاء الرسوم الجمركية والضريبة على القيمة المضافة وتحديد أسعاره السوقية	الفقراء والمعاقين وذوي الدخل المنخفض	دعم نقدي من خلال الموازنة العامة			الأسمدة والحمضيات	دعم من خلال خفض الضرائب

الملحق رقم (04): مجموعة مؤشرات الأداء بشأن إدارة المالية العامة حسب دليل الإنفاق العام والمساءلة المالية

	A. نواتج إدارة الشؤون المالية العامة: مصداقية الموازنة
PI-1	مُجمل نواتج الإنفاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً
PI-2	تشكيلة نواتج الإنفاق مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً
PI-3	مُجمل نواتج الإيرادات مقارنة بالموازنة الموافق عليها أصلاً
PI-4	أصل ورصد متأخرات مدفوعات الإنفاق
	B. القضايا المشتركة الرئيسية: الشمولية والشفافية
PI-5	تصنيف الموازنة
PI-6	شمولية المعلومات التي تتضمنها وثائق الموازنة
PI-7	مدى العمليات الحكومية غير المبلغ عنها
PI-8	شفافية العلاقات المالية العامة فيما بين الهيئات الحكومية
PI-9	الرقابة على مجمل المخاطر المالية العامة من جهات القطاع العام الأخرى
PI-10	قدرة الجمهور على الوصول إلى المعلومات عن المالية العامة
	C. دورة الموازنة
	C(i) وضع الموازنة استناداً إلى السياسات
PI-11	النظامية والمشاركة في عملية وضع الموازنة السنوية
PI-12	منظور متعدد السنوات في التخطيط، وسياسات الإنفاق، ووضع الموازنة
	C(ii) قابلية التوقع والرقابة في تنفيذ الموازنة
PI-13	شفافية واجبات والتزامات دافعي الضرائب
PI-14	فعالية إجراءات تسجيل دافعي الضرائب وفرض الضرائب
PI-15	فعالية جباية مدفوعات الضرائب
PI-16	قابلية توقع توفر الموارد المالية لارتباطات الإنفاق
PI-17	تسجيل وإدارة شؤون الأرصدة النقدية والديون والضمانات
PI-18	فعالية ضوابط كشوف الرواتب والأجور
PI-19	المنافسة، وتحقيق القيمة مقابل المال، والضوابط في التوريدات
PI-20	فعالية الضوابط الداخلية بالنسبة للإنفاق غير الرواتب والأجور
PI-21	فعالية المراجعة الداخلية للحسابات
	C(iii) المحاسبة، والتسجيل، والإبلاغ
PI-22	انتظام وإحكام توقيت مطابقة الحسابات
PI-23	توفر المعلومات عن الموارد التي تستلمها وحدات تقديم الخدمات
PI-24	نوعية وإحكام توقيت التقارير عن الموازنة في سنتها
PI-25	نوعية وإحكام توقيت البيانات المالية السنوية
	C(iv) التدقيق والمراجعة الخارجية
PI-26	نطاق وطبيعة ومتابعة المراجعة الخارجية
PI-27	تمحيص الهيئة التشريعية لقانون الموازنة السنوية
PI-28	تمحيص الهيئة التشريعية لتقارير المراجعة الخارجية

	D. ممارسات الجهات المانحة
D-1	قابلية توقع المساندة المباشرة للموازنة

الملحق رقم (05): مذكرة توجيهية متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية 2019

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
REPUBLIQUE ALGERIENNE DEMOCRATIQUE ET POPULAIRE

وزارة المالية
الوزير

MINISTERE DES FINANCES
LE MINISTRE

رقم: 427 /و.م/2018

20 MARS 2018

السيدات و السادة
الآمرون بالصرف لميزانية الدولة

الموضوع: مذكرة توجيه متعلقة بتحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية و ميزانية الدولة لسنة 2019.

تأتي أشغال تحضير المشروع التمهيدي لقانون المالية لسنة 2019، في ظرف لا يزال يتصدّى للتحدي الهام الذي يكمن في التسيير الأمثل للموارد المتاحة و ذلك مع مواجهة استمرار الضغوطات الناجمة عن تقلب المداخيل المرتبطة بتبادلاتنا الخارجية.

تقتضي هذه الوضعية صرامة أكثر فيما يخص منح الموارد، التي تسمح بالحفاظ على وتيرة التنمية الاجتماعية و الاقتصادية و هذا من خلال تعزيز قاعدة البنى التحتية و استكمال مختلف المشاريع الجاري انجازها.

بهذا الصدد، تشكل حتمية التغطية المالية الدائمة على المدى المتوسط 2019-2021، المنحى الموجه لإعداد كتل ميزانياتية للفترة المعنية، الفترة التي، للتذكير، ستسجل إصلاح للنظام التشريعي و التنظيمي الذي يحكم ميزانية الدولة و المالية العمومية بصفة عامة.

يتعلق الأمر لاسيما بتعديل القانون المتعلق بالنقد و القرض الذي يسمح باللجوء إلى بنك الجزائر لتمويل نقدي لعجز الخزينة، و خاصة الحفاظ على التوازنات المالية للنظام الوطني للضمان الاجتماعي.

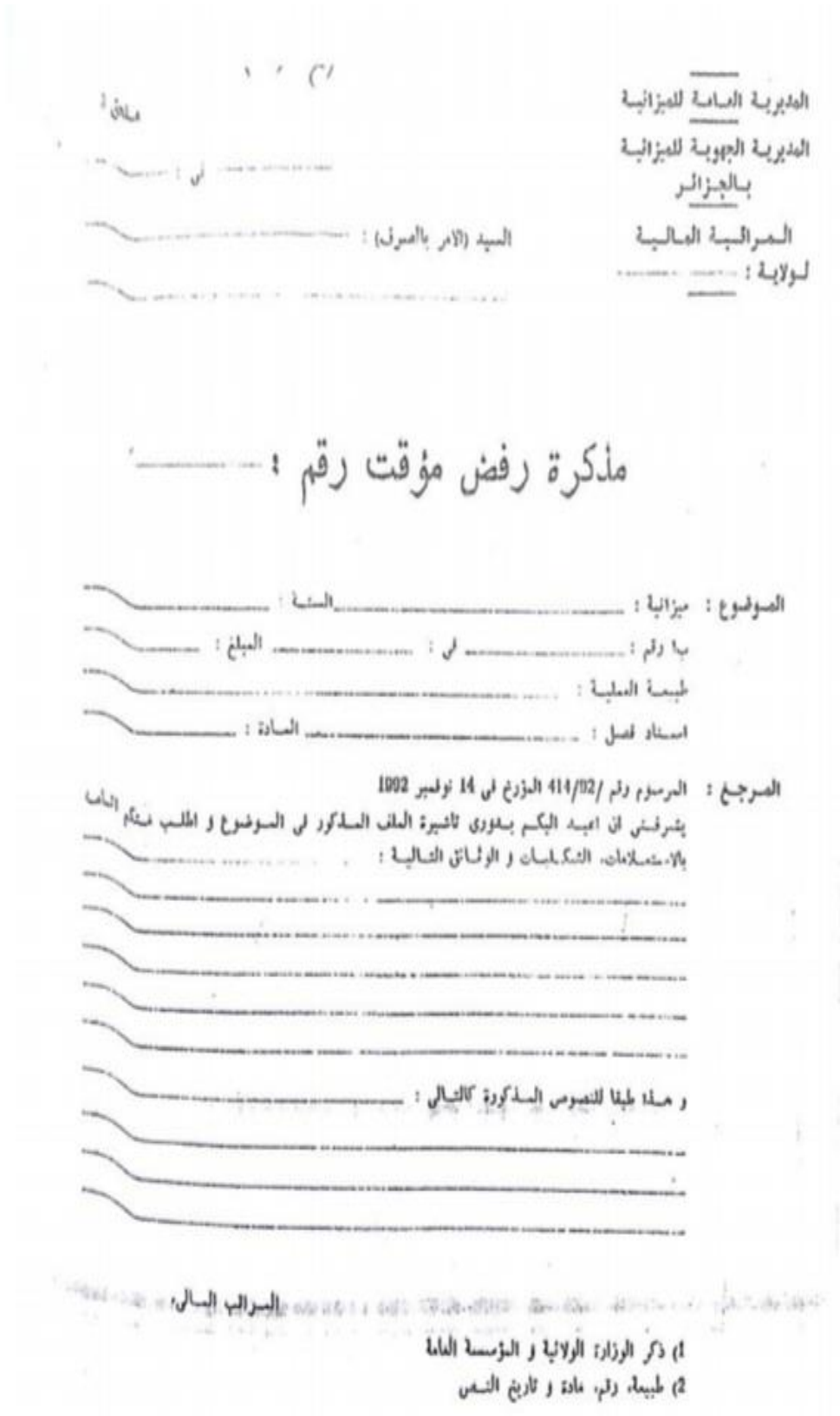
علاوة على ذلك، فإنه يتم تفضيل الانسجام في إدارة النشاط العمومي مع المجهودات المبذولة لحدّ الآن للتحكم في التزامات الدولة و الحفاظ على توازنات السيولة على المدى القصير و المتوسط.

في هذا الإطار، تقدم هذه المذكرة العناصر الأساسية التي ينبغي أن توجه تحضير مشاريع الميزانية للسنة المعنية و تسطر بذلك أهم التوجيهات الضرورية لإعداد الاقتراحات الميزانياتية للفترة 2019-2021.

يتعلق الأمر مرة أخرى، بسنة مالية مبنية على مسعى حقيقي يخضع لدعم التدابير التي قررتها السلطات العمومية لضمان التغطية المالية الدائمة للنفقات العمومية، و تحفيز النشاط الاقتصادي و استعادة توازن ميزانية الدولة على المدى المتوسط.

و عليه، يجب منح الموارد المتاحة على أساس برمجة مُتَضحة مع الوقت للنشاطات الاقتصادية و الاجتماعية للدولة، وذلك بتبني ترتيب تسلسلي حسب أولويتها كالتالي:

الملحق رقم (06): مذكرة الرفض المؤقت



المديرية العامة للميزانية
المديرية الجهوية للميزانية بالجزائر
المراقبة المالية لولاية : .....

ملاحق : ..... في : .....
السيد (الآمر بالصرف) : .....

مذكرة رفض مؤقت رقم : .....

الموضوع : ميزانية : ..... السنة : .....
بـ1 رقم : ..... في : ..... المبلغ : .....
طبيعة العملية : .....
اسناد فصل : ..... المادة : .....

المرجع : المرسوم رقم /02/414 المؤرخ في 14 نوفمبر 2002

يشرفني ان اعيد اليكم بعنوان تأشيرة الملف المذكور في الموضوع و اطلب منكم القيام بالاستعلامات، التكاملات و الوثائق التالية :

.....
.....
.....
.....
.....

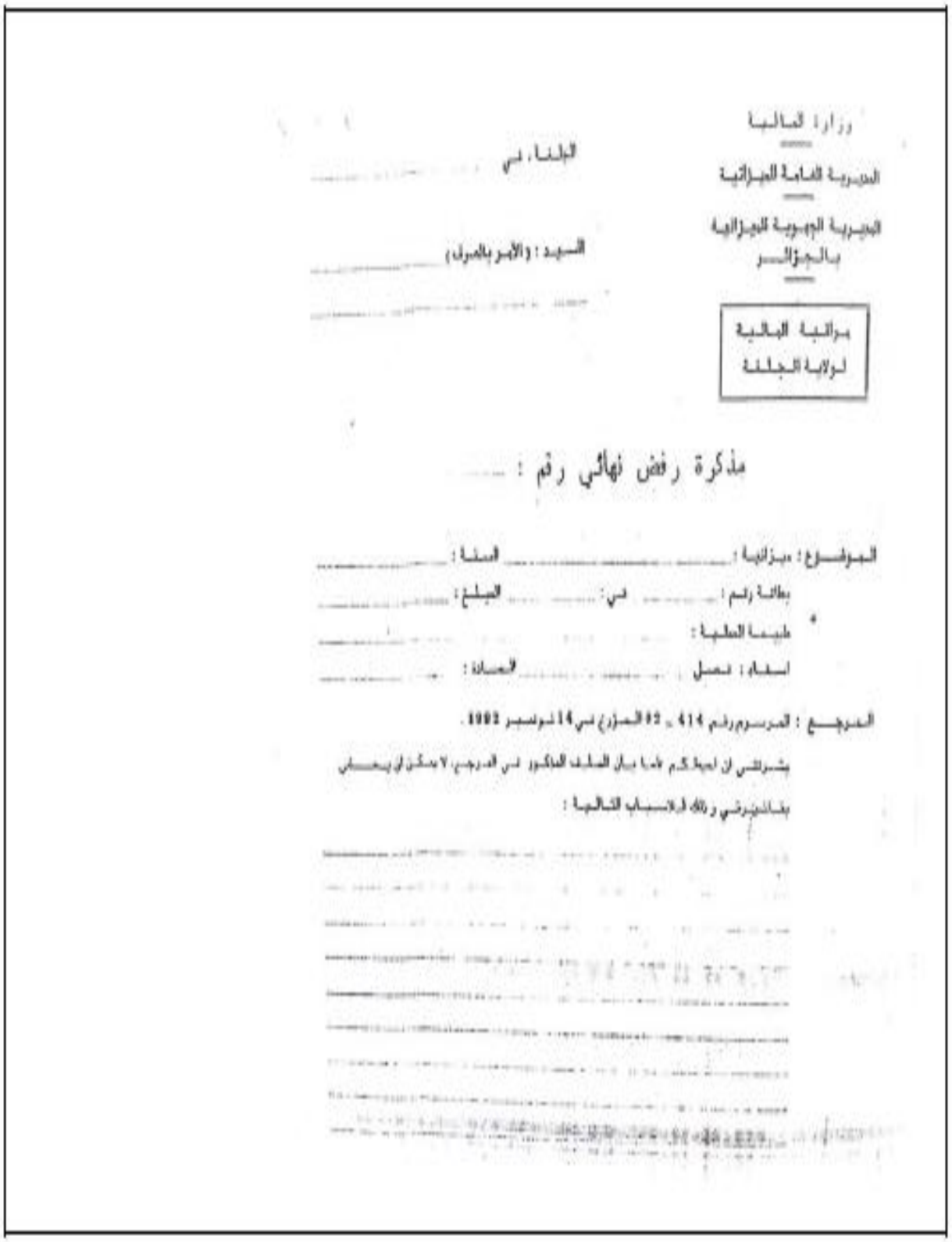
و هذا طبقا للنصوص المذكورة كالتالي : .....

.....
.....
.....

المراقب المالي

1) ذكر الوزارة، الولاية و المؤسسة العامة
2) طبيعة، رقم، مادة و تاريخ النص

الملحق رقم (07): مذكرة الرفض النهائي



وزارة المالية

المديرية العامة للجبائية

المديرية الجهوية للجزائية
بالجزائر

مراقبة المالية
لولاية الجلفة

الجلفة، في

السيد : (الأمر بالصرف)

مذكرة رفض نهائي رقم :

الموضوع : ميزانية : السنة :

بطاقة رقم : في : المبلغ :

طبيعة العملية :

اسم : لقب العنوان :

المرجع : المرسوم رقم 414 - 05 المؤرخ في 14 نوفمبر 2005.

يشرفني أن أحيط علمكم أنه بعد دراسة الملف المذكور في المرجع أعلاه تبين أنه يستحيل قبوله لعدم توفره على الوثائق التالية :

الملحق رقم (08): بطاقة الالتزام

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

الوزارة : .....

الهيئة الإدارية: .....

رمز الامر بالصرف : .....

رقم بطاقة الالتزام : [ ] التاريخ : [ ]

رمز البرنامج : .....

رمز النشـاط : .....

رمز النشاط الفرعي (عند الاقتضاء) : .....

رمز البرنامج الفرعي : .....

رقم العملية : [ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ][ ]

عنوان العملية : .....

العنوان 3 : نفقات الاستثمار

الصنف/الصنف الفرعي	رخص الالتزام المفتوحة / المعدّلة	مجموع الالتزامات المكتتبة	الرصيد الاولي	الالتزام المقترح	الرصيد المتبقي
الصنف					
الصنف الفرعي					

موضوع الالتزام :

.....

.....

.....

إطار مخصص للمراقب الميزانياتي		إطار مخصص للآمر بالصرف
رقم التأشيرة :	[ ]	ختم :
تاريخ التأشيرة :	[ ]	امضاء :
إمضاء :	الختم :	

الملحق رقم (09): القائمة الاسمية للأساتذة المحكمين

الرقم	الاسم واللقب	الجامعة
01	د. فلاق محمد	جامعة الشلف
02	د. عوالي بلال	جامعة البليدة 02
03	د. لطرش وليد	جامعة تيبازة
04	د. جرفي زكريا	جامعة تيبازة
05	د. زهواني رضا	جامعة الوادي

الملحق رقم (10): نموذج الاستبيان

جامعة البليدة 02
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية، وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية

استبيان (استمـارة)

الطالب: بوطيب الناصر
الأستاذ المشرف: غزازي عمر
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
جامعة البليدة 02
النقال: 0777989653
البريد الإلكتروني: nacerreal @gmail.com

في إطار التحضير لأطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاد كلي ومالية دولية تحت عنوان: **انعكاسات تطبيق آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2001-2019)**، أرجو من سيادتكم مساعدتنا في إتمام هذا العمل بالإجابة على الاستبيان، علما أن جميع الأسئلة المطروحة في الاستبيان لأغراض البحث العلمي البحت، كما أن إجاباتكم ستكون محاطة بالسرية التامة، حيث سيتم أخذها بعين الاعتبار لأهميتها في إثراء الموضوع، شاكرين لكم بهذا حسن تعاونكم معنا.

تهدف هاته الدراسة من خلال هذا الاستبيان إلى تحليل انعكاسات آليات الترشيد على النفقات العامة في الجزائر من خلال انعكاس الرقابة المالية على النفقات العامة وفق المعايير التالية؛ الإطار القانوني ومدى ملائمته لترشيد النفقات العامة ومدى انعكاس الرقابة المالية الايجابي على النفقات العامة بما يساهم في تحقيق أهدافها، والسلبيات التي ترافق عمليات الرقابة المالية وتحد من دورها كآلية لترشيد النفقات العامة، بالإضافة إلى الحكم الراشد من خلال المعايير التالية؛ حكم القانون، الشفافية، المساءلة، الفعالية ومدى انعكاس ذلك على ترشيد النفقات العامة في الجزائر، ويعتمد هذا الاستبيان على دراسة وتحليل آراء المراقبين الماليين، والآمرين بالصرف على مستوى المؤسسات العمومية أو ممثليهم وذلك من أجل الوقوف على انعكاس تطبيق آليات الترشيد ومدى مساهمتها في ترشيد النفقات العامة في الجزائر.

القسم الأول: معلومات عامة

أرجو منكم التكرم بالإجابة على الأسئلة المطروحة من خلال وضع العلامة (×) في الإجابة التي ترونها ملائمة خدمة للبحث العلمي.

1. المؤهل العلمي

ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

2. سنوات الخبرة

أقل من 10 سنوات ☐

من 11 – 20 سنة ☐

21 سنة فأكثر ☐

3. الوظيفة

آمر بالصرف ☐ محاسب عمومي ☐ مراقب مالي ☐ مراقب مالي مساعد ☐

4.الهيئة المستخدمة .....

القسم الثاني: محاور الدراسة الاحصائية

المحور الأول: الرقابة المالية كآلية لترشيد النفقات العامة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	النصوص القانونية المتعلقة بالرقابة المالية في الجزائر تتميز بالمرونة					
2	النصوص القانونية للرقابة المالية شاملة لرقابة المستندات وأداء المؤسسات الحكومية					
3	الرقابة المالية تضمن تطبيق القوانين والتعليمات بدقة وفق الأهداف المحددة مِن قِبل الحكومة					
4	الرقابة المالية السابقة تساهم في تقليل درجة الانحراف بين الأداء الفعلي والمتوقع					
5	تساهم التعليمات الواردة للمراقبين الماليين في ترشيد النفقات العامة بصورة فعالة					
6	يساهم المرسوم التنفيذي رقم 09-374 المعدل والمتمم للمرسوم التنفيذي رقم 92-414 المتعلق بالرقابة السابقة بشكل كبير في ترشيد النفقات العامة					
7	الرفض النهائي للنفقات العامة يجنب الفساد المالي والإداري					
8	الرقابة المالية المعتمدة تضمن حسن تسيير المال العام من خلال دور الآمرين بالصرف في مراقبة وتنفيذ الميزانية حسب أبواب المواد المسجلة					
9	يساهم مجلس المحاسبة بشكل فعال في الحفاظ على المال العام من خلال مراقبة الانضباط في مجال تسيير الميزانية والمالية					
10	يؤدي استثناء ملائمة النفقة من رقابة المراقب المالي إلى الحد من فعالية الرقابة المالية					
11	تفتقد أجهزة الرقابة المالية الحالية لاستخدام التقنيات الحديثة بما يحد من دورها في القضاء على الفساد					

المحور الثاني: الحكم الراشد كآلية لترشيد النفقات العامة

الرقم	العبارة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
1	تساهم القوانين المتعلقة بالوقاية من الفساد في تسهيل الرقابة المالية					
2	يساهم القانون رقم 06-01 المتعلق بالوقاية من الفساد ومكافحته في الحد من هدر المال العام					
3	يساهم نشر التقارير المالية بصفة دورية ومنتظمة في شفافية الموازنة العامة					
4	يساهم المرسوم رقم 15-247 المتعلق بتنظيم الصفقات العمومية في إضفاء الشفافية على الصفقات العمومية					
5	عدم تفعيل المساءلة لا يسمح بتعزيز قدرات آليات الرقابة المالية					
6	يساهم غياب المساءلة في ضعف الأداء (النتائج)					
7	يساهم تقليص حفلات الاستقبال والتظاهرات بشكل بارز في الحد من الإسراف وهدر المال العام					
8	يساهم التزام الإدارات العمومية بتعليق عملية التوظيف بصورة فعالة في ترشيد النفقات العامة					
9	يساهم التخلي عن اقتناء العتاد وأثاث المكاتب بدرجة كبيرة في عقلنة النفقات العامة وترشيدها					
10	تجسيد الإدارة الالكترونية من شأنه تقليل التكاليف المالية					
11	تساهم الإدارة الالكترونية في القضاء على الفساد المالي والإداري					

Abstract

This study aimed to identify the impact of rationalization mechanisms on public expenditures in Algeria in light of the pursuit of rationalization of public expenditures as a result of the decline in financial resources due to the decline in oil prices on the global market level, considering oil is the main resource for financing the state budget in Algeria. This is done by reviewing the most important Maghreb experiences to achieve optimal allocation of resources by relying on modernizing the general budget as a mechanism to rationalize public expenditures, It tracks the development of public expenditures in Algeria, both current and investment, during the period (2001-2019) , Referring to the development programs that Algeria has adopted since the beginning of the third millennium, as well as the various measures that have been applied in Algeria to reduce waste and rationalize public expenditures in light of the decline in financial resources. And analyze the implications of rationalization mechanisms on public expenditures within the framework of preserving public money and ensuring its proper utilization.

In this study, reliance was placed on the questionnaire by distributing questionnaires to the study sample, after which statistical treatment was carried out for the field study, testing the validity and stability of the questionnaire in order to analyze the various results, and then testing the validity of the hypotheses.

The study concluded that total public expenditures since the beginning of the third millennium have increased more than the increase in public revenues, which in turn led to a deficit in the state's general budget. The application of mechanisms Rationalization has had a positive impact on public expenditures in light of the effort to make good use of public money.

.

Keywords: public expenditur، rationalization mechanisms، Financial Supervision، Good governance، Algerian economy.